المركز القومى للترجمة

أحمد عبد الله

الطلبة والسياسة فى مصر

المشروع القومى للترجمة

1154

ترجمة: إكرام يوسف

الطلبة والسياسة
فى مصر

المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: ١١٥٤
- الطلبة والسياسة فى مصر
- أحمد عبد الله
- إكرام يوسف
- الطبعة الأولى ٢٠٠٧

هذه ترجمة كتاب:

The Student Movement and National
Politics in Egypt, 1923-1973
by: Ahmed Abdalla

copyright © Ahmed Abdalla

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة.

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

الطلبة والسياسة

فى مصر

تأليف

أحمد عبد الله

ترجمة

إكرام يوسف

٢٠٠٧

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبدالله، أحمد
الطلبة والسياسة، تأليف: أحمد عبد الله، ترجمة: إكرام يوسف. ط١ -
القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٧م.
٤٥٦ ص، ٢٤سم. (المشروع القومى للترجمة)
١- الطلبة - نشاط
٢- الطلبة - نشاط سياسى
أ- يوسف، إكرام (مترجم)
ب- العنوان

٣٧١,٨٩

رقم الإيداع: ٢٦٩٢١ / ٢٠٠٧
الترقيم الدولى: 7 - 577 -437 -977
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

مقدمة المترجمة...7

إهداء الطبعة الإنجليزية..11

إهداء الطبعة العربية...13

مقدمة المؤلف...15

القسم الأول ١٩٢٣-١٩٥٢

(١) مصر ما بعد الاستقلال...21

(٢) الأوضاع التعليمية الاجتماعية..59

(٣) النشاط السياسى للطلاب..83

(٤) انتفاضة ١٩٤٦..123

(٥) الحركة الطلابية والنظام السياسى...155

القسم الثانى ١٩٥٢-١٩٧٣

(٦) الطلبة فى ظل نظام الثورة...189

(٧) المواجهة..257

(٨) الانتفاض الطلابى فى ١٩٦٨..275

(٩) الانتفاضة الطلابية فى ١٩٧٢/١٩٧٣..319

(١٠) الدور السياسى والاجتماعى للطلاب فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢.........389

قسم إضافى ما بعد ١٩٧٣

- عقد من النشاط الطلابى (١٩٧٤-١٩٨٤)...407

ملحق...449

مقدمة المترجمة للطبعة الثانية

ورحل أجمل أزهار البساتين !

عندما كنت في السنة الأولى من التعليم الثانوى ، لفت نظرى أن رئيس الجمهورية وقتها (السادات) تعمد فى أكثر من خطاب له سب طالب جامعى بعينه، خلال حديثه عن انتفاضات الطلبة المتتالية التى كانت تطالب بالتحرك لاسترداد الأرض التى ضاعت فى ٦٧. ولاحظت أن أعصاب السيد الرئيس كانت تبدو متوترة وعيناه تجحظان وعروق رقبته تنفر على نحو تضيع معه هيبة المنصب الذى يشغله وهو يتحدث عن طالب الجامعة الذى يعنيه.. ودهشت كثيرا من الأمر حتى إننى قلت لوالدى وقتها "إزاى رئيس جمهورية يعمل عقله بعقل طالب فى الجامعة لن يزيد عمره عن ٢٢ سنة؟" من يومها بدأت أتابع باهتمام يوميات الحركة الطلابية فى مصر، حتى إننى كنت أتعجل مرور الأيام للالتحاق بالجامعة ونيل شرف المشاركة فيها.

وعندما التحقت بالجامعة فوجئت بأن كثيرا ممن يعرفون أننى التحقت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ يقولون لى "ها أنت التحقت بكلية أحمد عبد الله"..كان يومها قد ترك الجامعة وسافر للدراسة بالخارج لكن سيرته العطرة واحترام الجميع له ظلا يمثلان لنا نحن طلبة كليته فخرا وزهوا.. والتقيت بزملاء من أبناء حى عين الصيرة علمت منهم أن أهالى الحى مازالوا يذكرونه بالخير، ومن أجله يفعلون كل شيء لحماية الطلبة المناضلين أبناء الحى من أى تحرشات بوليسية ، بل ويسارعون إلى تنبيههم ومحاولة تهريب من يعرفون أن "عسس" السادات يلاحقونه..

ظل أحمد عبد الله بالنسبة لى رمزا مقدسا رسمت له صورة فى خيالى أحببتها واحترمتها للحد الذى تمنيت معه ألا ألتقى به شخصيا على أرض

الواقع أبدا!!.. كنت أخشى أن تكون تلك الصورة التى رسمتها له أجمل من صورته الواقعية، وأن أصدم عندما تنتقل الصورة من خيال إلى واقع مادى ملموس..

وعندما قرأت خبرا فى جريدة "الشعب" المصرية فحواه أن الدكتور أحمد عبد الله رزة أصدر أطروحته التى نال عنها درجة الدكتوراه من لندن فى كتاب عن الحركة الطلابية المصرية.. تمنيت فى نفسى أن تتاح لى فرصة ترجمة هذا الكتاب، لكننى طردت الفكرة من رأسى بعدما توقعت أن يقوم هو بنفسه بإعداد طبعة من الكتاب بالعربية. ثم فوجئت بعد أيام بالأستاذ صلاح عيسى الذى كان مشرفا على سلسلة كتاب الأهالى يرسل لى ليكلفنى بترجمة الكتاب. فكانت فرحتى لا توصف. وجاءت اللحظة التى لم أكن أتمنى حدوثها حتى لا تهتز الصورة الخيالية، قابلت الدكتور أحمد عبد الله أثناء مناقشة رسالة الدكتوراه الخاصة بالدكتور وحيد عبد المجيد.. وعرفته بنفسى وأننى المكلفة بترجمة كتابه، وصارحته أننى لم أكن أحب أن أقابله فى الواقع حتى لا تهتز صورة رسمتها فى خيالى فضحك كثيرا على اندفاعى فى الكلام؛ وعندما عرفته عن قرب اكتشفت أنه فى الواقع أجمل كثيراممـا رسمته فى الخيال. ولا شك أن أهالى عين الصيرة أكثر معرفة به وأكثر حبا، هؤلاء الذين حرص على أن يهدى إليهم أول كتبه "الطلبة والسياسة فى مصر" فى طبعته الانجليزية التى رصَّعها بكلمات تنضح صدقا ونبلا وامتنانا، مازلت أحفظها عن ظهر قلب:

"إلى أهالى عين الصيرة الكرام.. الأميين الذين علمونى، والفقراء الذين أغنوا ضميرى". وعندما عرفت أنه رشح نفسه فى الانتخابات الماضية نائبا عن حى مصر القديمة كتبت أقول"فمن إذاً يكون الأحق بتمثيل هؤلاء؟.. إن لم يكن هذا الابن البار والرمز الجميل؟ ذلك الذى أصر على أن يقيم بينهم مركز شباب الجيل لرعاية شباب الحى رافضا إغراءات التمويل الأجنبى فى

وقت تهافت فيه الكثيرون وأحنوا رؤوسهم وتنازلوا عن أشياء أغلى كثيرا مقابل دولارات تأتى من وراء الحدود. أعتقد أن رجلا كهذا لم يكن بحاجة إلى حملة انتخابية لو لم تكن الأوضاع مقلوبة، فأمثاله يستحقون أن يذهب إليهم الناس ليكلفوهم بتمثيلهم، فهو الأحق بأن يمثل هؤلاء الفقراء الذين أغنوا ضميره فعلموه فضيلة الاستغناء والتعالى عن مكاسب مادية زائلة انحنت أمامها أعناق كثيرة". وظل "أحمد عبد الله" بين القابضين على جمر عشق الوطن والعدالة والحرية.

وقبل عام نعى إلىَّ الناعى رحيل الدكتور أحمد عبد الله. دق قلبى بعنف وأنا أتساءل: رحل؟ أجمل "أزهار البساتين" الذين كتب عنهم أحمد فؤاد نجم قصيدته "أنا رحت القلعة"؟ رمز الحركة الوطنية المصرية وملهم شباب جامعاتها وباعث نهضتها مع رفاقه بعد نكسة ١٩٦٧ حتى الآن؟ المناضل والباحث والمفكر والناشط لخدمة فقراء مصر وشبابها؟ الذى لم تغيره السنوات ولم يتعال أو يترفع عن الفقراء بعدما أصبح معروفا كخبير فى مجال العلوم السياسية على المستوى الدولى وزار معظم أجزاء العالم ويتحدث عددا من اللغات؟ لم أره فى أى مناسبة يتعمد ارتداء ملابس فاخرة، ولم يمتلك سيارة حتى آخر يوم فى عمره. لم أره فى ندوة أو مؤتمر أو حوار تليفزيونى يتعمد استخدام مصطلحات ضخمة أو حشر كلمات أعجمية فى حديثه؛ مثلما يفعل من هم أقل منه ثقافة وعلما. كان غنيا عن كل ذلك لأنه استغنى عن أطماع الدنيا وزهد فيها؛ ولأن فقراء شعبه "أغنوا ضميره".

رحمك الله يا أحمد. لن ننساك. ولن ينساك تاريخ الحركة الوطنية المصرية ولن تنساك مصر التى كنت ورفاقك فى "اللجنة الوطنية العليا للطلبة" باعثى يقظتها من الثلث الأخير من القرن العشرين. منذ سمعت الخبر

المفجع وأنا أردد لنفسى كلمات نجم "مات المناضل المثال.. ياميت خســارة عالرجال"، وأعزّى نفسى بكلماته أيضا:

مات بس فات للأمل ..
فوق الطريق علامات ..
لو سار عليها العمل ..
طول الطريق بثبات ..
تهدى الغريب سِكِّته ..
وتقرّب المسافات ..

إكرام يوسف

إهداء الطبعة الإنجليزية

To the People of Masr al-Qadeema
(Old Cairo)
The illiterate who gave me knowledge;
The poor who enriched my conscience.

إهداء..

إلى أهالى مصر القديمة . .
الأميين الذين علمونى . .
والفقراء الذين أغنوا ضميرى .

إهداء الطبعة العربية

إلى روح أحد مناضلى جيلنا . .
الدكتور/ عبد الحميد العليمى سعد الله
الذى رحل عن عالمنا مبكرا . .
بينما زوجته تعكف على ترجمة هذا الكتاب !

مقدمة المؤلف

بين يدى القارئ الكريم نتاج جهد استغرق سنين عددا؛ إذ كان فى الأصل بحثا علميا للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كمبريدج بإنجلترا. وهو ما تم بحمد الله وبعون زملاء وأصدقاء مصريين وأجانب لا أجد مفرًا من تكرار شكرهم فى هذه الطبعة العربية دون أن أعدد أسماءهم، إذ فعلت ذلك سلفا فى مقدمة الرسالة الجامعية، كما ذكرت أكثرهم استحقاقا للعرفان فى مقدمة الكتاب الذى صدر فى إنجلترا باللغة الإنجليزية عام ١٩٨٥ حاويا هذه الرسالة تحت عنوان:

Ahmed Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt, Al-Saqi Books, London, 1985.

ولما كانت الطبعة الإنجليزية قد حققت شيئا من النجاح، حيث تم توزيع الكتاب فى مختلف دول العالم، كما حظى بعشرات العروض الأكاديمية والصحفية فى دوريات عديدة ولغات مختلفة، فقد أصبح من باب أولى أن يقدَّم الكتاب باللغة العربية إلى القراء الأقرب إلى موضوعه، وأهم هؤلاء القراء هم جمهور القراء والقيادات الطلابية التى تنشط فى الحياة السياسية، وتعتد بتاريخ طويل من النشاط الطلابى الوطنى دون أن تكون على علم واسع بتفاصيل هذا التاريخ. وقد كان هذا إدراك أبناء جيلى من العناصر الطلابية النشطة، حيث كنا نلملم القصاصات بحثا عن معرفة بتاريخ طويل لحركة الطلاب تلهمنا فى حركتنا الخاصة. وكان هذا هو الدافع وراء اختيار هذا الموضوع لإعداد بحث الدكتوراه. صحيح أن هناك أعمالا متفرقة مرتبطة بهذا الجانب أو ذاك من الحركة الطلابية يجدر بنا أن نشكر أصحابها على جهودهم، إلا أن وجود عمل جامع عن التاريخ الوطنى للطلاب كان دائما أملا منشودا. فلعل القارئ يجد فى هذا الكتاب إشباعا لتلك الرغبة.

وليس لنا مع ذلك أن نفترض أن الإشباع يحقق تشبعا. فباب العلم دائما مفتوح لمن يريد الولوج فيه. وما بحوثنا ودراساتنا سوى حلقات فى سلسلة أو طبقات فى تربة العلم، ستعلوها طبقات أخرى بجهد اللاحقين، وهذا هو السبيل لمعالجة ما يراه القارئ فى هذا البحث من ثغرات، سواء ما كان منها من الأصل أو ما جاز استدراكه عند إعداد الطبعة العربية. فقد ارتأيت ألا تكون هذه الطبعة بحثا جديدا فى الموضوع، وإنما ترجمة (مع إضافات طفيفة) للبحث الأصلى الذى أفترض أنه يقدم صورة متكاملة عن الموضوع دون أن أفترض فيه الكمال. خاصة وأن المادة التى أتيحت لإعداده قد تأثرت ولا شك بالمكان والزمان اللذين أعد فيهما البحث.

على أن هذا لا ينكر على حق الادعاء بأن هذا البحث قد أضنانى على عدة مستويات، لا أجد حرجا فى التصريح للقارئ بأهمها؛ ليتفهم السياق الذى تم فيه هذا العمل. فمن ناحية أولى أجرى هذا البحث بالتوازى مع السعى لتدبير لقمة العيش ومصاريف الدراسة المرتفعة بالنسبة لدارس اختار طريق الاعتماد على نفسه بالكامل دون الوقوع فى هوة الارتزاق باسم النضال السياسى التى اختار أن يقع فيها بعض من كانوا حوله ممن سبق لهم الانخراط فى معمعان النضال السياسى فى مصر. ولذلك تم تمويل هذا العمل من جهد الاشتغال فى المطاعم والمصانع والمستشفيات قبل أن يتسنى لصاحبه العمل فى مجال تخصصه.

ومن ناحية ثانية، فقد ساعد الباحث على إنجازه لهذا البحث مشاركته الفعلية فى مرحلة من مراحل النشاط الطلابى. لكن الحد الآخر لهذا السلاح كان هو احتمال تحيزه ككاتب للطريق السياسى الذى انتمى إليه فى خضم النشاط، ألا وهو اليسار الطلابى والحركة الاشتراكية العامة فى المجتمع، لكن الباحث قد اختار بدلا من ذلك قبول تحدى الكتابة الموضوعية للتاريخ السياسى بأكبر قدر من الأمانة والدقة وبأقل قدر من العواطف المتحيزة. ولم

تكن تلك بالمهمة السهلة فى ظل ما اعتدنا عليه فى بلدنا من تحيزات صارخة عند كتابة تاريخ الفرق السياسية المختلفة، والذى تحول إلـى مباراة بـين الملائكة والشياطين تهدر إمكانات الكتابة الموضـوعية للتـاريخ الـوطنى وتضرب بمنهج العلم عرض الحائط. ولم يزل هذا أحد الهموم التى يعانيهـا كاتب هذا السطور، والذى حاول عمل شيء بخصوصها من خلال تنظيمـه لندوة "الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر" (القاهرة ٣١/٨ – ١٩٨٧/٩/٣) وتحريره لأعمالها فى كتاب: "تاريخ مصـر بـين المـنهج العلمى والصراع الحزبى"، دار شهدى، القاهرة، ١٩٨٨.

ويبقى أخيرا أن أكرر شكرى لكل من كان له ذرة من الفضل على هذا العمل وصاحبه، وأخص بالذكر أهلى وأصدقائى فى حى عين الصيرة بمصر القديمة الذين سيتسنى لهم الآن قراءة الإهداء الذى كتبته لهم على البعد فـى الطبعة الإنجليزية، كما أترحم على روح أخى الدكتور عبد الحميد العليمـى سعد الله الذى أُهدى من خلاله هذا العمل لكل المناضلين والجنود المجهولين الذين صنعوا هذا التاريخ فجعلوا كتابته ممكنة. وأخص بالذكر ذلك النفر من القيادات الطلابية الذين رحلوا عن عالمنا وهم فى ريعان العمر، وأذكر مـن هؤلاء الراحلين فى السنوات الأخيرة فاطمـة الشـافعى، وأسـامة شـلبى، ومصطفى موسى، وعبد الرؤوف أبو علم، وسـيد البكـار، وهشـام داود، وصفائى الميرغنى، وأحمد عبد التواب، وأحمد عبد اللطيف، وفؤاد محيـى الدين، وماجد إدريس، ومحمد بلال، ومحمد فريد زعلوك.

وآمل فى النهاية أن تجد الأجيال الراهنـة والمقبلـة مـن الطـلاب، والمناضلين الطلابيين من كل الفرق السياسية، شيئا من العلم والاعتبار فـى هذا العمل لعلها تهتدى بهما فى صناعتهم للمستقبل أو التاريخ القادم؛ فالتاريخ هداية. ودون ذلك لا لزوم لصنعه أو كتابته!

أحمد عبد الله

القسم الأول

١٩٢٣-١٩٥٢

(١)

مصر ما بعد الاستقلال

١ – النظام السياسى:

أ- الإنجليز:

فى فبراير ١٩٢٢ اضطرت بريطانيا إلى الإعلان عن اعترافها بمصر مملكة دستورية مستقلة، كنتيجة مباشرة لثورة ١٩١٩. ورغم هذا الإعلان، احتفظت بريطانيا بالامتيازات الأربعة المعروفة، وهى: الدفاع، وتأمين وسائل مواصلات الإمبراطورية، واستمرار العمل بنظام الامتيازات الأجنبية التى يستثنى الأجانب فى مصر والسودان بمقتضاها من دفع الضرائب، ويحق لهم التقاضى أمام المحاكم الخاصة بهم، كما احتفظت بوضعها فى السودان. ونظرا لهذه القيود، اعتبر العديد من الوطنيين أن تصريح فبراير منح مصر استقلالا اسميا فقط، واعتبره البعض "مهزلة قانونية.. لقمة ألقيت إليهم لإسكاتهم"[1]. وبكل المقاييس، فشل هذا "التصريح" فى تحقيق مطلب ثورة ١٩١٩ وهو الاستقلال التام، حيث سمح للمؤسسات النيابية المصرية بقدر من المشاركة – فقط – فى الحكم مع السلطات البريطانية.

وبينما اعتبر البريطانيون التصريح وسيلة لتعزيز وضعهم المهدد فى مصر، رأت أول حكومة دستورية للبلاد بزعامة سعد زغلول، أن التسوية الجديدة مجرد خطوة أولى باتجاه الاستقلال التام. ويوضح هذان التفسيران المتباعدان أن "الاستقلال الاسمى" ما هو إلا استقلالا مهزوزا، كما أنه مثير للمزيد من النزاع. فمن الناحية العملية زاد الوضع الجديد من متاعب

البريطانيين بدلا من أن ينهيها؛ حيث قدم للمصريين الحجة فى اتهام تحركات بريطانيا للدفاع عن مصالحها فى مصر، بأنها تمثل تدخلا صريحا فى شئون دولة مستقلة.

وواصلت بريطانيا استخدام الضغط الدبلوماسى الشديد للتأثير فى جميع مناحى صنع القرار السياسى فى مصر. كما لم تتردد فى استدعاء القوة العسكرية لفرض إرادتها على حكومة البلاد المستقلة، كما هو مفترض. ففى الفترة ما بين تصريح فبراير ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٦، كادت بريطانيا أن تعيد استخدام القوة العسكرية فى ثلاث مناسبات: عقب اغتيال السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى فى السودان، نوفمبر ١٩٢٤، وإبان تمصير المواقع القيادية فى الجيش المصرى، مايو ١٩٢٧، ثم بسبب مشروع القانون المفرط فى الليبرالية بشأن تنظيم الاجتماعات العامة، الذى قدم إلى البرلمان المصرى، مارس ١٩٢٨، ولهذا لم يكن غريبا أن يقول سعد باشا زغلول – زعيم الحركة الوطنية المصرية – بعد سنوات قليلة من إعلان الاستقلال: "كانت غلطتنا أننا صدقنا أننا مستقلون".[٢]

واتخذ الاستقلال المصرى الاسمى شكل النظام الملكى الدستورى؛ حيث كان القطبان الرئيسيان للنظام السياسى هما: القصر من ناحية، وحزب الوفد – قلب الحركة الوطنية – من ناحية أخرى. وأضاف استمرار النفوذ البريطانى عنصرا ثالثا، فكان الصراع على مدى ثلاثين عاما. ومن داخل هذا الإطار واصلت القوى الوطنية نضالها لتحويل الاستقلال الاسمى لمصر إلى استقلال حقيقى، بينما استمرت رغبة بريطانيا فى إسباغ صفة الشرعية على وجودها فى مصر، إلا أن جميع المفاوضات المتوالية حول هذه القضية – فيما بين أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات – فشلت.

ومع صعود الفاشية فى أوروبا، واحتدام حدة الحركة الوطنية فى مصر، تزايد إلحاح رغبة إنجلترا فى إنهاء هذه القضية على نحو مستقر.[٣]

ومن ثم خرجت معاهدة ١٩٣٦ إلى الوجود، واعتبرت المعاهدة نجاحا كبيرا للدبلوماسية البريطانية، حيث أوجدت – بعد أربعة وخمسين عاما – سندا شرعيا لاحتلال مصر.

وبرغم المكاسب التى حققتها المعاهدة للجانب المصرى (إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، إقامة الجيش المستقل، الانضمام لعضوية عصبة الأمم، وما إلى ذلك)، إلا أن الشعور بين الوطنيين المصريين كان متفاوتًا بدرجة ما؛ لأن المعاهدة سمحت باستمرار وجود عسكرى بريطانى فى مصر. ومن ثم انتقل الاستقلال الاسمى ليصبح أقرب فى الممارسة الفعلية إلى الاستقلال الجزئى. وكما حدث مع تصريح ١٩٢٢ اعتبر الوطنيون المصريون معاهدة ١٩٣٦ خطوة أخرى على طريق الاستقلال التام.

إلا أن المعاهدة لم تغير – جوهريا – من وضع النظام السياسى ثلاثى الأركان، فواصل البريطانيون أداء الدور الذى لعبوه منذ تولّى أول حكومة دستورية الحكم عام ١٩٢٤، وهو حفظ التوازن بين الأغلبية الوفدية، وبين النزعة التسلطية للقصر. ورغم أن الوفد كان يهدف لإقرار الحياة الدستورية للبلاد من خلال تحييد البريطانيين، وبالتالى تقييد أوتوقراطية القصر، فإن المعاهدة لم تعنه على تحقيق ذلك الهدف، وظلت بريطانيا القوة الرئيسية فى النظام السياسى، حيث انحازت للوفد فى الشئون الخارجية، لأنه كان يمثل لها – بحكومته المستقرة – شريكا يعوّل عليه بدرجة أكبر، أما فى الشئون الداخلية فقد فضّلت القصر، أملا فى أن تعرقل بذلك السياسة الشعبية للوفد، وأن تتجنب إغضاب القصر.

وهكذا استقر فى ضمير السياسيين المصريين – قبل وبعد معاهدة ١٩٣٦ – وجود ثلاثة ثوابت فى السياسة البريطانية إزاء مصر، أولها: أن بريطانيا تساند القصر، وثانيها: أن التزام بريطانيا فى الأساس هو الدفاع عن مصالحها الخاصة، وأى اهتمام بمصالح مصرية إنما يحدث بصورة محض

عرضية، وثالثها: أن أى وزارة مصرية لا تستمر فى الحكم إلا للمدة التى يسمح بها المندوب السامى البريطانى، أو – فيما بعد– السفير البريطانى. ومن ثم تيقن السياسيون المصريون على اختلاف مشاربهم من نفوذ السفارة البريطانية فى القاهرة. ولعب سير مايلز لامبسون – لورد كيليرن فيما بعد– دور ملك مصر الفعلى، غير المتوج؛ فلم يشعر الملك فاروق أنه ملك حقا إلا حين غادر لامبسون مصر عام ١٩٤٦ بعد أن استمرت خدمته قرابة اثنى عشر عامًا. وبرغم كراهية المواطنين المصريين العاديين للوجود البريطانى فى بلدهم، إلا أنهم اضطروا – على مضض – لتقبُّل التدخل البريطانى فى الشئون المصرية عندما كان ذلك هو البديل الوحيد أمامهم لكبح النزعة الأوتوقراطية للقصر، واستعادة الحكم الدستورى، كما حدث فى ١٩٢٦ و١٩٣٤ و١٩٤٢.[٤] وعندما مكنت الدبابات البريطانية الوفد من تولى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢، كانت هناك جماهير مصرية تحيِّى لامبسون، وتتمنى له طول البقاء، بل وتحمله على الأكتاف.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، كان للبريطانيين الكلمة الأخيرة فى شئون مصر الاقتصادية والسياسية، حتى إنهم فكروا – أثناء انسحابهم أمام هجوم روميل– فى إغراق دلتا النيل، إذا لزم الأمر، لوقف تقدم الألمان.[٥] وكانت مساهمة مصر فى المجهود الحربى إلى جانب الحلفاء ضخمة،[٦] لذا توقع كثير من المصريين أن تعرب بريطانيا عن عرفانها، بسحب قواتها العسكرية من مصر، ومن ثم تضع اللمسات الأخيرة فى استقلال البلاد. وفى ١٤يونيو ١٩٤٥، أرسل الكابتن ج. س. ماى تقريرًا عن رد فعل الجمهور الذى شاهد استعراض القوات البريطانية احتفالاً بيوم ميلاد ملك بريطانيا، جاء فيه:

- كان هناك قدر كبير من المشاعر المعادية للإنجليز بين الجمهور.
- فوجئ المصريون بأنه لا تزال قوات كثيرة لهذا الحد باقية بمصر.
- تناهى إلى أسماعنا إعراب العديد من المتفرجين عن أملهم أن يكون ذلك آخر استعراض عسكرى لبريطانيين.

- تضمنت التعليقات التى تصادف سماعها: "سنفعل بهم مثلما فعل السوريون بالفرنسيين".
- شملت تعليقات المواطنين غير المتعلمين: "لم لا يوجد علم مصرى؟ لماذا نسمح لهم بذلك؟.. إنه بلدنا".
- علَّق المصريون المتمتعون بحظ أوفر من التعليم: "يستطيعون الاحتفال بيوم ميلاد ملكهم فى بلادهم"، "لماذا بقيت كل هذه القوات بمصر، بينما انتهت الحرب بأوروبا؟"، "إن اليوم الذى سننال فيه استقلالنا الحقيقى ليس ببعيد."
- قال شابان من الطلاب: "إن الاستعراض نظم بغية إرهاب المصريين".(٧)

أما تعليق اللورد "كيليرن" فإنه يفصح عن نفسه: "لم تسمع كلمة عرفان واحدة بشأن الدور الذى لعبته القوات البريطانية عموما، والقوات المشاركة فى الاستعراض على وجه الخصوص، لحماية مصر من الفناء على أيدى رومل وموسولينى".(٨) وهكذا واصل البريطانيون تجاهلهم لمطالب الوطنيين المصريين، حتى ألغت حكومة الوفد - من طرف واحد - معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١. واندلعت هجمات الفدائيين ضد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس، ممهدة الطريق لاستيلاء الجيش على السلطة فى يوليو ١٩٥٢، وهو ما قوَّض النظام السياسى الذى كان البريطانيون يعملون من خلاله.

ب- الملك:

كان العاهل المصرى فى السنوات القليلة الأولى من الحكم الدستورى، هو الملك فؤاد. ونشأ فى بيئة استبدادية، كما كان شديد الإعجاب بالميكافيلية، حانقًا على دستور ١٩٢٣، واثقًا من أنه لولا البريطانيين ما كان هناك دستور. وقال لأحد خلصائه إبان صياغة الدستور إنه إذا كان المقصود أن يكون هذا

الدستور "بلشفيًا" فإنه سيطالب بكل سلطات لينين، أما إذا كان المقصـــود أن يكون "ديموقراطيًا" فسيطالب بكل سلطات الرئيس الأمريكى.(٩)

وخول دستور ١٩٢٣ الملك سلطات واسعة للغاية، فأعطـــاه الحـــق المطلق فى حل البرلمان وإقالة الوزارة، وإصدار العفو العـــام، وإلغـــاء أو إرجاء تنفيذ أحكام الإعدام، وكذلك حق تعيين ضباط الجيش، والدبلوماسيين، وشيخ الأزهر، وخمسى (٢/٥) أعضاء مجلس شورى النواب. ولـــم يتـــردد فؤاد فى استخدام هذه السلطات لأقصى مدى، كما شجع مؤيديه على إنشـــاء أحزاب سياسية ملكية (١٩٢٥ أنشئ حزب الاتحاد، ثم حزب الشـــعب فـــى ١٩٣٠). واستمرت سلطاته طيلة بقائه فى منصبه، الأمر الذى أقره كل مـــن البريطانيين والوفد.

وحاول فؤاد مرارًا تحويل البرلمان إلى مجرد جهاز استشارى، ولـــم تكن الوزارات فى عهده تسقط بسبب اقتراع على سحب الثقة، أو لخروجهـــا عن حدود مهامها، وإنما تقال وفقًا لإرادة ملكية. كما لم تكمل البرلمانات أبدًا مدة الأربع سنوات التى تستغرقها الدورة الكاملة، ولكن تحل بطريقة واحدة لا تتغير: مرسوم ملكى! وبلغ متوسط عمر الوزارة ثمانية عشر شهرًا، بينمـــا انعقد البرلمان لمدة تبلغ إجمالاً اثنين وعشرين شهرًا فقط فى فتـــرة عشـــر سنوات من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٦. وبالإضافة إلى ذلك، عُـــرف الملـــك فـــؤاد بضعف شخصيته،(١٠) كما كان مشهورًا بالفساد.(١١)

وعندما توفى فؤاد فى إبريل ١٩٣٦، اعتلى ابنه فاروق العرش يوليو ١٩٣٦، بعد أن ظل فترة وجيزة تحت ولاية مجلس الوصاية. واستمر نمـــط النظام السياسى الذى كان قائمًا تحت حكم فؤاد باقيًا فى ظل الملك الجديـــد. وأسرَّ أحمد حسنين باشا – الرئيس القوى للديوان الملكى– إلى صديق له من الصحفيين: "قل لأصحابك الوفديين إنه إذا اضطر مولانا أن يقيـــل الـــوزارة مرة واحدة أو يحل البرلمان مرة واحدة، فإنه ســـوف يســـتحلى الحكايـــة..

فنصيحتى أن يمشوا معه بالذوق واللين.. وعليهم أن يقدروا مركزه وشعوره بأنه ما زال غلامًا، وأن أقاربه الأمراء سيسخرون منه إذا أظهر ضعفًا أمام الوفديين.. وعندما يسير فى طريق أبيه فإنه سوف يندفع فيها إلى نهاية الشوط لأنه شاب وعنيد ومعتز بحب الشعب له".(١٢)

وأرجع العديد من المعلقين سياسات فاروق إلى ولعه بالملذات فى حياته الخاصة، وفرضه إرادته بصورة استبدادية فى الحياة العامة. ووفقًا لما قاله أحد وزراء تلك الفترة كان فاروق "ضحية للمرض، وضحية للخلاف العائلى، وضحية والد لا يحب المصريين، وضحية تنصيبه وهو فى طراوة الصبا وضحالة التعليم، وضحية مستشاريه، وكذلك اعتلائه العرش فى سن صغيرة"،(١٣) إلا أن هذا يعد حكمًا قاصرا بالضرورة؛ إذ إن المسئولية الأساسية تقع بوضوح على النظام السياسى الذى ترك العنان لمثل هذه الانحرافات.

فبينما حسمت معاهدة ١٩٣٦ قضية العلاقات الإنجليزية/ المصرية لفترة قصيرة، اشتد الصراع الداخلى على السلطة بين القصر والوفد؛ حيث دعم الملك شعبيته بإظهار نفسه فى صورة الملك الورع، وافر الحيوية. كما خطط للحصول على تأييد شيوخ الأزهر، ورجال السياسة من المستقلين الأقوياء أمثال على باشا ماهر، والجماعات الناشئة من خارج البرلمان مثل مصر الفتاة والإخوان المسلمين. فعزز بذلك مركزه بالنسبة للوفد، وجعل نفسه – كما كان يعتقد- أقل اعتمادًا على البريطانيين مما كان عليه والده. وفى الفترة الأولى من الحرب العالمية الثانية أظهر ميلاً تجاه المحور، مما أثار حنق البريطانيين. وفى فبراير ١٩٤٢ حاصرت الدبابات البريطانية القصر الملكى، وأجبر فاروق على أن يأمر بتشكيل حكومة وفدية، الأمر الذى دعم من شعبيته كرمز للمقاومة الوطنية.

وفعل فاروق كل ما فى وسعه لتوطيد مركزه وتقويض مركز الوفد. واستهل ذلك بتعيين أحد خصوم الوفد – على باشا ماهر- رئيسًا للديوان

الملكى. فحوّل على ماهر الصراع بين القصر والوفد من لغــة المــذكرات والمقالات، إلى لغة المظاهرات ومصادمات الشوارع بين مؤيدى المعسكرين. وشهد عهد فاروق – الذى دام خمسة عشر عامًا– أربعًا وعشرين وزارة،(١٤) وتوسع الملك فى ضم الساسة غير الحزبيين، المعروفين باسم المستقلين، إلى الوزارات، وكان معظمهم أدوات طيعة فى يد القصر. كما أحكم قبضته على الأزهر، ووجد من بين علمائه من هم على استعداد لتقديم التبريرات الدينيــة لتصرفاته. وكذلك تدخل فى الانتخابات بشكل مباشر، وسمح لمؤيديه برفــع شعارات انتخابية من نوعية: "انتخبوا مرشح القصر" و"لا تنتخبــوا فلانًــا.. فملكنا المحبوب غاضب عليه". ولم يتردد الملك فى إقالة وزارة الوفد، مقدمًا تبريرًا مثل: "لما كنت حريصًا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمــل للوطن وتحقق أحكام الدستور نصًا وروحًا، وتسوى بين المصريين جميعًا فى الحقوق والواجبات، وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشــعب رأينــا أن نقيلكم من منصبكم".(١٥)

وعندما قابل الملك أعضاء إحدى لجان مجلس شورى النواب، أبلغهــم بصراحة أنه: "ليس يكفى رضاء الأمة عنكم.. بل يجب أن يكون معه رضاء الملك كذلك".(١٦)

وكان فاروق يستمتع للغاية – أيضًا– بالتدخل فى العمل اليومى للسلطة التنفيذية إلى حد أنه اخترق الإدارات الحكومية من خــلال عمــلاء كــانوا يسربون إليه معلومات تفصيلية. وورد فى شهادة كــريم ثابــت المستشــار الصحفى للملك، أثناء محاكمته عقب سقوط العرش:

"الملك كان بيعرف كل شىء.. وكان بيستشار فى كل شىء.. ويطلب إذنه فى كل شىء فى عهد جميع الوزارات.. ما كانش فيه عمل بيتعمل فــى الحكومة إلا بعد استئذانه أيًا كان هذا العمل. مش بــس إنشــاء كــوبرى أو مستودع أو غيرها من الأعمال الكبيرة اللى طبيعى إنه يعلــم بيهــا، وإنمــا

ترشيح مدير التنظيم كان بيعرض عليه، قنصل مصر فى ليفربول عاوز يوم إجازة عشان أمه عيانة. حركة ترقيات البوليس بموافقته.. ترقيات الجيش بموافقته، تغيير الملابس الشتوية بالصيفية للجيش والبوليس. كيف كان يعرض عليه كل هذا؟ رول مجلس الوزراء فى أيام الملك فؤاد كان بييجى إلى السراى قبل الجلسة بأيام، وجرت العادة على هذا من سنة ٢٤-١٩٥٢ وكان بيرفع رول مجلس الوزراء للملك يطلع عليه والمسألة اللى عاوز يأخرها يأخرها، واللى عاوز ينظرها تنظر، وكان هذا بيحصل فى كل العهود، عهود الأغلبية وغير الأغلبية!".[١٧]

ووفقا لذلك، فإن الملكية المصرية كانت أبعد ما تكون عن الدستورية، فلم يحظ البرلمان أبدًا بالثقل الكافى للقيام بدوره، أو حتى لمواجهة الملك. وبقى الجهاز التنفيذى مجرد ستار تمارس من خلفه قوى الديكتاتورية دورها فعليًا. وكما قال محمد التابعى: "أمر كريم، مكتوب بخط جميل على ورق مصقول وممهور بإمضاء "سيد البلاد" فاروق؛ يكفى لشل الدستور وتعطيل نصوصه لفظًا ومبنًى ومعنًى، وطرد الحكومة التى اختارها الشعب لغير سبب سوى السبب الذى يفتى به رئيس الديوان على هواه".[١٨] وبالإضافة إلى ذلك كان لدى القصر قواته البوليسية الخاصة التى لم يكن لها مسوغ. كما كان لديه جهاز سرى – بخلاف ما قرره البرلمان من حراسة– أُنشئ للقضاء على أعداء القصر، عرف باسم الحرس الحديدى. فليس من المستغرب أن يفقد الملك فى النهاية تأييد جهاز أمنه الأساسى – الجيش– ويصبح الهدف الرئيسى لصغار الضباط الذين استولوا على السلطة فى يوليو ١٩٥٢. وبدا البريطانيون أنفسهم يتابعون – بقلق – تجاوزات الملك. وذكر اللورد كيليرن في تقرير له ما يلى:

"استدعانى الأمير محمد على إلى الإسكندرية صباح اليوم، وأبلغنى رغبته فى التحدث بجدية حول أمر خطير للغاية.. إذ إن نزوات الملك فاروق

أصبحت زائدة عن الحد فى مجملها، ومن أجل صالح البلاد يجب أن يتم أحد أمرين:

(١) إما أنه يجب أن يذهب.

(٢) أو أن قوانين البلاد يجب أن تكون محكمة بحيث تمارس رقابة حقيقية على النزوات الملكية.. إذ إن مصر يحكمها شاب أرعن يتعين كبح جماحه.

وأبلغت سموه ضرورة أن يعلم أن هذا الموقف العصيب شغل أذهاننا باستمرار، إلا أننا بصراحة لم نرغب فى إثارة أى أزمات داخلية إضافية فى مصر. ومع ذلك أستطيع أن أؤكد بثقة تامة، أننى قد احترت دومًا فى الكيفية التى نستطيع بها التعامل مع هذا الشاب غير المسئول.. وفى الوقت نفسه، فإنه ليس من عادتنا عبور جسورنا قبل أن نصل إليها.(*) كما أنه ليس باستطاعتى التنبؤ مقدمًا بكيفية التصرف فى حالة وقوع نزاع دستورى كبير.

غير أن شعورى الخاص - وإن كان من المستحسن نظريًا أن نظل بعيدين عن السياسة الداخلية فى مصر، وأن ندع الملك ورئيس وزرائه يتصارعان معًا - أننى كلما فكرت مليا فى هذا الأمر بدا من الصعب بالنسبة لنا "عمليا" أن نفعل ذلك. فعلى سبيل المثال، ماذا نفعل إذا ذهب النحاس باشا إلى الملك، وأصر (إذ إنه من الناحية الظاهرية له كل الحق فى أن يصر كرئيس وزارة دستورى) على أن يلزم جلالته نفسه بحسن معاملة وزارة بلاده المنتخبة، وأيضًا بالتصرف اللائق بمكانته - كملك وزعيم للمسلمين فى مصر أيضًا -.(١٩)

---

*) مثل إنجليزى مشهور ترجمته "لا تعبر الجسر قبل أن تبلغه" بمعنى ألا تسبق الأحداث. (المترجمة)

ج – الوفد:

أنشئ الوفد إبان ذروة ثورة ١٩١٩؛ ليمثل الأمة المصرية فى مطالبتها بالاستقلال. ولم يكن الوفد فى بداية الأمر حزبًا سياسـيًا بـالمعنى الحرفـى للكلمة؛[٢٠] إذ قال زعيمه سعد باشا زغلول: "إن أولئك الذين يقولـون إننـا حزب يهدف للاستقلال، إنما يلمحون إلى أن هناك حزبًا آخر من بين الشعب لا يهدف للاستقلال".[٢١] وأكدت عقيدة حزب الوفد على أنه "الحارس الذى لا يتبدل على المصلحة العامة". كما تبدت رؤيته لمصر المستقلة فـى مفـاهيم ليبرالية مثل: مصر حيث يتحد الأقباط والمسلمون معًا فى رابطـة الـولاء الوطنى المقدس، وحيث يكون الحكم دستوريًا، وتحترم الحقـوق الفرديـة، وتتحرر المرأة، وحيث يسود التعليم الوطنى،[٢٢] إلا أن هذه الرؤية لم تولـد مع نشأة الوفد، ولكنها تشكلت تدريجيًا على مدى مسيرة نضاله.[٢٣]

ولم يكن حزب الوفد، الذى تولى الحكم فى ١٩٢٤، حزبًـا برلمانيًـا نموذجيًا. ففى أول برلمان سنة ١٩٢٤ – حيث حاز الوفد أغلبية بلغت ١٩٥ مقعدًا من مقاعد البرلمان وعددها ٢١٤ مقعدًا (نسبة أغلبية تزيد على ٩٠%) –استخدم سعد زغلول أغلبيته لمنع صحفيى حـزب الأحـرار الدسـتوريين المعارضين من حضور جلسة افتتاح البرلمان، وبعد فترة قليلة سلب زعيمه مقعده البرلمانى، إلا أنه فيما بين ١٩٢٦ و١٩٢٨ أصبح الوفد أكثر رغبة فى التعايش مع الأحزاب الأخرى.

وقد ساعد على تحويل الوفد إلى حزب سياسى برلمـانى عـدد مـن الخطوات العملية، أولاً: خاض الوفد انتخابات ١٩٢٤ على أسـاس دسـتور ١٩٢٣ الذى صاغته لجنة لم يكن الحزب ممثلاً فيها، وهى اللجنة التى أطلق عليه سعد زغلول اسم "لجنة الأشقياء"،[٢٤] ثانيًا: تولى سعد زغلـول بنفسـه رئاسة الوزارة بعد فوز الوفد فى الانتخابات، وأدى توليه المنصب – بدلاً من أن يترك ذلك لأحد معاونيه – إلى اعتدال مواقفه؛ إذ تحول من زعيم وطنى إلى رئيس حزب.

ثالثًا: ضمت وزارة سعد زغلول الأولى عددًا من الوزراء لم يكونـوا وفديين، ولا مناضلين وطنيين. وأخيرًا، أدى اغتيال السيرلى ستاك فى السنة نفسها إلى إسقاط وزارة سعد زغلول بشكل مهين بضغط بريطانى، وشكل ذلك قوة دفع إضافية لتحويل الوفد إلى حزب برلمانى يصارع من أجل السلطة السياسية.

وأصبح الوفد، كحزب سياسى، هو الحارس للدستور؛ حيث أصبح دستور "لجنة الأشقياء" دستور الأمة الذى يدافع عنه الوفد. ولم تعدل الأغلبية الوفدية فى برلمانات تلك الفترة من الدستور نفسه، بل دافعت عنه كما هو، وذلك باستثناء تعديل قانون الانتخابات لتوسيع نطاق المشاركة فيها. بالإضافة إلى أن الاحترام الضئيل الذى أبداه القصر إزاء الحياة الدستورية، شجع الوفد على تأكيد التزامه بالدستور.

علاوة على ذلك، شغلت المسألة الدستورية اهتمام الوفد بما يفوق اهتمامه السابق بالعلاقات الإنجليزية المصرية، فبدا أن حرمان الوفد من السلطة وسيلة فعالة لإجباره على عقد تسوية مع بريطانيا، وتحويل انتباهه إلى المعارضة الداخلية. ومع منتصف الثلاثينيات، تعين على الوفد الذى صار منهكًا، أن يرضى نفسه بالقليل الذى يستطيع الحصول عليه من البريطانيين. وهو ما حدث بالضبط فى معاهدة ١٩٣٦، التى أسماها الوفد "معاهدة الشرف والاستقلال. وعبر سكرتيره العام مكرم عبيد باشا فى حديث له أثناء حكومة صدقى التى ألغت دستور ١٩٢٣ عن السمة الجديدة للوفد بقوله:

"كيف تتخلص البلاد الأخرى من حكومة غير شعبية؟.:. بالتصويت البرلمانى؟... إن البرلمان فى مصر اليوم أداة فى يد الحكومة، ولا يضم ممثلين عن الشعب؛ لأن المعارضة لم تقم بأى دور فى الانتخابات، ما هو الطريق الآخر المفتوح أمام الأمة لتحقيق التغيير المطلوب للحكومة؟..

الثورة؟.. ولكن الثورة مستحيلة فى مصر مع وجود القوات البريطانية؛ حيث إنه وبدعوى حماية أرواح ومصالح الأجانب، ستندفع هذه القوات لمساعدة الحكومة، عند أول علامات المتاعب".(٢٥)

وقد لاحظ أحد معلقى تلك الفترة من الأجانب، عجز الوفد منذ أوائل العهد الليبرالى عن قيادة جماهير مؤيديه لفرض الحكم الدستورى، فكتب يقول: "برغم أن الأغلبية العظمى من الناخبين استمرت على ولائها للوفد، إلا أنه يبدو أن المصريين بدأوا يسأمون أسلوب الإثارة الذى ظل ساريًا لمدة عشر سنوات.. فليس بمقدور المدافعين عن الدستور الاعتماد على الانتفاضة الشعبية لإعادتهم إلى الحكم".(٢٦)

وإبان فترات حكم الوفد القليلة – التى بلغت إجمالا ست سنوات، وشهرين، وتسعة وعشرين يومًا، فى غضون ثلاثين عامًا من الديمقراطية البرلمانية – لم يحترم الوفد مبادئه بشكل دائم، فقد عرفت فى ظل حكمه بعض ظواهر الفساد والاختلاسات والمحسوبية، وعندما بدأ معارضوه انتهاج أساليب شبه فاشية فى الإثارة السياسية – مثل تكوين فرق القمصان الخضر لمصر الفتاة، وصدامات الشوارع مع مؤيدى الوفد تحت إشراف القصر، وما إلى ذلك – قابل الوفد تلك الأساليب بمثلها، فقام بإنشاء فرق القمصان الزرق التابعة له (١٩٣٥ – ١٩٣٨).(٢٧)

كما أن وزارة الوفد التى حكمت البلاد فى غضون الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤ مارست بعض الأساليب الديكتاتورية، وبرغم أن ذلك النمط من الحكم قد أوجدته حالة الحرب، فإنه أضعف من صورة الوفد كممثل للأمة وحارس للدستور، بل إنه زاد من السخط العام على النظام السياسى ككل؛ حيث أصبح هدف الوفد – باعتباره حزبًا ضمن أحزاب أخرى – أن يحل محل منافسيه، كحزب للأغلبية، دون أن يعنى ذلك تغييرًا جذريًا للنظام السياسى.

وهناك عدة أسباب لهذا التراجع فى مكانة الوفد؛ إذ خفف توقيع معاهدة ١٩٣٦ من إلحاح القضية الوطنية التى تمتع الوفد بموقع الصدارة فى الدفاع عنها، كما دفع إلى المقدمة بالمشكلات الداخلية للبلاد. ومن ثم أصبح من الطبيعى أن تعتمد شعبية الوفد بدرجة أكبر على قدرته على حكم البلاد بكفاءة، وعلى حل مشكلاتها الداخلية بنجاح، وبرغم أن الوفد كان يتمتع فى هذا الصدد بسجل أفضل من سجلات معارضيه، فإن ذلك ظل – بصفة عامة – أحد المجالات التى فشل فيها الوفد، نظرًا للمشكلات الاجتماعية الخطيرة التى كان معظم المصريين يواجهونها.

ومع ذلك، فإن صعود الحركة الوطنية مرة أخرى أتاح للوفد الاحتفاظ بمركزه القيادى، كما ضمن له ولاء الأغلبية الساحقة من المواطنين، ومن ناحية أخرى تكفل تأييد الحزب للحكم الدستورى بضمان قدر من الشعبية له؛ إذ تمتع معظم المصريين بقدر أكبر من الحرية السياسية فى ظل حكم الوفد.

وقد لاحظ سير ولتر سمارت – من السفارة البريطانية بالقاهرة – أفول نجم الوفد بوجه عام؛ حيث ورد فى تقرير له: "عندما خرج الوفد من الحكم فى ١٩٤٤، كان من المتفق عليه بشكل عام أن الأغلبية التى يتمتع بها فى البلاد قد تناقصت بدرجة كبيرة، إلا أنه – حتى فى ذلك الحين– أثبتت التقديرات أنه فى حال إجراء انتخابات حرة تمامًا، ربما أمكنه الاعتماد على أغلبية تبلغ ٦٠%[٢٨] ومع ذلك؛ فقد حصل الوفد فى انتخابات يناير ١٩٥٠ على ٢٢٨ مقعدًا برلمانيًا من إجمالى ٣١٩ مقعدًا بنسبة حضور للناخبين بلغت ٦١%"،[٢٩] وهى أعلى قليلاً من الانتخابات السابقة (٥٤%)،[٣٠] وكان فشل حكومات الأقلية حتى فى تحقيق إنجازات متواضعة مثل التى سجلها الوفد، عاملاً مهمًا فى احتفاظ الوفد بأغلبيته، كما كانت هجمات القصر على الحزب أكثر حسمًا فى هذا الصدد:

"أثبت قرار القصر بإبعاد الحزب عن الحكم، أنه كان فى حقيقة الأمر نعمة بالنسبة للوفد، حيث أتاح له ذلك فرصة التهرب من مسئولية حل

مشكلات ما بعد الحرب فى مصر، التى لم يكن يقدر له حلها دونما تغيير جذرى فى رؤيته".(٣١)

ولم يكن الوفد – باعتباره حزبًا– جيدًا من حيث التنظيم؛ إذ ظلت المجموعة البرلمانية هى الرابطة الأساسية بين القيادة والجماهير التابعة لها، ووفقًا لما يرى صلاح عيسى: "كان الوفد راية فضفاضة ترفرف على زحام لا تُعنى جيدًا بتنظيمه".(٣٢)

بل إن بعض النقاد ارتأوا أن الوفد لم يكن حزبًا بالمرة،(٣٣) ولكن آخرين اعتبروه نموذجًا للحزب الشبيه بالمؤتمر، حيث العضوية الواسعة، والتنظيم الهلامى.(٣٤) كما كانت التشكيلات القيادية للوفد تعين من قبل المستوى الأعلى للقيادة، بدلاً من أن تنتخب بواسطة القواعد.

وأثر النهج غير المستقيم فى حالة المسألة الوطنية، بالإضافة إلى اختلاف المصالح الاجتماعية، وتفاقم مشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية، على حزب الوفد بمختلف العناصر المكونة له؛ حيث عانى الحزب من عدد من الانشقاقات. فبداية من عام ١٩٢١ وحتى ١٩٢٢ انسحبت من الحزب عدد من القيادات البارزة إبان المفاوضات مع بريطانيا ليقيموا لأنفسهم حزب الأحرار الدستوريين، ومن ثم هيأوا الساحة لقيام التعددية الحزبية فى مصر. كما نجحوا فى التوصل لاتفاق مع بريطانيا، ثم قاموا بصياغة دستور ١٩٢٣. وبرغم أن تلك المجموعة قد تألفت من العناصر الأساسية للوفد الأصلى، الذى أصبح بعد ذلك نواة لحزب الوفد، إلا أن الغالبية الساحقة من المصريين اتبعت "وفد سعد زغلول"؛ حيث كان ينظر إلى الأحرار الدستوريين باعتبارهم مدافعين عن مصالح أصحاب الأراضى، الذين تلقوا درسًا مما حدث من تخريب شامل إبان مشاركة الفلاحين فى ثورة ١٩١٩.

وحدث انسحاب آخر فى ١٩٣٧، أدى إلى تشكيل حزب "السـعديين " بقيادة زعماء وفديين سابقين يتمتعون بالشعبية، وترجع انتماءاتهم إلى طبقـة رجال الأعمال فى المدن، وحدث ذلك فى حين كانت مكانة الوفـد كممثـل للأمة كلها آخذة فى الاضمحلال عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦، إلا أن السعديين أنفسهم عوضوا الوفد عن الضرر الذى ألحقوه بشعبيته، وذلك بتحالفهم مـع القصر، وإجراءاتهم القمعية إثر توليهم الوزارة.

ولنفس السبب لم يمثل انسحاب "الكتلة الوفدية " فـى ١٩٤٢ – ١٩٤٣ بقيادة السكرتير العام للوفد، مكرم عبيد باشا،[٣٥] سوى تهديد محدود، ومـع ذلك ترك أثرًا نفسيًا خطيرًا من حيث مصداقية الوفد فى نظـر المـواطنين، وذلك بسبب التفاصيل التى نشرها مكرم عبيد عن فساد الحزب فى "الكتـاب الأسود"، وبصرف النظر عن مدى صحة ادعاءاته.

كانت هذه الانشقاقات فى الصفوف العليا للحزب، أقل أهمية بالقيـاس إلى الانشقاقات التى أثرت على مؤيديه الرئيسيين عند مسـتوى القواعـد، واتخذ ذلك مظهرين؛ الأول: تحول نسـبة متزايـدة مـن مؤيـدى الوفـد والمتعاطفين معه، من القطاع الأكثر فعالية سياسيًا – الطبقة المتوسطة مـن سكان المدن والمثقفين – الذين شرعوا فى إيجـاد منـابر جديـدة للتعبيـر السياسى، والثانى: تزايد حدة الانقسامات داخل صفوف حزب الوفد نفسه.

فقرب نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت العناصر الحزبيـة الأكثـر فعالية تستقطب إلى تجمعات يمينية وأخرى يسارية، ولكل منها رؤى مختلفة حول القضية الوطنية، والعلاقـات مـع القصـر، والسياسـة الاجتماعيـة والاقتصادية، واضطر كل من المعسكرين، إلى الوقوف بجانب الآخر نتيجة لسياسة القمع التى أعقبت انتهاء الحرب. وواصلت قوى اليمين السيطرة على قيادة الحزب،[٣٦] وفرضت على الشخصيات اليسارية البارزة مثل: الـدكتور محمد مندور، والدكتور عزيز فهمى أن تقبع فى المسـتوى الثـانى للقيـادة

الحزبية، وعندما تولى الوفد الحكم ١٩٥٠، كان الاستقطاب قد اكتمل بالفعل على صعيد كل من الحزب والوزارة، فكانت الوزارة تضم ثلاث مجموعات على الأقل، ولم تتردد هذه المجموعات فى الإعلان عما بينها من خلافات سياسية وشخصية، ومع حلول عام ١٩٥٠ صار الوفد تنظيمًا متعدد العناصر إلى الحد الذى أصبح فيه لا يحمل ملامح كثيرة من ذلك الحزب الذى شكل حكومته الأولى فى ١٩٢٤، واستمرت الانقسامات الداخلية فيه حتى استيلاء الجيش على السلطة فى يوليو ١٩٥٢، حين اتضح عجز الحزب عن مقاومة حل النظام الجديد له.

ومثَّل القصر عقبة فى طريق محاولات الوفد إقامة حياة دستورية مستقرة فى النظام السياسى المصرى، بينما آمن الوفد- منذ بادئ الأمر- بسيادة الأمة، وهدف إلى إقامة نظام ملكى دستورى، الأمر الذى اصطدم بالنزعة الأوتوقراطية للملك فؤاد، وتخيل الوفد أنه بدون التوصل لاتفاق مع الملك، أو المشاركة فى صياغة الدستور، يمكنه إرساء نمط من الحكم قد يزيد من احتمالات إقامة نظام ملكى دستورى، فاصطدم الجانبان ببعضهما البعض لأول مرة بصورة علنية فى ١٩٢٤، عندما نازعت حكومة سعد باشا زغلول الملك فؤاد سلطاته فى القضايا المخولة له مثل تعيين أعضاء مجلس شورى النواب، ومنح الأوسمة، وتعيين مستخدمى القصر، والاتصال بالدول الأجنبية، والبعثات الدبلوماسية المصرية بالخارج، وأصرت الوزارة على أن كل تلك المهام من صميم عمل الحكومة، وبعد التحكيم القانونى، وتهديد سعد زغلول بالاستقالة، اضطر فؤاد للتنازل، إلا أنه استعاد نفوذه مباشرة عقب خروج وزارة سعد فى السنة نفسها.

وحاول الوفد بزعامة النحاس باشا أن يخوض الصراع من خلال إعداد مشروعات القوانين البرلمانية التى تمنع الملك من انتهاك الدستور، ومع ذلك لم تستطع حكومة الوفد إنجاز مثل هذه المشروعات فى شكلها النهائى،

واختارت القيادة الوفدية – عمليًا – تحقيق تسوية مع الملك، فكانت تعلن ولاءها للعرش، بينما تستمر فى الكفاح من أجل تقليص نفوذه،(٣٧) ولم تكن تتخيل إمكانية قيام نظام جمهورى فى مصر؛ إذ اعتبرت النظام الملكى من الأمور المسلم بها.(٣٨)

وظنت قيادات الوفد أن وفاة الملك فؤاد عام ١٩٣٦، ربما تزيد من الفرص المتاحة أمامهم، فلم يبذلوا جهدًا لحماية أنفسهم فى مواجهة الأوضاع الجديدة داخل القصر أثناء فترة الوصاية على العرش، وأسر مكرم عبيد إلى أحمد حسنين، المسئول البارز بالقصر أن الحزب قد وارى الماضى التراب بوفاة الملك فؤاد، وأنه يتطلع إلى فرص أفضل فى ظل حكم فاروق، وأن حكومة الوفد رفضت اقتراحًا برفع سن اعتلاء العرش من ثمانية عشر إلى خمسة وعشرين عامًا.(٣٩)

ومع ذلك تحولت الظروف فى عهد فاروق إلى الأسوأ بالنسبة للوفد وعانى مركز الحزب من اضمحلال مأساوى، إذ كان الملك الممتلئ حيوية يتمتع بقدر من الشعبية فى الفترة الأولى من عهده، ونجح فى إضعاف مركز الوفد بحيث أصبح النحاس باشا فى سنوات الثلاثينيات عاجزًا عن تحدى سلطة الملك كما كان يفعل سعد زغلول فى العشرينيات، وظلت كل من سلطات الملك الدستورية وميوله الأوتوقراطية مستقرة، فيما عدا تلك الأحيان التى كان البريطانيون فيها يرغبون فى تقييد سلطاته وممارسة نفوذهم.

وفشلت حكومة الوفد التى فرضها الإنجليز عام ١٩٤٢ فى انتهاز الفرصة للقضاء على سلطات الملك، بل إنها اتخذت نحوه بالفعل اتجاها أقل عداء، كما حرض القصر – فى تلك الفترة أيضًا– مكرم عبيد على الانسحاب من الوفد.(٤٠)

وفى ١٩٤٤ أبعد الوفد عن الحكم، وعاد إلى السلطة يناير ١٩٥٠، متطلعًا إلى صد تيار انهيار النظام السياسى بعد سنوات من الحكم القمعى

والأزمات الاقتصادية، والاغتيالات السياسية، وإزاء تصاعد الكفاح الوطنى إثر هزيمة الجيش فى فلسطين، وكانت مكانة الملك قد تضاءلت إلى الحد الذى اضطر فيه إلى إقرار تسوية مع الوفد لإنقاذ عرشه المتداعى، وبدلاً من أن ينتهز الوفد الفرصة ليحرر نفسه من ربقة فاروق مرة واحدة وإلى الأبد، اتبع سياسة المصالحة مع القصر، بحجة أنه كان ينوى إلغاء معاهدة ١٩٣٦، ومن ثم أراد تحجيم أى معارضة محتملة من جانب الملك، وكانت النتيجة العملية استمرار سيطرة الملك على الوفد ببساطة، وإطلاق العنان له لإشباع نزواته كما كان الأمر من قبل، فضلاً عن أن أسلوب المصالحة الوفدية مع الملك لم يسفر عن تغييرٍ موازٍ فى مسلك الأخير إزاء الوفد.

ويعتبر سكرتير عام الوفد – فؤاد باشا سراج الدين فى ذلك الحين – المسئول عن اختيار هذه السياسة، فقد اعتقد أنه رغم التأييد الشعبى الكافى للوصول بالحزب إلى الحكم، إلا أن هذا التأييد لم يكن ليكفل بقاءه فى السلطة مع معارضة الملك، وتعرض سراج الدين لانتقادات واسعة بسبب تغاضيه عن تجاوزات الملك.(٤١)

كما قدمت حكومة الوفد تنازلاً خطيرًا – استجابة لضغط ملكى – عندما أعدت سلسلة من القوانين المقيدة لحرية الصحف فى تغطية شئون القصر، وكان نائب وفدى تقدم باقتراح هذه القوانين، إلا أنه اضطر لسحبها إزاء ما أثارته من استياء شعبى.(٤٢) وحدد محمد التابعى – وهو أحد المتعاطفين مع الوفد – مجال الخلاف بين الوفد والقصر فيما يلى: " كانت وزارة الوفد تعارض فاروق فى مسائل صغيرة بعناد بينما تتساهل فى أمور خطيرة.. فضعفت هيبتها وارتفع مقام القصر".(٤٣) كما أوضح فؤاد سراج الدين بجلاء اتجاه الوفد على النحو التالى: "ليس من المفروض أن أية حكومة فى العالم تخاصم رئيس الدولة أو تسعى إلى الخلاف مع رأس الدولة دون مبرر لمجرد إظهار العضلات أو الفتونة.. مش ممكن.. وإلا فإن العمل لا

يسير".[٤٤] وكانت نتيجة استهانة الوفد بالانتقاد الشعبى المتنامى للنظام الملكى سقوط الوفد نفسه مع سقوط النظام الملكى.

* * *

لقد كان انهيار التوازن المتأرجح بين القوى الثلاث الرئيسية فى النظام السياسى محتومًا إن عاجلاً أو آجلاً؛ فقد أوضحت إبان الحرب العالمية الثانية أن مصر لم تعد أقرب إلى الاستقلال مما كانت عليه فى أعقاب ثورة ١٩١٩، ولم يكن لدى المصريين أى تعاطف حقيقى مع أى من الجانبين فى حرب ليس لهم فيها ناقة ولا جمل. ولو اضطروا لتأييد أحدهما، فربما اختاروا الألمان، بأمل ضرب السيطرة البريطانية التى حولت استقلال بلادهم إلى صورة ممسوخة. وعلى حد قول أحد السياسيين: "شعب مصر ألمانى.. وملك مصر طليانى.. والحكومة إنجليزية"،[٤٥] وكما قال سياسى آخر "إننا شعب مستعبد.. فأين هى الوزارة التى تستطيع أن تودع الإنجليز وتستقبل الألمان؟، وتقول للإنجليز وداعا يا أسيادى ثم تقول للألمان أهلاً وسهلاً يا أسيادى".[٤٦] وبينما كان المحور والحلفاء يتقاتلون فى العلمين، كان المصريون يناقشون الخلاف بين النحاس باشا ومكرم عبيد، ويطلقون النكات على المتحاربين البريطانيين والألمان.

وكان نفوذ الإنجليز قد تجلى بوضوح تام فى حادث فبراير ١٩٤٢. وعلى الرغم من أن ذلك الحادث قد فرضته ظروف الحرب، كما أنه تسبب فى تولية حكومة وفدية تحظى بالتأييد الشعبى، فإنه أصبح واضحًا فيما بعد الحرب أن الحادث قد ترك تأثيرًا أكثر عمقًا على مصداقية القوى الثلاث فى الساحة السياسية المصرية:

"ففقد الوفد بريقه الوطنى، لأنه تولى الحكم على أسنة الرماح البريطانية، وفقد الملك اعتباره بخضوعه للابتزاز البريطانى، كما خسر

البريطانيون البقية الباقية من مصداقيتهم أمام المصريين؛ إذ إن الحدث قد أوضح أن الاستقلال الممنوح بموجب معاهدة ١٩٣٦، كان مجرد خديعة".(٤٧)

وفى السنوات التى تلت الحرب، كانت مصر تموج باضطراب سياسى عارم؛ حيث أدى ظهور جماعات سياسية جديدة إلى احتدام الصراع السياسى، فأنهت موجة من الاغتيالات السياسية حياة اثنين من رؤساء الوزارات، واضطرت وزارتان إلى الاستقالة نتيجة لعجزهما عن إقرار الأمن العام. وحتى المدافعون المخلصون عن النظام السياسى بدأوا يفقدون ثقتهم فى جدواه.

وكانت وزارة الوفد الأخيرة قد استدعيت للقيام بدور المنقذ فى هذه الظروف، وللسيطرة على تزايد الاستياء الشعبى العارم، وعلى أمل أن تقوم بتهدئة الشعب بدلاً من أن تتزعمه. وفى ظل تلك الحكومة تفاقم كل من السخط الشعبى، وسوء التصرفات الملكية، وبقى الوفد وسطهما عاجزًا تمامًا عن اتخاذ إجراءات واضحة لحل المشكلة. ولم تؤد مصادرة الصحف والمجلات إلى خفض مستوى الإثارة الصحفية، كما منيت بالفشل محاولة وضع تشريع أكثر إحكامًا لتنظيم الصحافة، بل إنه حتى القوانين القائمة كانت تنفذ دونما صرامة، وكانت الأحكام بالبراءة تصدر دائمًا لصالح المواطنين المتهمين بالعيب فى الذات الملكية.

وتحت الضغط الشعبى، ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦، معلنة بهذا استنفاد أساليب الحزب التقليدية فى النضال الوطنى، ومشروعية استخدام القوة ضد البريطانيين، الأمر الذى كان يعنى تقويض أساس النظام ذاته. وتلا ذلك مباشرة الهجمات الفدائية على القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس، وكانت الحكومة عاجزة عن منع هذه الهجمات أو السيطرة على أصدائها داخل الطبقة المتوسطة فى الريف والحضرى، بحيث فاقت آثار الحركة الفدائية توقعات سراج الدين الذى رأى فى السماح بها إقناعا للبريطانيين بأن "قاعدتهم فى القنال لا جدوى منها، مادامت مصر معادية لهم".(٤٨)

وبدأ الحكم يفقد سيطرته على سلاحيه الأخيرين: البوليس، والجيش؛ حيث تزايد السخط بين صفوف البوليس منذ استخدام الجيش لقمع إضراب رجال الشرطة المطالبين بزيادة رواتبهم فى إبريل ١٩٤٨. وفى منطقة القناة إبان معاركها وجد رجال الشرطة أنفسهم أبطالا قوميين لأنهم كانوا يواجهون الإنجليز، فى حين كانوا فى القاهرة يقومون بقمع المظاهرات. إلا أنهم مع ذلك، حظوا بقدر من التعاطف فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، عندما وقفوا إلى جانب المتظاهرين قبيل حريق القاهرة بساعات قليلة؛ إذ إنه فى الليلة السابقة كانت فرقة من زملائهم فى منطقة القناة قد حاصرتها القوات البريطانية داخل مقرها، وسقط من بينهم عدد من القتلى.

أما الجيش الذى كان يعمل بصورة واضحة كدرع واق للنظام الملكى،(٤٩) فقد تزايد شعوره بالسخط إثر هزيمته فى فلسطين، وفضيحة صفقة الأسلحة الفاسدة، التى كان الملك نفسه متورطًا فيها، وكان بعض الضباط الصغار قد شاركوا فى الكفاح المسلح بمنطقة القناة، وكانت مجموعة سرية صغيرة - عرفت باسم الضباط الأحرار - قد بدأت فى توسيع دائرة تأثيرها، ونجحت فى توزيع المنشورات فى مختلف أنحاء البلاد، وكانت أولى حركاتهم المعلنة للتحدى، هى رفض مرشح القصر لرئاسة ناديهم، وانتخابهم للشخص الذى اختاروه بأنفسهم.

وإزاء عجز وزير الداخلية والدفاع عن إحكام قبضته على كل من البوليس والجيش، اقترح تشكيل قوة تتوسطهما على مثال "الكاربنييرى" الإيطالية.(*)(٥٠) إلا أن ذلك الاقتراح جاء متأخرا للغاية.

وقد كتب قادة المعارضة فى مذكرة مقدمة منهم إلى الملك - أثناء الحكومة الأخيرة للوفد - ما يلى:

(*) قوات ذات تسليح خفيف تحمل بنادق صغيرة. (المترجمة)

«يا صاحب الجلالة.. إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منتهٍ إلى حد. وإننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد...»،[٥١] واتضح أن لمخاوف هؤلاء الساسة ما يبررها؛ حيث استولى الضباط الأحرار على الحكم فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

٢- بروز قوى جديدة:

أدى الضعف المطرد للنظام السياسى المصرى إلى تمهيد الطريق أمام بروز قوى سياسة جديدة تنشط فى الشارع وخارج نطاق البرلمان، وأوجد نمو حجم ونفوذ الطبقة الوسطى - ذات الفعالية سياسيًا - أرضية ملائمة لظهور هذه القوى الجديدة. ويرجع تاريخ الدور السياسى الذى لعبته الطبقة الوسطى إلى فترة ثورة ١٩١٩ التى فتحت الطريق لإقامة نظام برلمانى ليبرالى فى مصر؛ حيث لعب جناح الطبقة الوسطى من أبناء المدينة - مثقفين ومهنيين - مع جناحها الريفى من الأعيان دورًا فى الثورة، كما شكلا قيادتها المحلية فى مختلف المدن والمناطق الريفية، وإلى حد كبير يرجع السبب فى قيام نظام ليبرالى برلمانى فى مصر إلى وجود طبقة وسطى صغيرة - ولكنها ذات فعالية - تتبنى بقوة الأفكار الليبرالية، ووضع سعد زغلول هذه الطبقة فى الاعتبار عندما ضم إلى حكومة الشعب الأولى عام ١٩٢٤ اثنين من الأفندية، هما واصف غالى ونجيب الغرابلى، وذلك لأول مرة فى تاريخ الوزارات المصرية، وكانت قيادات حزب الوفد بالأقاليم - فى غضون الثلاثين عامًا للنظام الليبرالى - تخرج أساسًا من هذه الطبقة، وإن لم تكن تحظى بتمثيل مناسب فى قيادته العليا، كما كان الوفد يحظى بولاء معظم شرائح الطبقة الوسطى فى الريف والمدن: الأفنديات، والمهنيين، وصغار

البرجوازيين من الباعة والتجار، وأعيان الريف ذوى الثروات المتوسطة، كذلك قطاع البرجوازية الصناعية والتجارية الناشئة. ومن بين المحاولات الأولى للقضاء على ولاء الأفندية للوفد محاولة حكومة محمد محمود باشا التى أصدرت عام ١٩٢٨ قرارات حكومية تحظر على موظفى الحكومة الاشتغال بالأنشطة السياسية.

وبرغم ضيق قاعدة نفوذ الطبقة الوسطى اقتصاديًا، وكونها عمومًا طبقة أصحاب الحرف الحرة أو الموظفين أكثر منها طبقة أصحاب الأعمال، فإن النفوذ السياسى لهذه الطبقة فى مصر قد عكس حقيقة أنها – وإن كانت قليلة من حيث العدد – قد مثلت أكبر تجمع مترابط ومتبلور فى المجتمع. أضف لهذا أن موظفى الدولة – وهم أحد المكونات الأساسية للطبقة الوسطى كانوا قريبين من مركز السلطة على مستوى كل من الحكم المركزى والمحلى.

ودعم التوسع فى الصناعة المصرية إبان الحرب العالمية الثانية تطور الطبقة الوسطى فى المدن، وذلك بتوسيع قاعدة البرجوازية المحلية وزيادة أعداد الموظفين المكتبيين، (انظر جدولى ١، ٢).

جدول (١-١)

المهنة	العدد	نسبتها المئوية إلى مجمل الطبقة الوسطى	نسبتها المئوية إلى إجمالى السكان المشتغلين
التجار	٢٥٤٣٨٨	٥١	٣
البائعون	١٢٧٨٧٦	٢٦	١.٥١
المهنيون	٩٤٣٣٩	١٩	١.١١
رجـــال الأعمـــال وأصحاب التوكيلات	٢٢٥٦١	٤	١.٢٧
إجمالى	٤٩٩١٦٤	١٠٠	٥.٨٩

(*) يشمل هؤلاء المهنيون أولئك الذين يعملون بمهنة التمثيل، والأطباء، والكيمائيين والصـيادلة، وإداريـى المدارس، وأساتذة الجامعات والمدرسين، والمؤلفين، والمحررين، والمحامين، والمهندسين.

المصدر:

Morroe Berger. The middle class in the Arab World in: Walter Laquaur, The Middle East in transition, Routledge GKegan Paul, London 1958, P.64

جدول (١-٢)

عدد المهنيين فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٧ (بالآلاف)

المهنة	١٩٣٧	١٩٤٧	النسبة المئوية للزيادة
المدرسون (مدارس وجامعات)	٥٣.٣	٥٢.٠٠	٤٧.٣
المهندسون	٨.٠٤	١٥.٨	٨٨.٦
الأطباء وأطباء الأسنان	٣.٧	٦.٣	٧٠.٣
المحامون	٣.٤	٧.٤	٣٨.٢
كيميائيون وصيادلة	١.٢	١.٦	٣٣.٣
كتاب وصحفيون	١.٢	٨.٢	٥٨٣.٣
إجمالى	٥٣.٢	٨٨.٦	٦٦.٥

(*) يرجع التعارض بين هذا الرقم ورقم ٩٤.٣ فى جدول ١ - ١ إلى اختلاف المصادر الإحصائية

المصدر:

Jean - Jacwues Woardenburg, Les Unuversites: Dans le Mond Arabe Actuel, Moutone Co., La haye, 1966, vol. II p 81, Table 110 :

كما تزايد عدد رجال الدين، الذين يصنفون عادة باعتبارهم من بين المهنيين، من ٥٢٤٠٠ فى ١٩٣٧ إلى ٥٣٠٠٠ فقط فى ١٩٤٧ (بمقدار زيادة يبلغ ٢.٧%)،(٥٢) بما يؤكد أن اتساع حجم الجماعات المهنية كان بالأساس علمانى السمات. وكانت للزيادة الهائلة فى عدد الكتّاب والصحفيين أيضًا أهمية سياسية كبيرة. ومنذ الثلاثينيات دفعت أسباب متعددة بالأعداد المتزايدة من أبناء الطبقة الوسطى إلى التعبير عن سخطهم على النظام السياسى؛ من ذلك الإفلاس المعنوى لنظام كان من المفترض أنه

ديموقراطى، ولكنه كان فى الواقع مفرطًا فى الدكتاتورية؛ حيث يعد نظام صدقى باشا القمعى (١٩٣٠-١٩٣٣) مثالاً واضحًا على ذلك، وكذلك عجز النظام فعليا عن مواجهة الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينيات، وتأثيرها الحاد على الطبقة الوسطى، ومن ثم انتشار البطالة بين المتعلمين. وأيضًا معاهدة «الشرف والاستقلال» فى ١٩٣٦، والتى قضى عليها حين فرض البريطانيون على البلاد حكومة من اختيارهم فى ١٩٤٢ بالقوة، وكذلك خسائر مصر فى الحرب العالمية الثانية، والرفض البريطانى للاستجابة لآمال المصريين فى أعقابها، بالإضافة إلى أحوال البلاد المتردية اجتماعيا واقتصاديا، وهلم جرا.

وقد لاحظ أرنولد سميث، وهو عالم بريطانى كان يقوم بالتدريس فى مصر، ما يلى: "فى غضون السنتين الأخيرتين، حيث كنت ألقى المحاضرات على طلبة السنتين الثالثة والرابعة فى الجامعة المصرية، كنت موقنا من وجود وعى متنام واسع الانتشار - بين شباب المتعلمين - بتخلف الوضع الاجتماعى والاقتصادى الحالى فى مصر، وبأن هذا التخلف ميئوس منه تقريبا.. فالطلاب، وشباب المهنيين، وصغار ضباط الجيش.. إلخ، يتزايد سخطهم على وضعهم الراهن - ومن ذا الذى يستطيع أن يلومهم؟"(٥٣)

وفى الفترة قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ المناخ السياسى فى مصر يعيد إلى الأذهان مرة أخرى مناخ ١٩١٩؛ من تزايد فى فعالية الطبقة الوسطى، ووجود تنظيمات من خارج البرلمان كانت تمثل فى الثلاثينيات تحديا شكليا للنظام فحسب، لكنها بدأت فى الأربعينيات تشكل تهديدًا خطيرًا له، وكان المغزى السياسى المتوقع لتزايد أعداد المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى واضحا على النحو الذى لخصه تقرير لوزارة الخارجية البريطانية: "يبدو أن الأفندية (وأعنى بهم مجمل خريجى المدارس والجامعات الشرقية من متعلمين وأنصاف متعلمين) يتطورون بسرعة فى الواقع، بحيث يشكلون

طبقة وسطى مهنية فى طريقها إلى أن تدعى لنفسها وضعًا متميزًا فى النظام الاجتماعى للعالم العربى، وأن تلعب دورًا متزايد الأهمية فى تشكيل المقدرات السياسية فى الشرق الأوسط.. ففى حقيقة الأمر - بسبب تعليمهم وانطلاقًا من خبرات من سبقوهم - فإنهم سوف يتبنون إحساسًا بالسخط يزيد من حدته بلا شك إدراكهم المتزايد للتفاوت الاجتماعى فى المجتمع الذى يعيشون فيه، وحيث فرص الحصول على المناصب أو مجالات العمل المتاحة أمامهم فى هذا المجتمع مازالت ضئيلة للغاية. وليس من المستغرب فى مثل تلك الظروف أن يكون لدى السواد الأعظم من "الأفندية" شعور قوى بالظلم الاجتماعى.. إن مسألة الأهمية للأفندية، ودورهم المستقبلى المحتمل، يبدو أنها تستحق بالفعل دراسة متأنية.."(٥٤)

وقد اتجهت العناصر الساخطة ذات الفعالية السياسية من بين أبناء الطبقة الوسطى إلى التجمعات السياسية الناشئة خارج البرلمان، والتى شكل ثلاثة منها (الأخوان المسلمون، مصر الفتاة، الحركة الشيوعية) التحدى الرئيسى الذى واجهه النظام، وكانت هذه التجمعات أيضًا هى التى أمدت الحركة الطلابية بعناصرها النشطة. إلا أنه لم يكن لدى أى من القوى الجديدة التى ظهرت لتتحدى النظام الليبرالى المريض القوة المنفردة لتحويل الوضع السياسى لصالحها، لكن التأثير المشترك لتلك القوى - على الرغم من انقساماتها - قد أدى إلى تقويض مصداقية ذلك النظام والتعجيل بانهياره النهائى. وفى السنوات الأخيرة من النظام الليبرالى، بدأ خصومه هؤلاء فى تحديد مدى أوسع من الاتفاق فيما بينهم حول المواقف العملية، الأمر الذى غطى على خلافاتهم الأيديولوجية إلى حد ما، بحيث بدأ أعضاء التجمعات السياسية لهذه القوى الجديدة فى الدعوة لتشكيل جبهة وطنية، إلا أنه لم تشكل فى الواقع مثل هذه الجبهة، بل إنه حتى لم تجر مناقشة جدية لأية صيغة تنظيمية مطروحة بوضوح من أجل تشكيلها. ولا يمكن لمثل هذه الجهود المحدودة أن تبرر القول بوجود مثل هذه الجبهة حسبما ذهب أنور عبد الملك

وغيره من الكتاب،(٥٥) لقد قدمت المنظمة الوحيدة التى ضمت معظم القوى الجديدة -أنصار السلام-(٥٦) بعض الإسهامات فى مناقشة القضايا المحلية، إلا أن اهتمامها كان ينصب أساسًا على القضايا الدولية، وليس المطالبة ببرنامج سياسى محلى يصلح أساسًا لتكوين جبهة وطنية. كذلك فإن فترة معركة الفدائيين فى منطقة القنال لم تؤد إلى إنشاء جبهة وطنية، ولم تكن الخلافات الأيديولوجية هى العقبة الوحيدة فى طريق خلق مثل هذه الجبهة، بقدر ما كانت غياب حركة جماهيرية أو نقابية منظمة تشكل ضغطًا قاعديًا كافيًا لإقامة الجبهة، كذلك فإن القوى المرشحة لتكوينها لم تبد ميلا كافيًا للاستيلاء على السلطة.

وكان استمرار وجود حزب الوفد كقوة رئيسية فى النظام السياسى أحد العوامل الحاسمة المعوقة لتكوين الجبهة. فلم تفشل التجمعات السياسية خارج البرلمان فى الاتفاق على سياسة موحدة تجاه الوفد فحسب، بل إن الوفد قد احتفظ إلى آخر لحظة بولاء غالبية المواطنين على الرغم من فتور حماسهم نحوه. هذا الولاء الذى حال دون تفكير تلك التجمعات إلى تأييد الوفد كلما كانت مسألة «السلطة السياسية» محل نزاع مباشر، مثلما حدث فى انتخابات يناير ١٩٥٠ التى دفعت بالوفد إلى الحكم بأغلبية هائلة، وتراجعت مكانة الوفد على نحو أبطأ مما حدث لمكونات النظام الأخرى – القصر وأحزاب الأقلية – حيث يرجع السبب فى ذلك جزئيًا إلى أن أحزاب الأقلية – وليس الوفد – هى التى تكفلت بقمع هذه التجمعات السياسية الجديدة نفسها، وهكذا أتيح للوفد أن يتولى الحكم من خلال انتخابات برلمانية فى ١٩٥٠، ولم يبذل أية محاولة لاستغلال الاضطراب المؤقت فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ – يوم حرق القاهرة – فى الاستيلاء على السلطة.

ولم يكن لدى الجماعات الجديدة أية فرصة حقيقية للإطاحة بالنظام إلا من خلال صلاتها بالقوات المسلحة عبر الضباط الأحرار؛ حيث كان هؤلاء

الرجال الذى يحملون صفة « ضباط» نتاج خطوة مصر الثانية على طريق الاستقلال (فبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ تم توسيع فرص الالتحاق بالكلية الحربية بحيث تسمح بقبول أبناء الطبقة الوسطى). أما اختيارهم لصفة «الأحرار» فقد كان دليلاً على استياء طبقتهم المتزايد من فشل بلدهم فى استكمال استقلالها وضمان استقرار الحكم فيها. وكان حادث فبراير ١٩٤٢ – على وجه الخصوص – قد جرح كبرياءهم الوطنى والمهنى، وأدى إلى ابتعادهم عن الوفد، كما أدت هزيمتهم فى فلسطين وفضيحة الأسلحة الفاسدة إلى ابتعادهم عن القصر. وكان وعيهم السياسى «قد تعمق بفعل دعاية الجماعات السياسية الجديدة، التى كانت لهم بها فى بعض الحالات صلات تنظيمية مباشرة، وبينما شارك الضباط الأحرار هذه الجماعات فى أفكارها الاجتماعية والسياسية العريضة، تميزوا عنها بكفاءتهم التنظيمية التى تمكنهم من التحرك كوحدة واحدة على الرغم من الخلافات السياسية بين صفوفهم،[٥٧] وبذلك يكون الضباط الأحرار قد نجحوا فى الاستيلاء على السلطة نيابة عن القوى السياسية الجديدة، لكنهم اختاروا فى نهاية الأمر الاحتفاظ بها لأنفسهم.

هوامش(*)

(*) كل الهوامش مترجمة عن الكتاب الإنجليزى، وهى أقل عددًا من الهوامش التفصيلية الواردة بالبحث الأصلى لرسالة الدكتوراه، حيث قام محرر نشر الطبعة الإنجليزية بالتقليل من عدد الهوامش تسهيلاً على نشر الطبعة الإنجليزية حتى لحظة طبع هذه الطبعة العربية. (المؤلف)

(١) Afaf Lutfi al- Sayyid marsot, **Egypt's Liberal Exaperment 1922 - 1936** (University California Press 1977) P. 69.

(٢) أحمد بهاء الدين، **أيام لها تاريخ**، الطبعة الثانية (كتب للجميع القاهرة، ١٩٥٩) ص ١٣٩.

(٣) كان أحد القرارات التى فكرت فيها بريطانيا جديًا هو ضم مصر نهائيًا إلى الإمبراطورية البريطانية ووصف «أنتونى إيدن» ذلك بأنه: «الحل الأساسى الوحيد» وذلك فى حديث دار بينه وبين «مايلز لامبسون» المعتمد البريطانى فى مصر، وكان الرأى الأكثر حكمة للثانى هو التحرك ببطء، ولكن باطراد فى محاولة لربط المصالح المادية للبلدين. (Marsot, P 174).

(٤) يونان لبيب رزق، **تاريخ الوزارات المصرية**، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة ١٩٧٥)، ص - ٤٧٤، ٤٨١، وعبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨**، (الوطن العربى - بيروت، ١٩٧٣) الجزء الثانى ص ٢٠٦.

(٥) محمد التابعى، **من أسرار الساسة والسياسة - مصر ما قبل الثورة** (كتاب الهلال، القاهرة، ١٩٧٠)، ص ص ٣٥٠، ٣٥٢، ويشير التابعى إلى أن « موسولينى » كان قد خطط لموكبه الظافر فى الإسكندرية والقاهرة وحتى إعداد قائمة أول عشاء له فى فندق مينا هاوس بالقاهرة: (ص ص ٣٦٨ - ٣٦٩).

(٦) وضعت هيئة المستشارين برئاسة مجلس الوزراء المصرى تقريرًا بعنوان: « خدمات مصر للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية » فى ١٩٤٧ كوثيقة يعرضها الوفد المصرى إلى الأمم المتحدة بمناسبة عرض قضية مصر على مجلس الأمن، ومن بين ما اشتملت عليه: سياسيًا: أعلنت مصر الأحكام العرفية وقطعت علاقاتها مع دول المحور وعسكريًا: أصبحت مصر قاعدة استراتيجية ومركزًا للعمليات والمناورات، وساعدت بريطانيا على إبقاء قناة السويس مفتوحة، وقام الجيش المصرى بأعمال المدفعية المضادة للطائرات وحماية السواحل والطرق والمخازن للحلفاء، واستخدمت السفن المصرية لنقل الجنود البريطانيين. وقامت بإعداد الخرائط والمساحة وأخلت أحياء مدنية، وأنشأت ١٠٠٠ كم من خطوط السكة الحديد و٣٥١ خطًا تليفونيًا ورصف وإنشاء ١٧٣٥ كم طرق برية، وأجريت إصلاحات بالموانى التى استخدمها الحلفاء، والذين شغلوا الأرض والمبانى بالمجان أو بأجر زهيد، وتسلموا ٥٩٧ فدانًا من الأرض الزراعية و٦٣٩ من الصحراوية، وحوالى ١٧ مليون متر مربع داخل المدن، ومن الناحية الاقتصادية، أعطى الحلفاء أولوية فى السلع بدءًا بالقمح وانتهاء بـ ٧٠% من إنتاج الأسمنت، وتم التغاضى عن الشروط الصحية اللازمة لإنشاء مصانع تخدم الحلفاء أثناء الحرب. وأهم الخدمات كانت بقاء مصر فى منطقة الاسترلينى واتباعها ترتيباتها أثناء الحرب، حيث كانت تسلم بريطانيا نصف ما تحصل عليه من عملات أجنبية غير استرلينية مقابل أذونات على الخزانة البريطانية، كذلك حصلت على إعفاءات جمركية تبلغ حوالى ٦٢ مليون جنيه من سبتمبر ١٩٣٩ إلى ديسمبر ١٩٤٥. أى بلغ إجمالى خسائر مصر فى الحرب سواء نتيجة للغارات أو نتيجة لزيادة أعباء الميزانية ٢٠٠ مليون جنيه مصرى تقريبًا.
المصدر: عاصم الدسوقى، **مختصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-**

١٩٤٥، معهد البحوث والدراسات العربية، القـاهرة ١٩٧٦، ص ص ٣٤٥ - ٣٥٠.

(٧) "**The King's Birthday Barade**",.Fo (Forign Office) 141, 1063 (1945) Public Record Office, London.
(من ملفات دار المحفوظات البريطانية)

(٨) نفس المرجع.

(٩) عاصم الدسوقى، **كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢**، دار الثقافة الجديدة، القـاهرة، ١٩٧٥ ص ٢٤٨.

(١٠) ذكر اللورد لويد المندوب السامى البريطانى أن الملك فؤاد اعتـاد أن يبكى أمامه؛ كلما ذكره بواجباته كملك (التابعى، من أسـرار الساسـة والسياسة، ص ١٢٧ - ١٢٨). انظر أيضًا قصـيدة بيـرم التونسـى الهجائية:

لما عدمنا بمصر الملوك
جابوك الإنجليز يافؤاد قعدوك
تمثل على العرش دور الملوك
وفين يلقوا مجرم نظيرك ودون.

(١١) ورث الملك فؤاد ٨٠٠ فدان من الأراضى الزراعية عن والده، وعنـد وفاة فؤاد كانت قد زادت فبلغت ٣٩٠٠ فدان (محمود زايد، **من أحمـد عرابى إلى جمال عبد الناصر - الحركة الوطنية المصرية الحديثـة**، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤٠).

(١٢) التابعى ص ٩٦، ١٩٤

(١٣) أحمد مرتضى المراغى، **غرائب من عهد فاروق**، دار النهار للنشـر، بيروت ١٩٧٦، ص ٦، ٣٥ - ٤٢.

(١٤) يونان رزق، **تاريخ الوزارات المصرية**، ص ص ٣٨٣ - ٥٢٧.

(١٥) محمد زكى عبد القادر، **محنة الدستور**، كتاب روز اليوسف، عدد ٦، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٢٥.

(١٦) عبد العظيم رمضان، **الحركة الوطنية**، جزء ١، ص ٢٥٣.

(١٧) جمال سليم، **البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ - ١٩٥٢**، دار القاهرة للثقافة العربية، ١٩٧٥، ص ٧٤.

(١٨) التابعى، ص ٢٠٠.

(١٩) FO 141, 951 (1944), **the Young Egypt Party**.

(٢٠) فؤاد سراج الدين، **لماذا الحزب الجديد؟** دار الشروق، القاهرة، سبتمبر ١٩٧٧، ص ٧٤.

(٢١) Zaheer Masood Quraishi, **Liberal Nationalism in Egypt - Rise and Fall of the Wafd Party**, (Kitab Mahal, Delhi, 196), P. 83-4.

(٢٢) Albert Houra, **Arabic Thought in the Liberal Age 1798 - 193** (Oxford University press, London, 1962), P. 221.

(٢٣) L. Cantori, **The Organisational Basis of an Elite Political Party: The Egyptian Wafd**, Unpublished Ph.D dissertation, University of Chicago 1966, P. 220 -1

(٢٤) Marius Deeb, **Party Politics in Egypt: the Wafd and its Rivals 1919 - 1939** (Ithaca Press, London, 1979), P. 326.

(٢٥) نفس المرجع.

(٢٦) P.Arminjon "L'Experience Constitutionelle de L'Egypte" **Revue de Paris**, no.3 (1929), P.597.

ورد فى:

George Kirk, **The Corruption of the Wafd**, Middle Eastern Affairs, (Dec. 1963), P.300.

(٢٧) Fo141, 543 (1936), **Students: Political Activities and Strikes**;

James P. Jankowski, The Egyptian Blue Shirts and the Egyptian Wafd 1935 - 1938, Middle Eastern Studies,Vol.6, no.1 (Jan. 1970).

(٢٨) Political Situation, Fo. 141, 1007/ (1946).

(٢٩) M.F.el-Khatib, **"The Working of parliamentary Institutions in Egypt 1924 - 1952"**, Unpublished phD dissertation, University of Edinburgh, 1954, P. 486, Table 1.

(٣٠) نفس المرجع.

(٣١) Quraishi, **Liberal Nationalism**. P. 158 .

(٣٢) صلاح عيسى، **البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة**، الطبعة الثانية، مطبوعات الثقافة الوطنية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٢٠.

(٣٣) عاصم الدسوقى، **مصر فى الحرب العالمية الثانية**، ص ٣٤.

(٣٤) Deep, **Party Politics...**, passim

(٣٥) كان مكرم باشا عبيد أبرز الأقباط فى حزب الوفد. وعندما خرج خشى الوفد – الذى يفترض أنه حزب علمانى – من أن يؤدى ذلك إلى ابتعاد الأقباط عنه، ومن ثم اختار قبطيًا آخر ليخلفه كوزير للمالية (رزق، **تاريخ الوزارات المصرية**، ص ٤٥١).

(٣٦) كان فؤاد باشا سراج الدين، القادم من أسرة ثرية، من ملاك الأراضى، يعتبر زعيم الجناح اليمينى للحزب. وقد انضم للوفد عام ١٩٣٦، وسرعان ما أصبح سكرتيره العام فى ١٩٤٢ (انظر جريدة مايو ١٢ يونيو ١٩٨١، وطارق البشرى، **الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ٣٠٥ – ٣٥٦). وأيضا: محمد زكى عبد القادر، **محنة الدستور**، ص ص ١٦٣ – ١٦٤ و Political Situation (1901) Fo. 141, 1433. انظر أيضًا: لويس عوض، **الأيديولوجية والليبرالية**، المصور، ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣.

(٣٧) عاصم الدسوقى، **مصر فى الحرب العالمية الثانية**، ص ١١١ ويرى رفعت السعيد أن مواجهة السراى كانت موقفًا للزعيم الوفدى مصطفى

النحاس أكثر مما كانت موقفا للحزب ككل، حيث كان النحـــاس أكثـــر ليبرالية وأكثر تمسكًا بالحقوق الدستورية من بقية قيادات الوفد (رفعت السعيد، **تاريخ المنظمات اليسارية فى مصـــر ١٩٤٠ - ١٩٥٠**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٨٢، إلا أنه يحكى أن النحـــاس باشا قد أقسم على المصحف على ولائه للملك أثناء لقـــاء معـــه فـــى ١٩٤١ (التابعى، **الساسة والسياسة**، ص ٢٢٤).

(٣٨) .Quraishi, **Liberal Nationalism**, P.141 عندما قال العقاد أمام البرلمان عام ١٩٣٠ إن المجلس على اســـتعداد لسحق « أكبر رأس فى البلاد » دفاعًا عن الدستور، اعترض رئـــيس المجلس على لهجته، وأمر برفع هذه الكلمات من المضبطة. وعنـــدما ذكر أحمد ماهر، فى حديث له مع فتح الله بركات، أنه إذا اضـــطرت الظروف الوفد إلى مواجهة الملك فإن الوفد سيطالب بعـــزل الملـــك، وضع بركـــات يـــده علـــى فـــم أحمـــد مـــاهر. (Marsot, **Liberal Experiment**, P. 134)

(٣٩) التابعى، **الساسة والسياسة**، ص ٦٠.

(٤٠) المرجع السابق، ص ص ٢٦١ - ٢٦٧، عند بدايـــة الخـــلاف اتهـــم النحاس باشا مكرم عبيد بأنه يتملق الملك فى « لهجة عبيد »، وعندما قال مكرم عبيد إن النحاس نفسه يستخدم نفس اللهجة رد الآخر بأنـــه يستخدمها لكسب موافقة الملك على إجراءات معينة لصالح الأمة.

(٤١) على سبيل المثال اتُّهم سراج الدين بأنه تنازل أمام رغبة الملـــك فـــى الحصول على راتبه بالإسترلينى لعام كامل. كما وافق على صـــرف مليون جنيه من مخصصات الحكومة لإصلاح اليخت الخاص للملـــك. (مايو، ١ يونيو ١٩٨١).

(٤٢) شهدى عطية الشافعى، **تطور الحركة الوطنيـــة المصـــرية ١٨٨٣ - ١٩٥٦**، الطبعة الأولى، الدار المصرية للكتب، القاهرة، ١٩٥٧، ص

١١١ وقد دافع سراج الدين مؤخرًا عن موقفه فى تلك الفترة، بالتأكيد على أن القوانين المقترحة كانت بمبادرة فردية من النائب المذكور، وأنها لم تلق موافقة الوفد، كما ضرب أمثلة مختلفة تتعلق بمقاومة الوفد لرغبات الملك – مثل رفض طلب الملك بنقل ضابط من وظيفته، ورفض إلغاء تصريح أحد الكازينوهات وفقًا لرغبة الملك، وما إلى ذلك (سراج الدين، **لماذا الحزب الجديد**، ص ٤٢ – ٥٣، ٦٢ – ٦٣).

(٤٣) التابعى، ص ١٩٨.

(٤٤) سراج الدين، **لماذا الحزب الجديد**، ص ٤٠.

(٤٥) التابعى، ص ٢٥٤، ٢٥٥.

(٤٦) المرجع السابق، ص ٣١٢.

(٤٧) M.S. Agwani, Communism in the Arab East, Asia Publishing House, London, 1969, P. 32

(٤٨) سراج الدين، **لماذا الحزب الجديد**، ص ٩١.

(٤٩) ظل الملك واثقًا من تأييد الجيش له، وكان اهتمامه بالجيش قويًا للدرجة التى جعلته يقول بيقين «إن أى ضابط يلتحق بالجيش أعرف عنه مالا يعرفه أبوه وأمه عنه» (المراغى، غرائب...، ص ١٦). كما اعتاد زيارة نادى الضباط وتجاذب أطراف الحديث مع أعضائه (محمد حسين هيكل، **مذكرات فى السياسة المصرية**، الجزء الثانى، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٣٧٣).

(٥٠) المراغى، ص ص ١٥٩ – ١٦٢. اقترح المراغى على الحكومة الأمريكية إمداده بالأسلحة. وقد وافق الأمريكيون بعد أن سحبوا شرط دخول مصر فى تحالف رسمى معهم، واشترطوا بدلاً منه ألا تستخدم هذه الأسلحة ضد دولة أخرى (إسرائيل).

(٥١) هيكل، **مذكرات...**، ج ٢، ص ٣٥٩.

(٥٢) Jean Jacques wardenburg, **les Univer;ites dans le** Monde Arabe Actuet Mouton co, "**la Haye**" vol, 2, P.81 table 110

(٥٣) FO 141,842 (1943) **Education & student Employment.**

(٥٤) FO141, 1223 (1947), **British Propaganda:Effendi Class** CW. Austin to sir Ronald Campbell.

(٥٥) انظر على سبيل المثال: أنور عبد الملك، **الفكر العربى فى معركة النهضة**، دار الآداب، بيروت، ١٩٧٤، وعبد المنعم الغزالى، **موقع ٢١ فبراير ١٩٤٦ فى التاريخ**، الطليعة، فبراير ١٩٦٦.

(٥٦) عن أنشطة وقيادة أنصار السلام. انظر:

Fo 141,1434 (1951) **Communism**, Egypt.

(٥٧) تجنب الضباط الأحرار وضع برنامج محدد لحركتهم خشية أن يفاقم ذلك الخلافات بينهم ويمزق وحدة حركتهم. فحصروا أنفسهم فى التأكيد على الشعارات العامة للتحرير والتغيير. وعندما استولوا على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أعلنوا برنامجًا بسيطًا للغاية يتكون من ست نقاط. (انظر: «شهادة عبد اللطيف بغدادى» صبرى أبو المجد. سنوات الغضب التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، **المصور**، ١٩٨٢/١١/٥).

(٢)

الأوضاع التعليمية الاجتماعية

٢- نظام التعليم:

كان النظام التعليمى المصرى إبان الحكم الليبرالى مصمما بحيث يلبى متطلبات الطبقة المسيطرة من كبار ملاك الأراضى، التى كانت بحاجة إلى زيادة موظفى الحكومة، وتزويد الأغلبية الريفية من السكان بحد أدنى من التعليم. وناضلت البرجوازية الصناعية الناشئة حديثا لتحقيق التغيرات التعليمية التى كانت لازمة للوفاء باحتياجاتها المختلفة من محاسبين، ومهندسين، وفنيين وإداريين. إلا أن رؤيتها لتعليم الطبقة العاملة فى المدن (مجرد تزويدها بالمبادئ الأولية للقراءة والكتابة) كانت تتفق لدرجة كبيرة مع رؤية ملاك الأراضى إزاء سكان الريف. لكن حكومات الأغلبية الوفدية عموما كانت أكثر استجابة خلال الفترات القصيرة من تواجدها فى الحكم على مدى الثلاثين عاما من الحكم الليبرالى.

وتقدم الموازنة العامة للدولة، وهى المصدر الرئيسى لتمويل التعليم، مؤشرا على التطور التعليمى إبان تلك الفترة:

جدول (٢ -١)

التوسع فى التعليم طبقا للموازنة العامة للدولة
١٩٢٥ / ١٩٢٦ / - ١٩٥١ / ١٩٥٢

السنة	الموازنة العامة للدولة بالجنيه المصرى	ميزانية وزارة المعارف بالجنيه المصرى	% (١:٢)	ميزانية الجامعات بالجنيه المصرى %	% (٤: ٣)
25/1926	٣٦,٢٨٨,٢٦٦	٢,٣٣٦,٤٤٧	٦,٤	٤,٧٠	٤,٧٠
30/1931	٤٤,٩١٥,٠٠٠	٣,٣٠١,٢٩٩	٧,٣	٩,٠٤	٩,٠٤
35/1936	٣٢,٨٤٦,٠٠٠	٣,٣٥٠,٢٥٧	١٠,١	١٧,٢٠	١٧,٢٠
40/1941	٤٧,٧١٨,٠٠٠	٤,٦٤٣,٢٠١	٩,٧	١٨,٢٠	١٨,٢٠
45/1946	٨٩,٩٦٨,٠٠٠	١١,٦٣٥,٦٥٧	١٢,٩	١٢,٥٠	١٢,٥٠
50/1951	٢٥,٩٨٨,٩٠٠	٢٢,٣٣٥,٣٦٦	١٠,٨	١٤,٥٠	١٤,٥٠
51/1952	٢٣١,٤٤٧,٣٠٠	٢٨,٠٣,٤٧٢	١٢,١	١٤,٢٠	١٤,٢٠

المصدر:

Jean - jacques Waardenburg Les Universite dans le Monde Arabe Actuel, Mouton & Co ,. La Haye , 1966 Vol. 2p. 120 tabhe 157.

جدول ٢ – ٢

نسبة الطلاب إلى السكان فى مصر ١٩٢٦/٢٥-١٩٥٢/٥١

السنة الدراسية	عدد طلاب المدارس الحكومية لكل ١٠٠٠ من السكان	عدد طلاب الجامعات لكل ١٠٠٠ من السكان
١٩٢٦/٢٥	١٥	-.٢٤
١٩٣٦/٣٥	٤٥	-.٤٨
١٩٤١/٤٠	٦٩	-.٥١
١٩٤٦/٤٥	٥٦	-.٧٥
١٩٥١/٥٠	٥٥	١,٥٤
١٩٥٢/٥١	٦٦	١,٦٤

المصدر: Waardenenburg , Table 109

جدول ٢ – ٣

إجمالى القيد فى مؤسسات التعليم العالى ١٩٣٠ – ١٩٥٢

السنة	القيد	النسبة المئوية للبنات
١٩٣٠	٤٢٤٧	٠,٥ %
١٩٣٥	٧٥١٥	٢,٠ %
١٩٤٠	٨٥,٧	٤,٠ %
١٩٤٥	١٣٩٢٧	٥,٠ %
١٩٥٠	٣١٧٤٤	٧,٠ %
١٩٥٢	٤٢٤٩٤	٨,٠ %

المصدر: Waardcncnburg,Tablc 108

من البيانات المذكورة فى جدول ٢ –١، يتضح أن نسبة ميزانية وزارة المعارف إلى الموازنة العامة قد تضاعفت خلال فترة ستة وعشرين عامـــا، بينما زادت النسبة فى التعليم العالى على ثلاثة أمثال فى نفس الفتــرة، كمـــا زادت نسبة عدد الطلاب لإجمالى عدد السكان علـــى مـــدى نفـــس الفتـــرة، وخصوصا طلاب الجامعات الذين زادت نسبتهم باطراد لتصل لأكثـــر مـــن الضعف خلال خمس سنوات فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥١ (جدول ٢–٢). وبرغم أن عدد الفتيات المقيدات فى التعليم العالى قد تزايد، إلا أنهن ظللن أقل تمثيلا فى التعليم العالى خلال هذه الفترة (جدول ٢–٣). ويوضـــح جـــدول ٢–٤ توزيع طلاب التعليم العالى ما بين مجالى الدراسة النظرية والدراسة العملية؛ حيث زاد عدد طلبة الكليات النظرية قليلا عن طلبة الكليات العمليـــة معظـــم سنوات نفس الفترة.

جدول ٢-٤

عدد طلاب الكليات النظرية والعملية ١٩٢٥-١٩٥٢

السنة	الكليات النظرية (العلوم الإنسانية والاجتماعية)	الكليات العملية (العلوم التطبيقية)
١٩٢٦/٢٥	١٨١٠	١٥٥٨
١٩٣١/٣٠	٢٠٦٦	٢١٨١
١٩٣٦/٣٥	٤٠٤١	٣٤٧٤
١٩٤١/٤٠	٤٥٤٤	٣٩٦٣
١٩٤٦/٤٥	٦٢٤٤	٧٦٨٣
١٩٥١/٥٠ ×	١٦٤٩٢	١٣٩١٠
١٩٥٢/٥١ ×	١٩٦٧١	١٥١٧٤

(*) تختلف أرقام هاتين السنتين بعض الشيء عن مجموع الأرقام في جدول ٢-٣.

المصدر: لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٣٦، ص ٨٥، جدول (٥).

ولم ينعكس التكافؤ العددى التقريبى بين الفريقين النظرى والعملى داخل المدارس الثانوية العامة. حيث وقع التركيز الأكبر على دراسة المواد النظرية. وتبين بيانات السنة الأخيرة بالمدارس الثانوية العامة (التوجيهية)، التى ينتقل منها الطلبة إلى الجامعة، تركيزًا واضحًا على المواد النظرية فحسبما يبين جدول ٢-٥، كان التركيز على اللغات بصفة خاصة.(١) حيث كان على طالب القسم الأدبى أن يقضى ٥٩% من فترة دراسته فى دراسة اللغات. وحتى طلاب القسم العلمى أو الرياضيات كان عليهم أن يمضوا ٤٤% من فترة دراستهم فى دراسة هذه اللغات.

جدول (٢-٥)

مواد السنة التوجيهية بالمدارس الثانوية ١٩٤٦/٤٥

المادة	عدد الحصص أسبوعيًا		
	القسم الأدبى	القسم العلمى	قسم الرياضيات
اللغة العربية	٦	٦	٦
اللغة الأوربية الأولى	٧	٦	٦
التاريخ	٧	٣	٣
الجغرافيا	٥	–	–
الفلسفة والرياضيات	٤	–	–
المكتبة	٣	–	–
الأحياء	٢	٩	–
الكيمياء	–	٦	٣
الفيزياء	–	٤	٤
الرياضيات البحتة والتطبيقية	–	–	١٠
رسم، أو فيزياء أو أحياء إضافية	–	–	٢
إجمالى	٣٤	٣٤	٣٤

المصدر:

Roderie O. Mathews and Matta Akrawi, Education in Arab Countries of the Near East, American Council on education, Washington D.C, 1950, P. 61, Table 12.

وكان صغار التلاميذ يدرسون فى نوعين من المدارس: المدارس الابتدائية فى المناطق الحضرية، والمدارس الأولية فى المناطق الريفية. وبرغم تزايد عدد المدارس فيما بين ١٩٢٥ و١٩٤٥، فإنها كانت من نوعية فقيرة للغاية، وعلى درجة كبيرة من الازدحام، بحيث كانت البيانات الإحصائية اللافتة للنظر حول زيادة مستوى القيد تعتبر بلا مغزى من الناحية الكيفية. وضمت المدارس الأولية حوالى ٨٠% من إجمالى أطفال المدارس، بينما كان يعمل بها نحو ٥٧% من المعلمين فى تلك المرحلة. أما النسبة الباقية من المدرسين وهى ٤٣% فكانت تقوم بالتدريس لنحو ٢٠% فقط من الأطفال فى هذه المرحلة. وعلى هذا، كان لدى المدرس بالمدرسة الأولية اثنان وأربعون تلميذًا فى المتوسط لكل فصل، فى حين كان المدرس بالمدارس الابتدائية لديه أربعة عشر تلميذا فقط، علاوة على ذلك، تركز المدرسون الحاصلون على التعليم الأفضل فى القطاع الابتدائى بالحضر. وحتى بعد دمج نوعى التعليم الأساسى فى ١٩٥١، بقيت المدارس التى كانت أولية فيما سبق مجهزة بشكل سيئ خصوصا بالنسبة لدراسة اللغات الأجنبية، كما ظل الطريق إلى التعليم العالى مسدودا تقريبًا أمام طلبتها.

وفى التعليم الثانوى، استمرت المدارس الثانوية فى اجتذاب الغالبية العظمى من الطلاب وعقب قانون ١٩٥٠ الذى جعل التعليم الثانوى متاحا مجانا للجميع، تدفق فيض من خريجى المدارس الابتدائية على المدارس الثانوية العامة ومن ناحية أخرى، شهدت المدارس الثانوية الفنية والتجارية – وكانت توسعت بدرجة ما خلال الأربعينيات – انخفاضا فى نسبة الالتحاق بها. حيث كانت المدارس الثانوية الفنية تدار بصورة سيئة وتجهز بمعدات غير كافية، كما كانت نوعية هيئة التدريس بها متدنية أيضا. ولم يتطلع معظم خريجى هذه المدارس إلى وظيفة فى المجالات الصناعية، وإنما إلى الوظائف الكتابية فى الجهاز الحكومى.(٢)

وبقى الأزهر مؤسسة تعليمية منفصلة تماما، لها مستويات تعليمية موازية لمستويات النظام التعليمى المدنى. إلا أن عدد تلاميذه تزايد ببطء نسبيًا منذ منتصف القرن. فكما هو موضح فى جدول ٢ –٦، ارتفع عدد طلاب الأزهر بين ١٩٢٨ / ١٩٢٩ و١٩٤٨ / ١٩٤٩ بنحو ٦٦,٥ % وبالمقارنة، نجد أن عدد التلاميذ الذين يتلقون تعليما مدنيا حكوميا فيما بين ١٩٣١/٣٠ و١٩٥١/٥٠ قد تزايد بنحو ١٨٣ %.[٣]

وفى ١٩٤٥ / ١٩٤٦ على سبيل المثال بلغ عدد طلاب الأزهر ١٤٤٠٢ طالبا، موزعين فيما بين المستويات المختلفة من التعليم، كما هو موضح بجدول ٢ –٧.

جدول ٢ –٦

إجمالى القيد فى الأزهر – فى سنوات مختارة

السنة	القيد
١٩٨٩ / ١٨٩٩	٨٢٤٦
١٩٠٨ / ١٩٠٩	٩٠٠٠
١٩١٨ / ١٩١٩	١٥٨٢٦
١٩٢٨ / ١٩٢٩	١١١٥٧
١٩٣٨ / ١٩٣٩	١٣١٦٢
١٩٤٨ / ١٩٤٩	١٨٥٨٢

المصدر: Waardenenburg , Table 159

جدول ٢ -٧

القسم	عدد المقيدين
شعبة التعليم الابتدائى	٥٧٢٩
شعبة التعليم الثانوى	٤٦٧٨
الشعبة العامة	١٤٢٢
الكليات العليا	
كلية اللغة العربية	١١٦٢
كلية الشريعة الإسلامية	٧٨٣
كلية أصول الدين	٥٣٨
إجمالى	١٤٤٠٢

المصدر : Matthews & Akrawi,P,103

٢ - الاتجاهات الفكرية لتطوير التعليم:

حتى عام ١٩٥١ اتسم النظام التعليمى بسمة رئيسية؛ هى ثنائية التعليم الأساسى؛ فالمدارس الابتدائية تؤدى إلى المدرسة الثانوية ومن ثم إلى الجامعة، أو إلى الوظائف المكتبية فى الجهاز الإدارى، بينما كانت المدارس الأولية هى المخصصة لاستيعاب غالبية الأطفال فى سن المدرسة فى المناطق الريفية. واتخذ المفكرون الليبراليون موقفا نقديا إزاء هذه الثنائية فى التعليم الأساسى. ووفقا لتعبير أحدهم:

"ليس من الديمقراطية أن يكون لدينا نظامان للتعليم: برنامج أرقى وأكثر شمولا لهؤلاء الذين يمكنهم تحمل دفع نسبة من نفقات تعليمهم، وبرنامج أدنى وباب الترقى بعده موصد دون أولئك الذين لا يستطيعون تحمل دفع مثل تلك النسبة.. إن ذلك يؤدى بلا شك إلى استمرار الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وذلك بخلق نخبة فكرية تحتكر الوظائف الحكومية، والمهن ذات الدخل المرتفع".(٤)

ورأى إسماعيل القبانى – أحد زعماء المدرسة التربوية – أن هناك نتيجة سياسية حتمية لهذا التمييز "كان من المتوقع أن ينتج عن ذلك على المدى البعيد نتائج اجتماعية ضارة لأن الجماهير قد تصبح ناقمة فعلا على معاملتها بإجحاف اجتماعيا وتعليميا".(٥)

وقد ظهرت الثنائية أيضًا فى وجود نظامين منفصلين فى التعليم، نظام التعليم المدنى الحكومى، والتعليم الدينى بالأزهر، فقد استمر الأزهر كهيئة تعليمية مستقلة، ولم تتحول معاهده التقليدية – وهى الكتاتيب التى ظلت قائمة على مدى قرون – إلى مدارس إلا فى الثلاثينيات من هذا القرن فقط.

وكان للدكتور طه حسين قصب السبق فى النقد الليبرالى لهذا الوضع، ففى كتابه المثير للجدل «مستقبل الثقافة فى مصر» والذى نشر فى ١٩٣٨، دعا إلى عدم السماح للأزهر بأن «يظل دولة داخل الدولة وسلطانا خاصا يستطيع أن يطاول السلطان العام ويناوئه.. وهناك شىء يجعل حاجة الأزهر إلى إشراف الدولة على تعليمه الأولى ضرورة ماسة فى هذا الطور من أطوار الحياة المصرية وهو: أن الأزهر بحكم تاريخه وتقاليده وواجباته الدينية بيئة محافظة تمثل العهد القديم والتفكير القديم أكثر مما تمثل العهد الحديث والتفكير الحديث».(٦)

ولقى هذا الاتجاه معارضة نفر من الأصوليين الإسلاميين، فكتب الشيخ حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين عن ازدواجية النظام التعليمى فى

مصر: «هذا التقسيم لا نظير له فى أى بلد من بلدان العالم المتحضـر، ولا يمكن معه أن تتوحد ثقافة شعب أو تجتمع مشاعره على هدف أسمى وهـو أخطر ما يكون على وحدتنا ونهضتنا.. لذلك يجب صبغ المدرسة بالصـبغة الإسلامية، لا إقصائها عن هذه الصبغة، ثم توحيد هاتين السلسلتين فى سلسلة واحدة لحساب الفكرة الإسلامية لا على حسابها».[٧]

ومع ذلك فقد تلقّى طه حسين تأييدا من مدرسة أخرى أكثـر ليبراليـة تنتمى للفكر الإسلامى، حيث أيد سيد قطب[٨] فكرته فى ضـرورة إشـراف الدولة على كل أنواع التعليم باستثناء التعليم العالى الذى: «يتمتع بالاستقلال ويكون حرا فى اختيار طريقه إلى المعرفة فى حدود القانون العام».[٩] وقـد أكد على أنه برغم أن الأزهر يمكنه أن يكرس نفسه للكليات الدينية البحتـة التابعة له، إلا أنه «ليس له أن يستقل فى الكليـة التـى تخـرج المدرسـين لمدارس الوزارة (كلية اللغة العربية)».[١٠]

وقد أقر إسماعيل القبانى هذا الرأى من على أرضية المدرسة التربوية حيث رأى أنه يجب أن يكون فى مصر نظام واحد للتعليم الابتدائى، ونظـام واحد للتعليم الثانوى، وذلك لإعداد الجيل الجديد للحياة فى مجتمع مصـرى، قبل إعدادهم ليكونوا أطباء أو مهندسين أو مفكرين دينيين أو مدرسين، إذ إن مكان التخصص أو الإعداد المهنى هو المعاهد التعليمية العليا.[١١]

وقد عبر أبو الفتوح أحمد رضوان عن الاهتمامـات الأكثـر عمليـة للبرجوازية الصاعدة، فقال: "إن مصر لا تحتاج إلى مثل هذه الآلاف العديدة من علماء الدين واللغويين.. إذ يحتاج العهد الجديد إلى قيادة مهنيـة أكثـر تنوعا؛ مهندسين، علماء، زراعيين، أطباء، علماء فـى الاجتمـاع والعلـوم الإنسانية، كما يحتاج إلى علماء الدين، ويجب أن تعكس المنـاهج الدراسـة احتياجات الأمة هذه، وأن يكون الحل الوسط الذى يخدم مصالح البلاد هو أن يقتصر دور الأزهر على الدراسات العليا فى الدين واللغة.[١٢]

وقد اعتمد العديد من المعلقين بعجز نظام التعليم عن التكيف مع احتياجات سوق العمل. إذ كان هناك فائض دائم من المتسربين من المدارس والخريجين من فروع معينة من التعليم الثانوى والعالى..(١٣)، وظلت الأجهزة الحكومية مكتظة بنسبة كبيرة من الخريجين كما كان الحال منذ عهد محمد على، كما أتاح قطاع الأعمال الحرة أمام القوى البشرية المتعلمة سوق عمل ضيقة للغاية، وقد أرجع دعاة الإصلاح التعليمى هذه المشكلة جزئيا إلى التقدير الشائع بين الناس للوظائف الحكومية، فكما لاحظ رضوان: «أنه لأمر غير صحى ذلك الوضع الذى يبحث فيه الشباب فى مصر عن الأمان فى الوظائف الحكومية برغم ضآلة المرتبات ونمط العمل المكتبى الروتينى».(١٤)

وأدى التوسع فى المدارس الثانوية العامة على حساب التعليم الثانوى الفنى إلى زيادة سوء هذه الأوضاع، ومثلها لاحظ رضوان أيضا: «أن الأمة تعانى من سوء التوافق المهنى، وبرغم أن الوظائف ذات المستقبل المرموق والتى تحتاجها البلاد أكثر؛ هى تلك التى فى ميدان الصناعة، فما زالت المدارس الحقيقية الوحيدة فى نظر الناس هى المدارس الثانوية العامة»،(١٥) وحتى فى المدارس الثانوية العامة، كانت المواد الدراسية تقدم بطريقة مغرقة فى التجريد، ليس لها أية علاقة كبيرة بخبرات الطلاب خارج جدران المدرسة؛ «فالطالب يعلم أين يوجد الحديد فى انجلترا ولكنه لا يعلم شيئا عن الحديد فى مصر».(١٦) وقبل ١٩٥٢، كما يذكر مالكوم كير: «من المثير للدهشة أن الطالب المصرى فى المدرسة الثانوية أو الجامعة لم يكن يتعلم إلا القليل جدًا من مشكلات بلده السياسية والاجتماعية والاقتصادية».(١٧)

وفى كتاب «سياسة الغد» الذى نشر فى ١٩٥١ قدم ميريت بطرس غالى عددا من الاقتراحات لحل هذه المشكلة، فكتب يقول: «ويجب التنبيه، والإلحاح فى التنبيه، إلى أن تقدم الشئون الاقتصادية لا يسمح باستخدام هؤلاء الشبان فى مختلف مظاهر النشاط القومى، ومن الضرورى أن يقتنع أولو

الأمر بهذه الحقيقة المرة، وأن يسعوا بكافة الوسائل الموجودة لديهم في نشر التعليم العالى والخاص بحساب، وجعله مطابقا لظروفنا الاقتصادية، ومن بين هذه الوسائل إغلاق بعض المدارس إغلاقا مؤقتا على الأقل، مثل مدرستى التجارة المتوسطة والزراعة المتوسطة وبعض المدارس الحديثة، وغيرها من المدارس التى قد لا يظهر لزومها بجلاء، وتحديد عدد الطلبة الذين يلحقون بكل مدرسة أو كلية، والتشديد فى الامتحانات العليا، كى يرتفع مستوى الثقافة عند المتعلمين على مر الأيام، ويقل عدد المتخرجين كل عام إلى حد ما».(١٨)

غير أن طه حسين نظر إلى المسألة فى إطار أوسع، فرأى أنه لن يتم تصحيح هذا الوضع بتقييد التعليم أو خلق نظام للطبقات، أو جعل التعليم حكرا على فئة قليلة، وإنما إصلاح النظام الاجتماعى الذى خلق ذلك الوضع.(١٩) ومن بين الإصلاحات التى اقترحها إصلاح النظام الوظيفى ذاته، حيث يرى أنه قد تكون الوظائف المدنية مكتظة حقا. " ولكن لأن نظام التوظيف عندنا ردىء يحتاج إلى كثير من الإصلاح. والشىء الذى لاشك فيه أن إعادة النظر فى أمر المناصب والموظفين خليقة إذا أخذت بالحزم أن تقتصد للدولة كثيرا من المال، وأن نفتح للشباب كثيرا من أبواب العمل. فما أكثر الموظفين الذين يتقاضون الأجور الضخمة ولا يعملون شيئا، وما أكثر الشباب الذين لا يجدون ما يعملون وهم قادرون على العمل بأيسر الأجر وأقله.. ولا أعرف أمة واحدة فكرت فى أن تعالج البطالة بتضييق التعليم، وقصره على فريق من الناس دون فريق.. ولكنها تعالج هذه الأزمة بتحقيق الصلة بين التعليم النظرى والحياة العملية".(٢٠)

كما انتقد طه حسين نظام الامتحانات، فبرغم أنه كان أقل تقييدا من النظام الذى فرضه اللورد كرومر على مصر، فإنه يكرس استخدام المناهج البالية فى التعليم. حيث رأى طه حسين أن الجميع ينتظرون نهاية العام والورقة التى ستصل من المدرسة أو الوزارة لإعلان النتيجة، وبالتالى

ينصرف التلاميذ فى المدارس عن أى شىء عـدا ذلـك – فطالمـا كانـت الامتحانات هدفا فى ذاتها، فسيكون اجتيازها هدف الأهداف.(٢١)

وأكد أبو الفتوح رضوان أيضا على العواقب التعليمية الوخيمـة لهـذا التركيز على الامتحانات: «عندما يكون على المـدرس أن يغطـى منهجـا دراسيا طويلا فى أشهر قليلة مدركا أن الامتحان فيما يحتويه المـنهج مـن معلومات هو مقياس نجاحه، يضطر إلى اتباع النمط التقليدى فى التلقين. فهو يشرح المادة مجزأة، بينما يحاول التلاميذ حفظها وراءه عن ظهر قلب».(٢٢)

ولاحظ نجيب باشا الهلالى (وزير تعليم ورئيس وزراء خـلال تلـك الفترة) نفس الأثر السيئ لهذا الوضع، حيث لجأ الطلاب، أو أجبـروا علـى اللجوء، إلى حفظ المعلومات؛ حتى الرياضيات. وبذلك أصـبحت المعرفـة ضحلة ومبهمة، لا تتجاوز مجرد التعريفات، والتصـنيفات، والمصـطلحات الفنية، وتواريخ الأحداث أو الأمثلة المعطاة فى الكتب، بحيث تحول الطالـب إلى ببغاء ذكى.(٢٣)

واستمرت الإدارة التعليمية عاجزة ومفرطة فى بيروقراطيتها طـوال تلك الفترة. وتعرضت وزارة المعارف للانتقاد بسـبب تركيـز السـلطات التنفيذية وإعاقة كل حقوق المبادرة على الصعيد المدرسى، حيـث شـغلت نفسها بالتفاصيل على مستوى المدرسة، على حساب إعداد سياسـة تعليميـة واضحة.

ولقى إصلاح تعليم المرأة اعترافا بما له من أهمية خاصة. حيث واكب التطور فى حركة تحرير المرأة الحركة الوطنية الأوسع نطاقا، إثـر الـدور الفعال الذى لعبته النساء فى ثورة ١٩١٩، فنالت حقوق المرأة تدريجيا تأييد قطاعات عريضة من المثقفين. والتحقت البنات بالجامعة منذ ١٩٢٨. ومـع نهاية الحرب العالمية الثانية، قبلت قطاعات واسعة من المواطنين مسألة منح البنات فرصة مساوية للبنين فى التعليم.

ويتضح من ذلك أن دعوة الإصلاح التعليمى لم تثر الجدل فى صفوف التقليديين والإسلاميين الأصوليين فقط، ولكن بين صوف الليبراليين أيضا، حيث دافع الجناح الشعبى منهم عن «ديمقراطية التعليم» وذلك بتعميم التعليم العام والحد من القيود على الالتحاق بالتعليم العالى، بينما أصر القطاع المحافظ على شعار «نوعية» التعليم بالمفهوم التربوى المجرد. ويظهر التناقض بين هذين التيارين الفكريين فى المناظرة بين طه حسين وإسماعيل القبانى حول مسألة إعداد المعلمين، فبينما كان الأول يرغب فى أن يسمح لخريجى الجامعة بالعمل فى التدريس، دعا الثانى إلى أن يسمح بالتدريس فقط لأولئك الذين تلقوا تدريبا تربويا فى معاهد خاصة بذلك.

٣- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لطلاب الجامعات:

برغم عدم وجود إحصاءات حول الأصول الاجتماعية لطلاب الجامعة فى مصر منذ العشرينيات وحتى الخمسينيات، اتفق معظم الباحثين على أن غالبية هؤلاء الطلاب أتت من أسر الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى فى الحضر، خاصة أبناء الأفندية، وأسر الشريحة الوسطى من ملاك الأراضى فى المناطق الريفية.[٢٤]

كما اتفق الباحثون أيضا على أن العديد من الطلاب كانوا يعيشون فى ظروف اقتصادية صعبة. وبعضهم بالفعل كان يعيش على حافة الجوع من أجل أن يكمل دراسته. ويورد الباحث البريطانى «أ.ج. كريج» - الذى أقام فترة فى مصر - مثلا معبرا: «فى حجرة ضيقة بنيت فوق سطح منزلنا، كان جزء من أسرة ريفية يقيم طوال الشتاء. جاءوا إلى القاهرة بغرض تعليم ولدين. وأفراد الأسرة هم الولد الأكبر الذى يدرس بجامعة القاهرة، والأصغر بالمدرسة الثانوية، والجدة التى جاءت لترعاهما، وأختهما الصغيرة التى أرسلت بغرض تلبية طلباتهم من خارج المنزل، وحتى تجنب قدمى العجوز الضعيفتين عناء المشاوير.

وكانوا جميعًا يعيشون على الفول والخبز، وغيره من الطعام البسيط، ويتولى إعالتهم الأب الذى يعمل بعيدًا..فلاحًا يكد فى حقله".(٢٥)

كما لاحظ أيضا أنه: "فى مصر، وبرغم الجهود الجديرة بالثناء التى بذلت فى مجال التعليم، ما زال الصبى يذهب إلى المدرسة حين يستطيع، وبعد ذلك ربما لا يجد الفرصة حتى يكبر تمامًا ويكون باستطاعته أن يترك قريته ويذهب إلى القاهرة".(٢٦)

ومع ذلك، فلم يكن فقراء الجامعة هم فقراء البلاد. حيث كانت رسوم الدراسة(٢٧) بالإضافة إلى التكلفة الباهظة للإقامة فى المدن حدَّت للغاية من أعداد الطلاب، وقصرت معظم فرص التعليم العالى على العائلات ذات الموارد الكافية، كما وضعت حواجز مستحيلة فى طريق أبناء وبنات الأسر الريفية الأكثر فقرا. إلا أن الأزهر بمعاهده الدينية وجامعته قدم لأبناء الأسر الفقيرة فرصة بديلة، حيث وفر لهم التعليم المجانى، فضلا عن المأكل والإقامة طوال فترة الدراسة. وكان من بين طلابه عدد كبير ممن جاءوا من أسر ريفية فقيرة نسبيًا.

وكان الطلاب المصريون شديدى الحساسية لما يتعلق بالفرص الاقتصادية، حيث كان التعليم بالنسبة للكثير منهم هو جوازهم الوحيد للمرور إلى مستقبل أفضل. ولذا كانوا مهتمين للغاية بأثر الأوضاع الاقتصادية على الإمكانات المستقبلية المتاحة أمامهم، حيث انعكس ذلك على نشاطهم.

ففى ١٩٣٦ مثلا اندلعت سلسلة من إضرابات طلاب المدارس والجامعة بسبب مشاكل العمل والتوظف بعد التخرج. حيث قام طلاب كلية التجارة بإضراب لمدة يوم واحد فى ١٠ نوفمبر، ونشروا مقالاً فى جريدة "المصرى" تحت عنوان "خريجو كلية التجارة.. ومستقبلهم".(٢٨) وتلا ذلك إضراب كلية الحقوق فى ٢٣ نوفمبر من أجل تعديل لائحة منح الدرجات

العلمية. وكان هناك أيضا مظاهرات طلاب مدرسة الفنون والصنائع، التي تلتها موجة من إضرابات طلاب المدارس الفنية الأخرى الذين شكلوا لجنة لعرض مطالبهم حول المستقبل الوظيفي والتعليم العالي على البرلمان.(٢٩)

وفي تقرير حول الانتفاضة الطلابية عام ١٩٣٦/٣٥، اعتبر "بشتلي أفندي" (من وزارة الداخلية) أن هذه الانتفاضة ترجع أساسا إلى الإمكانات الوظيفية الضئيلة المتاحة أمام الطلاب: "كانت هناك حالة من الاستياء تضطرم بين طلاب الجامعة لمدة كبيرة، نظرًا للمستقبل غير المأمول المتاح أمامهم. فهم يرون عددًا ضخمًا من الطلاب الذين أنهوا دراستهم بالجامعة، وظلوا بلا وظيفة، بينما تم ربط أولئك الذين كانوا محظوظين بدرجة كافية، أتاحت لهم الالتحاق بالمصالح الحكومية، على مرتب ابتدائي يبلغ ثمانية جنيهات وخمسين قرشًا شهريًا (طبقًا للتقرير الدوري لوزارة المالية في الثامن من أكتوبر ١٩٣٥). وهم يعتبرون ذلك المبلغ مكافآت هزيلة جدًا بالنظر إلى مؤهلهم الدراسي الأسمى" كما يوضح نفس التقرير الدوري أن حاملي شهادة البكالوريا المصرية (خريجو المدارس الثانوية) سوف يتلقون مرتبًا شهريًا مقداره ستة جنيهات، وخريجي مدرسة التجارة المتوسطة خمسة جنيهات ونصفًا، ومنذ سنوات قليلة.. أي قبل أن يتسع التعليم بهذا الحد في مصر، كانت المصالح الحكومية تستوعب معظم الشباب الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الحكومية. ومازال الشعور قائمًا -إلى درجة كبيرة- بأن من تعلمهم الحكومة يجب أن توظفهم الحكومة. وأما مسألة أن ذلك لم يعد ممكنًا فترجع إلى خطأ ما في سياسة الحكومة. لذا فإن الإحساس الحالي بالاستياء يوجه إلى الحكومة. وبذل وزيرا المالية والتعليم أفضل جهودهما لفتح طرق جديدة للتوظيف حتى يمكن تخفيف الوضع بقدر الإمكان.. فاتصلا بمديري البنوك وغيرها من المؤسسات المالية والتجارية الكبيرة، للتوصية بتعيين خريجي مدارس الحكومة وخريجي الجامعة المصرية، إلا أن دعوتهما منيت

بفشل ذريع. ويرجع ذلك بشكل رئيسى إلى أن المؤهلات التى تتطلبها تلك المؤسسات "تمثل روح المبادرة، وحسن المظهر، والمعرفة الجيدة باللغات وبشكل أساسى الفرنسية، يفتقر إليها هؤلاء الطلاب إلى حد كبير"(٣٠)

وكان الأجانب يوظفون فى المؤسسات التجارية والصناعية على نحو واسع إلى الحد الذى لم يكن فيه المصريون يجدون الفرصة للعمل بهذه المؤسسات واضطرت الحكومة إلى التقييد من ضوابط الهجرة، بحيث لا يسمح لأجنبى بدخول البلاد بغرض العمل ما لم يثبت أنه ليس هناك مواطن مصرى يصلح للوظيفة المعنية.

وفى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية اندلعت إضرابات أخرى. ففى ١٩٤٧، على سبيل المثال، لجأ طلاب المدارس الصناعية إلى الإضراب عن الطعام من أجل السماح لهم باستكمال دراسات فنية أعلى حتى يصبحوا مهندسين. كما شارك المدرسون بالجامعة والمدارس فى حالة السخط، مطالبين بأجور أعلى وامتيازات وظيفية.

وكانت مشكلة البطالة بين الخريجين من بين الموضوعات الرئيسية فى الجدل حول الإصلاح التعليمى. كما أبدى المسئولون البريطانيون فى مصر اهتمامًا شديدًا بالمشكلة وحسبما يوضح أحدهم: "إن مشكلة الأفندية الحقيقية هى الأجور الهزيلة لموظفى الحكومة وكتبة الحسابات، والخريجين المتعطلين(٣١) فقد كانوا قلقين بشأن الأصداء السياسية لهذه المشكلة وبشأن الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر ككل. وجاء فى مذكرة حول وضع التعليم وبطالة الخريجين فى مصر، رفعها أرنولد سميث (مدرس بريطانى بالجامعة) بناء على طلب السفارة البريطانية: "خلال السنتين الأخيرتين، حيث كنت أحاضر طلاب السنتين الثالثة والرابعة بالجامعة المصرية، أصبحت موقنًا أن هناك إحساسًا متزايدًا ومتناميًا بين الشباب المتعلم بخيبة الأمل فى الوضع الاجتماعى، والاقتصادى الحالى بمصر. فالطلاب، والمهنيون الشبان،

وصغار ضباط الجيش.. إلخ، يتزايد استياؤهم من واقعهم الراهن. ومن ذا الذى يمكنه أن يلومهم؟ ومن الواضح بالطبع أن هذا الوضع يمكن أن تكون له خطورته من الوجهة السياسية". وفى ضوء هذا، عارض سميث اتجاه السفارة البريطانية العدائى لإنشاء جامعة أسيوط الجديدة: "إن تقييد التعليم العالى هو علاج سطحى للغاية لمشكلة بطالة الخريجين. فالحل الحقيقى الوحيد ربما يكون هو الإجراءات الحاسمة للإصلاح الاجتماعى؛ فيجب تشجيع الحكومة المصرية على القيام بإقامة مراكز صحية أكثر، وحملات تعليمية بين الفلاحين، وإسكان أفضل.. إلخ، وهذا سيوظف خريجى المدارس الفنية، كما سيلزم وجود عدد كبير من الملاحظين، والإداريين، إلى آخر ذلك من خريجى كليات الآداب والتجارة".(٣٢)

إن الأوضاع المعيشية للطلاب المصريين، والقيود التى وضعت على طموحاتهم المستقبلية(٣٣) بسبب مشكلة بطالة الخريجين، وكذلك سوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ككل، قد ساعدت على زيادة فاعليتهم السياسية. فكما يوضح مالكولم كير: "إن هذه التركيبة التى تهدد بالانفجار – من التطلعات الكبيرة، والإحساس بسمو المكانة الذاتية الذى غرسه التعليم الجامعى، والأوضاع غير المبشرة لسوق العمل- هى التى جعلت طلبة الجامعة والخريجين قوة ثورية دائمة طوال نصف القرن الماضى* فى مصر".(٣٤)

لقد تعددت الأسباب التى دفعت بالطلاب المصريين للتحرك السياسى. فقد كانوا يتظاهرون "من أجل تغيير وزارة، وضد تصريح لوزير مصرى أو أجنبى، وبالنسبة المئوية العالية للراسبين فى الامتحانات العامة، والأجر المنخفض الذى تمنحه الدولة لخريجى معهد معين، وللإعراب عن بهجتهم أو إحباطهم فى كل أنواع المناسبات – فى الواقع من أجل أى سبب فى هذه الدنيا، تتحول الكتلة الطلابية إلى ديكتاتورية بوليتاريا".(٣٥)

ومع ذلك، فلم تكن شكاوى الطلاب حول الأوضاع التعليمية والاجتماعية تكفى بمفردها لتفسير مدى النشاط السياسى والاضطرابات فى هذه الفترة. ولا يفى بالغرض أن يتم تفسيرها بمشكلات فئوية خالصة مثل وجود "أزمة خطيرة فى ميزانية الأسرة"[٣٦] كما رأى معلق فرنسى، أو بسبب افتقار الطلاب إلى الأنشطة الرياضية - كما اعتقد أحد المعلقين البريطانيين،[٣٧] إذ إن السبب الأساسى لنشاط الطلاب المصريين يجب البحث عنه فى إطار نضال بلدهم من أجل الاستقلال الوطنى وظروف تطوره الاجتماعى والسياسى بشكل عام.

هوامش

(١) كان من المعروف أن مستوى إجادة الطلاب لكل من اللغة العربية واللغات الأجنبية مستوى منخفض. انظر: محمد حسين هيكل، **مذكرات فى السياسة المصرية، جزء ٢**، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٠٥. وكذلك:

Malcolm Kerr, "Egypt", in: James S. Coleman (ed), **Education and Political Development** (Brinceton University Press, 1965), p. 180.

(٢) Jasaph Szyliowiez, **Education and Modernization in the middle east** (Correll University Press, 1973), p. 195.

وتوضح البيانات المتاحة حول السنوات ١٩٣٠ إلى ١٩٣٧ أن الخريجين من مدرسة واحدة للتجارة (مدرسة التجارة المتوسطة بالإسكندرية) قد تم توزيعهم كالآتى:

	العدد الإجمالى	النسبة المئوية
موظفون بالحكومة	٢٠١	٣٧.٧
موظفون بالشركات أو المصارف أو المحال التجارية	٩٨	١٨.٥
أعمال حرة	٢٣	٠٤.٣
يتممون دراستهم بالتعليم العالى	٤	٠٥.٦
عاطلون	١٦٥	٣١.١
حالتهم غير محددة	٤٠	٠٧.٨
المجموع	٥٣١	١٠٠

المصدر: عبد الحميد فهمى مطر، **التعليم والمتعطلون فى مصر**، مطبعة مدرسة محمد على، الإسكندرية ١٩٣٩، ص ٢٨.

(٣) تم تجميعها من البيانات الواردة فى:

Jean – Jacques Waardenburg, Les Universite dans le Monde Arabe Actuel (Mauton & Co.,) **La Haye**, 1966, vol. 2, p. 80, Table 109.

(٤) Abu al Futoouh Ahmed Radwan, **Old and New Forces in Egyptian Education** (Teachers College, Columbia University), New York, 1951, pp. 100 and 110.

(٥) ذكرت فى المرجع السابق.

(٦) طه حسين، **مستقبل الثقافة فى مصر**، مطبعة دار المعارف، القــاهرة، ١٩٣٨، ص ص٨٨-٩١.

الطبعة الإنجليزية:

Taha Hussein, **The Covnil of Learned Societies**, Washington D.C, 1959

Covnil Future of Culture in Egypt Translated by Sidney Glazer, (American D.C, 1959), PP. 26-7.

(٧) حسن البنا، **الإمام الشهيد حسن البنا يتحدث إلى شباب العالم الإسلامى**، الطبعة الأولى (١٩٧٤)، (دار القلم، دمشق-بيروت) ص ١٨١.

(٨) غنى عن الذكر أن سيد قطب قد بدل تفسيره الليبرالى للإسلام بعد ذلك، حيث اتخذ خطا محافظا نسبيا. وتولى قيادة جماعة الإخوان المســلمين المنحلة فى الستينيات حتى أعدمه عبد الناصر فى ١٩٦٥.

(٩) سيد قطب، **نقد كتاب مستقبل الثقافة فى مصر** (مقالات مجمعة ومعــاد طبعها)، الدار السعودية للنشر، جدة، يوليو ١٩٧٩، ص ٣٦.

(١٠) المرجع السابق، ص ٥٤.

(١١) إسماعيل القبانى، **دراسات فى تنظيم التعليم فى مصر**، طبعة جديــدة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١٥٠.

(١٢) Radwan, p. 113-114.

(١٣) فى ١٩٣٧، كان هناك ٣٥٠٠ عاطل من خريجى المدارس الثانويــة، و ٢٥٠ عاطلاً من خريجى الجامعات.

Afaf Lutfi Al-Sayyid Marsot, op. cit., p. 202.

(١٤)المرجع السابق، ص ١١٨.

(١٥) Radwan, p. 125.

(١٦)المرجع السابق، ص ١٢٥-١٢٦.

(١٧) Kerr, op. cit., p. 182.

(١٨)مريت بطرس غالى، **سياسة الغد**، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥١، الطبعة الإنجليزية.

Mirrit Boutros Ghali, **The Policy of Tomorrow** Translated by Ismail R. El Farouqi (American Council of Learned Societies, Washington D.C., 1953) P. 79.

(١٩)طه حسين، ص ١١٧.

(٢٠)المرجع السابق، ص ١٥٢-١٥٣.

(٢١)المرجع السابق، ص ٥٥-٥٦، (الطبعة الإنجليزية).

(٢٢) Radwan, p. 125.

(٢٣)ذكر فى المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٢٤) Walter Laqueur, **Communism and Nationalism in the Middle East** (Routledge & Kegan Paul, London, 1957), p. 14; Marius Deeb, Pasty Poil-Rivals 1919-1939 (Ithaca Press, London, politics in Egypt: The Wafd and its 1979), p. 151.

(٢٥) A. J. Craig, Egyptian Students, **Middle East Journal**, vol. 7, no. (1953), p. 2.65.

(٢٦)المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٢٧)كانت إدارة الجامعة تضغط على الطلاب لتسديد الرسوم فى مواعيدها، وفى بعض الأحيان كانت الشرطة تستدعى لمنع الطلاب الذين لم يسددوا الرسوم من دخول حرم الجامعة (لويس عوض، **الجامعة والمجتمع الجديد**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٦).

(٢٨)طالب طلاب كلية التجارة بتوفير فرص عمل أفضل – أولاً: تمنح الحكومة خريجى مدارس التجارة فرصًا فى التعليم العالى مماثلة لتلك

الممنوحة لطلاب المدارس الصناعية، وثانيًا: جعل اللغة العربية اللغة الرسمية فى البنوك، والشركات التجارية، وثالثًا: دفع وزير المالية لعدم خفض الحد الأدنى للراتب الأساسى الذى يمنح لخريجى المدارس التجارية، وأخيرًا: منح المساعدات الحكومية للشركات التى تقوم بتوظيف أكبر عدد من المصريين.. (Deeb p. 346)

(٢٩) FO (Foreign Office) 141, 543 (1936), **Students: Political Acivities and Strikes.**

(٣٠) FO. 407/219, no. 31 (1936), **Lampson to Eden.**

(٣١) FO. 141, 1223 (1947), **British Propaganda: Effendi Class.**

(٣٢) FO. 141, 892 (1943), **Education and Student Employment**

(٣٣) من الطرائف المروية عن طالب الحقوق: إنه فى السنة الأولى بالجامعة كان يطمح إلى أن يصبح رئيس وزراء، وفى السنة الثانية وزيرًا فى الحكومة، وفى السنة الثالثة قاضيًا، وعند التخرج يأمل فحسب أن يجد لنفسه أى عمل!

(٣٤) Keer, p. 187.

(٣٥) Laqueur, p. 15.

(٣٦) **Groupe d'Etudes de l Islam L'Egypt Independente** (Paris, 1938), p. 80. Cited in:
Raoun Makarius, **La Jeunesse Intellesctuelle d'Egypteau Lendeman 1ame Deuxie Gjuerre Mandiale** (Moutom & Co, Paris, 1960), p. 40.

(٣٧) L.J Coverly, the Egyptian Unde graduate and politics, **journal of Education**, June 1947, pp. 334-6.

(٣)

النشاط السياسى للطلاب

١- انتفاضة ١٩٣٥/١٩٣٦ وآثارها:

مع انتصاف الثلاثينيات،[١] وجد النظام المصرى نفسه وجها لوجه أمام الذرية الساخطة التى خلفها بنفسه؛ إذ وفر انتشار التعليم الليبرالى قوة عددية للطلاب، بينما أحبط المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية فى البلاد طموحاتهم الخاصة بمستقبل حياتهم العملية.

وأدى اضطراب الحياة الدستورية فى البلاد إلى تشكك أعداد متزايدة منهم فى كفاءة النظام السياسى. وكان عجز النظام عن التوصل للاستقلال التام الذى ثارت البلاد من أجله فى ١٩١٩ هو الدليل الملموس على فشله.

ومهد سقوط وزارة إسماعيل باشا صدقى (٣٠ - ١٩٣٣) - التى استبدلت بدستور ١٩٢٣ دستورًا آخر أقل شعبية فى ١٩٣٠ - الطريق لتجدد موجة من الاضطرابات السياسية تهدف إلى إعادة الدستور الأصلى. واعتبر العديد من المصريين أن حكومة توفيق باشا نسيم (٣٤ - ١٩٣٦) حكومة ملائمة للقيام بتلك المهمة حيث كانت تحظى بالتأييد - أو بالأحرى التعاون السلبى - من قبل الوفد بالإضافة إلى مساندة بريطانيا، فمن ناحية كان موقف نسيم مهادنا إزاء البريطانيين- لكن الأهم من ذلك أن بريطانيا كانت راغبة فى إنهاء التوتر فى مصر حتى تتفرغ لمواجهة الخطر الفاشى الذى يلوح فى الأفق القريب من أرضها فبدأت حكومة نسيم بإلغاء دستور ١٩٣٠، ولكنها لم تتبع هذا الإجراء بإعادة دستور ١٩٢٣. وبدلاً من ذلك، فضل نسيم -

بموافقة بريطانيا – صياغة دستور جديد يجمع بين عناصر الدستورين السابقين.

وفى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ أعلن سير صامويل هور فى دار بلدية لندن أنه برغم اعتراف بريطانيا بأن دستور ١٩٣٠ قد ثبت عدم شعبيته، فإنها تنظر إلى دستور ١٩٢٣ باعتباره غير صالح للتطبيق. ونتيجة لذلك، أصبحت حكومة نسيم – نظرًا لاعتمادها على تأييد بريطانيا – فى موقف حرج إزاء الرفض الشعبى للموقف البريطانى. كما فقدت فى هذا المأزق مساندة الوفد، الذى اتهمها قادته بأنها مجرد مكتب ملحق بدار المندوب السامى.(٢)

وغيَّر تصريح هور المناخ السياسى فى مصر، فجاء برهانا جديدا على السيطرة البريطانية، الأمر الذى أثار حنق طلاب البلاد فأدى إلى إيقاظ ردود أفعالهم بصورة أكبر من أن تفسر فقط بما احتواه التصريح من مفاهيم دستورية خالصة. وبدأ الطلاب فى تنظيم أنفسهم، وذهبوا إلى مقار الأحزاب السياسية المختلفة لبحث الأمر، وفى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ ألقى النحاس باشا خطابًا عامًا دعا فيه إلى عدم التعاون مع البريطانيين، وطالب مرة أخرى باستقالة الوزارة، فشجع تصريح الوفد الطلاب على الخروج إلى شوارع القاهرة.

وفى أول تقرير أمنى يكتب عن الحركة الطلابية فى مصر – وإن كان كتب باللغة الإنجليزية – بواسطة «بَشْتْلى أفندى» من القسم المخصوص بوزارة الداخلية، جاء حول هذه الأحداث ما يلى:

«فى الثالث عشر من نوفمبر سار حوالى ٢٠٠٠ من الطلاب من الجامعة بالجيزة إلى القاهرة مهددين متوعدين... وأبدى الطلاب روح التشدد، والتهور، والعدوانية، وكان التعامل معهم أكثر صعوبة من ذى قبل».(٣)

واستمرت المظاهرات فيما تلا ذلك من أيام، وعلى نطاق أوسع فى القاهرة وغيرها من المدن. ففى ١٤ نوفمبر اصطدمت مظاهرة من طلاب

الجامعة – قدر عدد المشتركين فيها بحوالى أربعة آلاف – بقوة من البوليس يقودها بعض الكونستابلات البريطانيين، على كوبرى عباس الذى يربط الجامعة بوسط القاهرة. وأصيب محمد عبد المجيد مرسى الطالب بكلية الزراعة برصاص البوليس واستشهد. وأصيب متظاهر ثان وهو طالب بكلية الآداب يدعى محمد عبد الحكم الجراحى(٤) إصابة خطيرة، واستشهد فى المستشفى بعدها بأيام قليلة حيث تحولت جنازته إلى مظاهرة وطنية وصفها تقرير بشتلى أفندى على النحو التالى:

«عندما يموت أحد المتظاهرين، تكون المشكلة الكبرى أمام السلطات هى أن تنتهى الجنازة بأقل قدر ممكن من الاضطرابات. ونجح البوليس فى تفادى القلاقل الخطيرة فى كل الحالات عدا حالة واحدة، وهذا الاستثناء الوحيد هو حالة محمد عبد الحكم الجراحى، الذى توفى ١٩ نوفمبر. كان الفقيد يمت بصلة قرابة إلى ضابط بالحرس الملكى. وفى بادئ الأمر أخفى طلبة الطب الجثمان فى المستشفى ورفضوا الإفصاح عن مكانه، حتى أعطيت التأكيدات بأنه سوف يسمح بخروج جنازة شعبية. واشترك جمع غفير فى الجنازة، التى خرجت مساء نفس اليوم. وعومل الفقيد معاملة بطل وطنىّ، ورافق زعماء سياسيون – مثل النحاس، وصدقى، ومحمد محمود، وآخرون – مسيرة الجنازة لقدر من المسافة».(٥)

وأثارت المظاهرات والإضرابات الطلابية عاصفة من ردود الفعل المتعاطفة معها، من بين النقابات المهنية، والصحف، وأصحاب المحال التجارية، والمدرسين، وحتى القضاة. وفى محاولة لإعاقة انتشار المظاهرات الطلابية، حظرت حكومة نسيم باشا على الصحف نشر أخبار هذه المظاهرات، واستدعت الجيش لقمعها، كما أغلقت الجامعة عدة مرات لمدة أسبوع كل مرة، ثم اضطرت لإغلاقها إلى أجل غير مسمى فى ٨ ديسمبر. ففى اليوم السابق نظم عدة آلاف من الطلاب تجمهرا فى الحرم الجامعى

حيث أقاموا تمثالاً (قاموا بتهريبه إلى الحرم الجامعى) لتخليد شهدائهم، وحضر رئيس الجامعة مع عدد من الأساتذة الاحتفال وألقوا كلمات أمام الطلاب، وبعد ذلك قام الطلاب بمسيرة إلى العاصمة.

ورأى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى انتفاضة الطلاب ١٩٣٦/٣٥ حدثًا ذا أهمية كبيرة:

«كانت مظاهرات الطلبة فى نوفمبر وديسمبر ١٩٣٥ مظاهرات سلمية فى تكوينها بريئة فى مقصدها، إذ كانوا مدفوعين بشعور وطنى عام يهدف إلى تحقيق مطالب البلاد، ولم يكن موعزا إليهم من أحد، بل كانت فيض الوطنية الصادقة، كانوا يهتفون للاستقلال والحرية والدستور. هذا إلى أنهم جنبوا مظاهراتهم روح الاعتداء والإتلاف من أى نوع كان، وكانوا يحولون دون اندساس الغوغاء فى صفوفهم، ومخافة أن يختلط بهم بعض من يتخذون مثل هذه المظاهرات وسيلة للشغب أو الفوضى أو الاعتداء. وفى الجملة كانت مظاهرات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة مجيدة فى تاريخ الشباب، وقد أسميناها شبه ثورة، إذ كانت صورة مصغرة من ثورة ١٩١٩».[٦]

وجاءت النتيجة المباشرة لهذه الانتفاضة الطلابية؛ تكوين جبهة وطنية موحدة من كل الأحزاب السياسية. ولعب الطلاب دورًا رئيسًا فى هذا الصدد. فكما أشار أحد الزعماء السياسيين المعاصرين (د. محمد حسين هيكل): «جعل الشبان ينتقلون بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء، يطلبون إلى زعماء هذه الأحزاب أن يتحدوا، ويلحون فى هذا الطلب إلحاحًا يصحبه شىء من القلق على مصير البلاد».[٧]

وفى محاولة لإغراء الخصوم الوفديين بالتعاون مع حزبه، قدم محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين الحجة التالية. «أما وقد قام الشباب

بواجبه بهذا الإخلاص الصادق والإيمان المتين، لم يضن بدمه ولم يضن بحياته، فواجب السياسيين وواجب أولى الرأى أن يستجيبوا لصوت الشعب، وأن يتخذوا الوحدة والاستقلال رمزًا لهذا العصر الجديد».(٨)

وكما جاء فى تقرير بشتلى أفندى، فإن هذه الدعوة لقيت بعض النجاح: «فى العاشر من ديسمبر، ذهب وفد من الطلاب لزيارة النحاس باشا، وألحّوا على أنه لمصلحة البلد ينبغى عليه أن يوافق على التعاون مع الأحزاب الأخرى، وهددوه بأنهم سيتوقفون عن تأييد الوفد إن هو رفض أن يفعل ذلك. وفى نفس اليوم أعلن أن النحاس باشا قد تقبّل تشكيل الجبهة الموحدة، هذا على الرغم من أنه كان على خلاف حاد مع الأحرار الدستوريين قبل ذلك بأيام قليلة فقط».(٩)

واستجابة لمناشدة زعماء الجبهة الموحدة، أصدر القصر فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ مرسومًا ملكيًا بإعادة دستور ١٩٢٣. ومع ذلك واصل الطلاب إضراباتهم ضد الإنجليز. وفى ١٧ ديسمبر تجمع عدد منهم فى كلية الطب وبحثوا كيفية استمرار حركتهم. وقرر البعض تشكيل «لجان للدعاية الوطنية» فى الأقاليم، وهو ما لم يحالفه النجاح العملى. وفى ١٣ ديسمبر قابل آلاف من الطلاب وفود المؤتمر الدولى للجراحة - الذى عقد بقاعة الجامعة - بهتافات «مصر للمصريين»، باذلين جهدًا خاصًا للشوشرة على المندوبين البريطانيين. وعند وصول رئيس الوزراء أجبره الطلاب على التوقف، واضطروه فى آخر الأمر إلى العودة من حيث جاء. ودخل عدد من الطلاب قاعة المؤتمر، وأعاقوا انعقاده لفترة قصيرة.

وإلى جانب دفع زعماء الأحزاب السياسية إلى تشكيل الجبهة الموحدة، وإعادة الحكم الدستورى، وتمهيد الطريق لتوقيع المعاهدة الإنجليزية - المصرية سنة ١٩٣٦، فإن الانتفاضة الطلابية ٣٦/٣٥ سجلت بداية ظهور الحركة الطلابية كقوة متميزة فى السياسة المصرية. واستحقت السنوات التى

تلتها أن تسمى «سنوات الشباب»، فقد كانت سنوات تحرر الشباب من أسـر الساسة المحترفين الذين أظهر الطلاب استقلالاً نسبيًا عنهم فكريا وحركيـا، وفى تقييم للأحداث بواسطة أحد المسئولين بدار المندوب السامى البريطـانى قال: «إن الطلاب – الذين يعتبرون أنفسـهم الآن مسـئولين عـن النصـر الوطنى، وإقامة الجبهة الموحدة ليسوا تحت السيطرة التامة للزعمـاء، وقـد يتصرفون باستقلالية عنهم».(١٠)

وتحدد انتفاضة الطلاب فى ١٩٣٦/٣٥ بداية المرحلة التى بدأ الوفـد فيها يرخى قبضته عن الطلاب، الذين انضموا بأعداد متزايدة إلى التنظيمات السياسية الناشئة خارج الأحزاب التقليدية. ويوضح الدور الذى لعبته القيادات النشطة فى حركة مصر الفتاة خلال تلك الفترة هذه الحقيقة بشكل خاص.(١١) وفى محاولة من الوفد لاستعادة مؤيديه من الطلاب، اضطر إلى إتباع أسلوب خصومه فى تنظيم الطلاب فى تشكيلات شبه عسكرية (القمصان الزرق).(١٢) ومنذ ١٩٣٦/٣٥ بدأت التجمعات الطلابية المختلفة والمعسـكرات المتميـزة تظهر داخل الحركة الطلابية، وبدأ الاستقطاب يظهر فيما بينها بشكل حاد فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية.

٢ – الأحزاب والتيارات السياسية الفاعلة فى صفوف الطلاب:

(أ) الطلاب الوفديون:

يرجع تاريخ النشاط الطلابى تحت راية الوفد إلى أيام ثورة ١٩١٩، إذ كانت الثورة التى اندلعت تلقائيًا بدأت شرارتها فى مدرسة الحقوق بجامعـة القاهرة. واكتسبت تدريجيًا قدرًا من التنظيم حول المنبر المتمثل فى «نـادى المدارس العليا»، الذى أنشئ قبل الحرب العالمية الأولى كمنتدى اجتمـاعى وثقافى للطلبة والخريجين.

واعتمد عبد الرحمن فهمى سكرتير الوفد على الطلبة لنقل وتنفيذ توجيهاته فى مختلف أنحاء البلاد. و فى إحدى نشرات التعليمات، أكد لهم: «عليكم أيها الطلاب، تعتمد الأمة والوفد»،[١٣] وشكل الطلاب أيضًا غالبية أعضاء خلايا الجهاز السرى فى الوفد الذى كان يتزعمه فهمى نفسه. وعندما عاد سعد باشا زغلول من المنفى، وجد طلاب الوفد أنشأوا بالفعل لجنة تنفيذية لتنظيم نشاطهم فى المدن والأقاليم المختلفة. فأقر هذا التطور، وسمح للّجنة أن تجتمع مرتين أسبوعيًا فى منزله الخاص «بيت الأمة»، ووعد بأن يضع زعيمها حسن ياسين على قائمة مرشحى الوفد للانتخابات النيابية. وهو ما حدث فعلاً حيث فاز ياسين بمقعد فى البرلمان وأصبح أول طالب يدخل البرلمان عام ١٩٢٤.

وفى أول انتخابات نيابية عام ١٩٢٤، شكلت لجنة انتخابية من طلاب الوفد، تتكون من ٥٢ طالبًا، انتخبوا بدورهم عشرة منهم لتشكيل اللجنة التنفيذية للطلاب. وأثنى سعد زغلول على جهود الطلاب فى شرح تعقيدات النظام الانتخابى للناخبين وإرشادهم خاصة فى المناطق الريفية. ومنذ ذلك الوقت عرف الطلاب باسم «جيش الوفد».

وشكلت مشاركة الطلاب فى الأنشطة السياسية للوفد مصدرًا دائمًا للإزعاج بالنسبة لحكومات الأقلية المناوئة للوفد، وأثناء الأزمة الدستورية عام ١٩٢٨ قام الوفد بتعبئة لجانه الطلابية لتنظيم الاحتجاجات ضد الحكومة، فاتهمتها إحدى الصحف المعادية للوفد بأنها «لجان سوفيتية وليست لجان طلابية».[١٤] وفى نفس العام أصدرت حكومة محمد محمود باشا قانون «حفظ النظام فى معاهد التعليم»، الذى يحظر على الطلاب الانشغال بنشاط سياسى، وعضوية الأحزاب السياسية.

ومع منتصف الثلاثينيات بدأ العديد من الطلاب يفقدون حماسهم للوفد، وبدأت الاتجاهات السياسية الأخرى تحظى بتأييد نسبة كبيرة من الطلاب.[١٥]

وكان أول تجمع غير وفدى يفوز بتأييد طلابى واسع هو جمعية «مصر الفتاة» وبرغم أن العصر الذهبى لسيطرة الوفد على الطلاب فى العشرينيات – عندما كان يحتكر تأييدهم فعليًا – كاد يصل لنهايته، فإن الوفديين ظلوا التكتل الأكبر فى الجماعة الطلابية. وكما لاحظ مسئول بالسفارة البريطانية: «برغم أن الأحزاب الأخرى تستطيع إحداث بعض المتاعب، إلا أن الوفد وحده هو الذى يمكنه خلق اضطراب خطير حقًا».(١٦)

وتميز عام ١٩٣٧ بالصدامات بين الطلاب الوفديين وغير الوفديين حول مسائل مثل تدريس الدين، والفصل بين الجنسين فى الجامعة. واستخدمت حكومة الوفد فى ذلك الوقت القوة ضد مظاهرات الطلاب، وحلت اللجنة التنفيذية للطلاب، وطبقت مرسوم حفظ النظام فى معاهد التعليم الذى كان الوفد وهو فى المعارضة يعتبره باطلاً.(١٧)

وفى محاولة من القيادة الوفدية لتأكيد سلطتها على الشباب المتمرد، وردًا على التحدى الذى فرضته الفرق شبه العسكرية لمصر الفتاة (القمصان الخضر)، شجعت تشكيل فرق «ذوى القمصان الزرق».(١٨) ووفقًا لما ذكر السفير البريطانى وقتئذ: «لاشك أن قرار الوفد بتشجيع هذه الحركة يرجع جزئيًا إلى انزعاجه من التقدم الذى أحرزته أحزاب الأقلية فى كسب مساندة الطلاب، بل وتنظيمهم فى تشكيلات شبه فاشية».(١٩)

وشعر البريطانيون بعدم الارتياح إزاء هذا التطور. حيث كتب أنتونى إيدن إلى لامبسون «يجب أن تحثه (يقصد النحاس باشا) بكل ما تملك من حجة على اتخاذ إجراءات مبكرة للسيطرة على الحركة، والحد من أنشطتها، وتوجيه هذه الأنشطة –إن أمكن– إلى قنوات غير مضرة. إن الأمر يعد واحدًا من أكثر الأمور أهمية بالنسبة لمستقبل مصر».(٢٠)

وقبيل إنشاء فرق «القمصان الزرق» (المكونة أساسًا من الطلاب) بقليل، أنشأ الحزب «لجان شباب الوفد»، التى تكونت أساسًا من العمال

الشبان فى المدن. وقد تجمعت هذه اللجان فى اتحاد عام اتخذ موقفًا عدائيًا من القمصان الزرق. وتكشف العداء المستتر بين الجماعتين عندما اصطدمتا علنا. ودفع ذلك - بالإضافة إلى الضغط البريطانى - القيادة الوفدية، إلى إحكام السيطرة على فرق القمصان الزرق حتى تم حلها فى ١٩٣٨.

وفى عدد من المواقف انعكست الخلافات داخل صفوف الطلاب الوفديين على التكتلات المختلفة داخل الوفد نفسه. فعندما حاول النقراشى باشا والدكتور أحمد ماهر الاحتفاظ بمنصبى وزير الحربية ووزير التعليم، اتهمهما النحاس باشا بمحاولة فرض سيطرتهما على الجيش والطلاب. وفى ١٩٤٢ حاول الزعيم الناشئ للجناح اليمينى فى الوفد؛ فؤاد باشا سراج الدين تنصيب أخيه ياسين سراج الدين زعيمًا للطلبة الوفديين،[٢١] وبرغم فشل المحاولة، إلا أن نتيجتها كانت انقسام الطلبة الوفديين إلى معسكرات متنافسة وهو الوضع الذى وصف بأنه: «معركة الوفد ضد الوفد»[٢٢]. وساعد هذا التنافس على خلق تكتل راديكالى بين الطلاب الوفديين حيث شهد مؤتمر الحزب سنة ١٩٤٣ نمو تأثير الشباب الوفدى. وفيما بعد شكلت العناصر الراديكالية داخل الحزب منبرًا منفصلاً عرف باسم «الطليعة الوفدية»، تكون أساسًا من الطلاب والمثقفين الذين يتوقون إلى صياغة برنامج راديكالى لحل مشكلات مصر المستعصية، والذين أصبحوا أكثر وعيًا بالإطار الدولى للأزمة الوطنية المصرية وبتزايد الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط. وقد حَظيَتْ الطليعة الوفدية بتأييد كبير بين الطلاب، كما تم تمثيلها فى لجنتهم التنفيذية.

وقد أدى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى إضعاف جاذبية الوفد بين الطلاب. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية: «أصبح مركزه فى الجامعات والمدارس ضعيفًا بفعل الدعاية الناجحة للقصر بين صفوف الوطنيين والقائمة بشكل أساسى على اتهام الوفد بأنه مسئول عن التدخل البريطانى فى ١٩٤٢ وبأنه جهاز فاسد».[٢٣]

و على أية حال، أثبت الطلاب الوفديون أنهم أكثر حساسية من باقى أعضاء الحزب بالنسبة للمشكلات الاجتماعية لبلادهم، وحاولوا بأقصى ما استطاعوا – خصوصًا من خلال «رابطة الشبان الوفديين» – حث حزبهم على الاهتمام بهذه المشكلات جديًا. ومع ذلك، فشلوا عمليًا فى تغيير سياسته وممارساته التقليدية التى كانت تعكس المصالح الاجتماعية الثابتة للقيادة الوفدية أكثر مما تعكس ضغوط شباب الحزب.

(ب) الإخوان المسلمون:

اعتبر الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين أن الطلاب هم «القوة الضاربة» لمنظمته، ومن ثم أولاهم اهتمامًا خاصًا. حيث كان يقضى ليلة كاملة كل أسبوع مجتمعًا بمجموعة مختلفة من بينهم حيث يغطى مجمل عضوية الإخوان من الطلاب على مدار السنة. وكانت علاقته بالعديد من الطلاب قائمة على أساس أنه الأب الروحى لهم. حيث كان يعقد معهم علاقات شخصية، ويعرف بالتفصيل اهتماماتهم وأنشطتهم، وحتى حياتهم الخاصة. واهتم بتقدمهم العلمى بشكل خاص وشجعهم على قصر جهودهم على الدراسة فقط أثناء فترة الامتحانات. وانتظم الطلاب الأعضاء فى الإخوان ضمن أسر تجتمع أسبوعيًا فى منزل أحدهم لدراسة مقرر تعليمى إسلامى معد بشكل خاص يلائم المجموعة من حيث العمر والمستوى الدراسى. وكان معظم هؤلاء الطلاب، إن لم يكن جميعهم، أعضاء أيضًا فى فرق الجوالة التابعة للإخوان المسلمين.[٢٤]

ولم يجند الإخوان المسلمون فى السنوات الأولى من إنشاء تنظيمهم أعدادًا كبيرة من الطلاب وقبيل نشوب الحرب العالمية الثانية بلغت عضوية الجماعة من الطلاب حوالى خمسمائة طالب، معظمهم من الأزهر.[٢٥] وعندما حدث خلاف فى ١٩٣٧ بين طلاب كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

ونظرائهم فى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، انحاز الإخوان المسلمون إلى طلاب الأزهر. ونتيجة لذلك نجحوا فى جذب عدد من طلاب الأزهر، وكذلك العديد من علمائه.

وبعد حادث فبراير ١٩٤٢، بذل الإخوان كل الجهود لاحتواء أولئك الطلاب الذين أصابهم موقف الوفد بالإحباط، فأعطت مجلتهم مساحة أكبر لشئون الطلاب، وتم إعداد محاضرات منتظمة للطلاب كل خميس. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، واصل الإخوان المسلمون الاهتمام بالكتلة الطلابية، فأنشأوا قسمًا خاصًا بالطلاب فى مقر الجماعة كما شجعوا الطلاب على الكتابة حول جوانب الإسلام المرتبطة بدراستهم وحول الموضوعات الإسلامية الأخرى. واختير ضابط اتصال من بين طلاب كل كلية، وكانت اللجان الطلابية تخضع لإشراف أحد قيادات الجماعة.

ونتيجة لهذه الجهود نجح الإخوان المسلمون فى كسب تأييد أعداد متزايدة من الطلاب. فقد لاحظ سير والتر سميث - الذى يعمل بالسفارة البريطانية فى ١٩٤٦: «أن ظهور الإخوان المسلمين أضعف الوفد، خصوصًا فى الجامعة والمدارس، حيث أصبحوا مؤخرًا أقوى من الوفد من حيث كونهم أحد عناصر الاضطراب».[٢٦] وطغى تغلغل الإخوان المسلمين فى الجامعة المدنية حتى على نجاحهم المبكر فى الأزهر.[٢٧] حيث خلقوا ما اعتبر ظاهرة جديدة تمامًا وهو «إسلام الأفندية».[٢٨] ومع ذلك، كان ذلك إنجازًا سياسيًا ولم يكن تأصيلاً فكريًا حيث رددوا فى كتاباتهم وأحاديثهم أن حركتهم حركة محافظة، وليست مدرسة فلسفية. ووفقًا لذلك، تجنبوا توريط أنفسهم فى تلك المشكلات التى تشغل عقول المثقفين. ولم يتغير ذلك الأمر باشتراك عدد من المتعلمين - طلاب الجامعة، ورجال الدين والقانون - فى حركتهم، حيث يمكن أن يعزى هذا الاشتراك إلى الاتفاق مع المذهب السياسى وليس مع الاجتهاد الفكرى الدينى.[٢٩]

وتزايد نشاط الإخوان فى الحركة الطلابية فيما بعد الحرب،[٣٠] بحيث إن أى عرض أمين للحركة الطلابية المصرية فى ذلك الوقت يجب أن يقر بالدور الذى لعبه طلاب الإخوان داخل هذه الحركة. وبينما اعتبرت جماعة الإخوان نفسها «القوة المهيمنة» على الحركة الطلابية فى تلك الفترة، فربما كان من الأصوب اعتبارها واحدة من القوى الرئيسة فيها، حيث تعين عليها أن تتنافس على كسب تأييد الطلاب مع الكتلة العريضة من الطلاب الوفديين.[٣١] والأهم من ذلك أن نسبة الإخوان المسلمين فى المجتمع الطلابى ككل ظلت غير محددة، حيث احتفظ بعضهم بعلاقته مع التنظيم سرًا حتى على أسرهم إلا أن بعض التقديرات تعطى فكرة تقريبية عن هذه النسبة:

مع نهاية الحرب قُدِّر عدد أعضاء فرق الجوالة – المكونة أساسًا من الطلاب – بما بين عشرين ألفًا،[٣٢] وخمسة وأربعين ألفا.[٣٣]

بعد حظر نشاط الإخوان المسلمين فى ديسمبر ١٩٤٨، تم طرد عدد من أعضاء الجماعة النشطين من المدارس الثانوية والجامعات يقدر بحوالى ألف طالب.[٣٤]

عند قيام ثورة ١٩٥٢، ادعى أحد قادة الإخوان أن طلابهم يشكلون ٣٠% من الطلاب.[٣٥] ويتضح تأثير الإخوان المسلمين بين الطلاب من نجاحهم فى اكتساح انتخابات اتحاد طلاب جامعة القاهرة نوفمبر ١٩٥١، حيث فازوا بالنسب التالية من المقاعد التى جرت عليها الانتخابات:

١١: ١١ فى اتحاد طلاب كلية الزراعة.

١١: ١١ فى اتحاد طلاب كلية العلوم.

٧: ١٠ فى اتحاد طلاب كلية الهندسة.

١١: ١٦ فى اتحاد طلاب كلية الآداب.

9 : ١٠ فى اتحاد طلاب كلية الحقوق.

9 : ١٣ فى اتحاد طلاب كلية التجارة.[٣٦]

وكان لفوزهم الانتخابى فى كلية الحقوق أهمية خاصة، فهذه الكلية معروفة بأنها معقل الطلاب الوفديين. إلا أن مدى نجاحهم فى هذه السنة بالذات يرجع أساسًا إلى مبادرتهم بتوفير التدريب العسكرى للطلاب، للمشاركة فى الأنشطة الفدائية ضد البريطانيين فى منطقة القناة، حيث فقدوا الشهيدين المعروفين عمر شاهين وأحمد المنيسى.

وعرف طلاب الإخوان المسلمين بدقة تنظيمهم،(٣٧) حيث اكتسب العديد منهم خبرته التنظيمية أثناء عضويته بفرق الجوالة شبه العسكرية، وهى المجموعة الوحيدة التى استثنيت من قرار سنة ١٩٣٨ الخاص بحظر جميع المنظمات شبه العسكرية. وكان بعض الطلاب أيضًا أعضاء فى الجهاز الخاص السرى للجماعة، كما كان عدد منهم من بين المتطوعين فى حرب فلسطين.

ومن أبرز قادة الإخوان المسلمين بين الطلاب مصطفى مؤمن(٣٨) الذى كان محرضًا دعويًا، قادرًا دائمًا على إثارة حماس الطلاب. بينما اشتهر قادة آخرون مثل حسان حتحوت وعز الدين إبراهيم بالمهارة التنظيمية. ويعرف مصطفى مؤمن بصفة خاصة بكونه من نقل «صوت مصر»(٣٩) إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، حيث سافر مع الوفد المصرى الرسمى، حاملا التماسًا مكتوبًا بدم الطلاب يطالبون فيه باستقلال بلادهم. كما أنه اشتهر بخطابه الشهير سنة ١٩٤٦، الذى استشهد فيه بالقرآن الكريم لتكريم شخص رئيس الوزراء إسماعيل صدقى الذى كان الإخوان على وفاق معه وهو الاستشهاد الذى ما فتئ خصوم الإخوان يجترونه حتى اليوم، برغم أن مصطفى مؤمن بدوره ظل يؤكد أن استشهاده بالآية الكريمة لم يكن ينصب على شخص إسماعيل صدقى باشا بقدر ما ينصب على الأمل فى أن يتمثل رئيس الوزراء سيرة النبى إسماعيل.

(ج) الشيوعيون:

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الحركة الشيوعية الناشئة تحاول التأثير على الحركة الطلابية من داخلها بدلاً من التأثير عليها من الخارج. فشهد العام الدراسى ١٩٤٦/٤٥ درجة عالية من النشاط الشيوعى بين الطلاب خصوصًا فى كليات العلوم والطب بجامعتى القاهرة والإسكندرية، وفى كليتى التجارة والحقوق بالقاهرة. ولقبت كلية العلوم بالإسكندرية على وجه الخصوص باسم «الكلية الحمراء».[٤٠]

وشكل الشيوعيون مجموعة منظمة بين الطلاب. كما ضمت كل من المنظمات الشيوعية المختلفة نسبة عالية من الطلاب، وخصصت كل منها قسمًا طلابيًا منفصلاً. وكانت المنظمات الأكثر نشاطًا بين الطلاب هى إيسكرا، والحركة المصرية للتحرر الوطنى (حمتو)، وبدرجة أقل مجموعتى القلعة والفجر الجديد.

وضم القسم الطلابى من «إيسكرا» حوالى ثلاثمائة كادر تنتمى نسبة كبيرة منهم إلى أسر موسرة. ونظرا للسرية البالغة التى اتسمت بها هذه المنظمة، انتمى أعضاؤها من الطلاب – اسميًا – إلى دار الأبحاث العلمية، وهى منتدى ثقافى أقامته المنظمة فى القاهرة كمنبر للمناقشة والحوار حول القضايا العامة. وبعد ذلك أقاموا منبرًا طلابيًا مفتوحًا هو عصبة الطلاب المصريين، التى تزعم أنشطتها عدد من الكوادر النشطة مثل جمال غالى، وعبد المنعم الغزالى، وسعد زهران ومحمد الخفيف، وجمال شلبى.[٤١] ومثل غالى العصبة فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد الطلاب العالمى. وأصدرت العصبة ثلاثة أعداد من مجلة سميت «صوت الطالب»، وصدرت الطبعة فى حوالى خمسة إلى ستة آلاف نسخة قبل أن يصادر البوليس المجلة. فصدرت بعد ذلك مرة واحدة فى سرية. وأصدرت العصبة أيضًا سلسلة من المنشورات، مثل المنشور الذى كتبه الغزالى بعنوان «نريد أن نتعلم» والذى انتقد فيه سياسة الحكومة التعليمية.

وضمت الحركة المصرية للتحرر الوطنى (حمتو) أيضًا قسم طلابى واسع نسبيًا. كان له نشاط فى المعاهد التعليمية خارج جامعتى القاهرة والإسكندرية خصوصًا فى الأزهر، وكلية الفنون الجميلة التى كانت كلية مستقلة. وبالإضافة إلى ذلك جند القسم عددًا من الطلاب السودانيين الذين كانوا بمصر فى ذلك الوقت.[٤٢] وبعكس «إيسكرا» كان أعضاء «حمتو» من الطلاب ينتمون فى الغالب إلى أسر فقيرة.

وفى سنة ١٩٤٢ تكون تنظيم صغير عرف باسم «القلعة»، من مجموعة صغيرة – ولكنها نشطة– من الكوادر الطلابية فى جامعة القاهرة. أما تأثير مجموعة «الفجر الجديد» على الطلاب فقد ارتكز على تعاونها مع يسار الوفد الذى سيطر على اللجنة التنفيذية للطلاب.

وقبيل نهاية سنة ١٩٤٥ بذلت المنظمات الشيوعية محاولة لتنسيق أنشطتها بين الطلاب وعقدت لقاءات منتظمة بين «إيسكرا» و «حمتو» لهذا الغرض، وهو الجهد الذى انعكس فى الدور البارز الذى لعبه الطلاب الشيوعيون فى انتفاضة ١٩٤٦.

وكانت تكتيكات الطلاب الشيوعيين تتميز بالجرأة والاندفاع فى أغلب الأحيان.[٤٣] ففى إحدى المرات نجحت مجموعة منهم فى الهتاف بشعارات ضد الملك عبر راديو القاهرة أثناء إذاعته المعتادة على الهواء لدقات ساعة الجامعة. كما أنهم نجحوا – إلى حد ما – فى تشجيع الطالبات على المشاركة فى الأنشطة السياسية(٤٤). وكانت أحوال الطلاب الشيوعيين تعكس حالات صعود وهبوط الحركة الشيوعية فى البلاد على وجه العموم. وارتبطت تكتيكاتهم غالبًا بالصراعات العقائدية الحادة داخل الحركة الشيوعية. ففى أكتوبر ١٩٤٥ توقعت «حمتو» قيام انتفاضة طلابية مع أول أيام العام الدراسى، فوزعت منشورًا يدعو رجال الشرطة إلى عدم قمع إخوانهم المواطنين. وعندما فشلت المظاهرات فى الخروج فى ذلك اليوم (قامت

المظاهرات بعد ذلك بأربعة أشهر) أدى هذا الخطـأ فـى التقـدير بإحـدى التكتلات فى داخل الحركة إلى الانسحاب وإقامة تنظيم جديد خاص به.

وضغط الطلاب الأعضاء فى كل من تنظيمى «إيسـكرا» والحركـة المصرية للتحرر الوطنى على زعمائهم من أجل الوحدة.(٤٥) وعندما تحققت الوحدة فعليًا، شارك الطلاب فى نشاط المنظمة الموحدة «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (حدتو)، وحرروا القسم الطلابى من مجلتها «الجمـاهير» كما لعبوا أيضًا دورًا فى الصراعات الأيديولوجية داخل الحركة والانقسامات التنظيمية اللاحقة وتضمن تقرير هنرى كورييل السكرتير العـام للمنظمـة، بعنوان «خط القوى الوطنية الديمقراطية» أن الطلاب بمقدورهم أن يلعبـوا دورًا ثوريًا بأهمية دور الطبقة العاملة فى النضال الوطنى، والتحـول نحـو الاشتراكية. ويعترف أحد قادة «حدتو» فيما بعد قائلاً: «كنت أعتقد أن الطلبة يستطيعون القيام بدور كبير فى المستعمرات، وقد تأثرت بهذه الفكرة لدرجة أننى اعتبرت أن العمال فى مصر ليسوا هم العمال الذين قال عنهم ماركس، وأن الطلبة يلعبون الدور الأساسي».(٤٦)

وأدى تعدد الانقسامات داخل الحركة بالإضافة إلى موقفها الذى لم يكن متفقًا مع الموقف الشعبى فى حرب فلسطين ١٩٤٨، إلى انحسـار نفوذهـا داخل الحركة الطلابية من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠.(٤٧) إلا أنه مع انتعاش الحركة الوطنية فى بداية الخمسينيات، بدأت الحركة الشيوعية تستعيد قوتهـا. وفـى أبريل ١٩٥١ حاولت «حدتو» إقامة اتحاد طلاب ديمقراطى، فشكلت لجنـة تمهيدية، وبدأت حملة فى مجلتيها "الملايين" و"الواجب"، وتم عقد اجتماع فى جامعة القاهرة تحت عنوان: "مؤتمر الميثاق" بمشاركة فعالة من حدتو التـى طرح ممثلوها فى المؤتمر عددا من المطالب الديمقراطية ودعوا إلى تشكيل لجان للميثاق الوطنى وبعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، شـارك بعـض الطـلاب الشيوعيين فى الأعمال الفدائية ضد البريطانيين فى منطقة القناة. وكان بعض

ضباط الجيش الذين قادوا ثورة ١٩٥٢ قد تأثروا بالحركة الشيوعية من خلال وجودهم بالجامعة كطلبة منتسبين.[٤٨]

د- مصر الفتاة:

مثل "مصر الفتاة" أول تنظيم سياسى وطنى يقيمه ويتزعمه طلاب وخريجون شبان. وكانت دعوته السياسية الرئيسية تتعلق بالدور الذى ينبغى أن يقوم به جيل الشباب فى استعادة مجد البلاد وتحقيق استقلالها. ويرجع أحمد حسين فى مذكراته محاولة جماعته الأولى للمشاركة فى النشاط الطلابى إلى ١٩٣٠، عندما تم ترشيح زميله فتحى رضوان لانتخابات اتحاد طلاب كلية الحقوق، حيث: "كانت دعايتنا تعتبر شيئًا غير مألوف فى ذلك الوقت. لم يكن حديثنا عن النحاس والوفد، أو عن محمد محمود والمعاهدة، بل حتى لم يكن عن الدستور وتطبيقه.. بل كان حديثًا كله تغن بمصر ومجدها وضرورة ابتعاث هذا المجد.. وقد اعتبر ذلك كله نشازًا".[٤٩]

وعندما بدأ أحمد حسين وزملاؤه مشروع القرش (جمع التبرعات من المواطنين) لمساندة الصناعة المحلية، اتهمهم الوفد بمحاولة صرف انتباه الطلاب عن السياسة، ومنع الطلبة الوفديون فى العديد من المدارس زملاءهم الطلاب من التطوع للعمل فى المشروع.[٥٠]

ومع ذلك شكل مصر الفتاة منظمة "سياسية" واضحة منذ أن إنشائه فى ١٩٣٣. ففى فترة زمنية قصيرة للغاية نجحت في اجتذاب عدد من طلاب الجامعة والمدارس الحكومية والخاصة والأزهر. وفى ١٩٣٤ شكل الطلاب ٤٠.٨% من عضويتها، وسرعان ما أصبحت مركزًا لحشد الشباب. فكما لاحظ مسئول بريطانى كان يعمل بمصر فى ذلك الوقت "أن هذه المنظمة الناشئة جلبت على نفسها عداوة الوفد، الذى كان بالطبع حريصًا على ألا يرى جماهير الطلاب تفلت من سيطرته".[٥١] كما كانت فرق "ذوى القمصان

الخضر" – التابعة لمصر الفتاة – والتى تكونت أساسًا من الطلاب– مسئولة بصورة كبيرة عن تحريض الوفد على إنشاء فرق "ذوى القمصان الزرق" الخاصة به.

ولعب طلاب مصر الفتاة دورا رئيسًا فى الانتفاضة الطلابية عام١٩٣٦/٣٥. حيث ساعدت الدعاية المبكرة لحركة مصر الفتاة على خلق مناخ الاستياء العام الذى أدى إلى الانتفاضة، الأمر الذى اعتبره أحمد حسين "انتصارا لروح مصر الفتاة".(٥٢) وكان طلاب مصر الفتاة – بقيادة نور الدين طراف،(٥٣) وإبراهيم شكرى وآخرين(٥٤)– فى طليعة المعارضة الطلابية للوفد. وفى تقرير لوزارة الخارجية البريطانية "من المحتمل أن يؤدى ارتباط طلاب الجامعة بأعضاء مصر الفتاة بهذا الشكل، إلى انضمام عدد كبير من هؤلاء الطلاب إلى الجماعة".(٥٥)

وشارك الطلاب أعضاء مصر الفتاة فى أول حملة دولية لأحمد حسين، حيث طبع الطلاب من كلية الطب كتيبا من خمسين صفحة يضم صورا فوتوغرافية لقتلى وجرحى الإضرابات، وأرسلت نسخة من هذا الكتيب إلى رئيس المنظمة فى لندن لاستخدامها فى التشهير ببريطانيا التى سافر إليها وزميلة فتحى رضوان.

وفى ١٩٣٧ خاض مرشحو مصر الفتاة انتخابات اتحاد الطلاب بنجاح ونالوا أغلبية المقاعد فى معقلى الوفد؛ كليتى الحقوق والآداب. ولكن انتصارهم لم يعمر طويلا؛ حيث استعاد الوفد تفوقه فى السنة التالية وبعد حل مصر الفتاة فى ١٩٤١، ارتبطت أنشطتها القليلة المسجلة فى تلك الفترة بالطلاب بشكل أساسى. و جاء فى مذكرة وردت إلى السفارة البريطانية من القسم المخصوص بوزارة الداخلية أن أعضاء مصر الفتاة الأزهر وزعوا منشورا بعنوان: "إلى الشباب الأزهرى" يتهم النحاس باشا بحكم البلاد كديكتاتور ويطالب بإطلاق صراح أحمد حسين وآخرين.(٥٦) وكان أعضاء

مصر الفتاة المفرج عنهم والذين اعتبرهم القسم المخصوص "خطرا على الأمن العام" عبارة عن محاميين اثنين، وطباع، وستة من طلاب الجماعة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، استأنف أحمد حسين نشاطه عقب خروجه من السجن مركزا اهتمامه على الطلاب. ونقل تقرير من بوليس القاهرة إلى السفارة البريطانية، أن خطبه أصبحت "معادية للبريطانيين بصورة أوضح" وأنه كان يطالب الطلبة "بمضاعفة جهودهم والاستعداد للعام الدراسي".(٥٧) وفى مقال له بعنوان: "الثورة..الثورة" نادى بأن "الثورة آتيه لا ريب فيها، وموعدنا نوفمبر أو ديسمبر حين تفتح الجامعات ويعود الطلاب، وتتكتل هذه الجموع الممثلة للشعب، جيوش من الطلبة هم الذين سيشعلون نيران الثورة كما أشعلوها دائما فى كل تاريخ مصر".(٥٨)

ولعب طلاب مصر الفتاة دورا بارزا فى تغطية جدران المدن الرئيسة بشعارات مناهضة للإنجليز.(٥٩) كما شاركوا فى حملة العداء لكل ما هو أجنبى، حيث قاموا علناً بحرق الكتب المطبوعة بلغات أوربية. وبرغم قلة حجم تنظيمهم الطلابى، إلا أنه كان بمقدوره إحداث قدر من الاضطرابات يفوق حجمه التنظيمى.

ومع منتصف الأربعينيات، فقدن مصر الفتاة قد فقدت الصلة إلى حد كبير بالتيار العام فى الحركة الطلابية، ولم تستعد بعض قوتها إلا فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات بعد أن أصبحت «الحزب الاشتراكي» إلا أنها لم تكن بأى شكل قوة مهملة داخل الحركة الطلابية.

(هـ) التجمّعات الأخرى:

لا تعنى حقيقة أن الجامعة كانت تشكل معقلاً لكل من الوفد والقوى السياسية الناشئة غير الممثلة فى البرلمان أن الأحزاب البرلمانية المعارضة

للوفد لم تكن ممثلة أيضًا داخل الحركة الطلابية. لكن الأحــزاب السياســية الرئيسية الأخرى قد خرجت إلى الوجود نتيجة للانقسامات داخل قيادة الوفد، وهذه الانقسامات لم يكن لها تأثير كبير على الجماهير الموالية للحزب، بمــا فى ذلك الطلاب. فبينما انضم العديد من الطلاب إلى المنظمات الجديدة، لــم يخرج من الوفد لينضم إلى الأحزاب المنشقة عنه إلا نفر قليل.

وانشقت أقلية صغيرة للغاية من الطلاب عن الوفد لتنضم إلى حــزب الأحرار الدستوريين فى ٢١ - ١٩٢٢، رغم أن قيادة الأحرار كانت تضــم عددًا من المثقفين البارزين ومن أساتذة الجامعات وبــالرغم مــن شــعبية زعيمهم محمد محمود باشا بين بعض الطلاب خلال انتفاضــة ٣٥/١٩٣٦. فالوفد ظل قويًا كممثل للأمة وللوحدة الوطنية قبل حصــول مصــر علــى الاستقلال الأسمى. ويبدو أن الانشقاق الســعدى ســنة ٣٧/١٩٣٨ اجتــذب منشقين أكثر، وربما يكون ذلك بسبب انتماء قيادته إلى الطبقة الوسطى فــى المدن. فبينما اعتبر الأحرار الدستوريون ممثلين لكبار ملاك الأراضى، كان من الأسهل على السعديين التأثير على أعضاء من طبقتهم بمــا فــى ذلــك الطلاب. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحزب السعدى كان يقوده زعماء ســابقون للوفد يتمتعون بالشعبية، وكانت لديهم صلات مع بعض العناصر فى الحركة الطلابية. وربما جذب انشقاق عام ٤٢/١٩٤٣- الذى نشأ عنه حزب «الكتلة الوفدية» - عددًا قليلاً من المنشقين بسبب النفوذ الشخصى لزعيمه وسكرتير عام الوفد السابق مكرم عبيد باشا.

أما الحزب البرلمانى الوحيد الذى لا يرجع وجوده إلى انشــقاق عــن الوفد، فهو الحزب الوطنى الذى سبق وجوده وجود الوفد نفسه. وكــان دور الحزب الوطنى فى الحركة الطلابية يتضاءل بما يعكــس اطــراد ضــعف الحزب نفسه. فبرغم أن منحاه الوطنى المتشدد[٦٠] اجتذب عددًا من الطلاب، ومنهم عدد من الطالبات،[٦١] إلا أن الحزب لم يحقق انتشــارًا واســعًا بــين

الطلاب. ومع ذلك كان تأثيره بينهم أقوى مما يوحى به حجمه كحزب، وهو ما يرجع بالأساس إلى صلابة موقفه الوطنى المتمثل بشعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء».[٦٢] ونظرا لعداء الحزب التقليدى للوفد وعدم ثقته نسبيًا فى النظام البرلمانى ككل، شكل جزءًا من المعسكر المعادى للوفد داخل صفوف الحركة الطلابية.

وشهدت الجامعات العديد من التجمعات الثانوية الأخرى كان بعضها منظمًا فى أشكال سياسية،[٦٣] بينما انشغل البعض الآخر باهتمامات نوعية متعددة (دينية، وفنية، ورياضية.. وهلم جرا).[٦٤] كما كان هناك أيضًا عدد من الجمعيات الإقليمية مثل جمعيات الطلبة أبناء الصعيد وأبناء محافظة المنوفية... إلخ. ولعب كل من هذه التجمعات أدوارًا تابعة لواحد أو أكثر من التيارات الرئيسية داخل الحركة الطلابية بالإضافة إلى الدفاع عن مصالحها النوعية الخاصة.

وبالإضافة لذلك، ظهر تجمعان متميزان آخران داخل الحركة الطلابية، وهما طلاب المدارس الثانوية من ناحية وطلاب الأزهر من ناحية أخرى وهذان لم يكونا فى حد ذاتهما تجمعان سياسيان بالتحديد، ولكن تغلغل كل التيارات السياسية داخلهما جعلهما يمثلان تربة ترفد كل من المعسكرات الرئيسية داخل الحركة الطلابية بالمجندين.

وطلاب المدارس الثانوية هم الذين بدأوا النشاط الطلابى السياسى فى مصر. فكما يذكر فون جرونباوم: «كان طلبة المدارس الثانوية فى أغلب الأحيان هم مصدر الإضرابات منذ ما قبل إنشاء الجامعة. وكان أول أعمال شغب ضخمة من هذا النوع، تدمير مبنى هيئة تحرير جريدة المقطم، الذى نفذه طلاب، بتوجيه من الزعيم الوطنى مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨) فى ١٨٩٣».[٦٥]

كما ساند طلبة المدارس الثانوية أيضًا حملة الحزب الـوطنى لإقامـة برلمان فى مصر عند بداية القرن. وعندما أعلن البريطانيون من طرف واحد وضع مصر تحت الحماية فى ١٩١٤ «تحولت كل مدرسة فى القطـر إلـى مركز للدعاية المعادية لبريطانيا».(٦٦)

وصارت المدارس الثانوية مسرحًا للسياسة الحزبية أيضًـا، وعـرف بعض المدارس مثل مدرستى الخديوية والخديو إسماعيل بأنها مراكز للنشاط الطلابى فى القاهرة. وشكا أحد رجال التعليم: «انقلب الوضع، فأصبح تلاميذ المدارس هم الذين يتحكمون بالقوة فى كثير من أمورها من جـراء تـدخل السياسة والحزبية بين جدرانها، حتى صرنا نسمع صوت التلميذ فيما يتعلـق بالتعديلات والتغييرات أكثر من صوت المدرس والناظر!».(٦٧)

ومثل طلاب المدارس الثانوية المصدر الأساسى خـارج الجامعـات لتجنيد أعضاء الأحزاب الشباب. إلا أن حماس أغلبية هؤلاء الطلاب لحزب الوفد (وإليهم يرجع صك شعار «يحيا الوفد.. ولو فيها رفد») كان يحد منـه نفوذ أساتذتهم ونظار مدارسهم سواء من كانت لهم ميول سياسية مختلفة، أو من اختاروا إطاعة أوامر الحزب الموجود فى الحكم. وتكمن أهمية الـدور الذى لعبه طلاب المدارس الثانوية داخل الحركة الطلابية أيضًا فيما لهم من وزن عددى كان يمنح الإضرابات والمظاهرات التى يشاركون فيها مظهـر الضخامة والقوة.(٦٨)

وكان لطلاب المدارس الثانوية أهمية أيضًا فى منح الحركة الطلابيـة قاعدة جغرافية أوسع. فبينما تركز طلاب الجامعات فى القاهرة والإسكندرية، انتشر طلاب المدارس الثانوية فى شتى أنحاء البلاد.(٦٩) ففى ١٩٤٧ أرسـل وكيل القنصل البريطانى فى الفيوم تقريرًا إلى السفارة جاء فيـه: «إن كـل المظاهرات التى حدثت فى الفيوم قام بها تلاميذ المدارس وحدهم وهم غافلون ومضللون تمامًا، وفى قيامهم بالتظاهر إنما يقلدون فقط طلاب القاهرة».(٧٠)

كما توقع الوكيل القنصلى فى سوهاج أنه: «إذا حدثت أية اضطرابات فستأتى من تلاميذ المدارس، ومعظمهم لا يعرف السبب الذى يتظاهر من أجله»[٧١]

وعندما طرح اقتراح بأن تقوم الحكومة بمنح طلاب المدارس الثانوية تدريبًا عسكريًا اعتبرت دوائر السفارة البريطانية: «فكرة تدريب طلاب المدارس الثانوية على حمل السلاح فكرة خطرة، حيث إنها تعد عقول الطلاب الصغار لاستخدام الأسلحة التى تدربوا عليها فى الأوقات الحرجة».[٧٢] وحدث فعلاً أن شارك عدد من طلاب المدارس الثانوية فى الأعمال الفدائية فى منطقة القنال، وهاجمت مجموعات متفرقة منهم الجنود البريطانيين للاستيلاء على السلاح.

أما المجموعة الثانية المتميزة داخل الحركة الطلابية فتكونت من طلاب مدارس ومعاهد وكليات الأزهر. وكانت الأحزاب السياسية المختلفة قد نفذت إلى الأزهر، خاصة تلك التنظيمات ذات التوجه الدينى مثل مصر الفتاة والإخوان المسلمين. ولكن تأثير هذه التنظيمات فى الأزهر كان أضعف منه فى المؤسسات التعليمية المدنية، حيث بقى الأزهر بالأساس معقلاً للاتجاهات الدينية والسياسية المحافظة.

وعندما حاول «ذوو القمصان الخضر» من مصر الفتاة، «وذوو القمصان الزرق» من الوفد مد تنظيماتهم إلى الأزهر قوبلوا برفض معظم الطلاب. حتى إن طلاب الأزهر وجهوا احتجاجًا إلى الملك ضد ذوى القمصان الزرق. ووقعت صدامات عنيفة بين الفريقين فى أكتوبر ١٩٣٧، عندما هاجم حوالى ألف من الطلاب الأزهريين مخيمين لذوى القمصان الزرق بالقرب من الأزهر فأحرقوهما ودمروهما تمامًا.

وفى ٢ فبراير ١٩٤٢ شاركت مجموعة من طلاب الأزهر فى مظاهرة كانت تهتف باسم قائد القوات الألمانية المتقدمة نحو الإسكندرية قائلة

«إلى الأمام.. يا رومل».[٧٣] وبعد أن فرض البريطانيون وزارة وفدية لحكم البلاد بعد ذلك بيومين، تظاهر حوالى ثلاثة آلاف منهم لمعارضـتها ووزع المتظاهرون مذكرة على البعثات الدبلوماسية الأجنبية فى القـاهرة، أثـارت غضب النحاس باشا الذى طلب من شيخ الأزهر تهدئـة طلابـه. وعنـدما اعترفت حكومة الوفد بالاتحاد السوفيتى فى ١٩٤٣، تظاهر طلاب الأزهـر ضد هذا الإجراء. وفى يناير ١٩٤٤ أعلنوا الإضراب احتجاجًا على زيـارة لمصر كانت متوقعة فى ذلك الحين من مفتى الاتحاد السـوفيتى.[٧٤] وعلـى ذلك، فإن موقع طلاب الأزهر داخل الحركة الطلابيـة كـان عمومًـا فـى المعسكر المعارض للوفد، وأقرب إلى صف الملك.

٣ – العلاقات الداخلية بين القوى الطلابية:

خلال الانتفاضة الطلابية فى ١٩٣٦/٣٥ صنف تقرير لوزارة الداخلية الطلاب إلى قطاعين:

الأول: مؤيدو الوفد، والثانى: عناصر وطنية مختلفة.[٧٥] و ثبت أن هذا التقسيم داخل الحركة الطلابية هو نوع من الانقسام الدائم. ففى ١٩٣٧ وقعت صدامات عنيفة بالشوارع بين مؤيدى ومعارضى الوفد. وقرب نهاية الحرب العالمية الثانية استقطبت القوى الطلابية مرة أخرى حول طرفين متنـافرين؛ الطلاب الوفديون بالتحالف مع الشيوعيين حديثى الظهـور علـى السـاحة، ومعارضوهم من الإخوان المسلمين الذين أقاموا تحالفًا تكتيكيًا مـع مصـر الفتاة، والحزب الوطنى وأحزاب الأقلية الأخرى.

وكان معسكر «اليسار» يتمتع بعدد من عناصر القـوة. أولاً: يحظـى الوفد تاريخيًا بشعبية ضخمة تتبدى فى اتساع عضويته بين الطـلاب، التـى أعيد تنظيم نشاطها تحت الزعامة الراديكالية لمصطفى موسى. وثانيًا: تمتـع

اليساريون بميزة القدرات الفكرية والتنظيمية لدى الطلاب الشيوعيين وخاصة كفاءتهم فى صياغة برنامج سياسى يتجاوز الشعارات العامة. وثالثًا: كان هناك احتياطى من تأييد كتلة ضخمة من الطلاب المستقلين الذين وإن كانوا غير متفقين مع تجمعات سياسية محددة، إلا أنهم فى غالبيتهم متعاطفين مع الأهداف العامة للوفد. أما نقاط الضعف الرئيسية لدى اليسار فتمثلت فى رفض قيادة حزب الوفد السماح لطلابه بالتصرف بأى درجة من درجات الاستقلالية[٧٦] وكذلك فى الانقسامات الداخلية فى صفوف الشيوعيين. وبشكل عام، فإن خصوم اليسار وضعوه موضع الدفاع، مستغلين فقدانه للتماسك التنظيمى الذى توافر لقيادة خصومه من الإخوان المسلمين.

وتمثلت عناصر القوة الأساسية لهؤلاء الخصوم فى كونهم تحت قيادة هيئة غير برلمانية محكمة التنظيم وذات هدف محدد هو تغيير النظام السياسى فى البلاد ككل. ورغم أن مصر الفتاة كانت لها الريادة فى خلق ذلك التجمع فى منتصف الثلاثينيات إلا أنه وقع عند منتصف الأربعينيات تحت قيادة بل وهيمنة الإخوان المسلمين الذين كانوا يتمتعون بشعبية متزايدة.[٧٧]

وضم الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والحزب الوطنى اتفاق عريض حول عدة قضايا: كراهيتهم للوفد، ومفاهيمهم الإسلامية، بالإضافة إلى موقفهم المناوئ للنظام البرلمانى. لكن عناصر ضعف المعسكر تمثلت فى الانقسامات التى تظهر فيما بينهم،[٧٨] وفى تنافسهم على كسب الطلاب غير الوفديين، وفى نزوع الإخوان المسلمين بصفة خاصة إلى العمل بصورة مستقلة وبدون أى اعتبار لحلفائهم.

واصطدم المعسكران سياسيًا، كما اصطدما فى بعض الأحيان صدامات بدنية وشهدت سنة ١٩٤٦ أسوأ صدام بينهما، داخل وخارج الجامعات،[٧٩] وفى تبرير هذا الأمر قال محمد فريد عبد الخالق مسئول الطلاب وعضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين وقتها: «كان لدى الإخوان الرغبة

فى تفادى الاحتكاك المباشر، لكن كانت هنـــاك اعتـــداءات مـــن الآخـــرين فاضطررنا للرد... ودليل ذلك أن الوفد هو الذى كان يخسر، والإخوان هـــم القوة الجديدة التى تجتذب أنصاره فكان يعتدى وكنا نرد الاعتداء. لـــم تكـــن علاقة الإخوان بالوفد علاقة تنافس، ولكن علاقة قوة قديمة بقوة جديدة».(٨٠)

حقيقة أن الوفد كان فى ذلك الوقت قوة متداعية، وكان منهج الإخـــوان المسلمين بشكل عام رافضا التورط فى مواجهات سابقة لأوانها، إلا أن هذا لا يعفى الإخوان من المسئولية عن مثل هذه المواجهات، حيث إنه من صـــميم طبيعة قتال الشوارع أنه لا يمكن التمييز بدقة بين المعتدين والضحايا، كذلك حرص الإخوان المسلمون فى أكثر من مناسبة على استعراض قوتهم العددية بصورة استفزازية.

لكن العلاقة بين الإخوان والشيوعيين تبدو أسوأ العلاقات جميعها،(٨١) فكانت عبارة عن مواجهة بين قوتين ناشئتين لم تجدا أية فرصة للمصـــالحة، وأقر محمد فريد عبد الخالق بأنه: " بالنسبة للشـــيوعيين... بطبيعـــة الفكـــر الماركسى كان أمر التعاون معهم فى الميدان السياسى غير متقبل للخـــلاف المبدئى بين الفكر الإسلامى والفكر الشيوعى. كذلك لـــم يكـــن الشـــيوعيون شركاء أمناء، بل كانوا يركبون الموجة".(٨٢) وطبقًا لما يرى الدكتور حســـان حتحوت وهو أحد الطلاب النشطين من الإخوان فى تلك الفترة، فإن الحركة الطلابية المصرية فشلت فى أمرين أساسيين: "الأول أنه كـــان فيهـــا مكـــان لطائفة من المنتفعين والانتهازيين (طلاب الأحزاب)، الثانى أنها كانت الشباك الذى دخلت منه الشيوعية إلى مصر".(٨٣) ويؤكد ممثلو الإخوان على الـــدور المحدود الذى لعبه خصومهم الشيوعيون: " لقد كان قيادة الجامعة والحركـــة الطلابية عامة إسلامية.. وإن اشترك فيها قلة من الشيوعيين للتهـــريج ومـــا يمكن أن يسمى كسبًا أو تسجيلاً لموقف".(٨٤)

وندَّد الشيوعيون أيضًا بالإخوان المسلمين واعتبروهم فاشيين، ورجعيين وعملاء لبريطانيا، ومراهنين على القصر، وأدوات فى يد حكومات الأقليـــة،

ومتاجرين بالدين، كما اتهم الشيوعيون الإخوان بأنهم إرهابيون، وكانت «الجماهير» (مجلة حدتو) أول من اقترح ضرورة حل تنظيم الإخوان المسلمين، ووصف منشور شيوعى سرى صدر باللغة الإنجليزية انتخابات اتحاد الطلاب بجامعة القاهرة فى العام الدراسى ٤٧ / ١٩٤٨ بما يلى: "أجريت المعركة الانتخابية بضراوة، وتوقعت السلطات فوز الإخوان المسلمين الفاشست، وأدار الفاشيون الصغار الحملة الانتخابية على تسجيل أسماء الطلاب المصريين فى الفرق المعادية لليهود، وعلى إبعاد الطالبات عن مجلس اتحاد الطلاب... بينما انصبت حملة الوفديين والتقدميين على النضال ضد الإمبريالية بشكل عام بداية من مصر، وعلى تسديد مصروفات الطلاب الفقراء من مخصصات الاتحاد، وإزالة كردون البوليس الواقع حول الجامعة".(٨٥)

ولا شك أن الإخوان المسلمين والشيوعيين شكّلا أكثر التيارات حيوية داخل الحركة الطلابية، بحيث إنهما لو كانا اتفقا معا لكان مسار الحركة الطلابية تغير كلية، ورغم أن الخلافات المبدئية بين الاثنين منعت أى تعاون وثيق بينهما، إلا أن المصدر الأساسى للعداء بينهما ذو طبيعة عملية بدرجة أكبر. فكانت كل من المجموعتين تمثل قوة جديدة تهدف إلى إحداث تغيير جذرى فى النظام السياسى،(٨٦) وتتنافس أساسًا على اجتذاب نفس القطاع من السكان وهو بالتحديد الطبقة الوسطى من سكان المدن. ولم تقم علاقة كل من المجموعتين بالقوى الأخرى على الساحة السياسية على الاتفاق فى المبادئ بالضرورة ؛ فالإخوان المسلمون لم يترددوا فى التحالف مع أدنى الحكومات شعبية عندما وجدوا أن ذلك يحقق لهم مصلحة تكتيكية، كما أن الشيوعيين بدورهم لم يترددوا فى التحالف مع الوفد إبان فترة انهياره وعندما كان يسيطر عليه كبار ملاك الأراضى الزراعية الرافضون لفكرة إجراء إصلاح اجتماعى كما لم تكن هناك فروق تذكر بين الإخوان والشيوعيين من حيث الطبقة الاجتماعية المشكلة لمعظم عضويتهما. ومع تصاعد قوة الحركة

الوطنية فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ألغى قطاع كبير من الحركة الشيوعية تهمة "الفاشية" وطالبوا بجبهة وطنية مع الإخوان المسلمين.

وفى أثناء المواجهة بينهما حافظ طلاب المعسكرين على بعض الجسور المفتوحة فيما بينهما بخصوص عدد من النقاط.[٨٧] فعندما اغتيل رئيس الوزراء السعدى أحمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥، ألقى القبض على الطلاب النشطين من مختلف الاتجاهات، ومن ثم التقوا فى السجن، حيث تناقشوا فى أمر التنسيق بين أنشطتهم داخل الحركة الطلابية بعد الإفراج عنهم.[٨٨] وشهد صيف ١٩٤٥ استمرار هذه النقاشات بين كل الاتجاهات الطلابية تقريبًا، وفى بعض الأحيان ظهرت علاقات ود قوية بين الوفديين والإخوان،[٨٩] وحتى بين الشيوعيين والإخوان. وأجريت حوارات أثناء الدعوة إلى الجبهة الوطنية.[٩٠]

وكانت القضية المبدئية التى اجتذبت المعسكرين الطلابيين معًا هى موقفهم المشترك من مسألة الاستقلال الوطنى،[٩١] حيث كانت المطالب الوطنية مثل إجلاء القوات البريطانية، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦، هى الأهداف المشتركة بين كل الاتجاهات. ولذا شارك الجميع فى المظاهرات "حتى بدون ترتيب مسبق".[٩٢]

وباستثناء هذه المساحة من الاتفاق، فإن الحركة الطلابية قد انقسمت على نفسها فى كل قضية، ولم تحقق وحدة تنظيمية، أو تخلق قيادة موحدة، فادَّعى كل من التجمعين السياسيين أحقيته فى تزعّم الحركة بدلاً من الآخر. وسيطر هذا الصراع على نشاطات الحركة. وحتى بعد مرور سنين طويلة لم يُبدِ أحد القيادات الطلابية فى ذلك الوقت تقديرًا يذكر للدور الذى لعبه فى الماضى خصومه السياسيون. وبذلك يتأكد ما لاحظه مبكرًا السفير البريطانى سيرمايلز لامبسون حين قال فى ١٩٣٦: "إذا ترك الطلاب وشأنهم، فسوف يقعون مع بعضهم البعض ويتفرقون"!.[٩٣]

هوامش

(١) حول المرحلة المبكرة من النشاط الطلابى فى مصر، انظر على سبيل المثال:
محمد أبو الإسعاد، **السياسة التعليمية تحت الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢-١٩٢٢**، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٣، ص ٢٤٤-٢٦٤.

(٢) يونان لبيب رزق، **تاريخ الوزارات المصرية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٧٧.

(٣) FO (Foreign Office), 407/219, no-31(1936) Lampson to Eden.
انظر كذلك: شفيق إبراهيم مرشاق، **يوميات ثورة ١٩٣٥**، الوفد، ١٤/١١/١٩٨٥.

(٤) كتب الجراحى خطابًا بدمه إلى رئيس الوزراء البريطانى قبل أن يموت. وقد حفظت ذكراه الأغنية الشعبية «عبد الحكم رفع العلم».
(انظر صلاح عيسى، "**والجروح قصص**"، الأهالى، ٦ أكتوبر ١٩٨٢).
كما كان على طه عفيفى الذى توفى فى ١٥ نوفمبر من الضحايا الطلاب الذين خلدوا أيضًا، حيث كان إحدى الشخصيات الرئيسية فى رواية نجيب محفوظ «القاهرة ٣٠» والتى تحولت إلى فيلم سينمائى. (انظر أيضًا: صلاح عيسى، «عبد الحكم رفع العلم»، **الشباب**، عدد (١)، ٥ ديسمبر ١٩٧٢. وانظر كذلك شهادة الدكتور لويس عوض مشاركة فى مظاهرات نوفمبر ١٩٣٥: **أدب ونقد**: عدد ٥٧، مايو ١٩٩٠، ص ٦٤ - ٦٥).

(٥) (FO 407/219, No. 31 (1936).

(٦) عبد الرحمن الرافعى، **فى أعقاب الثورة المصرية**، (ج٢) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩ و ١٩٥١، ص ٢٠٢. انظر كذلك: حافظ محمود، ثورة شباب سنة ١٩٣٥، **الجمهورية**، ١٢/١١/١٩٨٧.

(٧) محمد حسين هيكل، **مذكرات فى السياسة المصرية**، (ج١) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١، ص ٣٨٤.

(٨) المرجع السابق، ص ٣٨٥.

(٩) FO 407/219 no. 31 (1936).

(١٠) FO 141,618 (1935) "**Students: Political Activities and strikes**".

(١١) كان أحمد حسين زعيم مصر الفتاة يعد هذه الانتفاضة الطلابية «انتصارًا لروح مصر الفتاة» (انظر أحمد حسين، "**إيمانى**"، مطبعة الرغائب، القاهرة، ١٩٣٦، ص ٢٣٤). وأشار إليها مؤخرا باعتبارها «الأثر المباشر لجهاد مصر الفتاة» حيث إن العديد من قيادات الانتفاضة، كما أن شهداءها الأوائل، كانوا من بين أعضاء منظمته. (أحمد حسين، مذكرات، **الشعب**، ١٨ أغسطس ١٩٨١). انظر كذلك: سامى حكيم، مصر الفتاة بين عيد الجهاد عيد الشباب، **الشعب**، ١٥/١١/١٩٨٨.

(١٢) مع انتشار التنظيمات شبه العسكرية بين الطلاب، لاحظ «بشتلى أفندى» أن «الطلاب فى مصر يقرأون الصحف جيدًا، ولاشك أن الدعاية الإيطالية فى صحف مثل الأهرام والبلاغ كان لها أثرها عليهم مما شجعهم على تشكيل جماعات على أسس فاشية».

(١٣) Marius Deeb, op. cit., p. 63 - 4.

(١٤) صلاح عيسى، **حكايات من مصر**، الوطن العربى، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٧١.

(١٥) فى ١٩٣٦ كان الطلبة المناهضون للوفد يزعمون أنهم يتمتعون بتأييد ٧٠% من الطلاب. بينما كان سير «مايلز لامبسون» يرى أن «نسبة ٣٠% هى الأقرب إلى الصحة».
(Fo 141,543 (1936),Students: Political Activities and strikes.)

(١٦) FO 407/219, no. 31 (1936).

(١٧) عبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية فى مصر ٣٧ - ١٩٤٨** (ج١)، الوطن العربى، بيروت ١٩٧٣، ص ١٧٢، وقد كتب كيلى إلى إيدن أن: «الوفد يحس فعلاً الآن بالحد الآخر للسلاح الذى اصطنعه بنفسه، فالطلاب الذين ظل الوفد يربيهم طويلاً لمعارضة السلطة، يبدو أنهم يسعون الآن حثيثًا لتشكيل معارضة تكون مستعدة لمعارضة الوفد نفسه وهو فى الحكم».

)FO 407/221, no. 107 (1937), Lampson to Eden.(

(١٨) عبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية**، ص ٩٨: شكل الكتيبة الأولى «محمد بلال» الطالب بكلية الطب من زملائه بالكلية، انظر: سامى صبرى، مات الدكتور محمد بلال، **الوفد**، ٣/٥/٨٨ وإبراهيم يونس، سقط بلال فى ساحة الشرف، **الوفد**، ٤/٥/١٩٨٨.

(١٩) (FO 141, 543 (1936).

(٢٠) نفس المرجع.

(٢١) مقابلة مع عبد المنعم الغزالى (إبريل ١٩٧٩). وشهد الغزالى بأن كل الوسائل - بما فيها الأموال، والعنف - استخدمت لفرض ياسين سراج الدين رئيسا للطلاب الوفديين بدلاً من حافظ شيحة. وكان الأخير يحظى بمساندة الزعيم الفعلى للطلاب الوفديين، مصطفى موسى، الذى أصبح بعد ذلك الزعيم الرسمى لعدة سنوات، وكان موسى أشهر زعيم طلابى فى ذلك الوقت، وانتخب عضوًا بالبرلمان عن دائرة باب الشعرية بالقاهرة بينما هو لا يزال طالبًا.

(٢٢) مقابلة مع الغزالى.

(٢٣) "FO 141/1077 (1946), "Polical Situation.

(٢٤) مقابلة مع محمد فريد عبد الخالق (أغسطس ١٩٨١).

انظر أيضًا: حسن البنا «**الإمام الشهيد حسن البنا يتحدث إلى شباب العالم الإسلامي**»، الطبعة الأولى (دار القلم، دمشق وبيروت ١٩٧٤).

(٢٥) زكريا سليمان بيومى، **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فـى الحياة السياسية المصرية**، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٠٩.

(٢٦) Fo 141, 1077 (1946).

(٢٧) بيـومى، **الإخـوان المسـلمون**، ص ٢٧١ و Jean and Simonne Lacouture, **Egypt in Transition** (Methuen, London, 1958), p. 247.

وأرجع إسحق موسى الحسينى نجاحهم المحدود نسبيًا فى الأزهر إلـى فشلهم فى معالجة الأزمة الروحية القائمة ومخاطبـة العقـل السـنى المتعلم.

Ishak Musa Husaini, The Moslem Brethern: The Greatest of Modern Islamic Movements, (Khayats College Book Cooperative, Beirut, 1956), p 106.

(٢٨) مقابلة (كتابية) مع د. حسان حتحوت (سبتمبر ١٩٧٩) وفى لقاء لـه مع مجموعة من طلاب الجامعات عام ١٩٣٧، تذكر البنا أمام الطلاب «اللحظة المباركة» التى جلس فيها مع ستة من زملائهم منـذ أربـع سنوات لمناقشة واجبات طلبة الجامعات تجاه الإسلام وذكر لهم أنه مع نهاية السنة الثانية أصبح هؤلاء الستة أربعين طالبًا.. وعند نهاية الثالثة صاروا ثلاثمائة، وفى ذلك العام «١٩٣٧» وهو الرابع ظلوا يتزايدون ولا يتناقصون.

(حسن البنا، **مذكرات الدعوة والداعيـة**، الطبعـة الثالثـة، المكتـب الإسلامى بيروت ص ٢٢٩ – ٢٣٠).

(٢٩) Husaini, Moslem Brethern, pp. 106-7.

(٣٠) وفقًا لما يذكر عبد الخالق، فإن انخراط الإخوان المسلمين فى المعارك السياسية فى السنوات التالية للحرب مباشرة، تجاوز ما كانوا يعتزمونه فى البداية، حيث كانوا ينتوون التريث إلى أن ينجحوا فى خلق جيـل جديد يربى على التعاليم الإسلامية. واضطرهم احتدام الصراع الوطنى إلى ذلك الانخراط المتزايد (مقابلة).

(٣١) مقابلة مع الدكتور حسان حتحوت.
(٣٢) تقدير صلاح عيسى الذى بناه على دفاع أحمد حسين عن الإخوان المسلمين أمام القضاء بعد حل الجماعة على يد حكومة النقراشى عام ١٩٤٨. (الهدف، ٢٣ يونيو ١٩٧٧).
(٣٣) تقدير عبد العظيم رمضان الذى بناه على تقرير أعده نائب رئيس جماعة الجوالة بالإخوان المسلمين حول الأنشطة الكشفية. (عبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية**، ج١ ص ١٢٧).
(٣٤) رفعت السعيد، حسن البنا، متى وكيف ولماذا؟ مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٤٤.
(٣٥) AcOuture, Egypt in Transition, P. 247.
وأشار أستاذ بريطانى يعمل فى مصر إلى أن هذا التقدير يعد «ادعاء مبالغًا».
A.J. Craig, Egyptian Students, Middle East Journal, VO.7, NO.3, (1953),P.24.
(٣٦) Husini, P.66.
وكانت النتيجة وفقًا لما ورد بعدد ١ ديسمبر من صحيفة «نيويورك تايمز» كالتالى:
١٣/١١ فى كلية العلوم.
١٢/٩ فى كلية التجارة.
١٥/٨ فى كلية الطب البيطرى.
(٣٧) مقابلة مع د. حتحوت وعبد الخالق.
(٣٨) طبقًا لأحد ملفات السفارة البريطانية «ذكر أحد العملاء أن مؤمن رجل يزيد عمره على ثلاثين عامًا، ورغم أنه كان متخرجًا فى كلية الهندسة، إلا أنه يصنف باعتباره طالبًا لأنه من طلاب قسم الصحافة بالجامعة» (Fo 141, 1187 (1947), Political Situation) وقد فصل مؤمن من الإخوان المسلمين مع نهاية عام ١٩٥١ بسبب مطالبته بتحولها إلى منظمة ديموقراطية (عبد العظيم رمضان، **الهدف**، ٩ ديسمبر ١٩٨٠):

(٣٩) انظر كتابه: «**صوت مصر**»، مطبعة الكتاب العربى، القاهرة ١٩٥١.

(٤٠) رفعت السعيد، **تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٦٥. وزعم تقرير للسفارة البريطانية أن الشيوعية كانت تنتشر بسرعة فى كلية التجارة حيث كان أحد الأساتذة الماركسيين يقوم بتجنيد الطلاب سرًا، كما زعم أيضًا أن الطالبات بكلية الآداب ينزعن نحو الشيوعية (انظر: د. محمود متولى: **مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية**، دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٥٠).

(٤١) رفعت السعيد، **المنظمات اليسارية..**، ص ٣٢٢، ومقابلة مع سعد زهران (سبتمبر ١٩٨١) والغزالى، وكانت منظمة «إيسكرا» أيضًا تضم عددًا من الطالبات، من بينهن فاطمة زكى وثريا أدهم، ولطيفة الزيات.

(٤٢) رفعت السعيد، **المنظمات اليسارية**، ص ٣٤٨ - ٣٥٠. عندما أغلقت جامعة الخرطوم عام ١٩٤٦، سافر العديد من الطلاب السودانيين إلى مصر. وكان من بينهم بعض الذين أصبحوا فيما بعد من القيادات البارزة فى الحزب الشيوعى السودانى، ومنهم سكرتيره العام عبد الخالق محجوب. انظر:

Sal,h El Din El Zein El, Tayeb, The Students Movement in the sudan 1940 - 1970, Khartoum University Press, 1971, p. 40 - 1.

(٤٣) مقابلة مع د. أحمد شوقى الفنجرى (يونيو ١٩٧٨). وورد فى تقرير للسفارة البريطانية «... إن الحكومة المصرية الآن تفزع فعلاً من التهديد الشيوعى فى الجامعة».

Fo 141, 1434 (1951), Communism: Egypt.

(٤٤) فى المقابلة مع سعد زهران، قرر أنه قد تم تنحيه عن موقع ممثل المجموعة اليسارية فى اللجنة التى نظمت إضرابات فبراير ١٩٤٦، حتى يمكن لزميلته لطيفة الزيات أن تحل محله، وذلك كتشجيع للطالبات على المساهمة فى الأنشطة السياسية.

(٤٥) السعيد، **المنظمات اليسارية**، ص ٣٧٦. تعرضت جماعة الفجر الجديد، التى لم تنضم إلى وحدة «حدتو» عام ١٩٤٧، للضغط من قبل أعضائها من الطلاب عام ١٩٥١ لتغيير موقفها إزاء الوحدة. وكانت استجابة قيادة الجماعة عنيفة، إذ قامت بحل القطاع الطلابى للمنظمة (مقابلة مع صادق سعد فى المرجع السابق).

(٤٦) مقابلة مع مصطفى طيبة، فى: عبد العظيم رمضان، **عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤**، مطابع روز اليوسف القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٧١.

(٤٧) Walter Llaqueur Communism and Natinaloism.

فى عام ١٩٤٨ دعت «حدتو» إلى مظاهرة فى ذكرى انتفاضة الطلاب عام ١٩٤٦ ولم يحضر المظاهرة سوى ستين طالبًا (السعيد والمنظمات اليسارية ص١٤٦).

(٤٨) كان من أبرزهم خالد محيى الدين الذى كان يدرس فى كلية التجارة جامعة القاهرة، بينما كان ضابطًا (انظر: أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٤، ص١٤٤).

(٤٩) أحمد حسين، مذكرات، **الشعب**، ٢٣ يونيو ١٩٨١.

(٥٠) FO 141, 498 (1934), Students: Political Activites and Strikes.

وصف شباب الوفديين أحمد حسين بأنه «حرامى القرش» (أحمد حسين، مذكرات، **الشعب**، ٢٨ يوليو ١٩٨١).

وقال مكرم عبيد باشا: «إن دعوة الشباب لعدم الاشتغال بالسياسة هى أخطر الدعوات وأخبثها.. إن الذين يسمون أنفسهم لا حزبيين أو قوميين إنما يرددون صيغًا استعمارية، (ورد فى رفعت السعيد، **أحمد حسين.. كلمات ومواقف**، العربى للنشر، القاهرة، ١٩٧٩، ص٥٩ و ١٨٠).

(٥١) Fo 141, 498 (1934)

(٥٢) أحمد حسين، **إيمانى**، ص ٢٣٤.

(٥٣) أصبح فيما بعد وزيرًا للصحة وعضوًا بمجلس رئاسة الجمهورية العربية المتحدة.

(٥٤) يذكر أن إبراهيم شكرى أصيب إصابة بالغة فى المظاهرة ونجا من الموت بأعجوبة. ومن ثم لقب بـ «الشهيد الحي». وفى عام ١٩٥٠ أصبح أول عضو اشتراكى بالبرلمان، وهو الآن رئيس حزب العمل الاشتراكى. ومن القيادات الطلابية لمصر الفتاة أيضًا محيى الدين عبد الحليم وحمادة الناحل ومحمود مكي ومحمود شافعي وكمال سعد (انظر: أحمد حسين، **إيمانى**، ص ٢٣٥).

(٥٥) Fo 141, 618 (1935).

وقد أضاف التقرير أن: «صلاح الدين ذهنى، الطالب بمدرسة الحقوق واليد اليمنى للسنهورى، بلغنا أنه قد اتصل سرًا بمحمد صبيح أحمد قاده مصر الفتاة بخصوص انضمام اللجان الطلابية للوفد إلى جماعة مصر الفتاة».

(٥٦) Fo 141, 951 (1945), The Young Egypt Party.

(٥٧) Fo 141, 1005 (1945), Political Situation.

(٥٨) ورد فى: رفعت السعيد، **أحمد حسين: كلمات مواقف**، ص ٢٠.

(٥٩) المرجع السابق، ص ٢٠١. وقد تضمنت شعارات مثل: ياشباب ١٩٤٥، كن كشباب ١٩١٩.

(٦٠) كان الحزب الوطنى وفقًا لتعبير أحد قياداته الطلابية: «يعتبر الحزب النضالى الصلب المثالى المتشبث بالقيم، وكان مدرسة حقيقية للتربية الوطنية أكثر منه للتربية السياسية» (مقابلة بالنيابة مع ماهر محمد على - سبتمبر ١٩٨١).

(٦١) من العناصر النسائية الناشطة فى الحزب الوطنى عائشة راتب (التى أصبحت وزيرة وسفيرة)، وليلى تكلا (التى أصبحت عضوه بالبرلمان)، وعزيزة هيكل، ونعمت بدر، وناهد رشدى.

(٦٢) وفقًا لما ذكر ماهر محمد (مقابلة)، لم تحصل عناصر الحزب الوطنى على أى امتيازات من خلال عملهم من أجل الحزب حيث إنـــه علـــى عكس الأحزاب الأخرى، لم يحدث أن وصل الحزب إلى الحكم.

(٦٣) من بين هؤلاء كان الطلاب الأعضاء فى «حزب الفــلاح» «وحـــزب العمال»، و «جبهة مصر».. إلخ.

(٦٤) من الجماعات الدينية مثلاً «جمعية الشـــبان المســلمين» و «شـــباب محمد».

(٦٥) G.E. von Grune baum, The Political Role of the University in the Near East as illustrated by Egypt, in: G. E. von Grunebaum (ed.), Modern Islam: the Search for Cultural Identity (University of California Press, 1962), p.. 195.

وانظر أيضًا: أبو الإسعاد، **السياسة التعليمية**.

(٦٦) Groupe d'Etudes de l'Islam, l'Egypte Independente in: Raoul Makarius, op. cit., p. 12.

غنى عن الذكر أن طلاب المدارس الثانوية قد أسهموا أيضًا فى ثورة ١٩١٩، حيث جاء أول شهداء الثورة (مصطفى ماهر أمـــين الطالـــب بالسعيدية الثانوية) من بين صفوفهم. انظر مثلاً: مصطفى أمين، فكرة، الأخبار، ١٩٨٦/٣/٢٥.

(٦٧) عبد الحميد فهمى مطر، **التعليم والمتعطلون فى مصر**، ص٢٩.

(٦٨) .Craig, Egyptian Students, P. 293

وقد لاحظ كريج أن «العديد من وربما معظـــم مظـــاهرات الطـــلاب المصريين التى تنشر فى الصحف لا تعنى طلاب الجامعـــات وإنمـــا تلاميذ المدارس الثانوية؟ فهؤلاء التلاميـــذ ليســـوا بالضـــرورة أولادًا صغارًا..» كما لاحظ معلق بريطانى آخر أن «كلمة طالب يجب فهمها على أساس أنها تضم الأولاد فى المدارس الثانوية الـــذين دائمًـــا مـــا يبرزون عندما تندلع المظاهرات السياسية».

(H. Deighton, Higher Education in Egypt, Times Educational Supplement, 25 Jan. 1947).

(٦٩) انظر، على سبيل المثال؛ فاروق منيب، حادثة لا تنسى، **العرب**، ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

(٧٠) Fo 141,1187(1947)

(٧١) نفس المرجع.

(٧٢) Fo 141, 961 (1944), Military Training of Egyptian Students.

(٧٣) عبد العظيم رمضان، ج٢، ص١٨٩.

(٧٤) عاصم الدسوقى، **مصر فى الحرب العالمية الثانية**، ص ١٤٠. وكمثال لنشاط طلاب وشيوخ الأزهر، انظر كذلك: عبد المنعم النمر، ذكريات مع الشيخ الباقورى، **الأخبار**، ١٩٨٥/١٠/٤.

(٧٥) Fo 141, 543 (1936).

(٧٦) مقابلة مع زهران.

(٧٧) مقابلة مع عبد الخالق.

(٧٨) فى مرحلة تالية كان هناك خلاف بين الإخوان المسلمين ومصر الفتاة، واتهمت مجلة «مصر الفتاة» (١٩٤٦/٧/١٧) حسن البنا بأنه «أداة فى يد الرجعية، وفى يد الرأسمالية اليهودية، وفى يد الإنجليز وصدقى باشا» (وردت فى: أحمد المصرى، الإخوان المسلمون، **التضامن**، العدد ٣٠، يوليو - أغسطس ١٩٧٩، ص٤٦).

(٧٩) رمضان، **الهدف**، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٠. فى بورسعيد، استخدم الرصاص والقنابل فى معركة بين الوفديين والإخوان المسلمين (طارق البشرى، **الحركة السياسية فى مصر**، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ص٧٧).

(٨٠) مقابلة مع عبد الخالق.

(٨١) مقابلة مع د. الفنجرى، وزهران، انظر كذلك: سعد زهران، **فى أصول السياسة المصرية**، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٨٢) مقابلة مع عبد الخالق.

(٨٣) مقابلة مع د. حتحوت.

(٨٤) عبد المتعال الجبرى، **لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا؟**، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٧، ص٩٩.

(٨٥) Egypt News, Vol. 1, no.2 (3 Jan. 1948), in: Fo 141, 1272 (1948) Arab Socities: The Democratic Movement for National Liberation.

انظر كذلك رواية الدكتور لويس عوض عن تصدى الشيوعيين والوفديين للإخوان المسلمين فى انتخابات اتحاد طلاب كلية الآداب بجامعة القاهرة فى العام الدراسى السابق: **أدب ونقد**، عدد ٥٧، مايو ١٩٩٠، ص ٧١.

(٨٦) كان الشيوعيون والإخوان يعرفون بأنهم «أعداء كل حكومة» (مقابلة مع د. حتحوت).

(٨٧) أظهرت انتخابات اتحاد طلاب كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام ١٩٥٢ أن الإخوان المسلمين والجبهة الموحدة (الوفديين - والشيوعيين) يتساويان فى القوة.

(Laqueur, Communism and Nationalism, p.16.)

نقلاً عن المصرى، ٦ يناير ١٩٥٣.

(٨٨) مقابلة مع الغزالى.

(٨٩) مقابلة مع عبد الخالق. كما ذكر السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية أنه علم أن «الوفد قد جعل الإخوان فى خدمته».

Fo 141, 951 (1944)

وزار عدد من قيادات الوفد - من بينهم فؤاد باشا سراج الدين - مقر الإخوان المسلمين، حيث ألقوا كلمات ودية، وحيث اعتبروا أعضاء فخريين فى الجماعة (بيومى، الإخوان المسلمون، ص٢٢٧).

(٩٠) مقابلة مع عبد الخالق، وفــؤاد نصـــحى، **مصـــر الفتـــاة – الحـــزب الاشتراكى**، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٧٨، ص١٦.

Quraishi, Liberal Nationalism in Egypt., p. 190: Husaini, Moslem Brethern. pp.144 - 147.

(٩١) مقابلة مع د. الفنجرى وماهر محمد على.

(٩٢) مقابلة مع عبد الخالق.

Jean - Pierre Thieck, La Journeè du 21 Fèvrier dans l'Histoire du Mouvement National Egypten, The se -Aix- en Province, 1975.

(٩٣) Fo 141, 543 (1936).

(٤)

انتفاضة ١٩٤٦

١- مسار الانتفاضة الطلابية الثانية:

كان صيف ١٩٤٥ على الصعيد السياسى حارًا كحرارة الطقس ذاته. فالحرب العالمية الثانية انتهت رسميًا، والحركة الوطنية المصرية تنتظر أن تتجاوب بريطانيا مع مطالبها بعدما قدمت مصر من خدمات للحلفاء أثناء الحرب. ولخصت السلطات البريطانية الموقف فى مصر على النحو التالى:

- الوفد نشيط، وبصفة خاصة فؤاد سراج الدين الذى ينسق مع مصر الفتاة والإخوان المسلمين.
- بؤرة النشاط وهى طلاب الجامعات والمدارس تعد العدة من أجل الاضطرابات فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٤٥ عند بداية العام الدراسى.
- اتجاه خريجى الجامعات نشط تحت قيادة حسين دياب وهو وفدى.
- أصبحت خطب أحمد حسين زعيم مصر الفتاة أكثر وضوحاً فى عدائها للبريطانيين، مع تزايد كلامه عن حقوق الفقراء. وهو يدعو الطلاب إلى مضاعفة جهودهم والاستعداد للعام الدراسى.
- الإخوان المسلمون يزدادون قوة حيث أفصح «البنا» عن وجهه لينغمس مباشرة فى السياسة، والتقى فى الخامس من هذا الشهر بالطلاب الذين دعوا إلى مؤتمر عام فى الرابع من أكتوبر لمناقشة المطالب الوطنية.
- كما أن عدد الطلاب الشيوعيين فى تزايد مستمر وبعضهم أعضاء فى اتحاد خريجى الجامعات وهم يطالبون بالاستقلال التام والعدالة الاجتماعية، ويشجعهم على ذلك الكتابات الصحفية منذ رفع الرقابة على المطبوعات. ومن المنتظر أن ينشطوا فى الجامعة.[١]

وعقدت العناصر الطلابية النشطة اجتماعات مكثفة فى صالة الألعاب الرياضية بكلية الطب جامعة القاهرة. وتراوح عدد حضور تلك الاجتماعات ما بين عشرين وخمسين من القيادات الطلابية البـارزة داخـل الحركـة.(٢) وتضمنت الموضوعات الرئيسية التى طرحت للمناقشة. الإمبريالية والتحرر الوطنى، والمعاهدات العسكرية والمقترحات الغربية للدفاع الجمـاعى عـن الشرق الأوسط، والديموقراطية والنظام الاجتماعى(٣) ومثلت كل التيـارات السياسية الطلابية تقريبًا فى هذه اللقاءات. كما كان للجناح اليسارى للحركـة – الوفديون والشيوعيون وغيرهم من العناصر المستقلة النشطة– الفضل فى المبادرة بالدعوة إلى تلك اللقاءات. وكان الهدف منها هو توحيـد التيـارات السياسية المختلفة للوقوف خلف برنامج مشترك، والإعداد لإنشاء لجنة وطنية لقيادة الحركة.

وعند بداية العام الجامعى ١٩٤٦/٤٥ دعا الطلاب اليساريون إلى عقد مؤتمر عام فى ٧ أكتوبر لمناقشة المواقف الطلابية إزاء المسألة الوطنية فى مواجهة تجدد تبادل المذكرات الإنجليزية المصرية. وفى اليوم السابق علـى المؤتمر عقد الإخوان المسلمون اجتماعًا بدا كمناورة، قدموا من خلاله مذكرة إلى الحكومة باسم «أرض مصر الخضراء» طرحوا فيها آراءهم فى القضية الوطنية وأشار الإخوان إلى أن هذا الاجتماع حضـره حـوالى سـتة آلاف طالب. ودعا اجتماع ٧ أكتوبر إلى إقامة لجان وطنية للطلاب فى الكليـات المختلفة بالجماعة. وطالب ممثلو الإخوان أن يقر المؤتمر القـرارات التـى اتخذوها فى اجتماعهم اليوم السابق، ولكن المؤتمر لم يستجب لطلبهم، وكانت النتيجة حدوث شروخ فى علاقاتهم بالطلاب اليساريين.(٤)

وبعد ذلك بأسابيع قليلة، أعلن عدد من الطلاب الإضراب تضامنًا مـع عرب فلسطين فى ذكرى وعد بلفور. وأرسل حكمدار بوليس القاهرة مذكرة للنقراشى باشا رئيس الوزراء يبلغه فيها بالأحداث كالتالى:

«فى أول نوفمبر سار الطلبة إلى الجامعة بالجيزة بينما كان الإضراب مستمرًا. وطرحت فيما بينهم فى الجامعة فكرة التظاهر والذهاب إلى القاهرة، ولكن حوالى الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق تقرر أنه يكفى أنهم أعربوا عن تعاطفهم مع فلسطين وإندونيسيا، وأنه لم تعد هناك حاجة للتظاهر. وانتخبوا بعض المجموعات لتوزيع البيانات والمنشورات على النقابات العمالية، والغرف التجارية والمحلات، لتحريضهم على الإضراب فى الثانى من نوفمبر حتى يظهروا تعاطفهم مع فلسطين. ثم تفرقوا بعد ذلك فى هدوء».[٥]

وفى ديسمبر عقد اجتماع ضم ممثلى كل من تكتلات الحركة الطلابية فى محاولة لتوحيد الحركة. وتم انتخاب لجنة تنفيذية من مؤيدى الوفد. وفى ٢٦ يناير ١٩٤٦ ضم الطلاب صفوفهم للقيام بعمل موحد، يدفعهم الغضب من رد بريطانيا المائع على مذكرة الحكومة المصرية. حيث أضرب طلاب كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عن الطعام داخل كليتهم، وأصدر اتحاد خريجى الجامعة بيان احتجاج، وتلا ذلك سلسلة من الاجتماعات فى العديد من الكليات والمعاهد والمدارس. وعقد اجتماع جماهيرى بمقر جمعية الشبان المسلمين، أصدر قرارًا بتنظيم مسيرة فى ٩ فبراير، وتقديم مذكرة إلى القصر تدعو إلى وقف المفاوضات مع بريطانيا وإلغاء معاهدة ١٩٣٦، ورفض أى معاهدة دفاع مع بريطانيا.[٦]

وأصبح يوم التاسع من فبراير ١٩٤٦ يومًا بارزًا فى تاريخ الحركة الطلابية المصرية إذ اندفع آلاف من طلاب المدارس الثانوية بالقاهرة إلى الحرم الجامعى، حيث كان هناك حشد ضخم من الطلاب يستعدون للخروج فى مسيرة وألقى فى الحشد عدد من الخطب الحماسية، كما اختيرت مجموعة الطلاب للحفاظ على النظام أثناء المسيرة. واتجه المتظاهرون[٧] إلى المدينة عبر الطريق المعتاد، قاصدين عبور النيل بواسطة كوبرى عباس وعندما

وصلوا إلى الكوبرى إذا بهم يجدون الكوبرى مفتوحاً، فنجح عدد من الطلاب فى إغلاقه مرة أخرى، وبدأ المتظاهرون فى العبور. إلا أن البوليس[٨] أصر على فتحه مرة ثانية بينما كان الطلاب لا يزالون يعبرون الكوبرى، مما شطر المسيرة إلى قسمين، الأمر الذى تسبب فى حالة من الهلع، فسقط عدد من الطلاب فى النهر. وتعددت التقديرات حول عدد الجرحى. ويبدو أن أجدر هذه التقديرات بالتصديق هو تقدير المؤرخ عبد الرحمن الرافعى، الذى يقدر - بعد بحث مستفيض - أن أربعة وثمانين قد جرحوا بينما لم يقتل أحد.[٩]

وخرجت مظاهرات متفرقة فى نفس اليوم، وفى الأيام التالية فى الإسكندرية ومدن أخرى بالدلتا.[١٠] واستشهد محمد على محمد (طالب سودانى) فأخفى طلبة كلية الطب جثته. وجرت معركة استغرقت يومًا كاملاً مع البوليس عندما حاول منع إقامة جنازة ضخمة للشهيد. وأصبحت كلية الطب فى القاهرة محط الأنظار فى ذلك المساء، حيث عقد الطلاب اجتماعات مستمرة داخلها.

وفى ١٠ فبراير ذهب الملك إلى الجامعة، كما كان مقررًا من قبل، لافتتاح قسم جديد من المدينة الجامعية. وعلى الرغم من الاستقبال البارد الذى لقى،[١١] إلا أنه دعا قيادات الطلاب إلى القصر. وفى اليوم التالى خرجت مظاهرة بقيادة مصطفى مؤمن - فى حماية البوليس هذه المرة - واتجهت إلى القصر. وقد حاول الملك إظهار عدم رضاه عن تصرف الحكومة ضد الطلاب، وألمح إلى اعتزامه عزل النقراشى باشا رئيس الوزراء.

وفى ١٥ فبراير تم تعيين وزارة جديدة برئاسة إسماعيل باشا صدقى. ولم يكن ذلك الاختيار صائبًا فى مثل تلك الظروف حيث كان رئيس الوزراء الجديد الذى هو أيضًا رئيس اتحاد الصناعات - مكروها من تجمعات سياسية متعددة واسعة النطاق بسبب إلغائه الشهير لدستور ١٩٢٣ عندما كان رئيسًا للوزارة فى ١٩٣٠، وفور تولي صدقى للمنصب، أصدرت اللجنة التنفيذية للطلاب - المنتخبة حديثًا - بيانًا جاء فيه:

«ما زال الغرض من نضالنا قائما – إذ ينبغى أن تكون المفاوضات مشروطة بأن يصدر الجانب البريطانى إعلانًا رسميًا يعترف بحقنا الطبيعى فى الجلاء التام ووحدة وادى النيل فلم يكن نضالنا والدم الذى أرقناه من أجل البلاد للإطاحة بحكومة وإبدالها بغيرها، وإنما من أجل "الغرض النبيل الذى ما زلنا نتمسك به".[١٢] وفى ١٧ فبراير أصدرت اللجنة المختلطة للطلاب ميثاقًا وطنيًا بالمطالب الآتية: أولاً: ضرورة جلاء القوات البريطانية كلية من كافة أراضى ومياه، وأجواء وادى النيل، ثانيا: يجب أن تطرح المسألة المصرية دوليًا أمام مجلس الأمن، وثالثًا: يجب أن تحرر البلاد من العبودية الاقتصادية. وفى اليوم التالى، خرجت مظاهرة من كل من جامعة القاهرة والأزهر تقرر فيها تشكيل اتحاد عام للطلاب.[١٣]

وشهدت الفترة ١٧ – ١٩ فبراير، لأول مرة، محاولة جادة للتنسيق بين حركة الطلاب وحركة الطبقة العاملة. وكان الطلاب اليساريون هم المحركون الرئيسيون لهذه المحاولة، حيث اتصل عدد منهم بمجموعة من النقابات العمالية عقب أحداث ٩ فبراير مباشرة. ونجحوا فعليًا فى تشكيل جبهة مشتركة من كل من العمال والطلاب، وهى «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة»، التى أصبحت أبرز اللجان الطلابية قاطبة. وكان أغلب أعضاء اللجنة من اليساريين، وانتخبت الطالبة ثريا أدهم، والعامل حسين كاظم سكرتيرين لها. ورفض الطلاب من الإخوان المسلمين ومعهم مجموعة أخرى الانضمام إلى اللجنة على هذا الأساس. ثم شكلوا بعد قليل لجنة مماثلة تتكون من الطلاب فحسب تحت اسم قريب الشبه، وهى «اللجنة القومية للطلبة».[١٤]

دعت «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» إلى إعلان يوم الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ يومًا للجلاء، كما دعت إلى الإضراب العام فى البيان التالى:

«قررت نقابات عمال القطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر، والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم الجلاء يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه.

- يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التى تشترك فيها عناصر الشعب المصرى ملتفة حول حقها فى الاستقلال التام والحرية الشاملة.. يوم إشعار المستعمر البريطانى، والعالم الخارجى أجمع، أن الشعب المصرى أعد عدته للكفاح الإيجابى حتى ينجلى كابوس الاستعمار الذى ظل جاثمًا على صدورنا منذ ٦٤ عامًا.
- يوم هو وثيقة فى أيدى المفاوضين المصريين يقدمونها دليلاً للمستعمر على أن الشعب المصرى مصمم على ألا يتخلى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر والسودان.
- يوم يقظة عامة للشعب المصرى، يؤكد فيها أنه لن يقبل أى انحراف أو تهاون فى حقه فى الاستقلال والحرية.
- يوم تتعطل فيه المرافق العامة ووسائل النقل، والمحلات التجارية والعامة، ومعاهد العلم والمصانع فى جميع أنحاء القطر.
- إن جلال هذا اليوم ليهيب بنا جميعًا ألا ننحرف بقضيتنا المقدسة إلى شغب أو تخريب أو إخلال بالأمن العام.

فلنرفع جميعًا لواء الوطن عاليا، ولنثبت وحدتنا التى لا تنفصم، عمالا وصناعا، طلبة وتجارًا وموظفين. شعبًا متكتلاً يرفع عن نفسه وصمة الذل والاستعباد».(١٥)

وكانت الاستجابة لهذا البيان كبيرة، إذ خرجت مظاهرات ضخمة فى العديد من المدن. ففى القاهرة تدفق عشرات الآلاف من المواطنين طلابًا وغير طلاب إلى قلب المدينة.(١٦) وحيث إن كوبرى عباس لم يفتح هذه

المرة، استطاع الطلاب عبوره وتظاهروا فى قلب العاصمة منشدين أنشودة كتبت خصيصًا من أجل هذه المناسبة.(١٧)

يا شعب قم خض بحار الدماء
لا تبك فالآن وقت الفداء
هيا نحطم قيود الخضوع
هيا سويا لنيل الجلاء

وعندما وصل المتظاهرون إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير) قابلتهم الحامية البريطانية فشرعوا فى إحراق أسوار الثكنات، وردا على ذلك اندفعت نحوهم أربع مركبات حربية بريطانية وفتحت عليهم وابلا من نيران الرشاشات. ووفقا لأكثر التقديرات دقة،(١٨) قتل ثلاثة وعشرون متظاهرا وجرح حوالى مائة وعشرون.(*)

وأبطل هذا النزيف من الدماء الأثر الناتج عن تغيير الحكومة، ونجاح صدقى فى كسب الإخوان المسلمين إلى صفه.(١٩) وتنصلت الحكومة من المسئولية كلها ونحت باللوم على الطلاب لأنهم سمحوا لمظاهراتهم السلمية أن تتحول إلى العنف «بسبب اندساس عناصر الدهماء.. بحيث اختفى عنصر الطلبة والمتعلمين من المظاهرة».(٢٠)

وفى يوم ٢٤ فبراير أصدرت اللجنة التنفيذية للطلاب بيانا يدعو إلى:

١- إعلان الحداد القومى.

(*) اعتبر اتحاد الطلاب العالمى يوم ٢١ فبراير يوما للتضامن العالمى مع طلاب مصر وطلاب الهند (حيث شهدت مدينة بومباى الهندية أحداثًا مماثلة ضد الإنجليز) وجرت العادة على الاحتفال بهذا اليوم داخل مصر باعتباره "يوم الطالب العالمى"، وهذا خطأ شائع. فالصحيح هو اعتباره "يوم الطالب المصرى" "ويوم التضامن العالمى مع طلاب مصر" أما "يوم الطالب العالمى" فهو يوم ١٧ نوفمبر الذى يحتفى بذكرى انتفاضة طلاب تشيكوسلوفاكيا ضد الاحتلال الألمانى خلال الحرب العالمية الثانية.

٢- الموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإصدار ميثاق وطنى يوقع على زعماء البلاد يلزمهم عدم قبول الحكم إلا على أساس تصريح بريطانى يعترف بالجلاء التام عن وادى النيل كأساس للمفاوضة.
٣- سحب الموظفين الإنجليز من البوليس المصرى.
٤- استنكار بيان رئيس الحكومة للتفرقة بين طبقات الشعب، ووصف المواطنين الأحرار بالدهماء.
٥- مقاطعة اللغة الإنجليزية.
٦- تكف الجرائد الحزبية عن منازعاتها وإلا تقاطع من الطلبة.[٢١]

وأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بدورها بيانًا مشابهًا، مع إضافة مطالبة بريطانيا بتحديد موعد نهائى للجلاء، أو أن يعرض النزاع على نشز أنباء الحركة الطلابية فى الصحف. وأعلن يوم الرابع من مارس «يوم الشهداء» تخليدًا لذكرى الطلاب الذين قتلوا فى ٢١ فبراير، وذلك باتفاق جميع القوى داخل الحركة (اللجنة التنفيذية للطلبة، واللجنة الوطنية للعمال والطلبة، واللجنة القومية للطلبة)، بمبادرة من الإخوان المسلمين. وعند هذا الحد وافق رئيس الوزراء على مقابلة ممثلى اللجنة الوطنية الذين طالبوه بالسماح لموظفى الحكومة ورجال البوليس والجيش بالمشاركة فى الحداد. ورفض رئيس الوزراء الاستجابة لذلك المطلب، ونصح الطلاب بعدم التمادى خشية التدخل البريطانى، إلا أن الطلاب أصروا على مطالبهم وطالبوه بأن يمدهم بالسلاح إذا كان البريطانيون ينوون التدخل فعلا.

وكان إضراب ٤ مارس. بما فى ذلك إغلاق المحلات والمصانع - سلميا وناجحًا بدرجة ملحوظة.[٢٢] إلا أن المتظاهرين فى الإسكندرية قاموا بإنزال العلم البريطانى من فوق مقر قيادة الأسطول البريطانى، كما هاجموا نقطة حربية بريطانية، فقتل جنديان بريطانيان وثمانية وعشرون مواطنا مصريا كما جرح ٣٤٢ مصريًا آخرون. وأدى مقتل الجنديين البريطانيين

إلى أن أرسلت بريطانيا احتجاجًا رسميا إلى الحكومة المصرية، ومن السفارة البريطانية أرسل والتر سمارت برقية إلى الخارجية البريطانية يدعو فيها إلى تدخل القوات البريطانية قائلا:

«ولم يطالب أحد أكثر منى بالاعتراف بالمطالب الوطنية العربية والمصرية، التى أعتقد أنها عادلة إلى حد كبير، إلا أنه ليس مما يمكن احتماله بالنسبة لى أن نسمح للمصريين والعرب بإساءة معاملتنا وإلحاق الإهانة بنا ظلما، كلما شاءوا».(٢٣)

وكشفت الانتفاضة الطلابية عام ١٩٤٦ مأزق جميع الأطراف المعنية بالمسألة الوطنية للمصريين: البريطانيين، والنظام المصرى ذاته، والحركة الوطنية بشكل عام. حيث حثت الانتفاضة جميع هذه الأطراف على البحث عن سبل جديدة لحل المشكلة، كما أكدت على أهمية الحركة الطلابية كمصدر للضغط من أجل إيجاد مخرج من الأزمة القائمة.

٢- الإطار التنظيمى للانتفاضة:

حدثت الانتفاضة الطلابية عام ١٩٤٦ فى مواجهة النظام الليبرالى المتداعى، حيث تراجعت سيطرة الأحزاب السياسية على قطاعات متعددة من السكان، خصوصًا الطبقة الوسطى. الأمر الذى أتاح الفرصة لبروز قوى سياسية جديدة، وللانتفاضات الوطنية العفوية، ففى ١٩٤٢ (١/٢٦) نشرت مجلة «الاثنين والدنيا» الأسبوعية نتائج استفتاء طرح على خمسة آلاف طالب جامعى حول ما إذا كان الزعماء السياسيون أكفأ تمامًا لحكم البلاد، فذكر ٧٤,٥% أنهم ليسوا أكفاء بينما اعتقد ٢٣,٥% أنهم أكفاء، وامتنع ٢% فقط عن الإدلاء برأيهم.

وعكست الحركة السياسية الطلابية هذه الاتجاهات بوضوح، واتجه الطلاب لخلق إطار تنظيمى خاص بهم خارج الأحزاب السياسية، ولم يكن

باستطاعة أى من الأقسام الطلابية لهذه الأحزاب أن تدعى ضمان ولاء الكتلة الضخمة من الطلاب المستقلين، مما شجع قادة التيارات السياسية المختلفة فى صفوف الطلاب على الإسراع بخلق إطار تنظيمى مشترك لقيادة حـــركتهم، وكان تنوع اللجان الطلابية التى خلقت إبان انتفاضة ١٩٤٦ معقدًا للغاية[٢٤] لدرجة تربك حتى أولئك الذين شاركوا فى الأحداث.[٢٥]

جدول ٤ – ١

اللجان الطلابية ٤٥ / ١٩٤٦

رقم	اسم اللجنة	تاريخ إنشائها
١	اللجنة التحضيرية الوطنية للطلبة	صيف ١٩٤٥
٢	اللجان الوطنية للطلبة	٧ أكتوبر ١٩٤٥
٣	اللجنة التنفيذية للطلبة(*)	ديسمبر ١٩٤٥
٤	اللجنة التنفيذية العليا للطلبة	ديسمبر ١٩٤٥
٥	اللجنة المختلطة للطلبة	١٧ فبراير ١٩٤٦
٦	الاتحاد العام للطلبة	١٨ فبراير ١٩٤٦
٧	اللجنة الوطنية للعمال والطلبة	١٧-١٩ فبراير ١٩٤٦
٨	اللجنة الوطنية للطلبة	٢٨ فبراير ١٩٤٦

(*) تختلف عن اللجنة الدائمة للطلاب الوفديين التى كانت تحمل نفس الاسم.

ويمكن تجميع هذه اللجان الطلابية فى ثلاث فئات:

١- لجان خلقت ارتجالا لتخدم غرضًا عابرًا، غالبًا ما كان عبارة عن حدث منفرد (مثل اللجنة المختلطة للطلبة)، أو لجان اقترحت أو أقيمت بشكل جزئى ولكن لم يتجسد كيانها بصورة منتظمة (مثل الاتحاد العام للطلبة).

٢- لجان أنشئت على مدى فترة زمنية أطول نسبيًا لتمثيل التيار العام للحركة. وينتمى لهذه الفئة «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة»، و«اللجان التنفيذية للطلبة» و« اللجنة الوطنية للعمال والطلبة».

٣- لجان أنشئت ردًا على لجان المجموعة الثانية (اللجنة التنفيذية العليا للطلبة، واللجنة القومية للطلبة).

ولئن كانت المجموعة الأولى تعبيرا تنظيميًا عن الكتلة الرئيسية من الطلاب التى ليست لها انتماءات سياسية محددة، فإن لجان المجموعتين الثانية والثالثة المعبرة عن الجهود التنظيمية للعناصر الطلابية النشطة تستحق عناية ودراسة أكبر.

أنشئت «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلاب» فى صيف عام ١٩٤٥ بواسطة عناصر نشطة من داخل الحركة. وكانت كل القوى السياسية تقريبًا ممثلة فى المناقشات التى أدت إلى إنشائها، من وفديين، وماركسيين من المنظمات الماركسية الثلاث، وإخوان مسلمين، ومصر الفتاة، والحزب الوطنى، وجماعة الشبان المسلمين، وجبهة مصر، وطلاب الأزهر، واتحاد طلاب المدارس الثانوية، والمستقلين. وتواكبت محاولة تنسيق جهود القوى الطلابية المختلفة فى تلك الفترة مع محاولات التنسيق بين قوى المعارضة فى البلاد على وجه العموم.

وأعلن رسميًا عن إنشاء «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة» فى الاجتماع الجماهيرى الطلابى يوم ٧ أكتوبر، واختار الإخوان المسلمون

الانشقاق عنها فى نفس اليوم، ونتيجة لذلك تشكلت اللجنة كائتلاف يتكون بالأساس من الوفديين والماركسيين والمستقلين.[٢٦] ودعا نفس الاجتماع أيضًا إلى تشكيل «لجان وطنية» فى الكليات والمعاهد والمدارس.

وصارت «اللجنة التنفيذية للطلبة» المعبر الرئيسى عن مختلف اللجان الطلابية، حيث تكونت من قيادات التجمعات المختلفة، وأقامت بناء هرميًا أكثر تعقيدًا. وكان طلاب كل سنة دراسية ينتخبون اثنين من زملائهم لتمثيلهم فى اللجنة التنفيذية للكلية، وتنتخب لجان هذه الكليات بدورها اللجنة التنفيذية للطلبة، وجرى انتخاب اللجنة التنفيذية للطلبة فى ديسمبر ١٩٤٥، حيث هزمت قائمة الإخوان المسلمين فى هذه الانتخابات أمام قائمة مرشحين تنتمى أساسًا إلى الوفد.[١٧]

وفى اجتماع عُقد فى مقر الإخوان المسلمين، قاموا بالرد على هذه الهزيمة بتشكيل «اللجنة التنفيذية العليا للطلبة» واتهموا اللجنة المنافسة بأنها ذات ميول شيوعية.[٢٨] إلا أن اللجنة التنفيذية العليا للطلبة كانت مجرد رد فعل مؤقت، ولم ترد أى بيانات عن أنشطتها بعد ذلك.

أما «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» فكانت أبرز هذه اللجان لعدة أسباب؛ أولاً: كان إنشاؤها تتويجًا لعدة شهور من الإعداد. وثانيًا: إنها دمجت نشاط ثلاث لجان على الأقل فى إطار تنظيمى واحد. وثالثًا: ربطت – لأول مرة فى تاريخ الحركة الطلابية والمصرية. بين العمال والطلاب.[٢٩] ورابعًا وأخيرًا: نظمت إضرابات ومظاهرات ٢١ فبراير و٤ مارس واستمرت موجودة حتى يوليو ١٩٤٦.

وما زال تقويم الدور الذى لعبته اللجنة الوطنية والطلبة مثارًا للخلاف بين الباحثين. فيرى أنور عبد الملك أنها شكلت «كيانًا جديدًا، خلقه المثقفون الوفديون والوطنيون والشيوعيون إلى جانب النقابات العمالية. وامتد نفوذها المباشر واليومى إلى جامعتى القاهرة والإسكندرية، وإلى تلاميذ المدارس

الثانوية والفنية فى جميع أنحاء البلاد، وجميع المثقفين، وإلى قطاعات عريضة من المهنيين، وإلى كل النقابات العمالية المصرية بصرف النظر عن الانتماءات السياسية أو الجغرافية. كما نقل ائتلاف يسار الوفد والشيوعيين فكرة الديمقراطية إلى جماهير المدن، وأعطى الشعب الرغبة فى أن يمتلك زمام البلاد كلها فى يده».[٣٠]

ويفخر ميشيل كامل، وهو أحد القيادات النشطة فى تلك الفترة بأن «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ احتلت بسرعة خارقة موقع الزعامة بلا منازع للشارع المصرى»[٣١] كما يشاركه شهدى عطية الشافعى[٣٢] وهو أحد القيادات البارزة فى الحركة الشيوعية المصرية فى ذلك الوقت - هذا الحماس، إلا أنه يقدم تقويمًا أكثر توازنا. وطبقًا لكلماته «لم تعمر اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إلا بضعة شهور، لقد وقعت فى أخطاء تدل على عدم نضجها النضج الكافى، فقد استمر نشاطها مقصورًا على المدن فى صفوف الطلبة والعمال، والحرفيين، فلم تمتد إذ ذاك إلى الفلاحين. والفلاحون هم جيش الثورة الوطنية. كما أنها لم تحسن تنظيم صفوفها، فلم تسارع إلى خلق لجان ذات جذور عميقة بين صفوف الشعب، فاستمرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة لجنة عادية ليس لها لجان فى كل مصنع، وشارع وحى، وفى كل كلية ومدرسة. كما أن أهم ما كان يعيب هذه النواة لقيادة شعبية جديدة، هو انقسامها، فكان عدم التوحيد فى قياداتها من أهم مصادر الضعف فى نشاطها».[٣٣]

ووجهت «اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى» انتقادات حادة للجنة الوطنية للعمال والطلبة على الصعيدين السياسى والتنظيمى، وذلك على صفحات مجلة «الفجر الجديد» (١٤ أبريل ١٩٤٦).[٣٤] حيث أصرت المجلة على أن أحداث ٢١ فبراير و٤ مارس ١٩٤٦ كانت عفوية ولم يسبق التحضير لها بواسطة اللجنة الوطنية للعمال

والطلبة التى لم تفعل أكثر من أنها حددت تواريخ كما أنها عجزت عن أن تساير التطورات السياسية لتلك الفترة وعجزت كذلك عن إعلان وجهة نظرها فى الوفد الرسمى المصرى المشكل لغرض التفاوض مع بريطانيا بعد أحداث فبراير ومارس. وعندما حضر وفد سودانى إلى القاهرة لم تنتهز اللجنة الفرصة لإعلان آرائها حول المسألة السودانية. ولم يكن نجاح إضراب ٢١ فبراير نتيجة لجهود اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بقدر ما كان راجعًا لجهود تنظيمات ديمقراطية متعددة فى كل أنحاء البلاد خاصة النقابات العمالية، واللجان الطلابية فى القاهرة والإسكندرية. وأثبتت اللجنة عدم قدرتها على تنفيذ قرارها الخاص بالإضراب فى أول أبريل ١٩٤٦. وظلت تجتمع مرتين أسبوعيًا لمدة شهر كامل دون أن تصل إلى أية نتائج عملية، كما أن سير تلك الاجتماعات لم يكن ديمقراطيا بشكل كاف حيث كان ممثلو التنظيمات المختلفة المشاركة فى أعمالها يجبرون على عدم تقديم مقترحاتهم بصورة مباشرة وإنما عبر سكرتارية اللجنة. ولم يكن جدول أعمال الاجتماع يبلغ إليهم مقدما. كما تكرر إغفال اللجنة الوطنية للعمال والطلبة لهذه التنظيمات عند اتخاذ القرارات، خاصة فيما يتعلق بقرار الإضراب.

واقترحت اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى منهجًا مختلفًا بصورة ملحوظة: «يجب أن يقتصر عمل اللجنة على التوجيه والإرشاد، وهذه ضرورة حتمية، خاصة وأن اللجنة فشلت فى الأعمال التنظيمية، وليس هذا الفشل بسبب ضعف الأشخاص الموجودين بها، وإنما يرجع أولاً إلى طبيعة تكوينها من هيئات. لكل منها تاريخها وتجاربها وطريقة تنظيمها وصلاتها.. إلخ، مما كان يستوجب أن تتصرف اللجنة إلى التوجيه العام، والتنبيه على الهيئات المشتركة فيها كى تستكمل تنظيمها».(٣٥)

ويبدو أن المعاملة التى تلقاها الأعضاء العمال فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة كانت بين الدوافع وراء هذا الموقف. إذ أشار بعض المعلقين

إلى أن الأعضاء العمال فى اللجنة كانوا مجبرين على القيام بـدور ثـانوى بالنسبة للطلاب(٣٦) وفسر أحد القيادات البارزة فى جماعة «الفجر الجديد» الماركسية الأمر فيما بعد بأن «الناس فى ذلك الوقت كانوا يتخيلون أن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عبارة عن نسخة مصرية من المجالس السوفيتية، بينما رفضت جماعة الفجر الجديد هذه الفكرة لسبب بسيط ألا وهو أن اللجنة كانت بعيدة كل البعد عن الفلاحين.. واعتبرت أن اللجنة تهدف لفرض التعبئة أكثر منها لإقامة منظمة على غرار جبهة موحدة».(٣٧)

وحظى الدور الذى لعبته اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بالكثير من إعجاب أغلبية اليسار المصرى حيث اعتبرها العديد من القيادات اليسارية «قيادة شعبية جديدة للنضال الوطنى» و«جبهة وطنية تقدمية» لكن خلاف جماعة «الفجر الجديد» مع اللجنة، نجم جزئيا عن خبرة مباشرة سير العمل داخل اللجنة، وإلى إدراك أكثر تماسكًا للبيئة السياسية العامة. وربما أخطأت جماعة الفجر الجديد فى التعبير عن هذا الموقف بشكل علنى فى خضم الأحداث إلا أن ذلك لم يضعف من حجة منطقها فى تقويم دور اللجنة. ويساعد على تأكيد هذا الرأى قصر حياة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، ومحدودية منجزاتها. وترجع الأهمية الرئيسية للجنة الوطنية للعمال والطلبة إلى رمزية دورها؛ حيث إنها لم تفصم عرى الروابط مع القوى التقليدية فى النظام الليبرالى، كما يتضح من استمرار نفوذ الوفد داخلها. ولكنها مع ذلك عجلت من نمو الحركات الراديكالية من داخل النظام "مثل الطليعة الوفدية" ومن خارجه (مثل الحركة الشيوعية).

أما أخر اللجان الطلابية فكانت «اللجنة القومية للطلبة» وبرغم أنها لم تستمر إلا لبضعة أيام، فإن لنشأتها مغزى أكثر من استمرارها. وقد نشأت اللجنة القومية للطلبة تحت رعاية الحكومة وضمت الإخوان المسلمين – كمجموعة قائدة – مع تجمعات طلابية أصغر مثل مصر الفتاة، وحزب

الفلاح الاشتراكى، وجبهة مصر، والحزب الوطنى، والكتلة الوفدية والسعديين، والأحرار الدستوريين، وعرب الأنصار[٣٨] وعندما التقى زعماء هذه اللجنة مع رئيس الوزراء فى أول مارس، قام بتعيين وزير التعليم محمد العشماوى كممثل للحكومة فى اللجنة. وبينما فرض نوعًا من التعتيم على أنشطة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، حظيت اللجنة القومية للطلبة بتغطية إعلامية واسعة النطاق. وقد حدثت عدة صدامات من مؤيدى كل من اللجنتين، وبشكل خاص فى منطقة شبرا الخيمة الصناعية. وفى اجتماع لعمال الشركات الخاصة - سيطر عليه اليساريون - اتُهمت اللجنة القومية بأنها لا تمثل أحدا، وأنها تستخدم أساليب فاشستية، بينما وُصفت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بالممثل الشرعى للطلاب، والعمال والموظفين.[٣٩]

وهكذا، أنشئت اللجنة القومية للطلبة بسبب رغبة الحكومة فى إيجاد قوة موازنة للجنة الوطنية للعمال والطلبة من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب عدم رغبة الإخوان المسلمين فى العمل تحت قيادة وفدية أو يسارية. ويدعى زكريا سليمان بيومى أن الإخوان كانوا يرغبون فى ضم صفوف الطلاب من أجل حركة موحدة،[٤٠] إلا أنه لم يعط أمثلة على أى جهد بذله الإخوان لتحقيق هذه الغاية بل إن وفدا من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ذهب إلى الشيخ حسن البنا فرفض البنا، على أساس أنه «ليس مستعدًا»،[٤١] وهى حجة غير مقنعة بالنظر إلى حشود الإخوان التى حضرت مظاهرة ١١ فبراير عند القصر الملكى.

وبرغم أن الطلاب الإخوان شاركوا فى إضراب ومظاهرات ٢١ فبراير، تظل الحقيقة أنهم فعلوا ذلك بمبادرة خاصة منهم، وليس التزامًا بترتيب تنظيمى من أجل توحيد الحركة. وبالمثل، عندما شاركوا بنشاط فى إضراب ٤ مارس، فعلوا ذلك بصفتهم المستقلة وبدون إلزام أنفسهم بأى نوع من الاتفاق الإجرائى مع اللجنة الوطنية للعمال والطلبة. وعندما ضغط طلاب مصر الفتاة، والحزب الوطنى على الإخوان، انسحبوا من اللجنة بحجة أنها استنفدت

الغرض منها بتنظيم إضراب ٤ مارس. وبانسحابهم أصبحت اللجنة مجرد جثة هامدة، برغم كل محاولات شركائهم الآخرين للحفاظ على وجودها.

وكتب الطلاب إلى رئيس الوزراء فى ٧ فبراير ١٩٤٦، يصفون له السبب الذى من أجله أُنشئت اللجان الوطنية للطلبة، باعتباره «تشجيع إجراء مناقشات حرة حول حقوق البلاد بعيدًا عن المناورات السياسية والأساليب الحزبية».[٤٢] لكنهم بذلك كانوا يعدون بشىء ليس باستطاعتهم تحقيقه. فقد كانوا واقعين جزئيا تحت تأثير الزعامات الحزبية، كما كانوا خاضعين للخلافات بين المنظمات السياسية الناشئة.

فعلى الرغم من أن الطلاب رفعوا راية «الوحدة الوطنية» إلا أنهم عجزوا عن تطبيق ذلك الشعار من خلال خلق إطار تعليمى موحد لحركتهم السياسية، كما أثبتت انتفاضة ١٩٤٦.

٣- آثار الانتفاضة:

كان إعلان «كلمنت أتلى» رئيس الوزراء البريطانى فى ٨ مارس ١٩٤٦ عزم القوات البريطانية على الانسحاب من القاهرة والدلتا وتمركزها بدلا من ذلك فى القاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس، أحد الآثار المباشرة لانتفاضة ١٩٤٦.

وبعد الانتفاضة كان الطلاب يستعدون لامتحاناتهم فتوقفت حركتهم السياسية، ريثما تستأنف ثانية مع بداية العطلة الصيفية. وفى ٨ يوليو نشرت جريدة «الأهرام» نداء من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة تدعو إلى قطع المفاوضات المصرية الإنجليزية، وإحالة النزاع إلى مجلس الأمن، ودعت إلى اعتبار يوم ١١ يوليو - ذكرى قصف الأسطول الإنجليزى للإسكندرية فى ١٨٨٢- يوما لإحياء الكفاح الوطنى. وفى ١٠ يوليو صدق ممثلو خمس عشرة منظمة على هذا النداء.

فى نفس الليلة بادر صدقى باشا إلى عرقلة إحياء الحركة، بإلقائه القبض على حوالى مائتين من القيادات اليسارية، وحل عدد من الجمعيات يشمل اتحاد خريجى الجامعة، ولجنة نشر الثقافة الجديدة، ودار الأبحاث العلمية، ورابطة فتيات الجامعة، ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى، وإغلاق العديد من المجلات مثل الفجر الجديد، والوفد المصرى والجبهة، والطليعة، والوعى.

وعرفت هذه الحملة باسم «قضية المبادئ الهدامة» أو «قضية الشيوعية الكبرى» وسعى صدقى لاستصدار تشريع استثنائى من البرلمان لمكافحة الشيوعية، مستشهدًا بمقتطفات من الكتابات اليسارية التى كانت تنشر فى أنحاء البلاد..

- «الحكومات تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا.. وإن جانبا ضخمًا من ثروة مصر تحتكرها حفنة الباشوات الرأسماليين».
- «إن جموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية».
- «إن الطبقة الحاكمة دمية فى يد الإمبرياليين».
- «يجب أن توزع الأرض على صغار الفلاحين، كما ينبغى أن تنشأ التعاونيات».(٤٣)

كما استشهد أيضا بقصيدة للشاعر كمال عبد الحليم:

هل يجدى مع الأحرار قضبان وسجان   إذا كنا شرارات فنحن اليوم بركان

* * *

يا أخى تنعم الكلاب لدى القوم   ونشقى فيا لها من مضحكات
أطلق الثورة التى تسكر الصدر   وجفف دموعك الماضيات
هى حرب الحياة، إما حياة   وإما ممات يكن معنى الحياة..

وإلى جانب إثارة رد فعل مثل هذا من جانب الحكومة نفسها، انصبت نشاطات اللجنة الوطنية والإخوان المسلمين وغيرهما من الجماعات السياسية القائمة، على برامج اجتماعية أكثر راديكالية، كما دعت إلى الإصلاح الاقتصادى.

وساهمت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة فى تطوير الشعارات المرتبطة بقضية السودان. حيث كان اليسار المصرى قبل انتفاضة ١٩٤٦ يدعو إلى «وحدة وادى النيل» الكاملة تحت التاج المصرى، ولكنه وبضغط من عناصره من السودانيين بدأ فى الدعوة إلى «الكفاح المشترك» للشعبين المصرى والسودانى ضد بريطانيا.(٤٤)

واستأنفت الحركة الطلابية نشاطها مع بداية العام الدراسى ١٩٤٧/٤٦، بالرغم من الإجراءات القمعية التى اتخذتها الحكومة. وفى ١٦ نوفمبر عقد اجتماع فى جامعة القاهرة أنشأ جبهة وطنية طلابية، وأصدر نداء يدعو إلى قطع المفاوضات مع البريطانيين وإلغاء معاهدة ١٩٣٦. وحدثت موجة من الصدامات العنيفة بين الطلبة والبوليس على مدى شهر نوفمبر، اضطرت الحكومة إلى إغلاق جامعتى القاهرة والإسكندرية فى ٢٨ نوفمبر. وبلغ العنف فى هذه المظاهرات حدا لم يسبق له مثيل، ولجأ الطلاب إلى أعمال التخريب. ولأول مرة كان بعضهم مسلحًا بالبنادق الخفيفة والقنابل اليدوية.(٤٥) وجرح عدد من الطلاب ورجال البوليس، كما قتل طالبان.

وسقطت حكومة صدقى بسبب فشل الجولة النهائية من المفاوضات المصرية الإنجليزية، بالإضافة إلى المعارضة الطلابية لمقترحات صدقى - بيفن لعقد معاهدة جديدة (التى وصفها الشاعر بيرم التونسى بأنها "معاهدة غير ذات موضوع، تمص عود القصب وتفوت لك الزعزوع"). وفى ديسمبر ١٩٤٦ تولى النقراشى باشا رئاسة الوزارة مرة ثانية فى ظل انتهاء المفاوضات إلى طريق مسدود وفى مواجهة استمرار الاضطرابات الطلابية.

وقرر إحالة النزاع لمجلس الأمن،[٤٦] دون فائدة تذكر. وحدثت بعض الترتيبات لقيام مظاهرات طلابية أخرى،[٤٧]

واستمرت المظاهرات المتفرقة خلال ما تبقى من العام الدراسى ١٩٤٧/٤٦، وازدادت حدتها عند بداية العام الدراسى التالى، وردًا على ذلك تم فرض الحظر على نشر أنباء المظاهرات الطلابية. وتم إيقاف عدد من المجلات بسبب خرق قرار الحظر. وقام البوليس بعمل كردون مسلح أحاط بجامعة القاهرة. وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧ حاول نحو ألفى طالب اقتحام الكردون إلا أنهم أجبروا على التراجع. فاحتلوا مكاتب إدارة الجامعة مطالبين رئيسها د. إبراهيم بك شوقى إما بطرد البوليس أو الاستقالة، وتم سحب الكردون فى ٣ يناير ١٩٤٨. ثم اندلعت الإضرابات ثانية فى جامعة القاهرة عندما ألقت السلطات البريطانية فى السودان القبض على أعضاء وفد سودانى عند عودتهم من القاهرة. وداس الطلبة المضربون صور الملك فاروق بنعالهم وهتفوا ضد الملكية. وتبعًا لذلك أغلقت الجامعة لبعض الوقت، وفى أبريل نظم الطلاب إضرابًا لمساندة رجال البوليس الذين كانوا مضربين من أجل زيادة رواتبهم.

ومع ذلك، أحدثت حرب ١٩٤٨ فى فلسطين انقسامًا فى الحركة الطلابية، حيث رفض اليسار تأييد الحرب ضد اليهود. ودعمت الحرب أيضًا من موقف الإخوان المسلمين، وزادت من استعداد الطلاب للجوء إلى العنف.[٤٨] واندلعت معارك ضارية بين الطلبة والبوليس خلال الهدنة فى فلسطين. واستمرت موجة العنف التى أودت بحياة النقراشى باشا رئيس الوزراء ثم الشيخ حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين.

أما الأثر الأكثر أهمية لانتفاضة ١٩٤٦ الطلابية وما تلاها من اضطرابات طلابية، فهو فتح ملف قضية معاهدة ١٩٣٦. حيث ظلت المفاوضات المصرية الإنجليزية متوقفة وباءت كل المحاولات لحل المشكلة

عن طريق مجلس الأمن بالفشل، فكان الطريق الوحيد المتاح أمام الحركة الوطنية المصرية هو الضغط على الحكومة لإلغاء المعاهدة من طرف واحد.

وكان مثل هذا القرار خليقًا بأن ينتج عنه مواجهة دامية مع بريطانيا، لذلك فمن الصعب التسليم بأنه كان من الممكن أن يختار أى من الأحزاب السياسية التقليدية الممثلة فى برلمان البلاد - التى قضت معظم حياتها فى المفاوضات مع بريطانيا حول المعاهدة- اتخاذ تلك الخطوة، دون ضغط جماهيرى. ولعبت التنظيمات الناشئة غير الممثلة فى البرلمان - بما لها من نفوذ فى الحركة الطلابية على وجه الخصوص - دورًا مهما فى ممارسة هذا الضغط. ومع مقدم ١٩٥١ كانت هذه التنظيمات قد بدأت فى تنسيق جهودها لدفع حكومة الوفد فى هذا الاتجاه. وعلى الرغم من ممانعة القيادة الوفدية فى بادئ الأمر إلا أنها تراجعت فى النهاية، وأعلن النحاس باشا نفسه فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ «من أجل مصر وقعتها.. ومن أجل مصر ألغيها»(٤٩) وقوبل هذا القرار بترحيب حاد من الأغلبية العظمى فى مصر. وانسحب كل من العمال والموظفين المصريين البالغ عددهم ثمانية آلاف عامل من العمل بالقاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس، وبدأت الأعمال الفدائية ضد القوات البريطانية فى المنطقة.

وشهد أكتوبر ١٩٥١ تصعيدًا فى النشاط الطلابى فوقع على الأقل خمسة عشر إضرابًا. وفى ديسمبر أنشئت تسع وثلاثون لجنة وطنية طلابية بالقاهرة، وعقد اجتماعان موسعان فى مقر الإخوان المسلمين وفى الجامعة. وأصدر مؤتمر طلابى ميثاقًا وطنيًا بـ «دعوة الشعب إلى الكفاح المسلح».(٥٠)

وتحولت الجامعة نفسها إلى معسكر تدريب عسكرى، يتلقى فيه نحو عشرة آلاف طالب تدريباتهم. وقام الإخوان المسلمون بتوفير السلاح بالإضافة إلى إرسال الكتيبة الأولى من فدائيى الجامعة، التى ذهبت إلى منطقة القناة فى

٩ نوفمبر ١٩٥١[٥١] وساهم الطلاب من كل التيارات السياسية فى الأعمال الفدائية،[٥٢] جنبا إلى جنب مع غيرهم من فلاحى منطقة القنال، والعمال (الذين كان العديد منهم يعمل سابقًا فى القاعدة البريطانية) والمثقفين، ومجموعة من صغار الضباط الذين تطوعوا لتدريب الفدائيين على استخدام السلاح.

وتواكبت المصادمات مع الجيش البريطانى فى منطقة القناة، مع موجة من المظاهرات فى شتى أرجاء البلاد، خاصة فى ديسمبر ١٩٥١ ويناير ١٩٥٢. وتحولت جنازة الطالب عمر شاهين عضو الإخوان فى ١٤ يناير إلى مظاهرة قومية، لم يكن فيها الشهيد رمزًا فقط على احتلال أجنبى وحشى، وربما أيضًا «دليل خيانة وطنية مزرية» على حد تعبير ريتشارد ميتشل[٥٣] وانتقد الفدائيون حكومة الوفد لعدم منحهم مساعدة تذكر، بينما هاجمتها بريطانيا بسبب تشجيعها للإرهاب، فاضطرت الحكومة فى النهاية إلى الاستقالة بعد إعلان الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ إثر حريق القاهرة.

وشرعت حكومة على باشا ماهر قصيرة الأجل، فى إخلاء منطقة القناة من الفدائيين، الأمر الذى استمر فى عهد خليفته نجيب الهلالى باشا الذى كانت وزارته قصيرة الأجل أيضًا. إلا أن الهلالى باشا أذعن لمطالب الطلاب ووعدهم بالاستمرار فى تدريباتهم العسكرية داخل الجامعة[٥٤] حتى جاء موسم الامتحانات فأعادت الهدوء لفترة حتى انهار النظام الليبرالى نفسه فى النهاية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ولم يكن الضباط الأحرار الذين تولوا السلطة فى ذلك اليوم بعيدين عن تأثير الحركة الطلابية. فالعديد منهم اكتسب وعيه السياسى فى فترة دراسته الثانوية، وكانت هناك صلات غير مباشرة بين الضباط والطلبة عبر التنظيمات الناشئة. وكذلك كان بعض الضباط أنفسهم طلبة منتسبين بالجامعة ولذلك لم يكن غريبًا أن جاء برنامجهم السياسى متفقا فى أسسه مع الأهداف السياسية للحركة الطلابية.

هوامش

(١) FO 141, 1005 (1),(1945). **Political Situation**

(٢) يقدر الغزالى الحضور بحوالى خمسين شخصًا. بينما ينفى زهران أنهم تجاوزوا العشرين (مقابلة المؤلف مع عبد المنعم الغزالى أبريل ١٩٧٩ وسعد زهران سبتمبر ١٩٨١).

(٣) مقابلة مع الغزالى.

(٤) Richard P. Mitchell, **The Society of the Moslem Brothers,** Oxford University Press, London, 1969, P.44.

وأيضًا زكريا سليمان بيومى، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ - ١٩٤٨)، مكتبة وهبة القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٠٣. وفقًا لما يقول سعد زهران (مقابلة شخصية)، فإن هذا اللقاء الذى افتتحه فؤاد محيى الدين، حضره حلفاء الأحزاب السياسية الأخرى والحكومة، وذلك بهدف تخريبه وبالفعل انتهى المؤتمر فى غضون ساعة بالضجيج والصياح.

(٥) ترجمة عن النص الإنجليزى المودع فى ملف:

Fo 141, 1009 (1946), **Public Security.**

استمر الإضراب لليوم التالى فى القاهرة والإسكندرية، ومعه خرجت مظاهرات معادية لليهود (انظر: أمين سعيد، **تاريخ مصر السياسى**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٨٣).

(٦) مقابلة مع الغزالى.

(٧) بقيادة مصطفى مؤمن من الإخوان المسلمين طبقا لميتشل :

(Mitchel, Moslem Brothers, p.44)

(٨) كانت قوة البوليس تحت قيادة الضابط البريطانى «فيتزباتريك» الذى اغتاله الطلاب بعد ذلك بسنوات قليلة. انظر :

(Jean - Pierre Thiec, "La Journéé du 21. Fevrier 1946 dans Histoire Mouvement National Egyptien).

ومقابلة مع د. أحمد شوقى الفنجرى (يونيو ١٩٧٨). انظر كذلك : أحمد بهاء الدين، يوميات، **الأهرام**، ١٩٨٦/٢/٢١.

(٩) عبد الرحمن الرافعى، **فى أعقاب الثورة المصرية** (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٤، ١٩٥١) الجزء الثالث، ص ١٨١ ويلاحظ أن تقديرات عدد الجرحى فى مظاهرة ٩ فبراير الواردة فى كتاب «الحركة السياسية..» لطارق البشرى وكتاب «مصر مجتمع عسكرى..» لأنور عبد الملك هى تقديرات مبالغة بدرجة ملفتة.

(١٠) شهدى عطية الشافعى: **تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦**، الطبعة الأولى (الدار المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٥٧) ص ٩٧. ويقرر الكاتب أن عدد القتلى فى تلك المظاهرات كان سبعة. وكان النحاس باشا زعيم الوفد قد استقبل عددًا من المصابين فى القاهرة وألقى عليهم خطبة مؤيدة للطلاب. (مقابلة مع ماهر محمد على – سبتمبر ١٩٨١).

(١١) أقيم الاحتفال تحت إجراءات أمن مشددة حيث انتشرت الشائعات عن محاولة لإلقاء قنبلة على موكب الملك. ولم يسمح إلا لقلة من الطلاب الذين يثق بهم المسئولون عن الأمن بالحضور (محمد حسين هيكل، **مذكرات فى السياسة المصرية**، المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، الجزء ٢ ص ٣١٥، وطبقًا لما يذكر عبد المنعم الغزالى شمل استقبال الطلاب للملك أشكالا أكثر حدة للاحتجاج مثل حرق صورته، والهتاف «لا إله إلا الله»، وإلقاء الأتربة على مصابيح السيارة الملكية وقطع الأشجار ووضعها فى طريق موكب الملك. (عبد المنعم الغزالى، **موقع ٢١ فبراير ١٩٤٦ فى التاريخ**، الطليعة، فبراير ١٩٦٦. ص ٥٢ – ٥٣) إلا أن حجم المشاركة الطلابية فى تلك الأحداث لا يتضح من خلال وصف الغزالى الذى يبدو مبالغا والذى لم يمكن التحقق من مصادر أخرى.

(١٢) طارق البشرى، **الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢** (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤) ص ١٠٠.

(١٣) Thieck Journe, edu 21 Fe vrier;p 115-6.

ويقدر عدد المتظاهرين بحوالى خمسة عشر ألفا من جامعة القاهرة، يرتفع إلى أربعين ألفا عند انضمامهم إلى طلاب الأزهر.

(١٤) الطليعة فبراير ١٩٧٦. اتصل الطلاب بمؤتمر نقابات عمال مصر، واللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى، وغيرهما من النقابات العمالية، خاصة فى شبرا الخيمة، حيث كان العمال قد بدءوا بالفعل فى تشكيل لجانهم الوطنية. (انظر أيضا : طارق البشرى، **الحركة السياسية**، ص ١٠٠). وعن الانتخابات لعضوية اللجنة الوطنية للعمال والطلبة انظر : سعد زهران، **فى أصول السياسة المصرية**، ص ١٢٥.

(١٥) Anwar abdel-Malek, Egypt: Military Society, Translated by lam Matkmann, (Random Housr, New York, 1968), P.24.

وأيضًا: مسعد عويس، **نحو تنظيم سياسى للشباب**، فى: كمال السيد درويش وآخرون: **التربية السياسية للشباب**، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٧٣، ص ٨٤ – ٨٥، وكذلك : شهدى عطية الشافعى، ص ٩٨ – ٩٩.

(١٦) فى تقدير شهدى عطية الشافعى ص ٩٩، أن المتظاهرين كانوا من أربعين إلى مائة ألف، ويقدرهم الغزالى (موقع ٢١ فبراير، الطليعة، فبراير ٦٦، ص ٥٥) بما يفوق مائة وأربعين ألفا من بينهم خمسة عشر إلى أربعين ألفا من العمال، خاصة من شبرا الخيمة. وفى تقدير ثالث (الطليعة، فبراير ١٩٧٦) يرتفع الرقم إلى حوالى مائتين وخمسين ألفا!

(١٧) هذا مطلع قصيدة كتبها الطالب عبد الواحد بصيلة (أستاذ جامعى وعميد كلية فيما بعد).

(١٨) الرافعى، فى أعقاب، الجزء الثالث ص ١٨٦، ويلاحظ اختلاف تقدير عدد قتلى وجرحى إضراب ٢١ فبراير باختلاف الباحثين حسبما تبين التقديرات التالية:

	عبد الرحمن الرافعى	شهدى عطية الشافعى	رفعت السعيد	أمين السعيد	طارق البشرى	جان وسيمون لاكويتر
عدد القتلى	٢٣	٢٣	١٥	٦٤	٣٠	٣
عدد الجرحى	١٢٠	١٢١	١١١	٣٠٠	١٥٠	١٢٠

(١٩) مع ذلك تشير بعض المصادر إلى أن الإخوان المسلمين قد شاركوا فى مظاهرات ٢١ فبراير. ووفقا لما كتب متشل (Moslem Brothers, p.45): «فى يوم الإضراب كان الإخوان المسلمون - بالطبع - يقفون فى الخارج بكامل قوتهم، مع التركيز الرئيسى على نشاطهم المستقل فى الإسكندرية. وأيا ما كان الذى وعد البنا به صدقى، فمن الواضح أنه لم يكن من الممكن أن يتضمن هذا الوعد تحويل اتجاه الحماس الوطنى لدى أتباعه». كما اعترف الغزالى ضمنيا بهذه المشاركة، عندما أشار إلى المحاولة المجهضة التى قام بها فريق الجوالة بالإخوان المسلمين لتحويل مجرى المظاهرات فى القاهرة إلى القصر الملكى بغرض تقديم التماس إلى الملك. (موقع ٢١ فبراير، الطليعة، فبراير ١٩٦٦، ص ٥٦).

(٢٠) شهدى عطية الشافعى، ص ١٠٠.

(٢١) نفس المرجع.وتبدو دعوة مقاطعة اللغة الإنجليزية استجابة لضغط الإخوان المسلمين.

(Thieck, Journeé du 21 Février, p. 124)

فبعد ذلك فى ١٩٤٨، أوردت السفارة البريطانية فى تقرير لها، «كان الإخوان المسلمون فى المنصورة - من خلال أفرادهم الذين يعملون

فى مكتب البريد وغيره من المصالح الحكومية يحتجزون البريد الذى يكون العنوان المكتوب عليه بلغة أجنبية».

(FO 141 ,1245 , 1948, Political Situation)

وقام الإخوان أيضًا – فى مرحلة من مراحل الحركة الطلابية – بإحراق الكتب الإنجليزية علنا (عبد المتعال الجبرى، **لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا؟** ص٩٩).

(٢٢) الشافعى، ص ١٠٢ – ١٠٣ إلا أن الانقسامات داخل الكتلة الطلابية، كان لها بعض الأثر فى تنظيم الإضراب فى القاهرة (الطليعة فبراير ١٩٧٦).

(٢٣) (FO 141, 1009 (1946)

(٢٤) Thieck, Journeé du 21 Fé vrier.

(٢٥) مقابلة مع سعد زهران.

(٢٦) شكل المستقلون أغلبية أعضاء اللجنة طبقًا لتقدير أحمد صادق سعد، انظر : أحمد صادق سعد، **صفحات من اليسار المصرى بعد الحرب العالمية الثانية ٤٥/١٩٤٦**، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٣٦. ويؤكد سعد زهران «النزوع الاستقلالى الغالب على الحركة الطلابية» (فى أصول السياسة المصرية، ص ١٢٥).

(٢٧) Mitchell Moslem Brothers, p. 44

وانضمت اللجنة المنفصلة للطلاب الوفديين – التى أطبق عليها نفس الاسم – إلى اللجنة التنفيذية للطلاب انضماما جماعيا (Thieck, p. 97)

(٢٨) عبد العظيم رمضان، "الإخوان المسلمون: أخطر الحركات الدينية فى التاريخ الحديث" الهدف، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٠. اتهم الإخوان خصومهم باستخدام تعبيرات شيوعية فى بياناتهم مثل «الكفاح التحريرى» (والجلاء الاقتصادى» و«الكفاح الشعبى» واتحاد العمال والطلبة».

(٢٩) مقابلة مع سعد زهران.

(٣٠) Abdel-Malek, Egypt: Military Society, pp. 23 - 5.

(٣١) ميشيل كامل، تطور حركة النضال الوطنى والاجتماعى فى مصر، **دراسات عربية**، العدد ١١، السنة ١٦، سبتمبر ١٩٨٠، ص ٣ - ١٣، وانظر وجهة نظر مشابهة لأحد المشاركين فى الأحداث فى : محمد يوسف الجندى، **٢١ فبراير - توجه جديد للحركة الوطنية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٦.

(٣٢) أصبح شهدى عطية الشافعى، الذى عذب حتى الموت فى يونيو ١٩٦٠، أبرز شهداء الحركة الشيوعية المصرية.

(٣٣) الشافعى، ص ١٠٨، ١٠٩.

(٣٤) بيان من اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال مصر إلى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة. ورد فى: طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق فى تاريخ الطبقة العاملة، **الكاتب**، عدد ١٣٤، السنة ١٢ مايو ١٩٧٢، ص ١٥٣ - ١٥٨.

(٣٥) نفس المرجع.

(٣٦) L.J. Coverly, The Egyptian Undergraduate and Politics, op. cit., p. 336.

(٣٧) مقابلة مع أحمد صادق سعد فى : رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٣٨) بيومى، **الإخوان المسلمون**، ص ٢٨٣، Thieck, p. 126 ورفعت السعيد، **أحمد حسين، كلمات ومواقف**، ص ٢٠٢. تعرض الإخوان المسلمون لنقد جماعة إسلامية أخرى (شباب محمد) على أساس أنهم شكلوا اللجنة القومية بإيعاز من الحكومة بغرض إضعاف الحركة الوطنية. (بيومى، ص ٢٨٣).

(٣٩) الغزالى، موقع ٢١ فبراير، ص ٥٩.

(٤٠) بيومى، ص ١٠٥.

(٤١) المرجع السابق، ص ١٠٤ – ١٠٥.

(٤٢) البشرى، ص ٨٥ و Thieck, p. 970

(٤٣) الشافعى، ص ١٠٧ – ١٠٨. انظر أيضًا : هيكل، **مذكرات..**، جزء ٢، ص ٢٢١ – ٢٢٢.

(٤٤) Salah El Din El Zein El Tayeb, ob. cit, p. 40 - 41.

(٤٥) P.J. Vatikiotis, **The Modern History of Egypt** (Weidenfeld Nicolson, London, 1969), p. 363' Marcel Colombe, Deux Anneés d'Histoir de L'Egypte:8 October 1944 - 9 Décember 1946, Politique Etrangére, vol. 120, part 2 (May 1947),p. 213.

فى ساعة مبكرة يوم ٧ مايو ١٩٤٦، ألقيت قنابل على ثكنات مصطفى باشا بالإسكندرية، فأصابت أربعة جنود إنجليز، وتم ضبط سلة بها ستون قنبلة يدوية. وفى ١٧ يوليو ألقيت قنابل أخرى على النادى البريطانى بالإسكندرية، فأصيب ثمانية وعشرون شخصًا. (انظر أمين سعيد، **تاريخ مصر السياسى**، ص ٢٩٣).

(٤٦) سافر مصطفى مؤمن إلى اجتماعات مجلس الأمن باسم «الجبهة الطلابية للدعاية لقضية وادى النيل التى تشكلت أساسًا من طلاب ينتمون إلى الإخوان المسلمين والحزب الوطنى، واختير لرئاستها اثنان من رؤساء الجامعات هما د. عبد الوهاب عزام، ومنصور فهمى باشا، وضمت بين أعضائها عددًا من الأساتذة. (مقابلة مع ماهر محمد على).

(٤٧) ورد فى تقرير للسفارة البريطانية: "أبلغنى عميل أن إعادة فتح الجامعات تترقب بشىء من الاهتمام والقلق، حيث يعتقد مصطفى مؤمن، الزعيم الطلابى، قد بدأ يعد لإشعال المظاهرات ضد النقراشى.. إنه هو الذى حاول الهتاف بسقوط النقراشى عند بحيرة ساكس والطلاب على أية حال يكرهون النقراشى، وذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى حادث كوبرى عباس. وهم يقولون الآن إنه ليس بالرجل الذى يقود الثورة التى تعد لها الأمة».

(FO 141 ,1187 , 1947, Political Situation)

(٤٨) ورد فى تقرير للسفارة البريطانية أنه «سوف يعاد فتح الجامعة.. كما سيتم إبعاد العناصر المدرجة فى القــوائم الســوداء، إلا أن أحــزاب المعارضة، والشيوعيين، والحزب الوطنى، والإخوان، قرروا الاتصال بالطلاب لتنظيم اضطرابات وأعمال شغب، مهما كانت النتائج، وذلــك حتى يسقط النقراشى وحكومته».

(FO 141 ,127 , 1948, Arab Societies: Ikhwan Al-Muslimene)

(٤٩) بعد ذلك بأربعة أيام أعلن زعيم الوفد أيضًا رفض حكومته لمقترحات الولايات المتحدة من أجل الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط (Abdel - Malek, Egypt: Military Society, p. 31) وانظر أيضًا:

Dle EastFO 141, 1442 (1951),

USA - GREAT BRITAIN, MID Policy..

(٥٠) البشرى، ص ٤٢٥، ٤٣٦، LAQUEUr,PP55.7

(٥١) انظر الدعوة، يناير ١٩٧٧.

(٥٢) لم تكن هناك قيادة موحدة للكتائب حيث كانت كــل مجموعــة تــدين بالطاعة لقائدها – (Abdel Malek, Egypt: Military Society, P.31) وانظر أيضًا: البشرى، ص ٥٠٧.

(٥٣) Mitchell, P. 92

(٥٤) Mitchell, P. 94 - 50.

ويذكر المؤلف أيضًا أنه: «كان الطلاب يظهرون انتصــارهم علــى محاولة الحكومة للقضاء على كتائب التحرير، بالطواف بانتظام حول حرم الجامعة فى سيارات جيب، وإطلاق بنادقهم الآلية فــى مواجهــة مبنى الإدارة بالقرب من قبتها الشهيرة. كما وردت مماثلة من جامعــة الإسكندرية عن طلاب مسلحين يقومون بزرع مفرقعات أو يطلقــون النيران بالقرب من حرم الجامعة. وكانت الأغلبية العظمى من الطلاب المشاركين فى ذلك من الإخوان المسلمين.

إلا أنه فى نفس الوقت، وفيما بدا وكأنه الجانب الآخر من صفقة، تمت السيطرة على مظاهرات الجامعة والرأى العام فيها عمومًا. فـــالهلالى كان بحاجة للهدوء وهو يدفع ببرنامجه للإصلاح، ويحاول – أيضًا – إعادة فتح باب المفاوضات مع البريطانيين، حيث حصل على مساعدة الإخوان فى الجامعة. فقد كان الإخوان، الذين يسيطرون على اتحـــاد الطلاب، فى وضع يسمح لهم بتوجيه حركة الجامعة».

(٥)

الحركة الطلابية والنظام السياسى

١- الطلاب والقصر الملكى:

كانت مؤسسة القصر الأوتوقراطية غالبًا ما تبحث عن تأييد الطلاب لها فى صراعها على السلطة مع الوفد. وفى العديد من المناسبات لم تكن مظاهرات الطلاب سوى تعبيرًا ظاهريًا عن الخلاف بين الوفد والقصر. فأضرب الطلبة المؤيدون للملك ضد حكومة الوفد برئاسة سعد باشا زغلول عام ١٩٢٤، وبرئاسة النحاس باشا فى ١٩٣٠ و١٩٣٦. وإبان الأزمة الدستورية عام ١٩٣٧، حرض القصر طلاب الأزهر وجامعة القاهرة على التظاهر ضد الوفد، وذهب الطلاب إلى القصر حيث حياهم الملك بنفسه، وعندما أقيلت حكومة الوفد عام، ١٩٤٤ شجع القصر الطلاب على إظهار ابتهاجهم،[١] ولما سمح وزير الداخلية الوفدى فؤاد سراج الدين عام ١٩٥٢ بخروج مظاهرة من طلاب الهندسة تهتف ضده شخصيًا، اعتبر الملك أن هذه المظاهرة مجرد مقدمة لمظاهرات ضد السراى.

وكان القصر تواقا بشكل واضح إلى إضعاف التأييد الطلابى للوفد. فعندما سعت حكومة الوفد فى محاولة منها لكسب شعبية الطلاب - إلى استصدار قانون لتخفيض درجات النجاح الصغرى فى الامتحانات، رفض الملك أن يصدق على هذا القانون. وابتكر القصر وسائله الخاصة لكسب الطلاب، ففى أثناء الانتفاضة الطلابية ٣٥ / ١٩٣٦، أوضح تقرير لوزارة الداخلية أن «البلاط كان متعاطفا بدرجة كبيرة مع الطلاب. وفى عدد من الحالات أمر مندوبو البلاط بالإفراج عن الطلبة حتى دون تحقيق فى التهم المنسوبة إليهم".[٢]

ومثل الأزهر مركز التأييد الطلابى الرئيسى للقصر. ولم يكن ذلك بالأمر المستغرب، بالنظر إلى المفاهيم الإسلامية المحافظة للأزهر، واستعداده لأن يعتبر الملك خليفة، خاصة بعد أن أنهى كمال أتاتورك الخلافة العثمانية. كما وجد القصر أنه من السهل كسب تأييد الأزهر بكتلته الطلابية التى تتميز بالفقر النسبى عن طريق الإغراءات المالية المباشرة، وفى ١٩٣٨ اتهمت صحيفة وفدية شيخ الأزهر[٣] بأنه يستخدم طلاب الأزهر كأداة سياسية يطوعها باسم الدين ثم يلقى بها بين يدى القصر. وكانت الالتماسات التى تحوى شكاوى طلاب الأزهر، كثيرًا ما ترفع إلى الملك بدلاً من الحكومة، كما كانت تهانى طلاب الأزهر ترفع إلى الملك فى المناسبات، خاصة المناسبات ذات الدلالة السياسية. وفى ١٩٢٥ ساند القصر الأزهر عندما عارض محاولات الحكومة دمجه ضمن نظام وزارة التعليم، وساند بعد ذلك مشروع زيادة عدد المعاهد وتحديث معداتها.[٤]

وفى تقرير للسفارة البريطانية عام ١٩٤٣ ورد ما يلى:

"هناك خلاف بين طلبة الأزهر والحكومة نتج عن محاولة الطلبة السير إلى القصر لإظهار ولائهم، بمناسبة عيد ميلاد الملك فاروق، وذلك بعد بضعة أيام من المناسبة، الأمر الذى منعته الحكومة على أساس أنه لم يكن هناك فى الموعد الفعلى ما يمنع أى شخص من التصرف على هذا النحو... ووقعت مصادمات مع البوليس.. وأمرت الحكومة بالقبض على بعض شيوخ الأزهر الذين اعتبرتهم مسئولين عن عدم السيطرة على الطلاب".[٥] وغضب الملك من تلك الحادثة وطالب الحكومة بتقديم تفسير لموقفها، وإطلاق سراح الشيوخ المقبوض عليهم.

وأظهرت زيارة الملك للجامعة إبان اضطرابات فبراير ١٩٤٦، والبرود النسبى الذى قوبل به، انحسارا تاريخيًا لدور العرش كرمز للأمة فى نظر الطلاب. وكانت هتافات الطلاب مثل: «يسقط الطغاة» و"إرادة الشعب

فوق الجميع » بمثابة صيحات عـداء موجهـة للملـك، وتمـادى بعـض المتظاهرين إلى حد أن نعتوه بأنه "ملك النسـاء" وذلـك بسـبب مغامراتـه العاطفية الشهيرة.[٦] وفى ١٩٤٨ داس الطلبة بنعالهم صور الملك، وتضمنت هتافاتهم سبابا شخصيًا له. ولكن عداء الطلبة للملكية لم يتفجر بشكل صريح وواسع النطاق حتى السنتين الأخيرتين من العهد الملكى، حين انـدلع ذلـك العداء فى صورة مظاهرات انتشرت فى كل مكان، وهتافات معادية للنظـام الملكى، وحرق صور الملك علانية،[٧] وعند هذا الحد توالـت احتجاجـات البلاط على حكومة الوفد تدعو إلى إعلان الأحكام العرفية وهو مـا حـدث ليؤذن بالانفصام الكامل بين الملك ورعيته من الطلاب على عتبات سـقوط النظام السياسى ككل.

٢- الطلاب والإدارة الحكومية:

فى صيف ١٩٤٦ بذل رئيس الوزراء صدقى باشا محـاولات نشـطه للتوصل إلى اتفاق جديد مع بريطانيا لضمان جلاء القوات البريطانيـة مـن مصر. وكان أحد أسباب العجلة لديه، الرغبة فى إنهاء الأمر قبل بداية العام الدراسى الجديد، وهو تصرف مفهوم من قبل الحكومة المصرية فى مواجهة غليان طلابى فعلى أو محتمل، وأقر السفير البريطانى سير مايلز لامبسـون هذا النوع من التصرف منذ مرحلة مبكرة إبان الانتفاضة الطلابية فى ٣٥ / ١٩٣٦ حين قال:

"توضح التقارير الضرورة العاجلة للتعامل مع المسألة الطلابية بصورة جذرية. فإذا لم يفرض على الطلبة أن يقفوا عند حدودهم، فلن يكـون مـن الممكن إيجاد حكومة مستقرة أو إقرار علاقات إنجليزية مصرية هادئة".[٨]

ووردت فى تقرير بشتلى أفندى وجهة نظر مشابهة: "إن خطر الروح السائدة حاليًا بين الشباب غير المسئول فى هذا البلد يتجاوز إلى حـد بعيـد

مزاياها.. وربما كان المطلوب الآن هو وجود وزير قوى للتعليم يحظى بمساندة صادقة من مجلس الوزراء، لاستعادة أى أثر للنظام فى المدارس. والأمر الأكثر احتمالا، أن الإجراءات التى قد يضطر إلى اتخاذها ستكون قمعية كما أن آثارها ستكون بعيدة المدى".[٩]

وقد حمل تقرير شامل إلى وزارة الداخلية رؤية مختلفة نوعًا وأكثر حذرًا تجاه المشكلة[١٠] حيث أشار إلى أن هناك خيارين بديلين فى التعامل مع الحركة الطلابية. إما قمعها أو تسييرها فى قنوات أخرى. واعتبر البديل الأول نوعًا من "صب اللعنة على الطوفان"، أما البديل الثانى فهو يوجه الحركة إلى "قنوات مناسبة بواسطة التنظيم، والدعاية، والمعاملة الودية بينما يتم التعامل فى نفس الوقت مع مظاهر الجموح فى هذه الحركة بحزم وفقًا للقانون العادى". ورأى أن هذا الخيار إنما يستلزم عددًا من التدابير مثل:
" خلق لجنة لتنمية الشباب تحت رعاية الحكومة تضطلع بمهمة تحويل طاقات الطلاب إلى قنوات نافعة مثل الرياضة، والثقافة البدنية والاهتمامات الفكرية... إلخ. وشن حملة صحفية نشطة.. وعزل الحركة عن السياسات الحزبية.. وإصلاح الجامعة والنظام التعليمى".

وبرغم أن هذا المنهج يبدو أكثر حكمة من البديل القمعى، إلا أنه كان يتطلب إجراءات فعالة لإبعاد الجامعة عن السياسة، الأمر الذى لم يكن أمامه فرصة للنجاح فى بلد ناقص الاستقلال، ويقوم نظامه السياسى على المنافسة البرلمانية بين أحزاب سياسية بما فى ذلك التنافس للحصول على ولاء الطلبة. وهكذا، ظلت إغراءات الصراعات الحزبية أمام الكتلة الطلابية أقوى من أن يحتويها هذا المنهج.

وطبقت الحكومات المصرية- عمليًا- أسلوبًا يؤلف بين هذين المنهاجين وسط تدابير أخرى بغرض السيطرة على الكتلة الطلابية من خلال الإدارة الجامعية نفسها، وكانت الجامعة المصرية – التى أنشأها عام ١٩٠٨

بعض مثقفى البلاد البارزين كمشروع خاص – قد خضعت لسيطرة الحكومة عام ١٩٢٥:

أصبح وزير التعليم – بحكم منصبه– رئيسًا أعلى للجامعة، أما المسئول الإدارى الأعلى؛ أى رئيس الجامعة فكان تابعًا للوزير، ويتم تعيينه بمرسوم ملكى بناء على توصية الوزير وبالإضافة إلى ذلك كان خمسة من بين أعضاء مجلس الجامعة يعينون بناء على تزكية الوزير أيضًا. علاوة على أن الأساتذة وهيئة التدريس موظفون مدنيون يعينون ويفصلون بواسطة الوزير ويخضعون لإجراءات تأديبية صيغت فى لوائح خاصة، تسمح بعقوبات من قبيل تخفيض الدرجة الوظيفية والإيقاف عن العمل، وكذلك الفصل. وتمول الجامعة من الميزانية العامة للدولة، ومن ثم كانت تحت سيطرة محكمة.(١١)

وطُبق مطلب استقلال الجامعة – الذى رفعه كل من الطلاب والأساتذة – داخل حدود معينة، عينتها الحكومة، فكما لاحظ طه حسين:

" ليس الاعتداء على استقلال الجامعة مقصورًا على ظلم السلطات لهذا العميد أو ذاك، أو حمل الجامعة بالعنف على ما لا تحب، فهذا العدوان يسيرٌ أمره، لأن الناس جميعًا يحسونه ويشعرون به وينكرونه دائمًا ويقاومونه أحيانًا، إنما العدوان الخطر على استقلال الجامعة هو هذا الذى يظهر للناس على أنه شيء مشروع قد صدر من صاحب الحق فيه، هذا العدوان لا حيلة لأحد فيه، ولا قدرة لأحد عليه، وهو مع ذلك مصدر فساد عظيم وشر مستطير، هذا التغيير الذى تستبيحه سلطة الدولة لنفسها فى نتائج الامتحان،(١٢) وهذا التغيير الذى تستبيحه سلطة الدولة لنفسها فى إلغاء الأحكام التى تصدرها مجالس التأديب الجامعية، هو الشر كل الشر وهو الذى يلغى استقلال الجامعة إلغاء، بل يلغى الجامعة نفسها إلغاءً، ما أظن سلطة الدولة تستطيع أن تنكر أنها اتخذت التشريع الذى لا غبار عليه من الوجهة

القانونية ولا من وجهة سيادة الدولة، وسيلة إلى إلغاء استقلال الجامعة وإضاعة حقها المقدس فى الإشراف وحدها على شئون العلم والتعليم.(١٣)

وفى هذا الإطار، لم يكن من المستغرب وقوع بعض الأحداث، مثل إكراه الجامعة على منح درجات فخرية لبعض الساسة عام ١٩٣٣، وعزل طه حسين نفسه من منصبه بالجامعة بسبب آرائه الأدبية والسياسية، واستقالة رئيس الجامعة أحمد لطفى السيد بسبب إنشاء قوة بوليس داخل الحرم الجامعى للتعامل مع إضرابات الطلاب.

وأثبت توقيت الامتحانات أنه أداة إدارية فعالة لتقييد نشاط الطلاب فى كل من المدارس والجامعة، ففى تعليق على موقف طلبة المدارس فى سوهاج عام ١٩٤٧، كتب المندوب القنصلى البريطانى يقول: "أدرك طلبة مدارسنا المحلية أن العام الدراسى أصبح قصيرًا، وأن الامتحانات تقترب سريعًا حتى إنهم ينوون منح دروسهم اهتمامًا أكبر من السياسة".(١٤) وبالمثل فعند نهاية فترة التوتر واسع النطاق عام ٥١ / ١٩٥٢، خمدت الخطب السياسية، وعاد الطلبة إلى كتبهم – بعد عام كامل تقريبًا من الاضطرابات إذ كانت الامتحانات تلوح فى الأفق.

وكانت الحكومة على استعداد للجوء إلى إغلاق المدارس والجامعات لفترات قصيرة، والقيام بعدد من المحاولات لسن تشريعات من أجل إحكام سيطرتها على الكتلة الطلابية، فأصدرت حكومة محمد محمود باشا – فى غياب البرلمان – القرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ من أجل "حفظ النظام فى معاهد التعليم "، الذى حظر الاشتغال بكافة الأنشطة السياسية فى الجامعة والمدارس، ولم تتردد حكومة الوفد عام ١٩٣٧ فى اللجوء لهذا المرسوم بغرض قمع الاضطرابات الطلابية، رغم أن برلمان الوفد كان قد أعلن بطلانه عام ١٩٣٠.

ومع ذلك، كثيرًا ما أظهرت بعض مؤسسات الدولة والحكومة تعاطفًا كبيرًا مع الطلاب؛ فإبان انتفاضة ٣٥ / ١٩٣٦ - على سبيل المثال - ذكر بشتلى أفندى فى تقريره: "كانت المحاكم متعاطفة مع الطلاب إلى حد كبير.. وكان القضاة متساهلين بصورة واضحة مع المذنبين، وفى العديد من القضايا كان الحكم يصدر ببراءة المتهمين، وفى أسوأ الحالات توقع عليهم مدة حبس قصيرة للغاية، مع إيقاف التنفيذ فى أغلب الأحوال، أو تفرض عليهم غرامات تافهة، وفى إحدى القضايا، أثنى القاضى حسين إدريس - فى حكمه الصادر ١٨ نوفمبر - على الطلاب بسبب إظهارهم لمشاعرهم الوطنية، والتمس لهم العذر فى الهجوم على البوليس على أساس أنهم كانوا مدفوعين بفعل الموقف العدوانى من البوليس إزاءهم".(١٥)

وفى المستشفيات كانت إدارة المستشفى تبدى "تمييزًا كبيرا فى معاملة المصابين فى الاضطرابات ؛ حيث يتم علاج الطلبة المصابون فورا ويحظون بمعاملة كريمة، بينما المصابون من البوليس غالبًا ما يلقون الإهمال.(١٦) وفى حالات كثيرة عامل سلطات السجون الطلاب المقبوض عليهم بأفضل مما تعامل غيرهم من النزلاء(١٧) أما جنود الشرطة من فرقة قمع المظاهرات (الذين كانون يجندون أساسًا من أصول شديدة الفقر، ويدربهم ضباطهم على الحقد على الطلبة باعتبارهم أقلية متميزة تنتمى أساسًا إلى أبناء الأغنياء) فهم وحدهم الذين يعاملون الطلبة بقسوة تتسق مع ما دربوا عليه. وشكل سليم زكى حكمدار بوليس القاهرة - قبل اغتياله- فرقة خاصة سميت "فرقة الباشا" بغرض تفريق المظاهرات.(١٨) ويتذكر د. أحمد شوقى الفنجرى عندما ضربه أحد الجنود فى مظاهرة عام ١٩٤٦، وهو يزأر فى وجهه بقوله: "لماذا تتعلمون بينما يحرم أبناؤنا من التعليم؟".(١٩)

وفى مناسبات أخرى، خاصة حينما يتصاعد الشعور الوطنى، أبدى رجال البوليس تعاطفهم صراحة مع الطلاب. ففى ٢١ فبراير ١٩٤٦ كان

الجنود المصريون يقفون بين المتظاهرين والجيش البريطانى، وقد كتب على بعض مركباتهم نفس الشعارات التى يهتف بها المتظاهرون. وبعـد انتهـاء المواجهة الدامية فى ذلك اليوم، حاول وفد الطـلاب الـذى التقـى بـرئيس الوزراء صدقى باشا إقناعه بالسماح لضباط وجنود البوليس بالانضمام إلـى الإضراب المقرر تنفيذه صباح يوم ٤ مارس، وتعرض الطلاب إلى انتقادات حادة عندما اصطدموا بالبوليس فى ٢٠ يناير ١٩٥٢، حيـث كـان جنـود الشرطة أنفسهم فى صراع مباشر مع الجيش البريطانى فى منطقـة القنـاة، وبعد ذلك بأسبوع واحد تظاهر الطلاب ورجال الشرطة معـا يـوم حريـق القاهرة.

٣- الطلاب والأحزاب السياسية:

عكست التيارات المختلفة داخل الحركة الطلابية، فـى المقـام الأول مواقف الأحزاب السياسية المختلفة إزاء قضية اسـتقلال مصـر، وشـكلت الحركة الطلابية ساحة مهمة للتنافس الحزبى، وفـى إطـار انتفاضـة ٣٥/ ١٩٣٦، تولدت أول محاولة طلابية للتخلص النسبى من الوصاية الحزبيـة. وورد فى تقرير لوزارة الداخلية ما يلي:

" إن موقف الطلاب هو أخطر ما فى مصر حاليـا، فبينمـا طـالبهم زعماء الجبهة الوطنية بالتزام الهدوء، حرض محمد محمود باشا عددًا كبيرًا منهم على عدم الالتفات إلى هذه النصيحة، وتنظيم أنفسهم بالشكل الـذى لا يتيح للوفد السيطرة عليهم. ورغم أن عددا من الطلاب لم يكونوا مـن بـين مؤيدى محمد محمود باشا، فإن أنصاره استخدموا كل الوسائل لتنفيـذ هـذا المخطط... وحيث إن النحاس باشا يعتمد على طلاب كثيرين، من حيث العدد لكن تأثيرهم محدود، فإنه يخشى أن ينجح الطلاب المؤيدون لمحمد محمـود باشا".[٢٠]

وأوضح تقرير للشرطة فى ١٠ يناير ١٩٣٦: "اقترح محمد محمود باشا على عباس حليم من خلال وساطة حسنى الشنتناوى المحامى – الوكيل القانونى لاتحاد العمال الذى يرأسه عباس حليم – خلق مجموعة من الطلاب تعرف باسم "الطلبة الوطنيون"، ويكون الهدف من هذه المجموعة هو موازنة تأثير الوفد بين الطلاب".(٢١)

ونتج عن هذه الاتصالات انقسام داخل الحركة الطلابية، الأمر الذى يعكس الصراع بين تيارين سياسيين أساسيين فى الساحة الحزبية الواسعة: الوفد وخصومه من الأحرار الدستوريين. وكما يوضح تقرير من وزارة الداخلية كان الطلاب:

"... ينقسمون إلى فريقين:

أ) فريق وفدى تحت زعامة فريد زعلوك، وهو أداة فى يد الوفد، وعلى اتصال يومى مباشر بالنحاس ويتلقى التعليمات منه.

ب) الطلبة الوطنيون، تحت رعاية عباس حليم.(٢٢)

وظل هذا الانقسام من ناحية الجوهر بلا تغيير كبير حتى أوائل الخمسينيات فيما عدا أن التجمع المعادى للوفد أصبح يشكل عصبة من بعض التنظيمات السياسية الناشئة خارج الأحزاب التقليدية والتى استقطبت المنشقين عن الوفد نفسه.

ولكن، عندما بدأت الحركة تضم نسبة أكبر من عناصر التنظيمات غير البرلمانية وتتخذ إطارًا للحركة مستقلاً نسبيًا، فإنها لم تنجح فى تجنب درجة معينة من درجات التحزب السياسى، وقامت العديد من المظاهرات الإقليمية إبان انتفاضة ١٩٤٦ تحت إشراف اللجان المحلية لحزب الوفد وليس اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى دعت للإضراب، وكانت قيادات الوفد – رغم عدم ارتباطها المباشر بالتحرك المستقل للطلبة – واثقة من أنها ستنجح، آجلاً أم عاجلاً، فى استعادة سيطرتها عليهم، مثلما فعلت فى ٣٥ / ١٩٣٦".(٢٣)

وكان الطلاب فى معظم الحالات هم المبادرون بإشعال شرارة المواقف التى تتخذها أحزاب المعارضة ضد الحكومة القائمة،[٢٤] خاصة فى مسألة الجلاء والعلاقات مع بريطانيا، وكانوا أول من ينقل المعارك السياسية إلى الشوارع،[٢٥] ولذا فليس من المستغرب أن الأحزاب السياسية اعتبرت الطلاب رصيدًا سياسيًا ثمينا، فعملت باستمرار على استمالتهم:

"لم يكن زعماء الأحزاب السياسية يقصرون أنشطتهم على الدعاية الخفية، ولكنهم كانوا يتعاطفون علنًا مع المخلين بالأمن، فكان الضحايا يعاملون كأبطال وطنيين، وكان الجرحى فى المستشفيات يستقبلون الزيارات، ويتلقون الهدايا وتؤخذ لهم صور تذكارية مع الزعماء".[٢٦]

وكانت التسهيلات الإدارية عند الالتحاق بالمدارس والجامعات، وفى دفع الرسوم الدراسية، ونظم الامتحانات، تمنح للطلبة على أسس سياسية من جميع الأحزاب التى وصلت للحكم، بما فى ذلك حزب الوفد، الذى حرص بصفة خاصة على الاحتفاظ بولاء غالبية الطلبة. وقال توفيق الحكيم موضحا الضرر الذى أحدثته هذه الممارسات:

"إن الأوضاع الجديدة الديمقراطية كما يساء فهمها فى مصر قد صرفت شباب اليوم عن الجد والعمل، فإن سريان داء الحزبية إلى كتلة الطلاب واستخدام الساسة للطلبة ذلك الاستخدام المعروف قد جعل الطلبة من جانبهم يستخدمون الساسة هم أيضا للتدخل فى مسائل الدرس والامتحان.[٢٧]

وعالج كل من الحكومة والمعارضة، إضرابات الطلاب فيما يتعلق بشئون التعليم، على أساس انعكاساتها السياسية وليس وفق الاعتبارات التعليمية وحدها. ويرى د. هيكل – الذى كان وزيرا للتعليم – أن أسلوب حكومته فى معالجة النزاع بين طلبة الأزهر والجامعة حول تدريس اللغة العربية تحدد على أساس تأثير المشكلة على الموقف السياسى للحكومة.[٢٨]

وتعرض الطلبة الموالون للأحزاب السياسية لهجوم منتقديهم باعتبارهم دمى بأيدى الأحزاب،[٢٩] رغم أنهم فى عدد من المناسبات بدا أنه يتحركون باستقلالية، وبعد انتفاضة ٣٥ / ١٩٣٦ استنتج بشتلى أفندى أنه:

" لن يقبل الطلبة بعد ذلك أن يكونوا مجرد أدوات فى أيدى حزب سياسى، فلديهم الآن إرادة مستقلة، تجعلهم ينعمون بالنجاحات - أو ما يتخيلونه النجاحات - التى أحرزوها".[٣٠]

وردد السفير لامبسون هذا الرأى أيضًا:

"يتضح أن هناك بعض الخطورة من ناحية أن الطلاب ربما يفرضون إرادتهم على جميع الأحزاب السياسية".[٣١]

وأكد مسئول ثان بالسفارة البريطانية، والتر سمارت، هذا الاستنتاج:

"إن الطلاب الذين يعتبرون أنفسهم الآن مسئولين عن الانتصار، وإنشاء الجبهة الموحدة، ليسوا تحت سيطرة كاملة من الزعماء، وربما يتحركون بصورة مستقلة عنهم".[٣٢]

وعندما تولى الوفد الحكم قبل عام ١٩٣٦، وجد أن الكتلة الطلابية هى التهديد الرئيسى لسلطته، ولاحظ لامبسون:

"إن الوفد - الذى كان مسئولاً وهو خارج الحكم عن إثارة الطلبة وإعطائهم دورا سياسيًا حاسمًا - قد يجد صعوبة الآن فى السيطرة عليهم".[٣٣]

وفى ١٩٣٧، أجبرت حدة القلاقل الطلابية حكومة الوفد على إحياء قانون اعتبرته باطلاً قبل سنوات قليلة سابقة، وكانت المعضلة التى واجهت الحزب واضحة أمام السفارة البريطانية:

"إن الوفد الآن يشعر فى الواقع بأثر الحد الآخر من السلاح الذى صنعه بنفسه، فالطلاب الذين كان الوفد يحرضهم لمدة طويلة على معارضة

السلطة، يبدو أنهم يسيرون بجدية فى طريق الاستعداد لمعارضة الوفد نفسه بعد أن أصبح فى الحكم".(٣٤)

ورغم هذه الصعوبات، ظلت الحركة الطلابية فى التحليل النهائى تحت السيطرة النسبية للأحزاب السياسية، توجهها الحنكة السياسية لزعماء هذه الأحزاب.(٣٥)

وغالبًا ما عكست الانقسامات الداخلية فى الأحزاب السياسية نفسها بين صفوف التابعين لهذه الأحزاب وهو الأمر الذى يفسر عدم رغبة النحاس باشا فى الاستجابة لطلب أحمد ماهر باشا أن يتولى وزارة التعليم (مع ما سيتيحه ذلك من سيطرة على الطلاب، قبيل قيادة الأخير للانشقاق السعدى عن الوفد فى ١٩٣٨، وعكس الخلاف فى صفوف الطلاب الوفديين عام ١٩٤٢ بين أنصار ياسين سراج الدين وأنصار حافظ شيحة بدقة جهود فؤاد باشا سراج الدين لتثبيت موقعه داخل قيادة حزب الوفد.

لكن العلاقات بين القيادة الطلابية والقيادة القومية داخل الأحزاب المختلفة لم تكن ودية دائمًا، وهناك مثال بارز بهذا الخصوص:

"كانت قصة النزاع بين فؤاد باشا سراج الدين سكرتير الوفد، ومصطفى موسى زعيم طلاب الوفد قصة طويلة. بدأت بفؤاد باشا سراج الدين وهو يناور للتخلص من نفوذ الزعيم الطلابى، وذلك عندما بدأ فى إصدار الأوامر المباشرة إلى رؤساء اللجان الطلابية التنفيذية، وأتبع الباشا ذلك بطرد خمسة طلاب من هذه اللجان بدون استشارة زعيم الطلبة ثالثًا: طلب الباشا من طالب – مباشرة – تشكيل لجنة كلية التجارة، أما الأزمة الرابعة فقد حدثت عندما نشر زعيم الطلبة بيانًا فى صحف الوفد يقول فيه: "إن قرار الباشا بطرد الطلاب الخمسة كان باطلاً، وعقد الباشا العزم على التخلص من مصطفى موسى الذى دعا بدوره إلى مؤتمر طلابى انتهى بمظاهرة تهاجم الباشا وسياساته، وأرسل الباشا مندوبًا إلى الطلبة من أصدقاء

الزعيم الطلابى لإنذاره بأنه قد يفصل من الوفد. وعندما عاد المندوب ليخبر الباشا أن الطلبة هاجموه بصورة عنيفة قال: "يبـدو أنـه قـد يكـون مـن الضرورى إعادة فتح معتقل الطور".(٣٦)

كما ظهرت نفس عوامل التوتر - ربما بصورة أقل حـدة - بالنسـبة للمنظمات السياسية الناشئة.فعلى سبيل المثال، ضغط الطلاب الأعضاء فـى التنظيم الشيوعى "إيسكرا" على قادتهم للتعجيل باتحادهم مع الحركة المصرية للتحرر الوطنى مهددين بأنه إذا لم يحدث ذلك فإنهم سينشقون عن التنظـيم، ونجم النزاع الداخلى الوحيد الذى عانت منه مجموعة "الفجر الجديـد" عـن أعضائها من الطلاب. وحتى فى حالة الإخوان المسلمين - الـذين تمتعـوا بتنظيم متماسك نسبيًا وقائم على السمع والطاعة للقيادة -عجز الشيخ حسـن البنا عن تهدئة أتباعه من الطلاب - فى الفترة السابقة على اغتيال حكمـدار بوليس القاهرة سليم زكى- عندما واجه التنظيم خطر الحل الإجبارى. كمـا لقى خليفة البنا حسن الهضيبى أيضًا معارضة من طلاب الجماعـة حـول الوسيلة الملائمة للتعبير عن مواقفهم الوطنية، إلا أنه تعامل بحزم مـع هـذا التحدى، مُصِرًّا على أن قرارات الطلاب ليست لها قيمة حيث إنها لم تصدر عن مكتب الإرشاد بالجماعة.(٣٧)

وقدم دور الجامعة، كمعقل للتنظيمات الناشئة غير الممثلة فى البرلمان، دليلاً كافيًا فى حد ذاته على تدهور تأثير الأحزاب البرلمانية التقليدية علـى الطلاب. وكما سلف، أعرب ثلاثة أرباع الطلبة الذين جرى استفتاؤهم عـام ١٩٤٢ - والبالغ عددهم خمسة آلاف طالب- عن عدم ثقـتهم فـى كفـاءة الزعماء السياسيين للبلاد.(٣٨) وورد فى تقرير للسفارة البريطانية نفس الرأي: "إن الأمة ساخطة جدا على الروح التى أظهرتها الأحزاب السياسية. حيـث كان الطلاب يهتفون فى مظاهراتهم: "لا حزبية بين الطلبة".(٣٩)

ونبذت أعداد متزايدة من الطلاب ولاءها للأحزاب السياسية. وتبنت بديلا عن ذلك أهداف التنظيمات الناشئة التى اعتبروها "حاملة الأفكار الجديدة لحل مشكلات البلاد، بخلاف الأحزاب السياسية النهمة إلى الحكم.[٤٠] ولاحظ هذا التطور أيضًا سير رونالد كامبل السفير البريطانى الجديد عقب محادثة مع جلاد بك الذى وصفه بأنه مصدر "قريب الصلة بالقصر":

"اتفق معى على أن هناك من بين الشباب من يعرفون ما هو الضرورى الآن على طريق إصلاح الحياة السياسية والاجتماعية إلا أنهم لم يمنحوا الفرصة أو التشجيع للظهور، وربما لا يجدون الوسيلة لذلك. فضلاً عن أنه ليس لديهم أية ثقة فى أية محاولة من هذا النوع، والأحزاب السياسية على ما هى عليه. كما اتفق معى على أن خطورة ذلك تكمن فى أنهم يعيشون حالة الإحباط،، وربما يبحثون -إن آجلاً أو عاجلاً- عن مخرج من خلال قنوات غير مرغوب فيها".[٤١]

وفى خضم مناخ تبدد الأوهام حول دور الأحزاب السياسية، وقعت الانتفاضة الطلابية عام ١٩٤٦، وشكلت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وفى خطاب مفتوح إلى رئيس الوزراء فى ٧ فبراير ١٩٤٦ برر الطلبة تأسيس لجانهم الوطنية بقولهم: "إنها سوف تتيح لهم" إجراء مناقشة حرة حول حقوق وتطلعات البلاد بعيدًا عن الحزبية السياسية".[٤٢]

إلا أن شعار "الوحدة الوطنية" الذى رفعه الطلبة فى مواجهة الحزبية كان مبهما حيث فهمه بعض الطلبة على أنه يعنى القضاء الكامل على الحزبية، وفهمه آخرون على أنه يستلزم الاتحاد فى ظل الحكومة القائمة، بينما فهمه فريق ثالث على أنه يعنى الوحدة تحت ظل الأغلبية الوفدية. وكان رفع الشعار فى الأساس احتجاجًا وإعلانًا لانقشاع أوهام الطلبة إزاء الأحزاب السياسية. وطالب أحد بيانات الطلبة إبان انتفاضة ١٩٤٦ بوضع ميثاق وطنى يوقعه جميع قادة الأحزاب السياسية – بصرف النظر عن سياستهم الخاصة

- يعلنون فيه التزامهم بعدم قبول تولى الوزارة ما لم توافق بريطانيا على الجلاء التام كأساس للتفاوض. كما طالبوا أيضًا بأن تتوقف الصحف عن المهاترات الحزبية، وإلا فسيقاطعها الطلاب. لكن فشل الطلبة فى خلق إطار للوحدة بين مجموعاتهم المتصارعة أظهر أنهم أيضًا ليسوا أقل تحزبًا من زعماء الأحزاب السياسية. ومن ثم لم تعد نداءات الطلبة لتحقيق الوحدة الوطنية تؤخذ مأخذ الجد من قبل الزعماء السياسيين بعد انتفاضة ١٩٣٦.

٤- دور الطلاب باعتبارهم قوة اجتماعية- سياسية فى ظل النظام الليبرالى:

فى ظل النظام الليبرالى، بما فيه من أحزاب سياسية وانتخابات، وصراع لا يهدأ بين القصر والوفد، أتيحت للطلبة فرص عديدة للمشاركة فى الحياة السياسية، ولكن دورهم انحصر فى نطاق الحدود الدستورية الصارمة. ففى مجرى الممارسة العملية، أخضعت الحركة الطلابية للقوى الرئيسية المتنافسة داخل النظام السياسى. ولم يسمح للأشكال الثورية من النشاط أن تهدد النظام نفسه.

وبينما كان الزعيم الوطنى مصطفى كامل هو أول من شجع الطلبة للقيام بدور فى السياسة المصرية قبل ثورة ١٩١٩ بفترة، كان الوفد هو الذى حول الكتلة الطلابية إلى أداة سياسية مؤثرة، ففى اليوم الأول من ثورة ١٩١٩ خطب عبد العزيز باشا فهمى، وهو أحد زعماء الوفد - فى مظاهرة طلابية قائلاً: "إنكم تلعبون بالنار. دعونا نعمل فى هدوء"[٤٣] ولم تمض بضعة أشهر - بعدما انطلقت قوى الحركة الثورية - حتى كان زعيم وفدى آخر، هو عبد الرحمن فهمى يخطب أمام حشد من الطلبة قائلاً: "عليكم أنتم أيها الطلبة، تعتمد أمتكم والوفد".[٤٤] وبعد خمسة عشر عامًا وفى ظل النظام الليبرالى رفض النحاس باشا زعيم الوفد أن يسمح لخصميه الأساسيين داخل الحزب -النقراشى باشا، وأحمد ماهر باشا- أن يتوليا وزارتى الدفاع

والمعارف؛ لأنه رأى فى ذلك "لعبة" معناها" أن واحدا يضع يده على الجيش والثانى على أبنائنا الطلبة".(٤٥)

وأثناء الغليان الوطنى عام ١٩٤٦، أكد زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ صبرى أبو علم أهمية دور الطلبة:

"سيقولون أتريد أن تردنا إلى عام ١٩١٨ والظروف قد تغيرت، لا يا سادة.. أنا لا أريد أن أردكم وأرد البلاد إلى عام ١٩١٨، ولكنى أريد أن أرد البلاد إلى عام ١٩٣٥. فرق كبير بين ثورة ويقظة؛ بين غليان الشعور وبين إظهار الشعور، فى ١٩٣٥ أمكن لشباب البلاد المثقف أن يلزم جميع الزعماء باحترام إرادة الأمة فكانت انتخابات ١٩٣٦".(٤٦)

وعندما بدأ أنصار الوفد من الشباب فى إصدار مجلة "رابطة الشباب" الوفديين رحب بهذه المبادرة التى "ستوقظ النواب وتحث الحكومة البكماء على أن تنطق".(٤٧)

وبينما كانت الزعامات السياسية البارزة فى النظام على استعداد لاحتمال المبادرات السياسية للطلبة، حتى عندما كانت تأخذ مسارًا ضد القانون، لم يكن هناك من هو على استعداد لتقبل إقامتهم علاقات منتظمة مع الفلاحين والعمال، أو نشر مذاهب التغيير الاجتماعى الجذرى بينهم، والتى كانت قد شقت طريقها إلى الجامعة من خلال التنظيمات الناشئة غير البرلمانية.(٤٨) وكان بمقدور الطالب أن يتوقع أن يعامل بطريقة أكثر رأفة مما إذا قدم للمحاكمة بتهمة الاشتراك فى اضطرابات طلابية، أكثر مما يتوقع إذا اتهم بأنه عضو نشط فى تنظيم محظور.

وعندما انضمت أعداد كبيرة من الطبقات الدنيا الحضرية إلى مظاهرات الطلبة فى القاهرة عام ١٩٤٦، انزعجت حكومات الأقلية التى شهدتها تلك الفترة، باعتبار أن الطلبة بذلك يتيحون الفرصة "لعناصر الدهماء

للاندساس فى المظاهرات البريئة والسيطرة عليها".(٤٩) وبينما أصرت حكومة صدقى على أن يجرى الطلبة مناقشاتهم داخل أسوار الجامعة، دافعت أحزاب المعارضة الأخرى عن حق الطلبة فى التظاهر بصفتهم " الطبقة المستنيرة والمتعلمة فى البلاد".(٥٠) ودعم الوفد هذا الرأى عندما امتدح زعيمه مصطفى النحاس باشا "أبناءنا الطلبة الأبرياء" أثناء زيارته للطلاب الجرحى فى المستشفى،(٥١) ودافع الجناح اليسارى من الوفد عن الطلبة بمنطق أن "المثقفين يمثلون الطليعة فى أى حركة شعبية بصرف النظر عن محتواها الطبقى".(٥٢)

وفى الفترة من العشرينيات حتى الأربعينيات، تغير موقف الطلبة من الطبقة العاملة تغيرا كبيرًا(٥٣) إذ رفضوا هجوم حكومة صدقى على "الدهماء" باعتباره شقًا للصفوف لا ضرورة له فى وقت أزمة وطنية. وتجسد هذا التضامن حديث المولد فى بيانات اللجنة التنفيذية للطلبة والشعارات التى أطلقها الطلاب فى وجه وزير المعارف: "الدهماء هم السادة" و"عاشت وحدة العمال والطلبة" ومهد ذلك الطريق إلى تشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة".

ولكن ينبغى ألا نفترض أن هذا يعكس بالضرورة أى توحد عميق مع الطبقة العاملة أو أى تطلع جاد لممارسة دور قيادى فى إطار حركتها. فالطبقة العاملة بالنسبة لأغلب الطلبة كانت مجرد حليف تابع، يمكنهم أن يأملوا من خلاله فى تحقيق تأثير أكبر فى البلاد، وكان الطلبة يحتاجون إلى ضمان مساندة قوى سياسية أخرى لهم، من أجل طرح مطالبهم بصورة مؤثرة،(٥٤) وهكذا، فالتحالف الطلابى العمالى، بالرغم من أنه أضفى على الحركة الطلابية مظهرًا أكثر جذرية، وأدى إلى تبنى مطالب التغيير الاجتماعى فى البرامج السياسية للطلبة، إلا أنه لم يحول حركة الطلبة، بأية حال من الأحوال، من حركة وطنية أساسًا إلى حركة اجتماعية راديكالية.

ويؤكد التعبير التنظيمى الوحيد عن هذا التحالف "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" نقاط الاتفاق العديدة بين العمال والطلبة فى قضية الاستقلال الوطنى، ولكنه لا يشكل أى محاولة لتحديد مدى الاتفاق حول البنية الطبقية للمجتمع، أو حول وضع الطبقة العاملة داخل هذا المجتمع. وكان التجاهل أحد أوجه النقد الأساسية التى أبديت ضد اللجنة الوطنية للعمال والطلبة من جانب مجموعة "الفجر الجديد" الماركسية: "إن صلة اللجنة الوطنية بالطبقة العاملة ضعيفة، ولا نخال الجماهير العمالية تتبادل الثقة مع اللجنة لأنها لم تفعل شيئاً لها، لا فى الأجور ولا فى البطالة، ولا فى مصادرة الحريات، هذه الأمور جميعها من جوهر الحركة الوطنية..."(٥٥) "نحن لا نقلل من قدرة الفئات الشعبية الأخرى فى العمل فى الميدان الوطنى – وخصوصًا لا نقلل من شأن إخواننا الطلبة – ولكن نقول لهم بصراحة، إن مأموريتهم فى الفترة الحالية من تاريخ مصر ليست فى قيادة الحركة التحريرية فى البلاد، ولكن فى مساعدة الطبقة العاملة على التعبير عما يجول فى خاطرها، وعن أهدافها ومراميها".(٥٦)

ويبدو أن الأعضاء من العمال فى اللجنة أجبروا على ممارسة دور ثانوى تابع لأعضائها من الطلاب: " لم تحتج اللجنة على القبض على زعماء العمال قبل قيامها بزمن قصير – ولم تعط اللجنة الطبقة العاملة ونقاباتها القسط العادل فى تكوينها، فساوت بين الطلبة والعمال فى عدد أعضائها– إن مشروع البيان السياسى خال من الثقة بالطبقة العاملة ومن تاريخ كفاحها – حتى مواعيد الجلسات تحدد بغير أن يؤخذ من ممثلى الهيئات العمالية موافقة عليها جماعيًا – نلاحظ أن العمال ينتجون ويشتغلون وأن ضياع الوقت عندهم معناه ضياع غذاء وحياة ذويهم".(٥٧)

ولكن مجرد بذل المحاولة من جانب الطلبة والعمال لتنسيق نشاطهم السياسى، كان كافيًا لإزعاج حكومة صدقى وإثارة رد فعل قمعى حاد لديها، وهى استجابة شاركت فيها غير الحكومة عناصر أخرى من النظام.(٥٨)

ولم تكن العلاقات السياسية بين الحركة الطلابية والفلاحين وثيقة، بالرغم من أن نسبة كبيرة من الطلبة ترجع إلى أسر تملك مساحات متواضعة من الأراضى. فكانت الأغلبية الساحقة من الفلاحين، وبالرغم من مشاركتهم المحدودة فى الحياة السياسية، تدين بالولاء للوفد، وبعيدة نسبيًا عن التأثر بأطروحات القوى الجديدة. ومن الطبيعى أن تؤدى غيبة الارتباط بالأغلبية الريفية من السكان إلى الحد من تأثير الحركة الطلابية فى البلاد بشكل عام، وأن يكون هذا هو أحد الأسباب الأساسية لفشل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة.

وفى عام ١٩٣٦ تلقت السفارة البريطانية تقريرًا من "أحد أعيان الريف" ممن شاركوا فى اضطرابات ١٩١٩ (على حد قول السكرتير الشرقى للسفارة) جاء فيه: "إن الفلاح عضو مسئول فى المجتمع، لديه ما يجعل منه شخصًا يمكن شراؤه. أما الطالب فهو ليس بأى حال عضوًا مسئولاً فى المجتمع، ليست لديه أية روابط مثل الروابط القائمة فى حالة الفلاح (زوجته وأرضه وماشيته، وشيخه)، ولا يمكن لأى حركة فلاحية أن تدوم وقتًا طويلاً. وإنما سيكون عليهم خلال بضعة أيام أن يتخلوا عنها وأن يعودوا إلى قراهم، أما النوع المتمرد الذى سيتبقى، فيمكن ضربه بالنار، وإلقاؤه فى السجن، دون أن يهتم أحد على الإطلاق. أما فى حالة الطالب؛ فلا يمكن ضربه بالنار أو سجنه بدون التعرض لكافة صنوف التعقيدات. والفلاح مشغول دائمًا، أما الطالب فلا ينشغل أبدًا، فليس هناك فلاح بمقدوره أن يتحدث أو يخطط طويلاً، وإلا أغرقت المياه حقله، بينما حديث الطالب وتخطيطه لقلاقل مستقبلية يمكن أن يستمر بلا انقطاع. والفلاحون لا يتمركزون أبدًا بأعداد كبيرة، أما الطلاب فيتمركزون فى المدن الكبيرة "مثل الجنود فى المعسكر"... والفلاح عندما يستخدم وسائل النقل العام خلسة يقع فورًا فى مشاكل، ولكن المسئولين يميلون إلى ترك الأفندية المشاكسين يستخدمون النقل العام بالمجان".(٥٩)

وبالرغم من الفوارق بين الطلبة والفلاحين، وضعف ما بين الطـرفين من روابط إلا أن تأثير النشاط السياسى للطلبة امتد إلى الريف، كما تضمنت مطالب الطلبة تحسين ظروف الحياة البائسة للأغلبية الساحقة من الفلاحـين. ويسجل أحد المعلقين الأجانب أن الطلبة المصريين فى أوائـل الخمسـينيات أخبروه أنهم "على استعداد للتضحية حتى بحـريتهم السياسـية مـن أجـل الفلاحين".(٦٠) ووصلت الدعاية الطلابية إلى الريف حيـث يقضـى طلبـة الجامعات من أبناء الأسر الريفية إجازة الصيف الطويلة فى قراهم الأصلية، كما انتشرت النشاطات الطلابية فى مدن الأقاليم وفى قلب الريف من خـلال طلبة المدارس الثانوية والمعاهد الأزهرية، وساعدت روح القلق والسخط،(٦١) على تمهيد مناخ جعل الفلاحين على الأقل، يرحبون بـالتغيرات السياسـية الوشيكة الوقوع.

وليس من المستغرب أن الطلبة أقاموا أوثق علاقـاتهم مـع الطبقـة الوسطى فى الحضر، التى يشكلون جزءًا أساسيًا منها، وكانت أكثر علاقات الطلبة متانة داخل هذه الطبقة مع أساتذة الجامعة والمدارس، وكما يشير أحد التقارير البريطانية:

"حظى الطلبة بتشجيع كبير من أساتذتهم، الذين لم يكن موقفهم على ما يرام، حيث إنهم لم يفشلوا فحسب فى نصح طلبتهم بالهدوء والالتفـات إلـى دراستهم، بل إنهم فى بعض الأحيان كانوا يلومون بالفعل أولئك الـذين لـم ينضموا للمظاهرات".(٦٢)

واشتهر الدكتور طه حسين أستاذ الأدب والدكتور السنهورى أستاذ القانون بين الأساتذة بتوطد علاقاتهما بالطلبة، وبدرجة تأثيرهما عليهم، سواء فى القضايا الجامعية، أو السياسية في الثلاثينيات والأربعينيات. وساهم بعض مديرى الجامعة وعمداء الكليات أمثال عبد الوهاب عزام، ومنصور فهمى فى نشاط الطلبة وفـى عام ٥١ / ١٩٥٢ مول الدكتور عبد الوهاب مـورو، مـدير جامعـة القـاهرة،

التدريب العسكرى للطلبة فى المعسكرات الجامعية وأشرف عليها بنفسه. وكان أساتذة من أمثال الدكتور سعيد النجار، يلقون على الطلبة محاضرات إضافية لتعويض ما فاتهم من محاضرات أثناء قتالهم فى منطقة القناة.

وبدورهم، تأثر الأساتذة بالمزاج العام لطلبتهم، وتزامن توقيت إضراباتهم الخاصة من أجل رفع مرتباتهم وتحسين ظروف عملهم مع توقيت الانتفاضات الطلابية أحيانًا. ولكن ظل نوع من التباعد بين المجموعتين، لأن الأساتذة كانوا فى نفس الوقت موظفين حكوميين ومطلوب منهم، فى بعض الأحيان، أن يكبحوا نشاط طلبتهم.(٦٣) وكما يؤكد أحد وزراء المعارف السابقين: "إضراب الطلاب إخلال بالنظام يتعدى حرم الجامعة، فإذا لم تستطع الجامعة التغلب عليه خيف أن تتدخل السلطات غير الجامعية فى شأنه، فخير أن يشترك رئيس الجامعة الأعلى مع مجلس الجامعة لإعادة النظام إلى نصابه من أن تتولى إعادته سلطات الأمن بوسائلها التى قد تؤذى كرامة الجامعة".(٦٤)

كما ارتبط الطلبة بعلاقات مباشرة مع قطاعات أخرى من الطبقة الوسطى بالمدن؛ خاصة أصحاب المحلات وصغار التجار الذين كانوا يطلبون منهم دائمًا إغلاق محلاتهم كلما كان هناك إضراب عام. وكان الطلبة يوزعون المنشورات بينهم، ويبذلون جهودًا لكسبهم من وقت لآخر ونظرًا لأن الطلبة أنفسهم يعيشون بين الطبقات الوسطى فى الحضر، كان هناك احتكاك يومى معها.

وتشكلت العلاقات بين الطلبة والأفندية على أساس أن الطلبة أنفسهم هم أفندية المستقبل. فكان المواطنون العاديون يحيون الطالب بلقب "الأفندى" حتى قبل أن يتخرج بالفعل. وعندما يضرب الطلبة من أجل شروط أفضل لمستقبلهم الخاص كانوا فى واقع الأمر يطالبون بتحسين ظروف الأفندية بشكل عام.(٦٥)

وأبدى الطلبة -كأعضاء مرتقبين فى الطبقة الوسطى الحضرية- اهتمامًا عميقًا بالنقابات المهنية، وأدى استعداد الطلبة للانضمام إلى التنظيمات الناشئة غير البرلمانية وبأعداد ضخمة إلى تحولهم إلى القوة الضاربة الفعالة للطبقة المتوسطة فى المواجهة بينها وبين السلطات وفى مطالبتها بنصيب أكبر من السلطة السياسية.

وبالنسبة لقضية تحقيق الاستقلال الوطنى، مثلت الحركة الطلابية المصدر الرئيسى للضغط على الحكومات المتعاقبة وعلى الأحزاب السياسية. ونظرًا لإيمان الطلبة بأنه لا يمكن التوصل إلى حل من خلال الوسائل الدبلوماسية، مهدت دعايتهم التحريضية، وما أقدموا عليه من بعض أعمال العنف، الطريق لما أعقب ذلك من كفاح مسلح كانوا هم فيه الجنود النشطون مرة أخرى.

ويتساءل بشتلى أفندى - متهكما - عن نتيجة الانتفاضة الطلابية فى ٣٥ / ١٩٣٦: أو ليسوا هم الذين أجبروا زعماء الوفد على الموافقة على تشكيل الجبهة المتحدة؟ أو ليسوا هم الذين اضطروا الحكومة البريطانية إلى الموافقة على إعادة دستور الأمة؟"،(٦٦) ودونما تهكم، طرح السفير البريطانى الأمر على محمل الجد: هذه الحركة الطلابية إذا لم يتم ضبطها على الفور، يمكن أن تسيطر كلية على المسرح السياسى المصرى. حيث يرى كثيرون حقًا أنه لا توجد حكومة تجرؤ الآن على انتهاج سياسة غير مقبولة تمامًا من الطلبة".(٦٧)

ومن الطبيعى تمامًا أن يتوافر نفس الشعور بالأهمية لدى أولئك الذين كانوا يومًا من القيادات الطلابية فى تلك الفترة، ففى قول أحدهم: "كانت الجامعة هى الحياة السياسية للبلاد"،(٦٨) وفى قول الآخر: "كنا نقول: إن فى مصر قبتين: قبة الجامعة، وقبة البرلمان".(٦٩)

وعلاوة على ذلك، لعبت العناصر الطلابية النشطة دورًا مهمًا في كشف أمراض النظام الاجتماعي والسياسي والإعداد لتغييره فيما بعد. وفي ٢٠ يناير ١٩٥٢، نصح النحاس باشا المتظاهرين من الطلبة في القاهرة، بالاعتدال في مطالبهم قائلاً: إننا ندخركم للمستقبل القريب ونعدكم لمواجهة الأيام الصعبة، - ونضن بكم أن تسيل دماؤكم إلا في ميدان الشرف والنضال".(٧٠) إلا أن نداءه لم يلتفت إليه أحد واتسعت الهوة بين الطلبة والزعماء السياسيين للبلاد، واستمرت في الاتساع إلى أن انهار النظام الليبرالي في يوليو من نفس العام.

في ذلك الوقت، عزا المحللون بروز الحركة الطلابية المصرية كقوة سياسية في إطار النظام الليبرالي، إلى الدور القيادي للصفوة المثقفة، وكما يقول أوين هولوواي:

"ليست الزيادة السريعة في أعداد الطلبة وما يعقب ذلك من انتشار البطالة هي السبب الوحيد لهذا الوعي الذاتي السياسي" إن الطبقة الوحيدة التي يرتفع صوتها في أمة من الأميين، لابد أن تكون مرتفعة الصوت جدًا".(٧١)

لكن بالإضافة إلى ذلك، تميز هذا البروز الطلابي بنفس الخصائص المميزة للنظام السياسي نفسه، ولتوازن القوى الاجتماعية في المجتمع ككل. أي أن الاستقلال "الاسمي" الذي كان يعني من الناحية العلمية تبعية البلاد السياسية والاقتصادية الكاملة، وما استلزمته هذه التبعية من تولد قوى معادية لها وباحثة عن استقلال حقيقي، ثم السماح بالمشاركة المنظمة في الحياة السياسية الشرعية جنبًا إلى جنب مع الأمراض الاجتماعية المتفشية التي دفعت العديدين إلى رفض شرعية للنظام برمته. ثم حدود تطور النفوذ السياسي للطبقة الوسطى المدنية جنبًا إلى جنب مع الدور السياسي المحدود نسبيًا للطبقة العاملة الصغيرة الحجم، والدور السياسي الأكثر محدودية للأغلبية الفلاحية. وأعطى كل هذا طلاب مصر في الحقبة الليبرالية من تاريخها وزنًا خاصًا.

هوامش

(١) Fo 371 45921, no. 3(1944)

وكان الملك قد أصيب فى حادث سيارة فتظاهر بعض الطلاب متمنين له الشفاء.

Fo 37/41247 no 207 (1944).

(٢) Fo 207/219 no 207 (1936), Lampson to Eden

(٣) الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر، وأحد مؤيدى القصر، وصفه د. هيكل بأنه «رجل مؤثر فى شئون البلاد - سياستها، وحكومتها، وحكمها».

(٤) فخر الدين الأحمدى الظواهرى، **السياسة والأزهر**، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٤٥، ص ٢٢.

(٥) Fo 141, 874 (1943) Al-Azhar

وكتب السفير يقول: «سمحت بأن تصل وجهة نظرى سرا إلى حسنين باشا، وهى بالتحديد أن هناك خلافا بين الحكومة والأزهر، وليس من حسن الرأى أن يجر القصر إليه، حيث إنه من المحتمل أن يؤدى ذلك فى النهاية إلى حرق أصابعه».

(٦) فى هذه المرحلة لجأ الملك إلى طلاب المدارس الثانوية لاستعادة شعبيته المتناقضة داخل الجامعة. ففى يوم ١٥ يوليو ١٩٤٦ أعلنت كل الصحف تشكيل مجموعات من «حملة المشاعل» فى جميع المدارس المصرية بمناسبة عيد ميلاد الملك فاروق كجزء من الدعاية الملكية.

FO 141, 1006 (1946), "Political Situation

(٧) عبد الرحمن الرافعى، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٦٤، ص ٧٧، ٧٨، ٨٨ - ٨٩ وأيضا فؤاد

سراج الدين، لماذا الحزب الجديد؟ ص ٦٠، ويذكر سراج الذين أن بعض طلاب المدارس والجامعات هتفوا بشعارات جمهورية (ص ٨٥).

(٨) Fo 141, 543 (1936): Students: Political Activities and Strikes؛

(٩) ورد في: Fo , 407/219, no. 31(1936)

(١٠) ورد في: Fo 141, 543 (1936)

(١١) Sylvia G. Haim "State and University in Egypt in Max," Horkheimer and Chauncy D. Harris (eds.), Universitat und Moderne Gesellschaft (Frankfurt arnmain Veranstalteten Seminar, 1959), P. 108.

(١٢) فى ١٩٣٧ احتج الطلاب المناوئون للوفد على ما أشيع عن تسرب أسئلة الامتحان إلى مؤيدى الوفد فأمرت حكومة الوفد بإعداد امتحانات جديدة تجنبا لحدوث فضيحة. وبعد إعلان النتائج، تظاهر الطلاب الذين أضيروا مرة ثانية أمام مبنى البرلمان مطالبين بتخفيض درجة النجاح بنسبة ١٠% من مجموع الدرجات. فقدمت الحكومة بعض التنازلات الثانوية لمواجهة هذه المطالب.

Fo 407/221, no 12 and 103 (1937), Lampson to Eden.

(١٣) طه حسين، **مستقبل الثقافة فى مصر**، ص ٤٤٩ – ٤٥٠.

(١٤) Fo141, 1187 (1947) "Political Situation"

(١٥) Fo 407/219, np. 31 (1936)

(١٦) نفس المرجع.

(١٧) مقابلة مع ماهر محمد على.

(١٨) عبد المنعم الغزالى، موقع ٢١ فبراير ١٩٤٦ فى التاريخ، الطليعة، فبراير ١٩٦٦، ص ٥٢ ورد فى تقرير للسفارة البريطانية: «فى العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ استدعى عبد الهادى السفير.. وترجع إشارة عبد الهادى إلى سليم زكى (قائد بوليس القاهرة الذى قتل بقنبلة يدوية

الأسبوع الماضى) إلى الروايات التى كانت قد تواترت حول أن البوليس هو الذى بدأ بإطلاق النيران على الطلاب».. (Fo 142, 1271 1984) وكان إبراهيم عبد الهادى وزيرا للداخلية، ثم رئيسا للوزارة، واشتهر بأنه أول من أدخل إلى مصر أساليب التعذيب الوحشى للمسجونين السياسيين.

(١٩) مقابلة مع د. أحمد شوقى الفنجرى انظر كذلك المقالة الطريفة من طالب مشاغب إلى ضابط شرطة: إحسان عبد القدوس، أيام المظاهرات، **الأهرام**، ١٤/١/١٩٩٠.

(٢٠) Fo, 141, 618 (1835) Students Political Activities and Strikes

(٢١) Fo 141, 543 (1936)

(٢٢) نفس المرجع.

(٢٣) مقابلة مع سعد زهران.

(٢٤) أحمد أمين «الجامعة والسياسة» في: **فيض الخاطر**، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٣، جزء ٦، ص ١٣٤، ويورد تقرير للسفارة هذا المثال: «سيعاد فتح الجامعة السبت القادم. أحزاب المعارضة بدأت الاتصال بالطلاب بغرض تنظيم اضطرابات وأعمال شغب إلى أن يسقط النقراشي وحكومته».

Fo 141, 1271 (1943) Arab Societies: Ikhwan al Muslmene.

وعندما ذهب د. هيكل، أحد زعماء المعارضة، إلى الجامعة لاجتماع مع رئيسها، وسط اضطراب طلاب حدث أثناء وزارة الوفد التى استمرت من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٧، اتهمته صحف الوفد بالذهاب لتحريض الطلاب ضد الحكومة. (هيكل **مذكرات**، جزء ٢، ص ٥١ - ٥٢).

(٢٥) هيكل، **مذكرات**، جزء ٢، ص ١٣٤، ص ١٨٧، وكتب هيكل يصف ١٩٤٥: «لما فرغوا - الطلاب من الامتحانات انقلبوا إلى أهليهم

بالريف، وترك كثيرون العاصمة إلى مصايفهم فلم يبق بها من مظاهر النشاط ما تخشى عواقبه» (مذكرات جزء ٢، ص ١٣٢).

(٢٦) Fo 407. 219, no. 31 (1936)

ورد فى تقرير أن محمد محمود باشا وعد وفدا مكونا من عشرة طلاب أن يمنحهم مناصب كبيرة فى الحكومة.

Fo 141, 453 (1936)

(٢٧) ورد في: أحمد عبد الرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٨٠.

وانتقد عبد الرحمن الرافعى، المؤرخ الشهير والمعارض لحكومة الوفد، سياسة الوفد فى مواجهة الطلاب انتقادا حادا، فكتب يقول: « استشرى الفساد حتى دب إلى الطلبة، فأشاع الوفد فى كثير منهم روح النفعية والانتهازية وتسلل دعاته بين صفوف الطلبة يغرونهم بالمنافع المادية العاجلة، وبالآمال فى أن ينالوا بعد تخرجهم من معاهدهم ما ينالون من مزايا الحكم. فالطلبة الذين ينشأون على هذا الطراز هيهات أن يكونوا مواطنين صالحين، بل أغلب الظن أن يظلوا طول حياتهم من الوصوليين الذين لا يرجى منهم لبلادهم خير ولا نفع» (عبد الرحمن الرافعى، فى **أعقاب الثورة المصرية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩ و١٩٥١، جزء ٣، ص ١٥٦، ١٥٧).

انظر أيضا تعليقات الكاتب أحمد أمين: « من الخطأ المحض أن ينغمس مدير الجامعة أو عميد أو أستاذ فى الحزبية السياسية ويصبغ تصرفاته بهذا اللون فيحابى بعض الطلبة لأنهم من حزبه ويضطهد آخرين لأنهم من غير حزبه، أو سلك هذا المسلك فى ترقيات الأساتذة وحرمانهم.. هذا هدم لاستقلال الجامعة فى التفكير وإفساد لأخلاق الشبان والمدرسين». (أحمد أمين، **فيض الخاطر**، ج ٦، ص ١٣٤).

ونفى العديد من القيادات الطلابية تهمة حصولهم على تسهيلات مقابل

نشاطهم السياسى. كما أكدوا أنهم يلتزمون بالنجاح فى دراستهم بغرض كسب احترام زملائهم، وكان اشتغالهم بالسياسة دافعًا لهم على القراءة واكتساب المعرفة السياسية النظرية والعلمية. (مقابلة مع ماهر محمد على). كما كان الزعماء ينصحون العناصر الطلابية فى حزبهم بالاهتمام بدراستهم الأكاديمية (انظر: روز **اليوسف**، ٥ مارس ١٩٣٤، ومقابلة مع محمد فريد عبد الخالق).

(٢٨) هيكل، **مذكرات**، جزء ٢ ص ١١٠.

(٢٩) يذكر د. الفنجرى أنه طرح اقتراحا بأن يتقدم زعماء الأحزاب المظاهرات ضد البريطانيين فرفض أحد طلاب الوفد هذا الاقتراح قائلا: «نحن نضحى بألف شهيد ولا نضحى بزعيم واحد» (مقابلة).

(٣٠) Fo 407/219. no. 31 (1936)

(٣١) Fo 141, 543 (1936)

(٣٢) Fo 141, 618 (1936)

(٣٣) Fo 141, 543 (1936)

(٣٤) Fo 141, 543 (1936)

(٣٥) أوردت المصادر الأمثلة التالية:

* أثناء انتفاضة ٣٥ / ١٩٣٦ حطمت مجموعة من الطلاب نوافذ مكاتب مجلة «روز اليوسف» وفى اليوم التالى ذهبوا إلى مكاتب مجلة «السياسة» التى يصدرها حزب الأحرار الدستوريين. فاعتلى د. هيكل – أحد قادة الحزب – مائدة ليتحدث إليهم. وعندما وجه إليه أحد الطلاب سؤالا وعده أن يجيب عنه بشرط واحد، وهو أن يعترف الطالب أنه مقتنع بالإجابة إذا وجدها مقنعة، وعلى أن يعترف د. هيكل نفسه برد الطالب إذا كان الآخر كذلك. وبعد أن أنهى د. هيكل حديثه صفق الطلاب دون أى جدال (محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جزء ١ ص ٣٨٧).

وفى ديسمبر ١٩٤٤، قام رئيس الوزراء السعدى د. أحمد ماهر، بزيارة مفاجئة وبلا حراسة للجامعة، ودعا الطلاب علنا إلى إنهاء إضرابهم (يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٦٧).
وأثناء معركة الفدائيين ١٩٥٢/٥١، اتجه طلاب الهندسة المتظاهرون إلى وزارة الداخلية مرددين الهتافات ضد وزير الداخلية فؤاد باشا سراج الدين الذى أصدر أوامره للشرطة بعدم التدخل، وفى مساء نفس اليوم عاد أحد الطلاب ليعتذر إلى الوزير باسم زملائه، الذين أدركوا أنهم كانوا مخطئين فى هتافهم ضد الوزير الذى سمح لهم بالتظاهر أمام مكتبه (سراج الدين، لماذا الحزب الجديد؟ ص ٦٠ – ٦١).
وعن احتواء الزعماء للقيادات الطلابية انظر أيضا: سعد زهران فى أصول السياسة المصرية، ص ١٣٠.

(٣٦) روز **اليوسف**، ٥ فبراير ١٩٥١. ورد فى روز اليوسف، ٥ يوليو ١٩٧٦.

(٣٧) طارق البشرى، **الحركة السياسية فى مصر ٤٥ – ١٩٥٢**، ص ٣٧٤ – ٣٧٥، عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون: أخطر الحركات الدينية فى التاريخ الحديث، **الهدف**، ٤ ديسمبر ١٩٨٠.

(٣٨) عاصم الدسوقى، **مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥**، ص ٣٢١.

(٣٩) (Fo 141.1271 (1948)

(٤٠) مقابلة مع د. الفنجرى.

(٤١) (Fo 141. 1256 (1948)

(٤٢) Thieck, P 79

(٤٣) أحمد بهاء الدين، **أيام لها تاريخ**، الطبعة الثانية، كتب للجميع، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٨٤، و L. Cantori, The Organizational Basis of an Elite Political Party - The Egyptian Wafd, P. 190.

(٤٤) Marius Deeb, Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals 1919 ١٩٣٩، P. 63-40.

(٤٥) عبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨** (العالم العربى، بيروت، ١٩٧٣) جزء ١، ص ١١٤.

(٤٦) ورد في: البشرى، **الحركة السياسية**، ص ٣٦.

(٤٧) نفس المرجع.

(٤٨) لم تجد سلطات وزارة الداخلية خطورة كبيرة فى المطبوعات الدعائية إذا لم يصل توزيعها لمدى أوسع من «الدوائر الطلابية». انظر مثلا Fo 141, 842 (1942). Young Egypt.

(٤٩) Thieck, journe'e du 21 fevrier, pp. 109-110 and 122.

(٥٠) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٥١) نفس المرجع.

(٥٢) نفس المرجع.

(٥٣) فى عام ١٩٢٤ ساعدت لجنة طلابية بالإسكندرية الحكومة على قمع الإضرابات العمالية (د. رفعت السعيد، **تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥**، الطبعة الثانية، دار الفارابى، بيروت. ١٩٧٥، ص ٢٧٢). ويذكر أيضا أن الطلاب أنشأوا فى العشرينيات «حرسا وطنيا» لمنع «الدهماء» من الاندساس فى مظاهراتهم (صلاح عيسى، **البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة**، الطبعة الثانية مطبوعات الثقافة الوطنية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٩٦) وينبغى أن يذكر فى هذا العداء بين فرق الطلاب الوفديين ذوى القمصان الزرق، ولجان شباب عمال الوفد فى الثلاثينيات. انظر:
(James P. Jankowski. The Egyptian Blue Shirts and the Egyptian Wafd 1935-1938, Middle Eastern Studies. vol 6. no l, Jan. 1970, P 84)

(٥٤) وفقا لما يقول سعد زهران، ساعدت اتصالات الطلاب بالطبقة العاملة أثناء انتفاضة ١٩٤٦، على تمكينهم من العمل بصورة مستقلة عن

الأحزاب السياسية، ومن ثم لم يتعين عليهم أن يكـرروا عـام ١٩٤٦ أسلوبهم فى الحركة عام ١٩٣٥، عندما لجأوا إلى الأحزاب السياسـية لتشكيل جبهة موحدة. (مقابلة).

(٥٥) ورد في: طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق فى تاريخ الطبقة العاملـة، **الكاتب**، رقم ١٣٤، السنة الثانية عشر (مايو ١٩٧٢)، ص ١٥٨.

(٥٦) نفس المرجع.

(٥٧) المرجع السابق ص ١٥٥.

(٥٨) ذكر زعيم المعارضة الوفدية فى البرلمان، فى دفاعه عن حزبـه إزاء اتهامه بتسلل الشيوعيين إليه، أن الوفد لديه أعضاء رأسماليون مثلـه مثل أى حزب آخر.

(٥٩) (Fo 141, 543 (1936)

(٦٠) A. J. Craig, Egyptian Students. Middle East Journal, vol. 7, no 3 (1953), P.294

(٦١) زعم رجل الصناعة صدقى باشا – فى محاولة منه لكسب تأييد الملاك الزراعيين فى البرلمان لما اقترحه من قوانين لمقاومة الشيوعية – أن «الطلبة سيعملون لإفساد العلاقات فى القرى بين الملاك والمزارعين، وهذا أشد ما يكون خطرا على النظام الاجتماعي» (البشرى، **الحركـة السياسية**، ص ١٢٤ وعاصم الدسوقى، **كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ – ١٩٥٢**، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥، ص ٢٨٢ – ٢٨٣).

(٦٢) (Fo 407/219, no (1936).

(٦٣) انظر حادثة إلقاء القبض على مشايخ الأزهر بسبب «عـدم السـيطرة على طلابهم».
Fo 141, 874 (1943)

(٦٤) هيكل، **مذكرات**، جزء ٢ ص ١٣١. أوصى هيكل الأسـاتذة بنصـح طلابهم بحضور المحاضرات وإلا فالاستمرار فى إعطاء المحاضرات بصرف النظر عن محدودية عدد الحضور.

(٦٥) ورد فى تقرير لمجلة بريطانية أن: نسبة كبيرة من طلاب المــدارس الثانوية والجامعات من أبناء الجيش الضخم من مــوظفى الحكومــة. وعندما يتظاهرون، فإنهم يعبرون جزئيا عن الاستياء الذى يسود بــين آبائهم. ونظرا لأنهم سوف يتبعون آباءهم فى السلك الوظيفى فإن قيمة مؤهلاتهم معبرا عنها بالمرتبات والعلاوات، تعد أمرا فى غاية الأهمية بالنسبة لهم».

(Sports Students. Politics in Egypt", Times Educational Supplement,7 Sept. 1951).

(٦٦) Fo 407/219, no. 31 (1036)

(٦٧) Fo 407/543 (1936)

(٦٨) مقابلة مع د. حسان حتحوت.

(٦٩) مقابلة مع ماهر محمد على.

(٧٠) البشرى، ص ٥١٥.

(٧١) Owen Holloway. University Students of the Middle East, **Journal of the Royal Central Asian Society**. vol 38, Jan 1951, P. 18

ويؤكد كريج: «إن بلدا ما زالت الأمية فيه هى الســائدة، لا يحصــل المتعلمون فيه على حقوق تتناسب مع أعــدادهم». (Craig, Egyptian Students. P. 295)

وفى رأى عفاف لطفى السيد – مارسوت: « أصبح الطلاب جماعــة صفوة فى البلاد كما فاقت أهميتهم فى الحياة السياسية والاجتماعيــة، إسهامهم الحقيقى فيها».

A. I.. Marsot, Egypt's Liberal Experiment, P. 202.

القسم الثانى
١٩٥٢ - ١٩٧٣

(٦)

الطلبة فى ظل نظام الثورة

١- الإطار التعليمى:

ورثت ثورة ١٩٥٢ نظاما تعليميا تعرَّض لنقد حاد منذ ما قبل انهيار النظام السياسى القديم بوقت طويل. وعكست بنيته القائمة على تخريج صفوة متميزة، التمايز الطبقى فى داخله. ولم تكن هذه البنية تستطيع بأية حال من الأحوال أن تخدم أهداف النظام الجديد فى التنمية الاقتصادية وتوسيع قاعدة قوته فى البنية الاجتماعية المصرية. غير أن سعى النظام الثورى لإقامة نظام تعليمى أكثر انسجامًا وشعبية، لم يتمخض عن تغيير جذرى فجائى فى النظام الذى ورثه. كما لم يسمح انشغاله بتدعيم سلطته السياسية، بأكثر من مواصلة وتطبيق الاصطلاحات التى سبق طرحها أواخر عهد النظام الليبرالى.

ومع ذلك، شهدت السنوات الأولى للثورة توسعا فى التعليم، فارتفعت نسبة الطلبة بين السكان من ٧١ تلميذا فى المدارس الحكومية لكل ألف من السكان عام ٥٢-١٩٥٣، إلى ١٠٢ فى ١٩٥٨/١٩٥٩، ومن ١,٩٥ إلى ٣,٠٧ طالب جامعى لكل ألف من السكان فى نفس الفترة[١] كما تزايدت الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم (انظر الجدول ٦-١).

جدول (٦-١)

الإنفاق على التعليم طبقا للميزانية العامة للدولة

١٩٥٣/٥٢ - ١٩٦٠/٥٩

السنة	الموازنة العامة للدولة (بالجنيه المصرى)	ميزانية وزارة التعليم (بالجنيه المصرى)	النسبة المئوية ١:٢	ميزانية الجامعات(*) (بالجنيه المصرى)	النسبة المئوية ٤:٢
١٩٥٣/٥٢	٢٠٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٣١٧,٧٠٠	١٢,٣	٣,٥٤١,٤٠٠	١٤,٠٠
١٩٥٦/٥٥	٢٣٨,٣٠٠,٠٠٠	٣٢,٥٣٤,٥٠٠	١٣,٧	٦,٥٧٩,٣١٨	٢٠,٢
١٩٦٠/٥٩	٣١٨,٢٧٠,٠٠٠	٤١,٤٢٣,٠٠٠	١٣,٠٠	٨,٧٦٩,٠٠٠	٢١,٢

(*) ارتفعت ميزانية الجامعات من ١٤.٥ مليون جنيه مصرى تقريبا فى ١٩٦٦/٦٥ إلى ٢٤.٢١ مليون جنيه فى ١٩٧١/٧٠، انظر:

Sikas Sanyal al, University Education and the labour Market in the Arab Republic of Egypt, UNESCO International Institue of Education Planning Per Oxford, 1982 p. 288, Table 4.29.

المصدر: jean- Jacques Waardenburg, vol. 2,p. 120, table 157.

وارتفعت الاستثمارات العامة المخصصة للتعليم عبر عقد من الزمان من ٢,٥ إلى ٣٣,٣ مليون جنيه مصرى.(٢) وبلغ إجمالى الإنفاق على التعليم على امتداد الثلاثة عشر عاما التى انقضت منذ بداية الثورة حتى نهاية الخطة الخمسية الأولى ثلاثة أمثال ما انفق على التعليم طوال سبعين عاما منذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ حتى قيام الثورة.(٣) ووصل الإنفاق على التعليم ذروته عندما بلغ ١٦% من ميزانية الدولة.(٤) وإن كانت الزيادة فى

معدل نمو السكان عادلت مضاعفة الدخل القومى فى العقد الأول من عمر الثورة أكثر مما عبرت عنها.(٥)

وفى عام ١٩٦٥، كان ٧٨% من الأطفال يلتحقون بالمدارس الابتدائية لمدة ٦ سنوات، ثم يذهب ٢٨% من هذه النسبة لمواصلة تعليمهم الإعدادى لمدة ٣ سنوات، ليتجه بعد ذلك ٧٩% ممن أكملوا تعليمهم الإعدادى إلى مختلف أنواع التعليم الثانوى، بحيث لا يتبقى فى النهاية إلا ١٥% يلتحقون بالجامعات والمعاهد العليا.(٦)

جدول (٦-٢)

تسجيل الطلاب حسب المستوى التعليمى ٥٣/١٩٥٤ - ٧٢/١٩٧٣

المرحلة والنوع	١٩٥٤/٥٣	١٩٦٦/٦٥	النسبة المئوية للزيادة	١٩٧٣/٧٢
التعليم الابتدائى	١٣٩٣	٣٤١٨	%١٤٥	٣٩٨٩
الإعدادى العام	٢٤٩	٥٧٤	%٦٥	١٠١٩
الإعدادى الفنى	٣	٢٧	%٨٠٠	١
الثانوى العام	٩٢	٢٠٩	%١٢٧	٣٢٢
الثانوى الفنى	١٩	١٠١	%٤٣٢	٢٩٧
معاهد المعلمين	٢٤	٤٩	%١٠٤	٢٨
الجامعات(*)	٥٤	١٢٤	%١٣٠	١٩٥
إجمالي	١٩٣٤	٤٥٠٢	%١٣٢ فى المتوسط	٥٨٥١

(*) الجامعات لا تتضمن الأزهر.

المصدر:

Mahmud A,Faksh, The Consequences of the Introduction and Spread of Modern Education: Education and National Integration in Egypt, Middle Eastern Studies, Vol. 16. May 1980. p. 45.

Table 1; State In Formation Service. Egyptian Education, 1973.

وتغطى التغيرات التى أدخلت على نظام التعليم فى ظل حكم جمال عبد الناصر مجالات عديدة؛ بداية من إلغاءات المصروفات إلى الأخذ بأسلوب التخطيط فى التعليم. كما تضمنت أيضا إجراءات مثل تأميم أغلب المدارس الأجنبية وفرض رقابة الدولة على ما لم يؤمم منها. والأهم من ذلك، هو إعادة تنظيم التعليم الثانوى لتوجيه اهتمام أكبر إلى التعليم الفنى والمهنى. حتى أن لوليام بولك قد اعتبر أن التعليم الفنى: "نشأ فعليا على يد ثورة ١٩٥٢".[٧] والواقع أن نسبة الدارسين فى التعليم غير الفنى على المستوى الثانوى انخفضت بسرعة من ٨٥,٨% من إجمالى التعليم الثانوى فى عام ١٩٥٥/٥٤ إلى ٦٦.٦% فى ١٩٦٠/٥٩، أى بزيادة مقابلة فى حجم التعليم الفنى من ١٤,٢% إلى ٣٣,٤%.[٨]

ولا تقل محاولة نشر التعليم الابتدائى الشامل أهمية عن ذلك، فبينما كان ٤٢.٥% فقط من الأطفال فى سن المدرسة يحصلون على التعليم الابتدائى فى عام ١٩٥٢/٥١.[٩] وحصل ٩٠% من الأطفال فى الحضر و ٦٥-٧٥% من أطفال الريف على التعليم الابتدائى فى ١٩٦٤/٦٣.[١٠] وفى ١٩٦٧/٦٦ حصل ٧٨,٢ % من إجمالى الأطفال فى المدن والريف على التعليم الابتدائى،[١١] إلا أن تحقيق هدف الاستيعاب الكامل فى التعليم الابتدائى تأجل مرتين، إلى عام ١٩٧٠ أولا ثم إلى عام ١٩٧٥. وفى نفس الوقت ونظرا لارتفاع نسبة المتسربين من الأطفال كان هناك من التقديرات ما يشير إلى أن نسبة الاستيعاب والمشاركة الحقيقية لم تتجاوز ٥٥%.[١٢] وحظى تعليم البنات باهتمام أكبر بعد ١٩٥٢،[١٣] ولكن نسبة البنات فى التعليم الابتدائى ظلت حوالى ٣٥% من قيام الثورة حتى نهاية الخطة الخمسية الأولى.[١٤] وكانت سيطرة الدولة على التعليم غير كاملة فى البداية؛ لأنه حتى منتصف الستينيات كان ٦,١% من تلاميذ المدارس الابتدائية و٢٩,١% من تلاميذ المدارس الإعدادية و٢٥,٥%[١٥] من طلبة المدارس الثانوية يتعلمون فى مدارس خاصة.[١٦]

ولم يمر توسع الدولة فى التعليم فى ظل الثورة دون انتقادات، وأكثر هذه الانتقادات شيوعا؛ أن التوسع الكمى لا يقابله تقدم نوعى، وأن المستويات تدهورت فى بعض الأحوال.[١٧] وفى محاولة لإعادة شيء من التوازن بين الكم والنوع أصدرت الحكومة عام ١٩٦٨ قانونا جديدا للتعليم يربط انتقال التلاميذ من صف إلى آخر ومن مستوى تعليمى إلى آخر بامتحانات محددة ودرجات معينة ينبغى حصولهم عليها من أجل هذا الانتقال. ومثل القانون الجديد تخليا نسبيا عن الشعارات التعليمية الشعبوية التى رفعتها الثورة نفسها، الأمر الذى أدى إلى اندلاع موجة من الاحتجاج الطلابى.[١٨]

كما شمل النقد أيضا التوسع فى التعليم دون أن يتمكن النظام الثورى من تحقيق ما أعلنه من أهداف مثل استيعاب جميع الأطفال فى التعليم الابتدائى. وكذلك عجزه عن إحداث زيادة كبيرة فى نسبة التعليم الفنى فى مواجهة الثانوى العام بدرجة ملحوظة عما أنجز فى السنوات التى أعقبت الثورة مباشرة. إلا أنه فى كل من الحالتين كانت الأحوال الاجتماعية هى التى تحدد مستوى الإنجاز. ففى الحالة الأولى كانت الظروف الاجتماعية تجبر أبناء فقراء الفلاحين على العمل فى حقول آبائهم بدلا من الذهاب إلى المدارس. أما فى الحالة الثانية، فقد فتح الباب أمام تطلع كافة الآباء من الطبقة الوسطى لتعليم أبنائهم حتى المستوى الجامعى من خلال قناة التعليم الثانوى العام المفتوحة، بدلا من التعليم الفنى الذى يوصد الباب أمامهم بانتهاء المرحلة الثانوية.[١٩] وتصف "جورجى هايد" هذه الظاهرة على النحو التالى:

"بلغ التعصب ضد العمل اليدوى الحد الذى كان الآباء معه، إذا خيروا، يدفعون مصاريف عالية لتعليم أبنائهم فى المدارس الخاصة، بدلا من أن يروهم يلتحقون بما يعتبرونه نوعا أدنى من التعليم".[٢٠]

وفى هذا السياق، صار من الصعب على الشاب العادى الزواج من فتاة تنتمى إلى الطبقة الوسطى إذا لم يكن من خريجى الجامعة. وهكذا أضفت

الظروف– وما زالت تضفى إلى حد كبير– قيمة اجتماعية عالية على نجاح الطلبة فى المدارس الثانوية، وعلى الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالجامعة. وكما يقول يوسف إدريس: "إن الإنسان يكاد يموت من الضحك وهو يتفرج على أين وصلنا، إذ أصبحت القيمة التربوية الوحيدة المتفق عليها فى مجتمعنا لنجاح التربية أو فشلها، لنجاح الشاب أو الفتاة أو فشلهما هى موقفه فى الثانوية العامة وبالضبط مجموعه".(٢١)

واتخذ تطور التعليم العالى فى عهد عبد الناصر شكلا متميزا. ففى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٥ كانت نسبة الزيادة فى عدد طلبة الجامعات تكاد تعادل نسبة الزيادة فى التعليم الابتدائى والثانوى الفنى.(٢٢) ونظرا لزيادة عدد الطلبة فى المعاهد العليا " التى تضاعفت مرتين فى تلك الفترة" وفى عدد طلبة الأزهر التى زادت "بما يعادل خمسة أمثال فى الفترة ما بين إصلاح الأزهر فى ١٩٦١ و ١٩٧٣"(٢٣) فلا بد أن نعتبر التوسع فى التعليم العالى، هو الإنجاز التعليمى الأساسى لثورة ١٩٥٢.(٢٤) وهو ما يمثل تطورا يتعارض مع ارتفاع نسبة الأمية فى مصر(٢٥) ويوضح مدى استجابة النظام لتطلعات الطبقة المتوسطة بالأساس. لكنه مما لا شك فيه أنه فى الفترة (١٩٥٤ – ١٩٧٣) قفز التعليم العالى قفزات مثيرة [جدول رقم ٣].

جدول (٦-٣)

عدد ونسبة الزيادة فى طلبة الجامعة حسب التخصص

١٩٥٥/٥٤-١٩٧٣/٧٢

التخصص	١٩٥٥/٥٤		١٩٦٠/٥٩		١٩٦٥/٦٤		١٩٧٣/٧٢		الفارق خلال الفترة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	نسبة الزيادة العددية%	فارق النسبة بين أول وآخر فترة
الآداب	٨٨٩٤	١٥,٨	١٥٧٥٠	١٨,٨	١٦٠٥٢	١٣,٦	١٩٧٠٣	١٠,١	١٢١,٥	-٥,٧
الحقوق	١٤٦٧٣	٢٦,١	١٤٩٢٧	١٧,٧	١٢٠٤٨	١٠,٢	٢١٢٠٠	١٠,٩	٤٤,٥	-١٥,٢
التجارة	١١٥٦٧	٢٠,٦	١٩٦٤١	٢٣,٣	٢٥٤٠٥	٢١,٥	٣٥٤٩١	١٨,٢	٢٠٦,٨	-٢,٤
العلوم	١٩٤٧	٣,٥	٤١٦٦	٤,٩	٨٤٤٣	٧,٢	٨٤١٨	٤,٤	٣٣٦	٠,٩
الهندسة	٦١٥٦	١١	٩٤٥٤	١١,٢	١٧٥٦٣	١٤,٩	٢٠٢٤٤	١٠,٤	٢٢٨,٨	٠,٦
الزراعة	٢٩٣٨	٥,٢	٥٤٦٤	٦,٥	١٢١٦٦	١٠,٣	٢٤٥٥٣	١٢,٦	٧٣٥,٧	٧,٤
الطب	٧٢٢٦	١٢,٩	٧٢٦٠	٨,٦	١١٦٤٦	٩,٩	٢٣٨٢١	١٢,٢	٢٢٩,٧	-٠,٧
الصيدلة	-	-	١٣١٥	١,٦	٢٩٦٢	٢,٥	٥٦٣١	٢,٩	٣٢٨,٢	١,٣٠
طب الأسنان	-	-	٧٧٩	٠,٩	١٤٣٢	١,٢	٢٣٩٣	١,٢	٢٠٧,٢	٠,٣
الطب البيطرى	٤٨٤	٠,٩	١٠٠٨	١,٢	٢٢٥٩	١,٩	٤١٨٨	٢,١	٧٦٥,٣	١,٢
دار العلوم	١٠٩٣	١,٩	١٦٤٢	١,٩	١٥٤٨	١,٣	٣٧٢٠	١,٩	٢٤٠,٢	-
تدريب المعلمين: طلبة	٤٣٦	٠,٠٨	٤٣٦	٠,٥	٣٢٦٤	٢,٨	١٧٢٠٠	٨,٨	٣٣٠,٩	٦,٦
تدريب المعلمين: طالبات	٧٦٦	١,٤	١١٥٩	١,٤	٣٢٦٤	٢,٨	١٧٢٠٠	٨,٨	٣٣٠,٩	٦,٦

التمريض	–	–	١١٣	٠,١	٢١٣	٠,٢	٧٩٠	٠,٤	٥٩٩,١	٠,٣
اقتصاد وسياسة	–	–	–	–	١٠٩٦	٠,٩	١٢٢٣	٠,٦	١١,٦	٠,٤–
كلية البنات	–	–	١١٨٦	١,٤	١٩٤٢	١,٦	٥٠٨٧	٢,٦	٣٢٨,٩	١,٢
الآثار	–	–	–	–	–	–	٥٦١	٠,٣	–	–
الإعلام	–	–	–	–	–	–	٥٠٢	٠,٣	–	–
إجمالى	٥٦١٨٠	١٠٠	٨٤٣٠٠	١٠٠	١١٨,٣٩	١٠٠	١٩٤٧٩٥	١٠٠	٢٤٦,٧	

ملاحظات:

أ- يبدو أنه كانت هناك درجة من درجات التداخل بين الكليات الجامعية لتأهيل المعلمين والمعاهد العليا لتأهيل المعلمين فى هذا التصنيف فالعدد ٣٢٦٤ لسنة ١٩٦٥/٦٤ ورد فى مصدر آخر على أنه ٥٤٠.

ب- لاستكمال صورة التعليم العالى ككل، يضاف إلى هذا إجمالى عدد الطلبة المقيدين فى المعاهد العليا وهو ١١٨٣٩ عام ١٩٦٠/٥٩، ٢٧٣٧٧ لعام ١٩٦٥/٦٤، ٤٨٩٢٥ لعام ١٩٧٣/٧٢. أما أعداد جامعة الأزهر (لم تذكر فى الجداول عاليه) فهى ٤٩٧٠ لعام ١٩٦٠/٥٩، ١٠١٦٠ لعام ١٩٦٥/٦٤، ٣٣٦٤٠ لعام ١٩٧٣/٧٢.

المصادر: تم تجميعها من البيانات الواردة فى: مختار حمزة، تحليل وضع عمالة الطبقات المتعلمة فى الجمهورية العربية المتحدة "بالإنجليزية"، المجلة الاجتماعية القومية، يناير ١٩٦٧، ص ١٧ جدول (١) ووزارة التربية والتعليم، تقرير عن تطور التربية والتعليم فى الجمهورية العربية المتحدة للعام الدراسى ١٩٦٥/٦٤، القاهرة ١٩٦٦، ص ٨٩ جدول (١) و ص٩١ جدول (٣).

Arab Republic of Egypt, State Information Service, Egyptian Education, 1973,p.36-37.

- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٦٨/١٩٧١/١٩٧٩.

وتحقق عدد من الإصلاحات فى بنية التعليم العالى. فبينما كان الالتحاق بالجامعة قبل الثورة، يتم – بعد دفع المصروفات – بطريقة آلية تقريبا بعد التعليم الثانوى (بصرف النظر عن الدرجات الحاصل عليها

الطالب فى الشهادة الثانوية فى حالة القبول بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبحد أدنى ٦٥% لكليات العلوم والطب) أصبح الالتحاق فى عهد عبد الناصر يجرى وفقا لنظام طبق لفترة، وكان يستلزم اجتياز سنة توجيهية فى نهاية المرحلة الثانوية، كما أن تحديد الكلية التى يلتحق بها الطالب أصبح يستند إلى نظام "التنسيق" حيث تم تصنيف الجامعات والكليات إلى فئات مختلفة، ويلتحق بها الطلبة وفقا لما حصلوا عليه من درجات.

وهناك إصلاحات أخرى تحققت فى مجال التعليم العالى، منها خفض الرسوم الدراسية فى ١٩٥٦، ثم فى ١٩٦١، ثم الإلغاء الكامل للرسوم فى جميع مراحل التعليم عام ١٩٦٢، وإصلاح الأزهر فى عام ١٩٦١ للسماح بتدريس المواد غير الدينية فى كليات جديدة أنشئت لهذا الغرض، وما نتج عن ذلك من زيادة عدد طلبته (انظر جدول ٦-٤). وإدخال فروع أكاديمية جديدة وإحداث تعديلات فى المناهج حيث الاهتمام بالمواد العلمية (انظر الجدول ٦-٥) وتقديم المعونات المالية للطلبة على شكل مكافآت وقروض،[٢٦] وبناء المدن الجامعية وتخفيض رسوم الإقامة بها. والبدء فى تطبيق نظام الانتساب فى عام ١٩٥٣ (انظر الجدول ٦-٥). وإنشاء ٤٣ معهدًا عاليا وعدد من الجامعات والكليات الإقليمية ابتداء من ١٩٦٩.

جدول (٦-٤)

الطلبة بالأزهر ١٩٦٢/٦١، ١٩٧٣/٧٢

المواد الدراسية	١٩٦٢/٦١		١٩٧٣/٧٢	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الدراسات الدينية	٣٧٩٢	٦١,٦	١٣٦٠٨	٤٤,٧
اللغة العربية	١٩٨٢	٣٢,٤	٢١٧٩	٧,١
الدراسات غير الدينية (أ)	٣٣٤	٥,٥	١٤٦٣١	٤٨,٢
إجمالى	٦١٠٨	١٠٠	٣٠٤١٨	١٠٠

أ- كانت تشمل فى ١٩٦٢/٦١ كلية واحدة فقط، هى كلية التجارة وكانت الدراسة بها شبه دينية. وفى ١٩٧٣/٧٢ شملت كليات مختلفة للدراسات الحديثة: الطب، الهندسة، الزراعة، إلخ.

المصدر: Egypt Education, P.52

جدول (٦-٥)

توزيع طلبة الجامعات بين

الكليات العملية والكليات النظرية ١٩٥٣/٥٢-١٩٧٣/٧٢

	١٩٥٣/٥٢	١٩٦٣/٦٢	١٩٧٣/٧٢
الكليات العملية			
(العلوم الطبيعية والتطبيقية)			
عدد المسجلين	١٥٥٩٠	٤٢١٣٠	١١٢٣٩٥
%	٣٧,٩	٤٣,٧	٥٧,٧
عدد المقبولين	٣٧٨٦	٨٩٥٨	٢٦٠٦٦
%	٢٧,٩	٤٤,٢	٥٤,٧
عدد الخريجين	١٩٦١	٤٠٤٧	١٥١٨٣
%	٤٤,١	٣٩,٣	٦٦,٨
الكليات النظرية			
(العلوم الإنسانية والاجتماعية)			
عدد المسجلين	٥٥٦٧	٥٤٢٩٥	٨٢٤٠٠
%	٦٢,١	٥٦,٣	٤٢,٣
عدد المقبولين	٩٧٧٦	١١٣١٣	٢١٦٠١
%	٧٢,١	٥٥,٨	٤٥,٣
عدد الخريجين	٢٤٨٢	٦٢٦٢	٧٥٤٤
%	٥٥,٩	٦٠,٧	٣٣,٢

ملحوظة: (أ) خريجو عام ١٩٧٢/٧١.

المصادر: تم تجميعها من البيانات الواردة في:

Waardenburg, p. 87, Table 118, and p. 92 Table 120 – Egyptian, Tables pp. 34- 90.

جدول(٦-٦)

الطلبة المنتسبون بالكليات النظرية

	١٩٥٤/٥٣	١٩٦١/٦٠
العدد	٥٧٦١	١٩٨١٤
النسبة المئوية	١٦,١	٣٧,٨

المصدر: لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٣ ص ٦٠ جدول ١٦.

ومن وجهة نظر الثورة كانت مجانية التعليم التى بدأت عام ١٩٦٢ فى جميع المراحل، وجعل الالتحاق بالتعليم العالى وفقا للدرجات الحاصل عليها الطالب فى الامتحانات العامة، إنجازا ضخما يدعو للفخر. ويتجلى هذا بكل وضوح فى تباهى الرئيس السادات أمام مجموعة من قادة الطلاب عام ١٩٧٧ بقوله: "أنا أعطيت لكم يا أولادى تكافؤ فرص كاملا.. كفاءتكم ومجموعكم هو اللى بيدخلكم الجامعة.. وبيحطكم فى الكلية اللى أنتم عاوزينها بكفاءتكم وجهدكم بغض النظر عن ابن الوزير، واللا ابن فلان.. أولاد عبد الناصر وأولادى ما جبوش مجاميع تدخلهم الكليات اللى هما عاوزينها فدخلوا الكليات اللى مجموعها أقل".(٢٧)

ولكن هذا الانتصار السياسى عجز – من عدة وجوه – عن تغيير البنية التعليمية تغييرا جذريا، إذ يؤكد تقرير عن التعليم نشرته مجلة "الطليعة" عام ١٩٦٨: "بالرغم من أن تقرير المجانية الشاملة(٢٨) أحدث أثرا بعيدا وله وزن فى تغيير معالم الصورة، إلا أن سياسة الحواجز الطبقية ما زالت فى جوهرها قائمة، سواء فى القبول فى المرحلة الإعدادية أو فى التوزيع فى أنواع التعليم المختلفة. وذلك لأن نظام الامتحانات والاختبارات القائم ينتهى

فى واقع الأمر إلى تمايز طبقى لأن الفيصل فيه ليس القدرات والاستعدادات الحقيقية[٢٩] بقدر ما هى القدرة المالية والوسط الاجتماعى والظروف البيئية المحيطة بالطفل".[٣٠]

وفى هذا الصدد بدأت ظاهرة اللجوء إلى الدروس الخصوصية خارج المدرسة، خصوصا فى المرحلة الثانوية، وسادت بصفة أخص بين أبناء الأسر الموسرة، وظلت الطبقة المتوسطة،[٣١] هى المصدر الأساسى لطلبة الجامعة حيث يتضح من مسح عينة أجرى فى عام ١٩٦٤ أن ٨٦.٤ % من أولياء الأمور المنتمين للطبقة الوسطى، وترجع هذه النتائج، كما يرى الباحث محمد عماد الدين إسماعيل إلى: "انعدام التوازن الطبقى الاجتماعى فى التعليم العالى".[٣٢]

كما يكشف مسح أجرى على عينة أخرى قام به محمود شفشق أثناء دراسته المقارنة لطلبة جامعة الأزهر وجامعة القاهرة "أن أبناء الطبقة الوسطى كانوا يشكلون نصف عدد الطلبة بالأزهر، بينما يحتكرون جامعة القاهرة من الناحية الفعلية".

ولكن نسبة كبيرة من أبناء أسر الطبقة المتوسطة لم يكونوا بالضرورة ميسورى الحال إذ تشير نتائج مسحين لعينتين أجريا فى ١٩٦٩ و ١٩٧١ إلى أن حوالى ثلث الطلبة فى الجامعات الكبرى بالقاهرة والإسكندرية وأسيوط كانوا يعيشون فى ظروف معيشية شاقة من أجل مواصلة تعليمهم.[٣٣] أما فى حالة الأزهر فتصل النسبة إلى حوالى النصف. وكان وضع الطلبة فى المعاهد العليا شبيها بوضع طلبة الجامعات الثلاث.[٣٤] وفى المقابل كان وضع الجامعة الأمريكية بالقاهرة متميزا إذ كانت نسبة الذين يعانون من بينهم من ضيق الظروف المعيشية حوالى العشر فقط.

جدول (٦-٧)

النسبة المئوية لتوزيع عينة من الطلاب (أ) حسب مهنة الأب ١٩٦٢

مهنة الأب	طلبة القاهرة %	طلبة الأزهر %	نسبة المهنة إلى توزيع السكان البالغين من الذكور في ١٩٦٠
مهني، فني، تنفيذي أو إداري	٣٣,٢	١٧,٩	٣,٧
عمل كتابي	٢٣,٥	٦,٨	٣,٨
صاحب مشروع خاص	٢٩,٣	١٩,٦	٨,١
عامل يدوي	٥,٦	٢,٢	٢٨,٣
فلاح	٥,٨	٤٥,٥	٥٤,٣
غير مصنف	٣,١	٨.-	١,٨

ملاحظات: (أ) غطت العينة ٢٠% من طلبة السنة النهائية في كل من الجامعتين في ١٩٦٢ بموجب ٤٧٥ طالبا من جامعة القاهرة و١٧٥ طالب من جامعة الأزهر.

المصدر:

Mahmoud Shafshak, "The Role of the University in Egyptian Elite Recruitment – A Comparative Study OF Al Azhar and Cairo University, National Review of Social Sciences, vol. 5, no. 3 (1968), p. 442, Table 1.

وكان التوسع الكمي في التعليم العالي – من طلاب نظام الانتساب في الكليات النظرية، وإنشاء العشرات من المعاهد العليا، ثم انتشار الكليات والجامعات الإقليمية – يعني أن هذه الأعداد من الطلبة تتلقى تعليمها اعتمادا

على موارد وإمكانات ضئيلة. الأمر الذى يعنى بدوره تدهور نوعية التعليم العالى من ناحية، ووجود فائض من خريجى الجامعات من ناحية أخرى.

وفى هذا الإطار كان للطلبة المنتسبين وضع خاص[٣٥] حيث لم تزد نسبة القادرين منهم على اجتياز الامتحانات بنجاح عن ١٢,٨%، و٨%، و١٥% من إجمالى عددهم فى الأعوام الدراسية الثلاثة ١٩٦٠/٥٩، و١٩٦١/٦٠، ١٩٦٢/٦١ على التوالى.[٣٦] كما أثبت هذا النظام أنه يتعارض مع سياسة الحكم فى تشجيع التعليم الفنى، حيث شجع نظام الانتساب عددا من خريجى المدارس الثانوية الفنية أن يتركوا العمل الفنى ليحاولوا بدلا منه نيل درجة جامعية نظرية.

ويكشف إنشاء بعض المعاهد العليا عن عيوب واضحة فى التخطيط التعليمى. فبالرغم من أنه من المفترض أن هذه المعاهد معاهد فنية، توفر الكوادر للتنمية الاقتصادية فى البلاد، إلا أنها سرعان ما اكتسبت طبيعة أكاديمية واختفى التمايز بينهما وبين الجامعات. ولقى هذا التحول قبولا لدى طلبة هذه المعاهد، الذين يتطلع العديد منهم أصلا إلى الالتحاق بالجامعة.

وفى نفس الوقت، أدت غيبة الاتساق بين التوسع فى التعليم العالى واتساع سوق العمل، إلى وجود فائض من خريجى الجامعات، وخاصة خريجى الكلية النظرية. ووفقا للنهج الذى انتهجته الحكومة فى المجال الاجتماعى اختارت أن تتحمل العبء بنفسها، وملأت مكاتبها بأعداد لا لزوم لها من الخريجين. ويؤكد البحث الذى أجراه مختار حمزة عن تشغيل الخريجين أن نسبة عالية من خريجى الكليات النظرية شغلوا وظائف لم تسهم دراستهم الأكاديمية فيها بأى دور مباشر، وكان يمكن لموظفين آخرين من غير حملة المؤهلات العليا أن يؤدوها على نحو سليم.[٣٧] ووصف مالكولم كير حالة هؤلاء الخريجين قائلا:

"يشكل خريجو الجامعات قوة معطلة متزايدة، ارتفعت تطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية إلى مستويات غير واقعية نتيجة لما حصلوا عليه من تعليم.. وأدى التوسع فى التعليم العالى إلى إعادة توزيع الفقر باسم المساواة الاجتماعية وعلى نحو يهدد بإحلال طبقة متعلمة ومتغربة على نحو أكثر حدة محل الطبقة الأمية من البروليتاريا المتعطلة.. ويزداد الإحباط حيث الآلاف من الشباب من ذوى الوظائف غير اللامعة كصغار رجال الدين، والكتبة، ومعلمى المدارس، والصحفيين – فى ثيابهم المتواضعة، يمارسون حياة مضنية، وغير آمنة، ليس فيها سوى قدر من المكانة الأدبية – معتمدين على عشرة جنيهات شهريا، بينما تؤكد لهم الصحافة، وكذلك خطب الرئيس من آن إلى آخر، أنهم "طليعة" تقدم الأمة باعتبارهم متعلمين، بينما هم أعجز حتى من أن يستطيعوا صياغة ترقيهم الذاتى".[٣٨]

ومن هنا، ورغم تركيز النظام على الدراسات العملية أكثر من الدراسات النظرية، سواء فى التعليم الثانوى العام أو فى التعليم العالى،[٣٩] إلا أن السياسة التى اتبعها للقبول فى الكليات النظرية كانت السبب الأساسى للبطالة الحقيقية والمقنعة بين الخريجين. ففى هذه الكليات تجسد تدهور المستويات الأكاديمية بشكل أكثر وضوحا، كما يتضح من النقد الحاد الذى نلمسه من جانب المهتمين بقضايا التعليم. وحتى لويس عوض الذى شكا من أنه "باسم التنمية وخططها وباسم شعار العلم للمجتمع تضطهد العلوم النظرية لحساب العلوم التطبيقية".[٤٠] يجد نفسه مضطرا لانتقاد هذه السياسة بسبب محتواها الفعلى: "إن بناء سلم الأولويات بين فروع الدراسة على أساس احتياجات التنمية الموقوتة لن يخرج منه إلا تبديد المواهب النادرة على فروع من الدراسة لم تؤهل لها بالطبيعة، أو على فروع من الدراسة لا تحتاج لمواهب خاصة ويكفى فيها الاستعداد العام، ولن يخرج منها إلا شحن الكليات النظرية بالمتخلفين من الطلاب، وهو عكس ما سنته الطبيعة، من أن أصحاب المواهب النظرية هم فى العادة الصفوة القليلة".[٤١]

وكان من الطبيعى أن يؤثر ازدحام الكليات المصرية الزائد عن الحد على نوعية ما تقدمه من تعليم وما تجريه من امتحانات وأبحاث.[٤٢] ومن المعروف فى هذا الصدد أن نسبة الأساتذة إلى الطلبة فى الجامعات المصرية كانت منخفضة للغاية دائما. فبينما كانت هذه النسبة ١:٢٠ فى عام ١٩٥٠ أصبحت على النحو التالى فى جدول (٦-٨) لعام ١٩٥٨/١٩٥٩:

جدول (٦-٨)

نسبة الأساتذة إلى الطلبة

فى بعض الجامعات المصرية ١٩٥٩/٥٨

الجامعة	عدد الطلبة	عدد الأساتذة	نسبة الأساتذة إلى الطلبة
القاهرة	٣٣٧٧٣	١٥٦٦ إجمالا ٩٦٨ مؤهلون	١:٢١,٥ ١:٣٥
الإسكندرية	١٨٠٣٧	٩٢٨ إجمالا ٥٨٧ مؤهلون	١:١٩,٥ ١:٢٣
عين شمس	٢٣٢٥٨	٩٨٤ إجمالا ٥٨٧ مؤهلون	١: ٢٣,٧ ١:٤٠

المصدر: لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، ص ٩٠، جدول ١٢.

- فضلا عن أن النسبة كانت تتفاوت كثيرا من كلية إلى أخرى. ففى ١٩٦٣/٦٢ بلغت ١:١٥ فى الطب، ١:٢٢ فى العلوم، ١:٣٢ فى الزراعة، ١:٤٣ فى الهندسة، ١:٤٥ فى الاقتصاد وطب الأسنان، ١:٥٤ فى الآداب، ١:٩٢ فى التجارة، ١:٩٥ فى الحقوق[٤٣] وباستثناء كلية الحقوق، تحسنت نسبة الأساتذة إلى الطلبة فى العام ١٩٧٣/٧٢ لتصبح١:١٠ فى طب الأسنان، ١:١٢ فى الطب، ١:١٣ فى الهندسة، ١:١٥ فى الزراعة والاقتصاد، ١:٣٦ فى الآداب، ١:٨٠ فى التجارة.[٤٤]

ومن الطبيعى أن تسفر هذه النسبة المختلة عن آثارها الضارة على نسبة التعليم وعلى قدرة الطلبة على التكيف مع بنية المؤسسة الأكاديمية وعلى استيعاب نشاطها الأكاديمى والاجتماعى. وتوضح دراسة مقارنة بين أوضاع الطلبة فى جامعة عين شمس [حيث بلغت نسبة الأساتذة إلى الطلبة ١:٥٠ فى عام ١٩٦٦] وأوضاع طلبة الجامعة الأردنية [حيث بلغت النسبة ١:١٥]،(٤٥) أن الطلبة فى الجامعة الأخيرة يتكيفون مع الحياة الجامعية بدرجة أكبر.(٤٦)

ونتيجة لذلك، نقل طلبة الجامعات أسلوب التعليم عن طريق الحفظ، وهو السائد بالمدرسة الثانوية، إلى أدائهم بالجامعات، وأصبح الأسلوب المتعارف عليه هو "الصم من أجل الامتحان" وكما يقول جوزيف سيليوفيتش: "ما زال التركيز فى المحاضرة الرسمية، ولا تتاح للطلبة فرصة تذكر للمناقشة والاستفسار أو للقاء مع الأستاذ، علاوة على أن الطالب يتخرج فقط نتيجة نجاحه فى الامتحانات السنوية.. ويلجأ الطلبة إلى حشو رءوسهم بالمعلومات الواردة فى مذكرة المحاضرات والكتب المقررة وحفظها".(٤٧)

ومن هنا نشأ التعلق بالكتب المقررة التى لم تزد فى عديد من الحالات عن كونها مقتبسات لبعض المؤلفات الغربية. وازداد الوضع سوءا نتيجة فقر مكتبات الجامعات. فلم يكن هناك إلا ما يتراوح بين مائتى ألف وثلاثمائة ألف كتاب فى كل مكتبة من مكتبات الجامعة الثلاث الكبرى فى ١٩٥٨/١٩٥٩. زد على ذلك أن الطلبة نادرا ما يستخدمون هذه المكتبات.

وتدهورت نوعية البحث فى الجامعات المصرية، الذى كان يخضع لتوجيه الحكومة. وحسبما يقول لويس عوض:

"إذا عرفنا متوسط ساعات الدراسة بالنسبة للطالب هو ٢٤ ساعة أسبوعيا، وأن متوسط ساعات التدريس بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس هو

٢٠ ساعة أسبوعيا (وهو ما يتجاوز نصاب المدرس الثانوى) أدركنا أن البحث العلمى والإطلاع على المراجع والتفكير والمناقشة لم يعد لها مكان واضح فى حرم الجامعات. فإذا أضفنا إلى هذا الأعباء الروتينية، وجامعات بلا أبحاث علمية أو إطلاع علمى أو تفكير علمى أو مناقشات علمية هى مجرد ورش لتخريج أسطوات على يد معلمين بالمعنى البلدى الكامل".[٤٨]

ويمكن أن نقرأ هذه العبارة فى السياق الواسع للجدل الفكرى الذى ثار حول التعليم وخاصة حول وظيفة الجامعة فى العالم العربى ككل وفى مصر على وجه الخصوص. فما يسميه لويس عوض "ورشة" كان غيره من المعلقين يطلقون عليه تسميات مثل "معمل تفريخ لموظفى الحكومة"،[٤٩] و"مصنع تضفى فيه الدرجات الاجتماعية والتطلعات إلى المكانة الاجتماعية على التعليم طابعا نفعيا، كوسيلة لتحقيق مآرب مادية".[٥٠] ووفقا لجان جاك واردنبرج: "إذا كان المثل الأعلى البرجوازى الغربى للجامعة، لا يتلاقى مع المثل الأعلى الماركسى ولا التكنوقراطى، فيمكن أن يكون للعرب أيضا مثلهم الأعلى حول نوع الجامعة التى يريدونها. الجامعى ولكن ما لديهم فعلا لا يمكن وصفه بالجامعة".[٥١] فالجامعة كما يراها واردنبرج بكثافتها الطلابية ومحاضراتها المنهكة، تزيد على كونها مدرسة ثانوية. وهى ليست بالتأكيد المكان الذى يولد ويربى فيه المثقفون.[٥٢]

وترجع هذه النتيجة فى رأى لويس عوض إلى طريقة اختيار الطلبة للتعليم: "مكاتب التنسيق فى جامعاتنا توزع الطلاب على الجامعات بطريقة آلية بحتة بناء على ترتيب مجاميع الدرجات ونظام الأولويات المفتعلة الذى جعل من كليات الجامعة "طبقات" كأنها طبقات فى الجنة أو طبقات فى الجحيم. وانتهى الأمر بأن الآلاف المؤلفة من الراغبين فى دراسة الطب أو العلوم أو الهندسة ينتهى أمرهم بدراسة الآداب أو الحقوق أو التجارة.. ويتعرض الكثير من المواهب الخاصة للضياع أو التبديد بسبب هذا القهر

العقلى الذى يفرض على محب الهندسة أو الكيمياء أو الزراعة أن يدرس التاريخ أو أعمال البنوك أو القانون، فلا يخرج لنا منه مهندس متوسط أو كيميائى متوسط أو زراعى متوسط، وإنما يخرج لنا مدرس تاريخ فاشلاً أو موظفًا مصرفيًا فاشلاً أو محاميا فاشلاً".(٥٣)

واتضحت قوة هذه الآراء بجلاء فى عام ١٩٧١، حيث عقد معهد الإعلام بجامعة القاهرة امتحانا للخريجين للالتحاق بالدراسات العليا للحصول على درجة الدبلوم، وأجرى للمتقدمين اختبار فى المعلومات العامة حيث كانت النتيجة كما يقول الدكتور جمال العطيفى الذى أجرى الاختبار "مروعة":

"تبين أنه ليس لدى غالبية هؤلاء الشبان فكرة محددة واضحة عن تاريخ مصر. بل أن بعض الذين تخرجوا فى قسم التاريخ بكلية الآداب لم ينجحوا فى أن يعرفوا معلومات أولية فى التاريخ الحديث.. ولم يكن هذا النقص الخطير فى المعلومات مقصورا على أشخاص أو حوادث ربما لم يعشها هؤلاء الشباب، وربما لم يتلقوا عنها شيئا فى معاهد التعليم، بل إن هذا النقص يشوب إجابات الكثيرين عن نواحى التطبيق الاشتراكى فى مصر التى ظلوا سنوات يحفظونها فى مواد مقررة فى جميع كليات الجامعة.. أما المعلومات العامة عن أحداث العالم المعاصر فتكاد تكون مجهولة أو مضطربة شديدة الاضطراب.. فهناك خريج كلية الاقتصاد الذى لا يعرف جومولكا أو تشاوشيسكو، وخريج الحقوق الذى لا يعرف أن مونتسكيو هو صاحب نظرية الفصل بين السلطات.. بل إن أحد المتقدمين للالتحاق بدبلوم الإذاعة والتليفزيون قال عن الـ B.B.C إنها محكمة العدل الدولية!"(٥٤)

ويستنتج د. العطيفى ما يلى: "أن الظاهرة تكشف عن أمرين:

- إن دراسة المواد القومية بالطريقة التى كانت تجرى بها منذ سنوات لم تحقق أثرا.

- إن العجز عن الإجابة عن أسئلة كانت فى صميم التخصص الجامعى لبعض الخريجين يفقد الثقة فى الشهادات الجامعية باعتبارها عنوانا على التأهيل.. علام يدل هذا كله؟

هل يدل على أن شبابنا لا يقرأ، ولا يبالى بما يجرى حوله، وأنه يلتحق بالجامعة ليحصل على الشهادة كجواز مرور إلى الوظيفة؟..[٥٥] ولكن، أشبابنا هو المسئول؟ أم ماذا؟ إنه سؤال يجب أن يطرح على أوسع مدى وهو يحتاج إلى إجابة شجاعة وصريحة".[٥٦]

وفى اليوم التالى جاءت إجابة على لسان لويس عوض:

"شباب الجيل الحالى محصن ضد التاريخ، قديمه ووسيطه وحديثه! لماذا؟ لأن كتب التاريخ فى مدارسنا لم تعد كتب تاريخ ولكن كتب سياسة بحتة.. وهكذا فقد الشباب المصرى حاسته التاريخية، ومن فقد حاسته التاريخية فقد أيضا حاسته السياسية، ومن أجل هذا لا ينبغى للدكتور جمال العطيفى أن يعجب من أنه وجد بعض من امتحنهم من الخريجين يجهلون كل شيء عن الإصلاح الزراعى أو تاريخ القوانين الاشتراكية، بل وتاريخ ثورة ٢٣ يوليو"[٥٧]

وأولى نظام عبد الناصر المناهج الدراسية فى المدارس والجامعات اهتماما خاصا، فأعاد صياغة الكتب المقررة فى الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية (التى سميت معا المواد الاجتماعية). وأعلن الميثاق الوطنى – الذى هو نفسه مقرر دراسى[٥٨] – أن: "التعليم لم تعد غايته إخراج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة. ومن هنا فإن مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى أن تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة".[٥٩]

ومن أجل تحديد النظرة الجديدة للتعليم، أشار الميثاق الوطنى إلى تشويه المقررات الدراسية فى الماضى: "إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر

لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها. إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته، وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والإكبار حول الذين خانوا كفاحها".(٦٠)

وتم تسييس مناهج المواد الاجتماعية بكل صرامة، وصيغت بلغة مفرطة فى الديماجوجية، امتزج فيها الفخار الوطنى بالولاء السياسى للنظام. فجاءت معالجة التاريخ فى الكتب المقررة على نفس النحو الانتقائى المتبع فى مقررات ما قبل الثورة، الذى انتقده الميثاق الوطنى. وبلغ حذف الحوادث والشخصيات التاريخية الحد الذى دفع الدكتور لويس عوض إلى اعتبار أن كتب التاريخ أصبحت شيئا لا تزيد قيمته كثيرا عن القصص الخرافية:

تبحث عبثا عن رجل حكم مصر أمدًا طويلا اسمه الخديوى عباس حلمى أو عباس الثانى فلا تعثر له على أثر. فإذا أراد التلميذ أن يعرف من جلس على عرش مصر منذ ثورة ١٩١٩ حتى معاهدة ١٩٣٦ لما وجد اسم الملك فؤاد فيما يدرس من صحائف، ولولا أن ثورة ١٩٥٢ خلعت الملك فاروق لتحلل السادة مؤرخو الأطفال من ذكر اسمه أيضا.. التلميذ الفرنسى لا يتعلم رأى وزارة التعليم فى لويس فيليب أو فى نابليون الثالث. أما التلميذ المصرى المسكين، فلا يقرأ فى كتابه اسما من أسماء الأعلام إلا مقرونا بالتمجيد أو بالشتيمة، وكأنه يقرأ مقالا فى جريدة أو يسمع حديثا فى الإذاعة والتلفزيون....".(٦١)

وطالب الدكتور لويس عوض،(٦٢) بدلا من ذلك، بما يلى:

"ما أحوجنا ونحن نلتمس بناء الدولة العصرية أن نستقر على رأى موضوعى متمدن لمقومات هذه الدولة العصرية من حيث بناء الإنسان، بعد أن شاعت بيننا الخرافات التربوية والتعليمية والاجتماعية نحو عشرين عاما باسم ضرورات التنمية والوحدة الأيدلوجية والكمال القومى..(٦٣) إن تعليمنا

مثقل بأكداس من الخزعبلات القومية والأيدلوجية التى حشيت بها برامجنا باسم التربية القومية.. أما العلوم الاجتماعية والقومية، فلنحتذ فيها حذو البلاد المتقدمة كما وكيفا مع التركيز الخاص على جغرافية بلادنا وتاريخها دون مبالغة فى عبادة السلف أو فى عبادة الذات أو تصوير أن الغير لا وجود لهم إلا بفضل وجودنا".(٦٤)

وانتقد معلقون آخرون التغيرات فى مناهج المواد الاجتماعية بالمدارس باعتبارها تغيرات فى الطرح أكثر منها فى المحتوى. وأشار تقرير مجلة "الطليعة" عن التعليم الذى نشر عام ١٩٦٨ إلى مناهج المواد الاجتماعية فى عهد الثورة باعتبارها: "نفس المناهج التى عرفناها فى مدارسنا فى الأربعينيات.. أى كلام عن الاشتراكية وعن الاستعمار يرد فى المناهج والكتب سطحيا ودون تأصيل.. وتعجز مناهجنا والكتب الدراسية عن أن تعطى للتلميذ وعيًا مؤصلاً لقضايا العصر أو لقضايا القومية..(٦٥) وإن كان الجانب الوطنى والقومى قد تأكد بصفة عامة، فإن حركة التعليم لم ترتبط بعد بحركة الثورة الاجتماعية".(٦٦)

علاوة على أن الممارسات التعليمية داخل المدارس والجامعات ساعدت على دعم:

"نموذج الحياة السياسية السلبية الخالية من المشاركة، السائدة بين المتعلمين فى مصر. حيث كرست الممارسات التعليمية سلطة المدرس، وأسلوب الحفظ، والمقررات الرسمية، والأحادية، والنظام، والروتين.. وقد بذلت جهود كبيرة لتنمية الولاء الشديد للنظام السياسى، فى المدارس الابتدائية والإعدادية".(٦٧)

واتخذ نظام الثورة، على مستوى التعليم العالى، مختلف الإجراءات للسيطرة على الجامعات سياسيا وتعليميا وإداريا. وبالنسبة لسيطرة النظام إداريا على الجامعات، نقلت المسئولية عن الجامعات – وغيرها من المعاهد

العليا – عام ١٩٦١ من وزارة التربية والتعليم إلى الوزارة الجديدة للتعليم العالى. وبالرغم من استقلال الجامعات كمؤسسات مستقلة من الناحية الفنية، إلا أن محاولات عدة بذلت لدمجها فى النظام الحكومى من خلال إنشاء المجلس الأعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالى.(٦٨) واشتملت إعادة صياغة المقررات فى الجامعات على مادة إجبارية تعرف باسم "التربية القومية" يدرسها جميع الطلبة وتتكون من ثلاث أقسام: المجتمع العربى، والثورة والاشتراكية. وبالرغم من أن هذه المقررات كانت أقل ديماجوجية من المواد الاجتماعية فى المدارس الثانوية إلا أنها لم تختلف عنها اختلافا جوهريا فى المحتوى. وعجز مقرر المجتمع العربى – رغم أنه كان يستهدف توفير فهم أفضل لمشكلات البلاد الاجتماعية والاقتصادية – عن تقديم تحليل موضوعى لهذه المشكلات.(٦٩)

كما عجزت المقررات الخاصة بالدراسات الأشمل للعلوم الاجتماعية التى تتناول نفس المشكلات، عن تقديم فهم أفضل. فنظام الثورة، كما يسجل د. لويس عوض: "لم يقدم نظرية تأملية، ونقدية تذكر فى مجالات العلوم السياسية، والاقتصادية، وعلم الاجتماع، وفلسفة الأخلاق".(٧٠) وتقدم مناهج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية التى أنشأها عبد الناصر مثالا جيدا على هذا الرأى. واشتكى عبد الناصر نفسه لأساتذة الجامعات من هذا الأمر ضاربا المثل بتدريس المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة عرض وطلب لا غير، وهو نفس ما كان يدرس فى الثلاثينيات.(٧١)

وحاول النظام أن يتصدى لثنائية نظام التعليم كما يتضح من الجهود التى بذلها لتحديث الأزهر وتطويعه لنمط الجامعات الأخرى. وكان طلبة الأزهر يختلفون اختلافا شديدا عن طلبة الجامعات الأخرى وخاصة طلبة جامعة القاهرة. فالأزهريون تقليديون وأصوليون أكثر، إنهم لا يأخذون بالاتجاهات الحديثة وليسوا علمانيين ولا ليبراليين.(٧٢) وحققت الحكومة قدرا من النجاح فى

هذا الصدد. لكنها عجزت عن توحيد نظام التعليم على نحو فعال حيث ظل الأزهر على تميزه الثقافى كمؤسسة إسلامية تتمتع بالاستقلال الذاتى.

وعلى الرغم من تغيير المناهج فى كل قطاعات التعليم، إلا أن قيم الطلبة ظلت على اختلاف شديد عما كان يؤمله النظام من قيم جديدة. فكان حوالى ٥٠% من الطلبة الذكور فى الجامعات الثلاث الكبرى، القاهرة والإسكندرية وأسيوط، يعارضون فكرة المساواة بين الجنسين، وهى نسبة تطابق النسبة بين طلبة الأزهر، بل وربع الطالبات يعارضن الفكرة. بينما طلبة الجامعة الأمريكية هم الوحيدون الذين أيدت أغلبية واضحة منهم الفكرة (لم يرفضها إلا ٦% من الذكور، و١٢% من الإناث).[٧٣]

وهناك مثال ثان هو موقف الطلبة من العمل اليدوى. ففى وسط ضجيج الشعارات الاشتراكية أوائل الستينيات ظل هناك بين الطلبة: "موقف محدد ضد العمل اليدوى – فلم يكن هناك واحد ممن حصلوا على تعليم عال يقوم بعمل يدوى من أى نوع، بينما كانت نسبة من يؤدون عملا يدويا من الحاصلين على تعليم ثانوى ١.٤% فقط. ولم يكن أى ممن يتعلمون تعليما عاليا ويعملون أثناء عطلتهم أو يشتغلون بوظيفة لبعض الوقت أثناء الدراسة، يعمل عملا يدويا".[٧٤] وفى الحقيقة، تغير هذا الاتجاه قليلا فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات مع خروج طلبة الجامعات المصريين إلى أوروبا للعمل الموسمى فى مطاعمها، بجانب الاتجاه لبعض الأعمال اليدوية المربحة داخل البلاد فى إطار تقلص سوق العمل لذوى الياقات البيضاء واتساع مجال الأعمال الحرفية فى حقبة الانفتاح الاقتصادى. إلا أن تلك الحقبة ولدت قيمها الخاصة التى انزوت بجانبها الشعارات الاشتراكية للحقبة السابقة.

٢- الاحتواء السياسى:

ورثت ثورة ١٩٥٢ نظامًا سياسيا لعبت فيه الجامعات دورًا مهمـا، سواء فى الحركة الوطنية، أو فى الصراع من أجل السلطة، و كـان علـى النظام العسكرى، من أجل تدعيم سلطته فى البداية، أن يكسب الكتلة الطلابية النشطة سياسيًا، التى اعتادت – شأنها شأن الجماعات السياسية الأخـرى – العمل داخل الإطار الليبرالى للنشاط السياسي، فوجدت أنه من الصعب عليها أن تتفق مع حكم القوات المسلحة. وكان الطلبة والعمال يعتبـرون مصـدرًا كامنًا للاضطرابات السياسية. فكما قال الرئيس السادات: "اللى عايز يفجـر موقف فى مصر يلاقى المادة المتفجرة فى مكانين: فى الطلبة باعتبارهم أنهم شباب مندفع لا يتروى فى التفكير عاوز يعيش معركة وعاوز يكون له كيان، والمادة الثانية هى العمال".(٧٥) ولذلك فليس من المستغرب أن نجد أن أولـى الصدامات الكبرى التى واجهها النظام العسكرى وقعت مع عمال مدينة كفر الدوار عام ١٩٥٢، ومع الجامعات عام ١٩٥٤.

وحدثت المواجهة مع الجامعات – سواء مع الأساتذة أو مع الطلبـة – نتيجة للتصادم بين الميول الليبرالية للجامعيين والميول الأوتوقراطية للحكام العسكريين، فقد أبدى النظام الجديد استعداده للتخلص من النظام البرلمـانى، فى مقابل تقديم عدد من الإنجازات الاجتماعية التى عجـز النظـام القـديم بوضوح عن تحقيقها. وإذا كان الوعد بالتغيير الاجتماعى اجتذب العديد مـن المثقفين إلا أن ما صاحبه من قيود سياسية، أثار عداءهم الشديد. وكما يقول الدكتور لويس عوض: "كان العديد من الناس يتصورون أنه يمكنهم الحصول على جمهورية وإصلاح زراعى، وفى نفس الوقت المحافظة على الأشـكال التقليدية للديمقراطية الليبرالية".(٧٦)

وكانت الجامعة أحد المنابر الثلاث – المنبران الآخـران همـا نقابـة المحامين ونقابة الصحفيين – التى انطلق منها صوت المثقفـين لمعارضـة

النظام العسكرى الجديد، وأبان أزمة مارس ١٩٤٥، وقفت هيئة تدريس جامعة الإسكندرية فى طليعة المعارضة التى نادت بإلغاء الأحكام العرفية وحل مجلس الثورة. ومن الطريف أن هذه الهيئة كانت أول هيئة فى البلاد تعلن تأييدها للثورة فى يومها الأول. وأمر عبد الناصر بحكم صلاحياته كحاكم عسكرى عام، بالقبض على عدد من أساتذة الجامعات متجاهلا نصيحة أحد زملائه المثقفين فى الوزارة وهو الدكتور عباس عمار الذى حذر عبد الناصر من استفزاز الجامعة. واتهم عبد الناصر الجامعة – فى اجتماع عقده مع مجموعة من الأساتذة – بأنها تعارض الثورة. ورد عليه الأساتذة قائلين:

"إن الجامعة قامت بالثورة قبل أن تقوموا بها،(٧٧) وإن الجامعة هى الهيئة الوحيدة التى رفضت مقابلة فاروق عندما حضر لتوزيع جوائز العلم. نحن نتفق معك فى الغاية ونختلف معك فى الوسيلة، فنحن نؤمن بالحرية والديمقراطية وكرامة الفرد".(٧٨)

وعندما وطد مجلس الثورة سلطته بتصفية خصومة فى الداخل والخارج، اتخذ عبد الناصر خطوة لم يسبق لها مثيل بطرد أساتذة الجامعة بالجملة.(٧٩)

ولم يختلف وضع الطلبة عن وضع أساتذتهم فظل أغلب الطلبة على انتماءاتهم السياسية. واحتار الضباط الأحرار فى كيفية دفعهم إلى الاندماج فى نظام لم يكن إطاره الأيديولوجى قد اتضح بعد فى هذه المرحلة المبكرة. وكما يصف خالد محمد خالد الوضع فى عام ١٩٥٤:

"إن الإخوان والشيوعيين هما القوتان اللتان تنظمان معظم إمكاناتنا الشابة الفتية، وإنكار ذلك سذاجة بقدر ما هو غرور.. قد يؤخذ منهما ذلك الشباب غدا إلى مكان آخر.. وقد تتفتق أرحام الحوادث والظروف عن وليد جديد بهى الطلعة، مشرق الفكرة تهوى إليه الأفئدة وتنضوى تحت لوائه قوى

الشباب الباعثة.. قد يحدث ذلك فيما بعد وقد لا يحدث. أما الآن فهذه القوى الفتية موزعة بين الأخوان والشيوعيين...".(٨٠)

ومهما يكن من أمر، فلا جدال فى أن الثورة حظيت بتأييد عارم فى صفوف الطلبة عقب نجاحها مباشرة، وتم تشكيل جبهة طلابية من مختلف التجمعات السياسية عبرت عن ولائها للثورة.(٨١) وحتى الإخوان المسلمين، وبالرغم من عدم انضمامهم لهذه الجبهة، أعلنوا تأييدهم للثورة فى هذه المرحلة. وعندما برزت قضية الديمقراطية إلى الصدارة، مهددة بإحداث انقسام فى مجلس الثورة، بدأ انحسار تأييد الطلبة للقيادة العسكرية (باستثناء الضباط الأحرار تحت قيادة اللواء نجيب، الذين نادوا بالحكم المدنى) فاتخذت الجبهة الطلابية موقفا معاديا للحكومة، ونادت بالنضال ضد الديكتاتورية العسكرية. وسأل أحد ضباط سلاح الفرسان الموالين للديمقراطية عبد الناصر قائلا: "ترى لو أن الطلبة خرجت فى مظاهرات تطالب بعودة محمد نجيب، هل نصوب بنادقنا إلى صدور الطلبة؟".(٨٢)

وبالرغم من أن طلبة الجامعة كانوا – كما يقول الدكتور فؤاد زكريا – "متعاطفين بصورة واضحة مع عودة الديمقراطية، ولا أذكر أنى شاهدت مظاهرة واحدة تؤيد الاتجاه الذى انتصر أخيرا"،(٨٣) فإن موقفهم لا يمكن أن يفسر على أنه غير مشروط للعودة إلى الليبرالية. وجسد موقف طلبة الأخوان المسلمين – على وجه الخصوص – الصراع على السلطة بين النظام العسكرى وبين جماعتهم، التى لم تكن بالقطع من القوى المؤمنة إيمانا عميقا بالنظام الليبرالى.

وكان للإخوان المسلمين العديد من الأنصار بين طلبة الجامعات،(٨٤) الذين عبروا عن تأييد جماعتهم لنجيب. وذهب طلبة الجامعات فى احتجاجاتهم إلى مدى أبعد مما كانت تفعله قيادة الجماعة نفسها التى انتهجت أحيانا سياسة الترقب خلال الصراع من أجل السلطة. وفى ١٤ يناير ١٩٥٤ سلط مجلس قيادة الثورة نيرانه المباشرة على الإخوان المسلمين، وأعلن أنهم

حزب سياسى يتعين حله مثل الأحزاب الأخرى التى تم حلها بالفعل. وقبل ذلك التاريخ، كان النظام الجديد يعامل الإخوان المسلمين معاملة خاصة، حيث استثناهم من قرار حل الأحزاب باعتبارهم جمعية دينية. وكانت الذريعة التى استخدمت لاتخاذ هذه الخطوة، حادثا واقعا بالجامعة قبل يومين.

ففى أثناء الاحتفال بذكرى عمر شاهين وأحمد المنيسى، وهما من شهدائهم المشهورين إبان الكفاح المسلح فى قناة السويس، اصطدم الإخوان بمجموعة من تلاميذ المدارس الثانوية يمثلون القطاع الشبابى فى التنظيم السياسى الذى ترعاه الحكومة – هيئة التحرير – داخل حرم جامعة القاهرة. وكان التلاميذ قد أحضروا إلى الجامعة سيارات لورى حكومية، ومعهم مكبرات الصوت. ودفع الإخوان إلى المنصة بالإرهابى الإيرانى الشهير نواب صفوى، الذى ألقى خطبة وسط صيحات الإخوان الذين تعالت هتافاتهم بشعارهم التقليدى "الله أكبر ولله الحمد". ورد شباب هيئة التحرير بشعار "الله أكبر والعزة لمصر". وأعقبت ذلك معركة ضارية حيث أعطى الإخوان لشباب هيئة التحرير"علقة جامدة" كما أقر أحد زملائهم.(٨٥) وعلى امتداد شهر مارس تحالف الإخوان تحالفا وثيقا مع الحركة العامة المطالبة بالعودة إلى الحكم الديمقراطى. وأعلن طلبة جامعة القاهرة عن تشكيل جبهة طلابية للتعبير عن معارضتهم للحكم العسكرى، وانضم إليها الإخوان هذه المرة.

وأدت الإضرابات الطلابية فى تلك الفترة إلى معارك ضارية مع البوليس، بل وقام أحد الطلبة بإطلاق الرصاص على الشرطة. وأغلقت الجامعة. وعندما استؤنفت الدراسة، لم يتم ذلك إلا بالتدريج فرقة بعد أخرى من أجل تجنب حدوث اضطرابات جديدة. وكان ضغط الحكومة على الكتلة الطلابية مكثفا حسبما تدل شهادة أحد طلاب الفترة:

"حكومة الخمسينيات التى أعلنتها الثورة كانت وضعا جديدا بالنسبة لنا، فقد احتكرت العصمة والحكمة، وأعلنت فكرها وكفرت غيرها، وقالت بأن من ليس معها فهو عليها.. ودخل الحرس الجامعى داخل الجامعة يضرب

ويتجسس، وبدأت لوريات الأمن والشرطة الحربية تقيم حواجز الخطف، وتسأل على "الكارنيه" وتشحن كل يوم حصتها من الأدمغة الجامعية، لنضرب من الباب للطاق، ونبيت فى الحجز ليالى وبعضنا شهورا دون سين ولا جيم.. لذا كان المخدر مطلوبا لتخفيف الألم، والهرب نعمة لأن الواقع يصفعنا ويضربنا بالشلاليت والقوايش.. وفى كلية الهندسة على مدى عامين من مطالع الثورة، كان الحصاد الذى عاصرته وشاهدته بأم عينى، شهيدين على كوبرى قصر النيل وعشرين جريحا فى القصر العينى، وسلسلة من المداهمات والقبض والضرب شملت كل من زار جريحا أو شارك فى تشييع جنازة الضحايا.. كان العقاب رهيبا على أمور نعتبرها عين المروءة وتراثا قديما ورثنا تقديسه.. لذلك بدت الأمور مرعبة، وأجبر جيل كامل على التراجع وابتلاع دوره، وترك الحكم للحكومة".(٨٦)

ومثلت مواجهة عام ١٩٥٤ بداية مرحلة طويلة من الركود بالنسبة للحركة الطلابية فى مصر. فأصبحت مستأنسة نسبيا، ولم تعد الأنشطة المتميزة للحركة الطلابية قبل الثورة سوى ذكريات فى عداد التاريخ. وكان الطلبة الذين أيدوا السياسة الاجتماعية الإصلاحية للنظام الجديد يعبرون عن تأييدهم من خلال التنظيمات السياسية الرسمية. أما الذين لم يتمكنوا من التكيف مع التوجه الجديد، فقد لجأوا فى مواجهة السلطة الاستبدادية إلى سياسة الانسحاب. وظهرت كرة القدم كبديل له أهميته الخاصة. وكما لاحظ الدكتور فؤاد زكريا:

"أستطيع أن أقول من تجربتى الشخصية أن أكثر من تسعين فى المائة من أحاديث الشباب ومناقشاتهم فى أروقة الجامعة تدور حول نتائج مباريات الكرة أو أحوال اللاعبين وأساليبهم أو مواقف الأندية...، إن عقول الشباب الذين نعتمد عليهم فى بناء مستقبلنا؛ الشباب الذين ستكون فى أيديهم مقاليد الأمور فى بلادنا بعد جيل واحد، مسلوبة بفعل مخدر فتاك اسمه كرة القدم".(٨٧)

وفى عام ١٩٧٠، وبعد استئناف النشاط السياسى الطلابى عام ١٩٦٨، تفاوتت النسبة المئوية للطلبة (فى العينة البحثية للدكتور عماد الدين سلطان)[٨٨] الذين وافقوا على الرأى القائل "تضايقنى لامبالاة الطلبة إزاء المناقشات السياسية" من جامعة لأخرى بصورة واضحة:

القاهرة	إسكندرية	أسيوط	الأزهر	الجامعة الأمريكية	المعاهد العليا
طلبة	طلبة	طلبة	طلبة	طلبة	طلبة
٦١%	٥٧%	٣٥%	٤٧%	٢٥%	٤٢%
طالبات	طالبات	طالبات	طالبات	طالبات	طالبات
٥٦%	٥٧%	٢٥%	٦٠%	٣٧%	٤٧%

وكانت النسبة المئوية للطلبة الذين أعربوا عن نفورهم من المناقشات السياسية بالموافقة على الرأى القائل "تضايقنى للغاية المناقشة حول الأفكار والميول بين الطلبة" أكثر اتساقا بين كافة الجامعات ما عدا الجامعة الأمريكية:

القاهرة	إسكندرية	أسيوط	الأزهر	الجامعة الأمريكية	المعاهد العليا
طلبة	طلبة	طلبة	طلبة	طلبة	طلبة
٣٨%	٣٦%	٣٣%	٣١%	٠%	٣٣%
طالبات	طالبات	طالبات	طالبات	طالبات	طالبات
٢٩%	٣١%	٢٣%	٢٨%	١٠%	٣١%

وكانت النسبة المئوية لطلاب العينة الذين وافقوا على الرأى القائل "يضايقنى انشغال بعض الطلبة بالتنظيمات السياسية" أكثر ارتفاعا واتساقا:

القاهرة	إسكندرية	أسيوط	الأزهر	الجامعة الأمريكية	المعاهد العليا
طلبة ٤٠%	طلبة ٤٣%	طلبة ٤١%	طلبة ٤٠%	طلبة ١٩%	طلبة ٤٤%
طالبات ٣٦%	طالبات ٤٢%	طالبات ٣٨%	طالبات ٤٢%	طالبات ١٥%	طالبات ٤٢%

وجدير بالملاحظة أيضا أن نصف طلبة العينة تقريبا فى هذه الجامعات – مرة أخرى باستثناء الجامعة الأمريكية – اتخذوا موقفا ضيق الأفق إزاء تدفق الفكر الإنسانى عبر أرجاء العالم، فكانت النسبة المئوية للموافقين على الرأى القائل "يضايقنى اعتناق بعض الطلبة لأيديولوجيات أجنبية":

القاهرة	إسكندرية	أسيوط	الأزهر	الجامعة الأمريكية	المعاهد العليا
طلبة ٥١%	طلبة ٤٩%	طلبة ٤٣%	طلبة ٤٣%	طلبة ٦%	طلبة ١٣%
طالبات ٤٨%	طالبات ٤٨%	طالبات ٣٥%	طالبات ٤٠%	طالبات ٣٢%	طالبات ١٧%

وقد تم التدبير لحل وتفتيت ما كان يعد بمثابة حركة سياسية نشطة ذات استقلال نسبى، من خلال مزيد من القهر السياسى والإصلاحات الاجتماعية. فقد ازداد إحكام الرقابة السياسية غير المباشرة على جماهير الطلبة من خلال إدارة الجامعة، كما ازدادت السيطرة السياسية غير المباشرة عليهم، وتم إنشاء وزارة خاصة للتعليم العالى، ثم أضيف إليها فى أوائل الستينيات المجلس الأعلى للجامعات. وفى تاريخ سابق على ذلك، اتخذت إجراءات مباشرة على نحو أكثر سفورًا، فتم تعيين شخصية عسكرية كسكرتير عام لإدارة الجامعة، وبدأ تعيين عمداء الكليات بدلا من انتخابهم.(٨٩) وساعد ذلك على المحافظة على هيكل جامعى "كهنوتى إلى حد بعيد.. إذ يتحكم كبار الأساتذة فى مجالس الكليات والجامعات ولا تمثل الأجيال الشابة إلا تمثيلا ضروريا.. وهؤلاء الكبار يؤلفون فى أحيان كثيرة فئة أصبحت لها مصالح مستقرة تحرص على الدفاع عنها".(٩٠) ولم يكن الطلبة ممثلين – ومازالوا كذلك – فى هذه المجالس رغم مطالبتهم المستمرة بذلك.

وقام النظام بتعيين أساتذة الجامعات فى اللجان الوزارية والإدارية، ومنحهم نوعا من السلطة الاستشارية فى إدارية مختلف الهيئات الحكومية والصناعية. وفى نفس الوقت تقلص استقلالهم الأكاديمى تحت الضغط السياسى والتدخل الحكومى. ووضع وزير التعليم العالى خطًا وهميًا يفصل بين مبدأ حرية أساتذة الجامعة وبين استقلالهم. وعانت حرية الجامعة معاناة شديدة فى عهد عبد الناصر لدرجة أن أحد الأساتذة اعتبر أنها انهارت انهيارًا كاملاً: "توقف تيار الحرية، وتوقفت الجامعة عن دورها الحضارى".(٩١) وكان الأمر الأكثر خطورة هو ما يسميه فؤاد زكريا "التحلل الأخلاقى فى الجامعة:

"كانت الإساءة الكبرى التى لحقت بالجامعة منذ السنوات الأولى للتجربة الناصرية هى تدخل السلطة فى الشئون الجامعية بطريقة أفقدت

الجامعيين توازنهم وأصبح بعدها تدهورهم الأخلاقى أمرًا لا مفر منه.. وكان من الطبيعى أن تفقد الجامعة احترامها فى نظر السلطة منذ اللحظة التى أخذ فيها أساتذتها يأكل بعضهم بعضًا وأخذ كل منهم يتملق أى شخص ذى حظوة لدى السلطة حتى لو كان أقل ثقافة من تلاميذه".[٩٢]

وفى ظل هذه الأوضاع وجد أساتذة الجامعات ممن ليست لهم مكانة كبيرة أو مواهب خاصة، أو قدرة واضحة على الخدمة العامة، أنفسهم يصعدون سلم الترقى إلى المراكز العليا، بل وحتى إلى منصب الوزارة.

وكان ثمة أسلوب آخر للسيطرة على الأساتذة والطلبة على السواء، وهو وضعهم تحت رقابة أجهزة الأمن وقد استاء أغلب الأساتذة والطلبة من كثرة وجود عملاء هذه الأجهزة الذين كانوا يجندون من صفوف الطلبة والأساتذة والموظفين الإداريين.[٩٣] وكان بعض كبار العاملين فى الجامعة – سواء فى مجال التدريس أو الإدارة – يعتبرون العمل مع أجهزة الأمن جزءًا لا يتجزأ من واجباتهم. ويقول د. فؤاد زكريا أنه رأى بنفسه عمداء جامعيين يتلقون الأوامر بالتليفون من ضباط أمن صغار.[٩٤] وفى أثناء الانتفاضة الطلابية عام ١٩٧٣/٧٢ اشتهر عدد من العمداء وكلاء الكليات والأساتذة بتمزيق مجلات الحائط الطلابية، وكان منهم الدكتور كامل ليلة الذى أصبح فيما بعد وزيرا للتعليم العالى ورئيسا لمجلس الشعب.[٩٥] وفى أثناء الانتفاضة الطلابية عام ١٩٦٨ ثم فى ١٩٧٣/٧٢ كان بعض الأساتذة وكبار الموظفين فى الجامعة يتنافسون من أجل الوشاية بالحركة الطلابية لدى السلطات.

وتضاءلت قدرة الأساتذة على التأثير على طلبتهم[٩٦] نتيجة للقيود التى فرضت عليهم هم أنفسهم. وحسبما يقول الدكتور سعد عصفور – وهو أحد الذين فصلوا عام ١٩٥٤– "إن الأستاذ الجامعى لا يمكن أن ينتج أو يؤدى رسالته على النحو الصحيح، وخاصة فى إخراج شباب يثق فى نفسه، إلا إذا كانت لديه الشجاعة الكافية لإبداء آرائه العلمية أو النقدية دون خشية من

جانب السلطة الحاكمة، وقد كان مما أوهن الصلة بين الطلبة وأساتذتهم ما أحسوا به من أن الأساتذة لم يكونوا يستطيعون أن يجيبوهم عن بعض التساؤلات ذات المساس بالسياسة العامة".[٩٧]

ويؤيد الدكتور فؤاد زكريا هذا الرأى بقوله: "إن قدرا كبيرا من العنف الذى تتسم به الأحداث الطلابية يرجع إلى وجود هوة سحيقة فى القيم الفكرية والأخلاقية بين الطلاب وأساتذتهم".[٩٨] وقد سلمت مجموعة من أساتذة الجامعة، فى أول بيان سياسى يصدرونه منذ سنة ١٩٥٤، بعدم قدرتهم فى التأثير فى طلبتهم، عندما أعلنوا إبان الانتفاضة الطلابية عام ١٩٧٣ أن هيئة التدريس بالجامعة لا تستطيع أن تلعب دور الوسيط بين الطلبة والحكومة، لأنهم هم أنفسهم محرومون من تنظيم اتحادهم المهنى الخاص.[٩٩]

وكان الوجه الآخر لسياسة القهر التى انتهجتها الحكومة هو فرض الانضباط المباشر على الطلبة أنفسهم. واتخذ أول إجراء فى هذا الصدد وهو تطبيق نظام امتحان نصف السنة لشغل وقت الطلبة. وفى عام ١٩٥٤، فضلا عن تمركز فرق مؤقتة من القوات المسلحة على أبواب الجامعات، تواجد حرس الجامعة من رجال شرطة بزيهم الرسمى كل كلية على نحو مستمر. وأصبح الحرس تحت سلطة وزير الداخلية وليس مدير الجامعة كما كان الحال قبل الثورة.[١٠٠] وبالرغم من المطالبة المستمرة للحركة الطلابية بإلغاء الحرس إلا أن هذه الخطوة لم تتحقق إلا فى عام ١٩٧١ ليحل محله مكتب أمن مدنى أقل استفزازًا. ولكنه بدوره ظل مثارا لسخط الطلبة حتى عاد الحرس الجامعى مرة أخرى بعد سنوات قلائل.

وعلاوة على ذلك، حظرت لائحة الجامعة أى شكل من أشكال النشاط السياسى بين الطلبة.[١٠١] وعلى سبيل المثال تنص فقرة (٤) من المادة (٨٧) على حظر تشكيل أى جماعات طلابية أو الإسهام فيها بدون ترخيص سابق

من سلطات الجامعة. كما فرض حظر مشابه فى الفقرة (٥) على توزيع المنشورات أو جمع التوقيعات أو إصدار مجلات الحائط. وحظرت الفقرة (٦) المظاهرات فى الجامعة. ويعتبر عدم مراعاة هذه الأحكام مخالفة تواجه بالعقوبات التأديبية التى تتراوح بين الإنذار والفصل من الجامعة. ولم تكف الحركة الطلابية عن الاعتراض على هذا الجزء من اللائحة والمطالبة بتعديله من أجل السماح للطلبة بحرية سياسية أوسع.[١٠٢]

وإلى جانب هذه الإجراءات حاول نظام الثورة أن يوجه النشاط السياسي للطلبة ليصب فى عدد من التنظيمات السياسية التى أقامها، ابتداء من "مكتب الطلبة" فى هيئة التحرير عام ١٩٥٣، وانتهاء "بمنظمة الشباب الاشتراكى" ١٩٦٥، و"طليعة الاشتراكيين" السرية (التنظيم الطليعى) خصوصا منذ عام ١٩٦٨[١٠٣] كما تم إنشاء تنظيمات غير سياسية أخرى تحت إشراف الأجهزة الحكومية للإشراف على الرياضة والأنشطة الترفيهية للشباب والطلبة. وأهم هذه الأجهزة المجلس الأعلى لرعاية الشباب، ووزارة الشباب اللذين أنشئا عام ١٩٥٤ و١٩٦٦ على التوالى.

وعملت هذه الأجهزة على بناء استاد فى كل محافظة ومركز للشباب فى كل مدينة وما يربو على ٨٠٠ ناد ريفى. وكانت تقوم بتنظيم مناسبات مثل أسبوع شباب الجامعات، وأسبوع شباب المدارس، وعدد كبير من المعسكرات الصيفية، ومشروعات خدمة البيئة، وكل ذلك بمساهمة واسعة من جانب الطلاب. وتم إنشاء مكتب لرعاية الشباب فى كل كلية جامعية ومعهد عال تحت إشراف وزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للشباب.

وشكلت التنظيمات السياسية التى ترعاها الحكومة، والتى دعى الطلبة للانضمام إليها وكانت تتنافس أحيانا مع بعضها البعض، مجرد تجارب قصيرة الأجل فى الأغلب. ومن آن لآخر، أجريت عليها تعديلات تمشيا مع التغيرات فى التنظيم الأم: هيئة التحرير، الذى إلى الاتحاد القومى، ثم أصبح

الاتحاد الاشتراكى الذى تأسس عام ١٩٦٥ وسط احتدام الصراع بين عبد الناصر وقيادة الجيش، وفى أعقاب اكتشاف التنظيم السرى للإخوان المسلمين. وأبدى عبد الناصر اهتماما خاصًا بإنشاء منظمة الشباب الاشتراكى وكان يود أن ترسخ أقدامها أولا فى المناطق الصناعية والريفية والسكنية قبل أن تمتد إلى الجامعات حيث "النشاط السياسى" (بمعنى كسب التأييد للنظام) مهمة صعبة كما قال أحد مساعديه.(١٠٤)

لكن سرعان ما أصبح الطلبة وشباب الخريجين هم الأغلبية (٦٥%) فى منظمة الشباب الاشتراكى، ولم يتبق لشباب العمال والفلاحين إلا ٣٥% من العضوية. ولم يكن هذا بالأمر المستغرب لأن العضوية بالمنظمة لم تكن تتطلب سوى إجادة القراءة والكتابة. وبرر أحد العناصر البارزة فى المنظمة هذا الاتجاه على النحو التالى:

"فى الفترة الماضية ركزت المنظمة على تجنيد الطلاب فى الجامعة لأن الطلاب كما هو معروف يمثلون قيادات متحركة ونشطة فى بيئتهم، فأرادت المنظمة أن تسلحهم بفكر اشتراكى يواجهون به المجتمع ومن ناحية أخرى إذا كانت المنظمة فيما مضى قد ركزت على تجنيد الطلاب أكثر من تركيزها على العمال والفلاحين، فقد دفعها إلى هذا ما لوحظ من أن الرجعية تنشط لتجنيد الطلاب".(١٠٥)

وبالرغم من محاولة المنظمة التجنيد لعضويتها من الجامعات إلا أنها لم تحقق سوى نجاح محدود على امتداد السنوات الثلاث التى تواجدت فيها على الساحة الجامعية، قبل أن تنسحب منها فى آخر المطاف بعد انتفاضة فبراير ١٩٦٨. واعترف آخر أمين عام للمنظمة بذلك عندما قال: "فى الجامعة لم يكن هناك ارتباط بين أعضاء المنظمة وقيادتهم، وكان العمل السياسى فى الجامعة ضعيفا سواء من ناحية نشاط المنظمة أو الاتحاد الاشتراكى، ويرجع هذا إلى عدم العناية بتنظيمنا فى الجامعة، وإلى ظروف

العمل السياسى فى الجامعة عموما. وأدى ضعف الصلة بين قيادة المنظمة وأعضائها فى الجامعة إلى حدوث أخطاء من بعض الطلبة أثناء المظاهرات.. فليست المنظمة وحدها هى التى لم تنجح تماما فى الجامعة".(١٠٦)

وتعرض قرار سحب المنظمة من الجامعات، الذى اتخذته القيادة العليا للاتحاد الاشتراكى برئاسة عبد الناصر – وليست قيادة المنظمة – محلا للانتقاد باعتباره اعترافا بالهزيمة. وفى ندوة عقدتها مجلة "الطليعة" حول منظمة الشباب طرح الدكتور إبراهيم سعد الدين – وهو نفسه كان يعمل مديرا للمعهد العالى للدراسات الاشتراكية الذى تخرج منه العديد من كوادر المنظمة – الرأى التالى: "هناك مخاوف من حركة الشباب داخل الجامعة، وعلى هذا الأساس تستبعد المنظمة النشاط داخل الجامعة. وأنا أوضح المسألة على أساس أنه من أجل هذا يجب أن تكون المنظمة فى الجامعة والمعاهد العليا؛ لأنه إذا كانت المنظمة غير قادرة على القيادة فى الجامعة وفى المعاهد العليا، فإن معنى هذا أنها ستترك الميدان خاليا لغيرها.. إن تنظيم أعضاء الجامعة خارج أماكنهم يصبح وضعا شاذا، فالجامعة ونشاطها عامل حاسم فى داخل مجتمعنا وله تأثير كبير على الأوضاع، لذلك أرجو أن نواجه هذا الأمر".(١٠٧)

وبالرغم من الجدال المستمر حول القضية، خاصة بعد انتفاضة الطلبة فى ١٩٧٣/٧٢، لم تعد المنظمة أبدًا إلى الجامعات. ويرجع فشلها لعدة أسباب:

أولا: أنها واجهت كتلة ضخمة من الطلبة السلبيين،(١٠٨) نتيجة لسياسة نظام الثورة فى حظر المعارضة السياسية.

ثانيا: لأن الميول الأيديولوجية للأقلية المسيسة كانت تتجه وجهة أخرى، إما نحو الإخوان المسلمين المعارضين للنظام أو نحو الماركسيين بمشاعرهم المختلطة إزاء النظام.

ثالثا: لأن عديدا من الطلبة لم ينجذبوا لنمط الاستعراضية غير العقلانية التى اشتهرت بها المنظمة والتى تمثلت فيما كانت تقوم به من مواكب واستعراضات موالية للنظام.(١٠٩) ومما أثار امتعاض الطلبة أيضًا أن بعض عناصر المنظمة كانوا يعملون كمرشدين الأمن؛ بكتابة التقارير السرية عن الوضع السياسى فى الجامعة والموقف السياسى لعناصر المعارضة داخلها.(١١٠)

وكان أهم عوامل تقويض قاعدة المنظمة فى الجامعات وإجبارها فى النهاية على الانسحاب هو وجود منبر تنظيمى بديل هو اتحاد الطلبة. وبالرغم مما سببه وجود المنظمة – وكذلك المنظمات والتجمعات التابعة للنظام التى سبقتها أو أعقبتها – من انقسام داخل الاتحاد بين من رضخوا للضغط من أجل العمل ووفقا لما يراه النظام، ومن قاوموا مثل هذا الضغط. إلا أن الاتحاد نفسه ظل قوة معارضة نسبية. وكان التعارض بين عناصر الاتحاد وكوادر المنظمة يتجلى فى أوضح صوره أثناء انتخابات الاتحاد حيث تدخل المنظمة مثل هذه الانتخابات بقوائمها الخاصة من المرشحين تنافس القوائم الأخرى. ولم تكن هذه المنافسة الانتخابية سياسية بحتة، حيث تضمنت أيضًا عنصر المنافسة الشخصية القوية. وقاتلت العناصر المتمرسة فى الاتحاد والمنتفعة به بشدة من أجل الاحتفاظ بالمكانة التى تتيحها لهم مقاعد الاتحاد، وفى بعض الحالات الحفاظ على الفرص التى تتيحها لهم للتلاعب فى موارد الاتحاد.

وفى المراحل الأولى من دخول المنظمة إلى الجامعات كانت الدوائر الرسمية تفضلها على الاتحاد، مع ما ترتب على ذلك من إضعاف الأخير (تم تجميد نشاط الاتحاد على المستوى القومى فى الفترة ٦٦-١٩٦٨). ولكن النزاع بين الجانبين جعل مهمة المنظمة فى كسب تأييد الطلبة للنظام صعبة. وبغرض تخفيف التوتر فى الجامعات عقب الانتفاضة الطلابية فى فبراير

١٩٦٨ مباشرة، تم سحب المنظمة منها. وأبرز عبد الحميد حسن – رئيس الاتحاد (ووزير الشباب فى عهد السادات)- وجهة نظر الاتحاد فى خطاب أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى: "إنى لأرجو أن يستجيب المؤتمر لتصور الشباب فى الجامعات والمعاهد العليا، أن تكون الاتحادات الطلابية هى الإطارات السياسية للشباب فى الجامعات والمعاهد تعمل على صقله سياسيًا، وتوحيد فكره دون عودة إلى الازدواج الذى كان يحدث، والتعارض بينهما وبين المنظمات الأخرى داخل الجامعة أو المعهد".(١١١)

غير أن محاولة بذلت قبل ذلك بكثير لتفريغ الاتحاد من محتواه السياسى، الأمر الذى قضى بالفعل على فرصته فى إثبات فاعليته كتنظيم سياسى. وشملت هذه المحاولة التدخل المباشر فى عمله من جانب الحكومة، وإدخال تعديلات على لائحة المنظمة بما قيده فى أضيق حدود النشاط الشكلى وحصره فى نطاق تأييد السياسات الرسمية. وبدأ تدخل الحكومة فى عام ١٩٥٣ عندما أوقفت انتخابات الاتحاد، وبدلا منها تم تعيين ممثلى الطلبة من قبل سلطات الجامعة. وعندما استؤنفت الانتخابات عام ١٩٥٩، اتخذ التدخل شكل الاعتراض على ترشيح بعض المرشحين، أو شكل التدخل فى الأعمال اليومية للاتحاد ووضعها تحت رقابة محكمة من قبل سلطات الجامعة.

وتقتضى لائحة الاتحاد التى صدرت بموجب قرار جمهورى تحليلاً خاصًا. فقد تم تعديلها عدة مرات لضمان ولاء الاتحاد للنظام والحد من الاستقلال التنظيمى الذاتى له. وتنص اللائحة الصادرة عام ١٩٥٩/٥٨، على أن يهتم الاتحاد فقط بالمسائل الاجتماعية، والمتعلقة برعاية الطلبة بينما تحظر النشاط السياسى والدينى. ووردت أهداف الاتحاد فى ست مواد تؤكد إحداها "الالتزام بإحياء القومية العربية" و "مبادئ الاشتراكية التعاونية الديمقراطية". بينما تجسد الخمسة الأخرى اهتماماته الاجتماعية والمتعلقة برعاية الطلبة. وكان مسموحا بالعضوية لكل من الطلبة والأساتذة، مع قصر

سلطة إصدار القرارات على الأساتذة. وكان المجلس الأعلى للاتحاد يتكـــون من اثنى عشر عضوًا من هيئة التدريس، وتسعة من الخـــريجين، وثمانيـــة طلاب فى العام الأخير لانعقاده ١٩٦٢/٦٢.

وفى ١٩٦٣أدى تغيير اللائحة[١١٢] إلى أن أصبح الاتحاد أقرب إلـــى كونه اتحادا طلابيا حقيقيا. فاقتصرت العضوية على الطلبة، مع استمرار عدد من أعضاء هيئة التدريس فى ممارسة دور الإشراف "كمستشـــارين" للجـــان الاتحاد. وفى عام ١٩٦٦ (القرار الجمهورى ٤٦٥٨) تحولوا إلى رواد للجان والمجالس على كافة المستويات، مع تخويلهم حق الاعتراض على القرارات وكان هذا البند الأخير محل شكوى شديدة من جانب الطلبة وشاعت تســـميته "بنظام الوصاية".[١١٣] وبعد المرحلة الأولى من انتفاضة الطلبة عـــام ١٩٦٨ ألغى هذا البند من اللائحة (القرار الجمهورى ١٥٣٣). ولكن هذا الانتصـــار لم يدم طويلاً، وعادت المادة ٥٦ – مكرر الكريهة إلى اللائحة مرة أخـــرى فى عام ١٩٦٩ (القرار الجمهورى ٤٢) بعد المرحلة الثانية من الانتفاضـــة الطلابية فى نوفمبر ١٩٦٨. وتنص هذه المادة على التالى:

"يكون لمجالس اتحاد الطلاب ولجانها على كافة المستويات رواد مـــن أعضاء هيئة التدريس ولا تكون اجتماعات هذه المجالس أو اللجان صحيحة إلا بحضور الرائد، وتكون له رئاسة الجلسة. ويكون صرف أموال الاتحادات بشيكات موقع عليها من رائد الاتحاد ورئيسه والمراقـــب المـــالى والإدارى. ويكون تعيين رائد اتحاد الكلية أو المعهد ورواد لجانه بقرار من عميد الكلية بموافقة وكيل الجامعة لشئون أقسام الليسانس والبكالوريوس. ويكون وكيـــل الجامعة لشئون أقسام الليسانس والبكالوريوس رائد اتحادها، ويتولى تعيـــين رواد اللجان على مستوى الجامعة. ويكون تعيين رائد الاتحاد العام لطـــلاب الجمهورية بقرار من لجنة التنظيم للاتحاد الاشتراكى العربى".[١١٤]

وكانت اللائحة الصادرة فى عام ١٩٦٩[١١٥] تنص علـــى مجموعـــة متنوعة من أوجه النشاط كما وردت أهداف الاتحاد فى ١٧ بندًا من المـــادة

الرابعة، جسدت أربعة منها الطبيعة السياسية للاتحاد بينما تجسد بقيتها طبيعته الاجتماعية والنقابية والخاصة برعاية الطلبة. والبنود السياسية الأربعة هى:

١- العمل على إبراز رأى طلابى عام تجاه الأحداث القومية والدولية والعالمية.
٢- وضع وتنظيم المشروعات والبرامج القومية الطلابية التى تخدم أهداف الدولة وتسهم إسهاما ايجابيا فى عملية البناء الاجتماعى والثقافى والعمرانى.
٣- تنمية الوعى القومى العربى بين الطلاب وتعميق المفاهيم الاشتراكية فى نفوسهم وتعريفهم بتاريخ كفاح الوطن العربى فى سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة.
٤- ممارسة الطلاب حرية التعبير عن آرائهم وإثبات ذاتيتهم.

وتشير المادة (٥) بوضوح إلى انخراط الاتحاد فى هيكل النظام:(١١٦)

"يعمل الاتحاد العام لطلبة الجمهورية العربية المتحدة على تحقيق ما يلى:

(١) توثيق العلاقة بين الاتحادات الطلابية والتنظيم السياسى لصالح الوطن.

(٢) توثيق العلاقة بين الاتحادات الطلابية والأجهزة التنفيذية التى تعمل فى مجال الشباب.

(٣) مقاومة مؤامرات الرجعية والاستعمار والصهيونية العالمية الرامية إلى عزل شعبنا وتعطيل مسيرته وتصفية قضاياه المصيرية".

ثم تزايدت فرص هذا الانخراط كما يتضح من الأهداف المقررة للجنة العمل السياسى فى الاتحاد العام لطلاب الجمهورية كما جاء فى المادة (٢٦) التى تكرر فى الأساس المادة (٤).

والتناقض الواضح فى اللائحة هو تركيزها الكلى تقريبا على الطبيعة السياسية لتنظيم الاتحاد على المستوى القومى، بينما تقصر نشاط قواعده تقريبا على أوجه النشاط الاجتماعى والنقابى.

فقد تم تقسيم مجلس الاتحاد على المستوى القومى إلى خمس لجان؛ ثلاث منها سياسية بصورة واضحة: العمل السياسى، العلاقات العربية، العلاقات الخارجية. ولجنة غير سياسية (العلاقات الداخلية) ولجنة تمزج بين الطبيعتين (الإعلام والنشر). وكانت لجنة العمل السياسى فى حقيقة الأمر هى اللجنة الوحيدة التى يرأسها رئيس الاتحاد بنفسه، بينما تركت رئاسة اللجان الأخرى لنواب الرئيس (المادة ٥٧). وبالنسبة لفروع الاتحاد فى الجامعات والمعاهد كان هناك (٦) لجان؛ منها واحدة سياسية هى: لجنة النشاط السياسى والثقافى، بينما خصصت اللجان الخمس الأخرى لأوجه النشاط غير السياسى (الفنى، الاجتماعى، الرياضى، الجوالة، الرحلات والمعسكرات).[١١٧] وحتى فى حالة اللجنة السياسية، ذاب النشاط السياسى داخل أوجه نشاط ثقافى أوسع كانت له الغلبة الواضحة فى الواقع العملى.

وتطابقت أهداف اللجنة السياسية على المستوى القومى مع أهداف الاتحاد نفسه، أما أهداف اللجنة السياسية فى الفروع فتمت صياغتها على نحو يجعل مهمتها الأساسية هى الإعلام: "المادة ٣٠: تعمل لجنة النشاط السياسى والثقافى على تحقيق الأهداف الآتية:

أ) تنظيم المحاضرات والمناظرات والمؤتمرات وإصدار النشرات التى من شأنها تعريف الطلاب بما يجرى من الأمور داخل البلاد وخارجها.

ب) تعريف الطلبة بخصائص المجتمع العربى واحتياجات تطوره ودعم دور الشباب الجامعى فى العمل لتحقيق أهداف الوطن العربى". وبذلك كانت

الوظائف السياسية للاتحاد تمارس بواسطة قيادته العليا، ولا تمتد إلى عضويته. وسهلت هذه البنية للحكومة أن تسيطر على النشاط السياسي للاتحاد وهو ما أكده تنظيم مالية الاتحاد:

مادة (٤٣) – يؤدى كل طالب من طلاب الجامعات والمعاهد العليا فى الجمهورية العربية المتحدة رسما للاشتراك فى الاتحاد قدره ١,٥ جم سنويا يوزع كالتالى – ١جم لاتحاد الكلية أو المعهد، ٠,٤٠جم لاتحاد طلاب الجامعة أو اتحاد طلاب المعاهد العليا، ٠,١٠٠ جم للاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة.

مادة (٤٤) – تتكون إيرادات الاتحاد العام لطلاب الجمهورية من نصيبه فى رسوم الاتحاد وفى الإعانة التى تمنحها الدولة له.

ومن ثم كانت فروع الاتحاد فى الكليات والمعاهد تمول الجانب الأكبر من أنشطتها الاجتماعية من اشتراكات الأعضاء، حيث احتفظت هذه الفروع بنسبة ٦٦,٦% من هذه الاشتراكات لنفسها وتترك ٢٦,٧% للمستويات الوسطى (مستوى الجامعة التى كان لها لجانها وأوجه نشاطها المشابهة). ويتبقى ٦,٧% فقط من الاشتراكات يذهب إلى المستوى القومى الذى يجب أن يعتمد على موارد إضافية من الحكومة تضمن لها السيطرة الفعالة على النشاط السياسى. وكانت اللائحة المالية لميزانية الاتحاد ومصادر الدخل والإنفاق مماثلة لما عليه الحال فى أية إدارة حكومية، كما خضعت موارده لرقابة الدولة المباشرة باعتبارها أموالاً عامة.[١١٨]

ويتضح من ذلك أن عضوية الاتحاد كانت (وما زالت) تلقائية[١١٩] لأن الاشتراكات تحصل من كل طالب مع الرسوم الدراسية. وفسر البعض هذا بأنه دليل على أن: "الاتحادات الطلابية هى الممثل الديمقراطى لكل الطلاب داخل الجامعات والمعاهد العليا، إذ إن كل طالب وطالبة بحكم التنظيمات الجامعية ولائحة الاتحادات الطلابية عضو فى اتحاد الطلاب".[١٢٠] ولكن

ضخامة حجم عضوية الاتحاد لم تجعل منه تنظيمًا ديمقراطيا فى الممارسة العملية. وكان المرشحون يخوضون انتخابات للاتحاد تميزت بسلبية الأعضاء والانخفاض الشديد لعدد الناخبين فى كثير من الأحيان. وتعترف المادة (٥٣) من اللائحة بهذا الوضع صراحة: "يشترط لصحة الانتخابات فى لجان واتحادات طلاب الكليات الجامعية، ولجان اتحادات المعاهد العليا حضور ٥٠% على الأقل من الناخبين، فإذا لم يكتمل العدد تؤجل الانتخابات لموعد آخر فى مدى ثلاثة أيام على الأكثر، وفى هذه الحالة يشترط لصحة الانتخابات حضور ٢٥% على الأقل من الناخبين".

وفى العديد من الحالات، أجريت الانتخابات باشتراك الحد الأدنى فقط من الناخبين.[١٢١] وتقدم النتائج التى توصل إليها عماد الدين سلطان فى المسح الذى أجراه عام ١٩٧٠ دليلاً صارخًا على نوع العلاقة بين قيادة الاتحاد وعضويته (انظر الجدول ٦-٩).

جدول (٦-٩)

النسبة المئوية لعدد الموافقين على آراء معينة حول اتحاد الطلاب ضمن عينة طلابية (أ) خلال عامى ١٩٦٨ و ١٩٧٠

جامعة القاهرة		جامعة الأزهر		جامعة الإسكندرية		جامعة أسيوط		الجامعة الأمريكية	
طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات
- لايمثل مجلس اتحاد الطلاب القاعدة الطلابية العريضة:									
٦٣	٥٣	٤٧	٤٧	٦٤	٥٩	٦٣	٤٧	٣٨	١٧
- لا يحاول مجلس اتحاد الطلبة التعرف على وجهات نظر الطلاب فى كثير من الأمور:									
٦٧	٦١	٥٢	٦٤	٦٨	٦٣	٧١	٥٩	٤٤	٢٨
- وصول عناصر غير صالحة للقيادة فى الاتحادات الطلابية:									
٦٢	٥٠	٤٤	٤٠	٦٤	٥٤	٦٦	٤٧	٣١	٢٠
- وصول بعض الطلاب للقيادة بوسائل غير ديمقراطية:									
٥١	٣٩	٤٢	٣٠	٥٣	٤٦	١٤	٣٢	١٩	١٢
- استغلال بعض القيادات الطلابية لمراكزهم:									
٦١	٥١	٤٥	٣٦	٦٣	٥٦	٦٦	٤٧	٢٥	١٥

ملاحظات: (أ) غطت العينة ٥٩٧٧ طالبا (٤٠٨١ من الطلبة و ١٨٩٦ من الطالبات) من طلبة السنة الثالثة فى الجامعات الخمس.

المصدر:

Emad-Eldin Sultan, “Problems of University Students”,. National Review of Social Sciences, Vol. V111, no. 1 (Jan. 1971), P. 18, table 7.

ولذلك فمن الواضح أن اتحاد الطلبة كان أقرب ما يكون للنادى الترفيهى، أو نادى رعاية الطلبة، أكثر منه تنظيمًا سياسيًا يمثل الطلبة. وكما أشار أحد البيانات الطلابية: "انعكس منطق التصفية (فى الحركة السياسية) على الحركة الطلابية، فألغيت انتخابات اتحادات الطلاب وأصبحت بالتعيين بين سنوات ٥٣-١٩٥٩ وفى حين أصبح الانتخاب هو الوسيلة الاسمية لتشكيل الاتحادات، وضعت كل القواعد التى تكفل تمزق الاتحاد وشل فاعليته، بعد أن ابتعدت عنه الجماهير طوال سنوات التعيين لأنه لا يعبر عنها. ومورست على الاتحادات الطلابية شتى أنواع الوصاية والإفساد، فمن تدخل فى الترشيح فى الكليات، واعتراض جهات المباحث خارج الجامعة على المرشحين، إلى اللوائح المعوقة للحركة، فوصاية الرائد، فتمزيق جسد الاتحاد، وتحويله إلى جزر منفصلة (لجان) تحيله فى النهاية إلى جمعية خيرية تمارس النشاط الترفيهى".(١٢٢) وبالرغم من الأحكام المنظمة للجوانب المالية والتى تبدو صارمة إلى أقصى حد على الورق، ظل السلوك الفاسد لبعض قادة الاتحاد دون كبح من قادة السلطات الحكومية التى كان من المفترض أن تراقبهم. وبلغ الحد بأحد قادة الاتحاد أن اتهم الحكومة بتشجيع مثل هذه التجاوزات من أجل إضعاف هيبة الاتحاد.(١٢٣)

ولكن الأحداث التى شهدتها الساحة الوطنية مثل هزيمة ١٩٦٧ وما أعقبها، أعطت للاتحاد الفرصة لممارسة دور سياسى نشط أثناء المرحلة الأولى من انتفاضة ١٩٦٨ (فبراير). ولكن هذه الفرصة لم تدم طويلاً إبان المرحلة الثانية من الانتفاضة (نوفمبر) التى اتخذت منها الحكومة ذريعة للتراجع عن تنازلاتها فيما يتعلق بلائحة الاتحاد.

وبالإضافة إلى ذلك، وابتداء من عام ١٩٦٨ فصاعدًا، قام النظام بتجنيد العديد من القادة من الطلاب الجدد وضمهم إلى تنظيمه السرى (طليعة الاشتراكيين) خالقًا لديهم وهمًا بأنهم يمارسون شيئًا من السلطة مع وعد

بالتغيير من داخل النظام. وضمت الطليعة بعض القادة من الطلاب ذوى الكفاءة الكبيرة، جنبًا إلى جنب مع العناصر الانتهازية السافرة، وساعدت على تسييس الاتحادات التى كانت السيطرة فيها لأعضائها، كما كان الحال فى جامعة عين شمس. ولكن تأييدها الشديد للنظام حرم الفصائل السياسية الجديدة الأخرى – وخاصة الماركسيين– من التعبير عن رؤاهم الخاصة من خلال الاتحاد. ونتيجة لذلك أدى التناقض بين الطرفين إلى صدامات سافرة. وفى هذه الصدامات كان أعضاء التنظيم الطليعى يوصمون من قبل خصومهم بأنهم "عملاء للأمن" رغم ما قد يكون فى ذلك من المبالغة.[١٢٤]

وبعد الهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧ وانتفاضتى الطلبة عام ١٩٦٨ كانت طليعة الاشتراكيين هى المسئولة بصورة أساسية عن منع أية حركات طلابية مستقلة من الظهور. وعندما تم حل التنظيم الطليعى عام ١٩٧١ فى خضم الصراع على السلطة، أصبح بإمكان فصائل سياسية أخرى أن تبرز إلى المقدمة وتقود موجة جديدة من النشاط السياسى مع انتفاضة ١٩٧٣/٧٢. وبالرغم من محاولات بعض قادة اتحاد الطلبة.[١٢٥] فلم يكن بمقدور الاتحاد قيادة الموجة الصاعدة من النشاط السياسى الطلابى.

وأخيرًا، فإن سيطرة النظام السياسى على الكتلة الطلابية لم تستند فقط على القمع والمناورة وإنما اعتمدت أيضًا على الإنجازات الاجتماعية والسياسية الواسعة التى حققها النظام. فقد رحب الطلبة – شأنهم شأن العديد من المصريين– بالإنجازات الاجتماعية للثورة وتجاوبوا مع الحماس والشعور بالعزة الوطنية.[١٢٦] اللذين بثتهما قيادة عبد الناصر. كما تجاوبوا أيضًا مع ما وفرته الحكومة من فرص أوسع للتعليم، وضمانها تشغيل الخريجين. وفى بعض الأحيان بلغت مساندتهم الحد الذى دفع "مالكولم كير" إلى القول: "فئة المثقفين الشباب إجمالا هى أكثر المتحمسين المؤيدين للنظام.. إنهم هم الذين يشكلون البروليتاريا التى تمثلها ديكتاتورية ناصر".[١٢٧] ولم

يتحول الانفصال بين النظام وبين كتلته الطلابية إلى إمكانية واقعية إلا بعد الهزيمة الوطنية عام ١٩٦٧، وتباطؤ الإنجاز الاجتماعى للنظام نتيجة لأعباء الإنفاق العسكرى. وبدأ الانفصال فعليًا على يد جيل من الطلبة الذين كانت الإنجازات بالنسبة لهم مجرد ذكرى بينما عاشوا الهزيمة فى الواقع.[١٢٨]

هوامش

(١) Jean- Jacques Waardenburg, **Les Universites dans Le Monde Arabe Actuel,** Co.,La Hage, 1966), vol. 2,P. 80, table 109.

(٢) Georgie D. M. Hyde, **Education in Modern Egypt Ideals and Realities**, Paul, (Routledge and Kegan London, 1978), P. 74.

(٣) رشدى لبيب وآخرون، **تاريخ ونظام التعليم فى ج.م.ع**، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨، ص. ٢٢.

(٤) المرجع السابق، ص. ٢١٩.

(٥) لويس عوض، **الجامعة والمجتمع الجديد**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٣، ص. ١٨.

(٦) **الطليعة**، فبراير ١٩٦٦، ص. ٤٨.

(٧) William R. Polk, The Nature of Modernisation the Middle East and North Africa, "Foreign affairs (Oct. 1965), P. 104.

(٨) مختار حمزة، **تطور الاتجاهات فى التربية والتعليم لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، سلسلة رسائل التخطيط، رقم ٦٣ (لجنة التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٦٦)، ص. ٢٢، جدول ١١.

(٩) رشدى لبيب، ص. ٢١٣.

(١٠) Joseph Szyliowicz, Education and Modernisation in the Middle East (Cornel) University Press, 1973), P. 264.

(١١) رشدى لبيب وآخرون، **تاريخ ونظام التعليم**، ص. ٢١٣.

(١٢) Szyliowicz, Education and Modernisation, P. 265.

(١٣) Peter Dodd, "Youth and Womens Emancipation in the U.A.R. Middle East (Journal no 22 (spring 1968), P. 171.

(١٤) **الطليعة**، أكتوبر (١٩٦٨) ص٢١.

(١٥) ٣٢% وفقًا لما ورد في

Szyliowicz, **Education and Modernisation**, P. 278.

(١٦) رشدى لبيب وآخرون، **تاريخ ونظام التعليم**، ص ١٨٢.

(١٧) كان هناك انطباع بأن الأرقام التى تدل على التوسع الفنى غير دقيقة. وفى ١٩٦٨ كتبت مجلة الطليعة: "أن هناك حاجة ماسة للمسح الصادق للوضع القائم فعلا خاصة فى الريف للتعرف على حقيقة الوضع بعيدًا عن الأرقام البعيدة عن الدقة". (الطليعة أكتوبر ١٩٦٨) ص ١٩.

(١٨) أعطى وزير التربية والتعليم المثل التالى فى رده على احتجاجات الطلاب، للتدليل على أهمية رفع مستوى التعليم. كان عدد المتقدمين للثانوية العامة عام ١٩٦٨/٦٧ - ١٣٠٨٠٤ طالب وبلغ عدد الناجحين ٦٩٣٣٩ طالب وحصل ١٩٥٣٦ من بين هؤلاء الناجحين على مجموع درجات يقل عن نسبة ٥٠% من مجموع الدرجات. (الأهرام، ٣ ديسمبر ١٩٦٨).

(١٩) ومن الغريب، أن خريجى التعليم الثانوى العام، كان لهم الأولوية على خريجى الثانوى الفنى فى الالتحاق بالمعاهد الفنية العليا.
(محمد عماد الدين إسماعيل، تحليل اجتماعى لمشكلات الشباب فى مجتمعنا المعاصر، **الطليعة**، فبراير ١٩٦٦ ص ٣٦).

(٢٠) Hyde, Education in Modern Egypt, P. 93.

وانظر أيضًا:

Mahmoud Faksh, "**Education and Political Modernization and Change in Egypt**, Unpublished PHD. dissertation, University of Connecticut, 1972, pp. 116-117.

(٢١) **الأهرام**، ٣ يونيو ١٩٧٧.

(٢٢) انظر جدول ٦-٣.

(٢٣) رشدى لبيب وآخرون، **تاريخ نظام التعليم**، ص ٢١٧.

(٢٤) Arab Republic of Egypt – State Information Service, Egyptian (July table. P. 25, 1973).

كما التحق بضع مئات من الطلاب بالجامعة الأمريكية في القاهرة، التي أفلتت من التدهور الذى اتسمت به العلاقات المصرية الأمريكية في الستينيات، ويشير Hyde إلى وضع الجامعة فيما يلي: "لقد بقيت على حالها في حين كان كل ما حولها يتغير، فاحتفظت باستقلال تام إبان فترة تغيير سياسي واجتماعي كبير شهدت النضال من أجل الاستقلال الوطني الذى تميز باضطرابات من قبل الجماهير ضد الطبقات التي تعلمها هذه الجامعة". Hyde, Education in Modern Egypt, P. 173

وانظر أيضًا:

Raymond A.Hinnebusch,. Children of the Elite: Political Attitudes of the Westernized Bourgeoisie in Contemporary Egypt. **Middle East Journal**, vol. 36., no.41 (Autumn 1982) pp 535-561.

(٢٥) Saad El-Din, la Nouvelle Function des Universities In Egypt, Civilizations vol. 5 no. 3 (1955), p. 3.

(٢٦) أنشئ بنك الطلاب في ١٩٦٢/٦١ برأس مال أولى يبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه مصري.

(Waardenburg, University vol. 1 p. 240)

(٢٧) **الأخبار**، ٢ فبراير ١٩٧٧.

(٢٨) عند نهاية الخمسينيات، قبل أن يصبح التعليم مجانيًا تمامًا عام ١٩٦٢، كان ٧١% من طلاب الجامعات مستثنين فعليًا من دفع الرسوم الدراسية على أساس قلة دخل الأسرة أو لأنهم حصلوا على درجة أعلى من ٧٥% في امتحانات الشهادة الثانوية. وفي بعض الكليات بلغت نسبة الطلاب المستثنين من المصروفات حوالى ٩١%.

(Saad El-Din, Nouvelle Function, p. 348)

وبلغ متوسط المصروفات فى عشر كليات عـام ١٩٥٩ حـوالى ١٨ جنيهًا مصريًا بالمقارنة مع ٣٠.٥ جنيهًا مصريًا عام ١٩٣٩. انظر:
Jean - Jacques Waardenburg, **Les Universities dans Le Monde Arabe Actuel** (Mouton & Co.,La Haye, 1966), vol. 2, P. 102, table 136.

(٢٩) فى عينة بحث أجرى عام ١٩٦٢/٦١ حول العوامل التى تؤثر علـى اختيار نوع التعليم أرجع ٤٣% من بين المستجيبين من المدارس الفنية و٤٩% من المستجيبين من طلاب الجامعات اختيارهم لنوعية تعليمهم إلى اقتناعهم الشخصى.
(Mokhtar Hamza, "Analysis of Employment Situation amongst the Educated classes in the U.A.R., National Review of Social Sciences (NRSS), vol. 9, no. 1 Jan. 1967, p. 16).

(٣٠) **الطليعة**، أكتوبر ١٩٦٨، ص٢٥.

(٣١) وفقًا لما ذكر Binder فإن نظام الدراسة لعب دورًا أكثر أهميـة فـى التوجه الاشتراكى نحو الطبقة الوسطى، من الدور الـذى قامـت بـه الإنجازات الاقتصادية للنظام.
(Leonard Binder, Egypt: the Integrative Revolution, in: Lucien W. Bye and Sidney Verba (eds.), **Political culture and political Development**, Princeton University Bress, 1965, p. 416).

(٣٢) Mohamed Emad –edin Ismail, Relationship between the Parents Socio-Economic level and their Aspiration Regarding their Childrens Future, **NRSS**, vol. 1, no. 3, (Sept. 1964), p. 147.

(٣٣) Emad – edin Sultan, - Problems of university students, **NRSS**, vol. 3, no. 1, (Jan. 1971), p. 13, table 5.

(٣٤) Emad – edin Sultan, "The needs of the students of higher institutes; NRSS, vol. 6, no. 1 (Jan. 1969), pp. 18 & 79-80.

(٣٥) وفقاً لما يقول الدكتور رشاد رشدى فإن هذا النظام لم ترحب به هيئة تدريس الجامعة عندما أدخل عام ١٩٥٣. وقد اعتبر وزير التعليم ذلك مؤامرة، وفرض النظام على الجامعة (رشاد رشدى، من المسئول عن ضياع الجامعات؟ **الأخبار**، ٦ فبراير ١٩٧٧).

(٣٦) لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، ص١٢٤، جدول ١٤، ويعتبر لويس عوض أن نظام الطلبة المنتسبين من الخارج "نظام ديمقراطى انجرف عن هدفه الأصلى". (ص١٣).

(٣٧) Hamza, "**Analysis of Employment Situation**, p. 3.

(٣٨) Malcom Keer, "Egypt".i,n: James S.Coleman (ed) **Education and Political development** (Princeton University Press, 1965), pp. 169 & 187,

(٣٩) ارتفعت نسبة طلاب القسم العلمى من بين طلاب التعليم الثانوى من ٦٣.٢% إلى ٨٠.٣% فيما بين عامى ١٩٥٥-١٩٦٠.

(مختار حمزة، **تطور الاتجاهات فى التربية والتعليم**، ص ٢٥، جدول ١٤).

كما زاد عدد طلاب الكليات العملية من بين طلاب التعليم العالى فيما بين ١٩٥٢/ ١٩٥٣ و ١٩٧٢/ ١٩٧٣ بنسبة ٧٢١% بينما زاد عدد طلاب الكليات النظرية بنسبة ٣٢٢% (انظر جدول ٦-٥).

(٤٠) لويس عوض، **ثقافتنا فى مفترق الطرق** (دار الآداب، بيروت، ١٩٧٤). ص٤٠.

(٤١) لويس عوض، **الجامعة والمجتمع الجديد**، ص٥٢.

(٤٢) Waardenburg, University vol. 1, p. 62.

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) Sikas Sanyal et al., **University Education and the labour market in the Arab Republic of Egypt** (UNESCO –

International institute of Education al Blanning, Bergamon Bress, Oxford 1982), p. 255, table 4.25.

والبيانات فى جدول (٦-٨).

(٤٥) والجدير بالذكر أيضا أن الأساتذة بالجامعة الأردنية لم يكن يسمح لهم بتولى وظائف أخرى غير وظيفة التدريس داخل هذه الجامعة بخلاف الوضع فى الجامعات المصرية حيث يطلق على الكثير من أساتذتها لقب "أستاذ تاكسى"، إذ يكون على كل منهم أن يهرع فور انتهاء محاضرته، فى إحدى الجامعات، للحاق بمحاضرة أخرى فى معهد مختلف!.

(٤٦) Mahmoud El-Zayadi, "The effect of different university structures on student adaptability – A comparative study between two groups of students from Ain Shams university and the Jourdanian university, NRSS, vol. 4, no. 1 (jan. 1967), pp. 53-64.

(٤٧) Szyliowicz, Education and Modernization, P. 289.

(٤٨) لويس عوض، **الجامعة والمجتمع الجديد**، ص١٣٩. وانظر رشدى سعيد، "الجامعات والبحث العلمى"، **الأهرام**، ٢يناير١٩٦٢.

(٤٩) أمير اسكندر، رأى فى الثقافة: التعليم بداية التغيير الثقافى، **البلاغ**، رقم ١٦، ٣ فبراير ١٩٧٥.

(٥٠) Waardenburg, University vol. 1 pp. 55-56.

(٥١) المرجع السابق، ص ٨٧، على أنه ينبغى ملاحظة أن تعريف الجامعة يعتبر قضية خلافية فى الدوائر الأكاديمية للجامعات الغربية المتقدمة، برغم الاتفاق العام حول الأغراض التعليمية لها. انظر على سبيل المثال:

H. Livingstone, **The university: an organizational analysis** (Blackie & sons, Glasgow, 1974), pp. 7-45.

(٥٢) Waardenburg, Universite's.. p. 84.

وأيضًا: لطيفة الزيات: العقل العربى فى حالة شلل، **روز اليوسف**، ١٩٧٧/٤/١٨.

(٥٣) لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، ص٤٠-٤١. وانظر أيضا نادية جمال الدين، "حول مشكلات الشباب فى مصر"، **الأهرام**، الاقتصادى، ٢٩ سبتمبر ١٩٨٣.

(٥٤) جمال العطيفى، أزمة الثقافة من خلال تجربة معهد الإعلام، **الأهرام** ٢٥ يناير ١٩٧١.

(٥٥) أوضحت مجلة طلابية، فى مقال بعنوان "أزمة فك الخط، أنه من بين كل مائتين من خريجى الجامعة فى مصر يهتم واحد فقط بقراءة الكتب الجادة. (الربابة، العدد ٣، ١٠ أكتوبر ١٩٧٢، ص ٣٠). ووفقا لما يرى keer, فإن المتخرج المصرى: "ليس لديه تذوق للقراءة المستقلة، وحيث إنه لا يستطيع الحصول على الكتب الأجنبية مرتفعة الثمن (التى يجدها صعبة، على أية حال)، فإن معرفته بالعالم الخارجى تأتى إما من خلال الكتابات المترجمة إلى العربية وهى محدودة وغير مضمونة، أو من خلال صحف القاهرة الدعائية. وعند تشكيل رؤاه السياسية، يعتمد خريج التعليم الثانوى أو الجامعى تماما على البروباجندا المحلية مثله فى ذلك مثل شخص لم يقض سوى سنوات قليلة فى التعليم الابتدائى". (Keer, Egypt, p. 181)

(٥٦) العطيفى، **أزمة الثقافة**.

(٥٧) لويس عوض، نماذج من أمية المتعلمين، **الأهرام**، ٢٦ يناير ١٩٧١.

(٥٨) وتعرض أحد المعارضين لنظام الثورة بالنقد اللاذع لإدخال الميثاق الوطنى كجزء من المقرر الدراسى فكتب: "كتاب مقدس هو "الميثاق" كتاب الفكر الثورى الذى بلغ عدد النسخ التى طبعت منه فيما يقال أكثر مما طبع من القرآن والإنجيل فى عدة أجيال، ودرس فى المدارس والجامعات، وأصبح مادة للسقوط والنجاح ولم يحظ القرآن

الكريم بهذه الميزة" (إبراهيم عبده، **الديموقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير**، الطبعة الثانية ١٩٧٩، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ص ١٥٣).

(٥٩) الميثاق الوطنى، الباب الخامس، وأكد عبد الناصر أن الثقافة الجديدة لابد أن تعبر عن النظام الجديد، وأن تكون ثقافة شعبية معادية للاستعمار والاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى، أى أن تكون الثورة الثقافية فى خدمة الثورة السياسية والاجتماعية (خطبة عيد العلم، ١٨ ديسمبر ١٩٦١).

(٦٠) الميثاق الوطنى.

(٦١) Szyliowicz, Education and Modernization, P. 281. عندما سئل أحد المشاركين فى تأليف الكتب الدراسية عن السبب فى أن الأبواب التاريخية تجاهلت تماما -تقريبا- أربعة قرون من الحكم العثمانى، أوضح بلطف أن العصر العثمانى كان فترة مظلمة فى التاريخ العربى، وأنه وزملاءه قرروا التعرض فقط للفترات الأنصع!" (Keer, Egypt, p. 182)

(٦٢) لويس عوض، مانيتون عبوسا، **الأهرام**، ١٩٧١/٣/١٩.

(٦٣) لويس عوض، **ثقافتنا..**، ص ٣٦.

(٦٤) المرجع السابق، ص ٣٩، ومن أجل تحليل أكثر حداثة للقضايا السياسية فى الكتب المقررة انظر: نادية حسن سالم "التنشئة السياسية للطفل العربى. دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية"، **المستقبل العربى**، العدد ٥١ (مايو ١٩٨٣). ص ٥٤-٦٨.

(٦٥) **الطليعة**، (أكتوبر ١٩٦٨)، ص ٣٧، ٣٩.

(٦٦) المرجع السابق، ص ٤٧. وينطبق نفس القول على مستوى الجامعة. وفى المسح الذى أجراه سلطان حول مشكلات طلاب الجامعة وافق حوالى ٥٠% من المستجيبين من طلاب الجامعات الثلاث الكبرى على المقولة التالية:

"بعض مواد الدراسة لا يساير تطور المجتمع" (Sultan, problem, p. 8)
وفى هذا الصدد، يتعرض بعض مؤلفى الكتب المدرسية للنقد باعتبارهم من بقايا النظام القديم. انظر، على سبيل المثال: عبد الحى دياب: **الإقطاع الفكرى وأثره**، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٦٣.

(٦٧) Binder, Egypt, p. 413; Mahmoud A. Faksh, the consequences of the introduction and spread of modern Education: Education and National integration in Egypt, Middle eastern studies, vol. 16, no. 2, (May 1980), P.51.
وأيضا: مجلة **الطليعة** (فبراير ١٩٦٦، ص٣٤)

(٦٨) Hyde, **Education in Modern Egypt**.
ووفقا لما يذكر الدكتور رشاد رشدى: "عندما نشأت فكرة المجلس الأعلى للجامعات كانت مرفوضة رفضًا تامًا من الرأى العام الجامعى. ولكن نفس الرأى العام ما لبث أن قبلها عندما أدرك أنها إرادة مركز القوى" (**الأخبار**، ١٩٧٧/٢/٦).

(٦٩) لم تجد نسبة كبيرة من الطلاب فائدة تذكر فى دراسة هذه المقررات ففى البحث الذى أجراه سلطان وافق ثلث طلاب العينة من الجامعات الثلاث الكبرى على المقولة التالية: "يضايقنى وجود الدراسات القومية ضمن مواد الدراسة" بينما وافق نصف الطلاب، وأكثر من ثلث الطالبات، على مقولة: "يضايقنى قصور الدراسات الاشتراكية عن تحقيق الهدف منها" (Sultan, problem, p. 18-19, table 7)

(٧٠) Lewis Awad, "Cultural and Intellectual development in Egypt since 1952, in: J. vatikietis (ed) Egypt since the revolution (Allen and Unwin, London, 1968).

(٧١) خطاب فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١.

(٧٢) Mahmoud A. Shafshak, "The role of the University in Egyptian Elite recruitment: A comparative study of al- Azhar and Cairo universities, **NRSS**, vo. 5, no. 3 (1968), p. 429.

وفى أوائل الستينيات كانت هناك بعض الاختلافات بين كل من طلبة جامعتى الأزهر والقاهرة تتمثل فيما يلى: ٣٠% من طلبة الأزهر متزوجون، فى مقابل ١% من طلبة القاهرة، ١٠٠% من طلاب الأزهر مسلمون، بينما كان المسلمون فى جامعة القاهرة ٨٤% (والباقى ١٥% أرثوذكس، ١% من مذاهب مسيحية أخرى)، وتوجه فكر الأزهر الإسلامى وتعاطفه نحو العالم الإسلامى، فى حين كان طلاب القاهرة يسودهم الفكر القومى العربى ويميلون إلى العالم العربى. وبالإضافة لذلك كانت هناك اختلافات فى الأصول الاجتماعية لطلاب كل من الجامعتين (انظر الجدول ٦-٥ السابق).

(٧٣) Sultan, needs, p.20.

وحول الاتجاهات الأكثر ليبرالية لدى طلاب الجامعة الأمريكية فى فترة أحدث، انظر: Hinnebysch, Children of the Elite

(٧٤) Hamza, "Analysis of Employment Situation, pp. 17 and 19.

(٧٥) الأخبار، ٣١ يناير ١٩٧٧.

(٧٦) Awad, **Cultural and Intellectual development**, pp. 155-156.

(٧٧) وطرحت نفس الفكرة إزاء مناصرة الطلاب للثورة. فكتبت مجلة "الدعوة" عام ١٩٥٢ تؤكد على أن الجيش يعلم تماما أن طلاب الجامعة كانوا قد مهدوا الطريق كما خلقوا المناخ لطرد الملك (الدعوة، سبتمبر ١٩٥٢ – ورد فى

Walter Laqueuer, Communisum and Nationalism in the Middle East, Roultedge & Kegan Baul, London, 1953, p. 16.

(٧٨) عبد المنعم الشرقاوى، **الأهرام** ٣ يونيو ١٩٧٧.

(٧٩) G. E. Von Gruneebaun, "the political role of the university as illustrated by Egypt; in: g. E. von Grunebaum, (ed), Modern Islam: the search for cultural Identity (University of California Press, 1962). P. 195.

روز اليوسف، ١٧ فبراير ١٩٧٥، وحسان محمد حسان، موقف السلطة من النشاط السياسى للطلاب، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم والديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢-٥ إبريل ١٩٨٤. وأبعد حوالى أربعون أستاذًا من مختلف الاتجاهات السياسية – ليبراليون، إسلاميون، أصوليون، ويساريون.

(٨٠) خالد محمد خالد، الإخوان، والشيوعيون، والثورة، والجمهورية، ٢٠ مارس ١٩٥٤. ورد فى: كرم شلبى، **عشرون يومًا هزت مصر – دراسة ووثائق فى أزمة مارس**، دار أسامة للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٦، ص ٦٧.

(٨١) مقابلة مع عبد المنعم الغزالى فى: عبد العظيم رمضان، "عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤" مطابع روز اليوسف، القاهرة ١٩٧٦، ص ٣٤٩- ٣٥٠، وفيها ذكر الغزالى أن الجبهة نجحت فى إعادة د. عبد الوهاب مورو رئيسًا لجامعة القاهرة بعد أن طلب منه تقديم استقالته رسميًا. وكان القرار قد اتخذ عقب لقاء تم بين وفد من الجبهة الطلابية وبين مجلس قيادة الثورة.

(٨٢) رفعت السعيد، **منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠-١٩٥٧** (دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٣، ص١٧٠).

(٨٣) مقابلة مع الدكتور فؤاد زكريا.

(٨٤) فى عام ١٩٥٣ زعم سعيد رمضان – وهو من قادة الإخوان- أن ٨٥% من طلاب الجامعة كانوا من مؤيدى الإخوان المسلمين.

Christina Phelps Harris, Nationalism and Revolution in Egypt: The Role of the Muslim brotherhood, publication of the Hoover institution on war, Revolution and peace (Mouton & co., The hague, 1964) p. 159.

وتعد دقة هذا التعبير محل خلاف نظرا لأن ممثلى الجبهة المذكورة سابقا فازوا على الإخوان فى انتخابات اتحاد الطلاب فى بعض كليات الجامعة (انظر الغزالى فى: رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس

١٩٥٤، ص ٣٤٩-٣٥٠). وفى ذلك الوقت كان طلاب الإخوان المسلمين تحت قيادة حسن دوح الذى وصفه البعض على النحو التالى: "هو قائد غير عادى، وخطيب نشط، وهو يصوغ العرائض دائما، وينظم الاجتماعات، ويراقب سلوك الطلاب، كما أنه مستعد لأى شكل من أشكال العنف".

(Jean and Simonne Lacouture, **Egypt in Transition**, Methuen, London, 1958, p. 246-248)

وهزم حسن دوح فى انتخابات كلية الحقوق بجامعة القاهرة برغم أن عبد الناصر نفسه كان قد زار الجامعة وتحدث مؤيدًا له. وكان الفائز وفديًا وهو أحمد الخطيب الذى كانت تسانده الجبهة (رفعت السعيد، **منظمات اليسار المصرى ١٩٥-١٩٥٧**، ص٧٢).

(٨٥) مقابلة مع صالح أبو رقيق فى: **رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس**، ص١٤٥.

(٨٦) محمد مخفوظ، سواح، **العرب**، ١٤/٤/١٩٨٢.

(٨٧) فؤاد زكريا، السلبية وكرة القدم، **الطليعة** (فبراير ١٩٦٦)، ص ٤٢.

(٨٨) انظر: .Sultan, Needs, pp. 18-19, table 6. Sultan, problem, p. 45-96
وهناك دراسة أحدث تؤكد على الاتجاهات الليبرالية العامة لطلاب الجامعة الأمريكية. انظر: Hinnebysch, "**Children of the Elite**"

(٨٩) ووفقا لما ذكر د. فؤاد زكريا فإن "سياسة التطهير أفسدت الجامعة. واستبدلت بهيكلها الأكاديمى هيكلاً إداريًا، حمل معه إلى الجامعة عيوب البيروقراطية وقيمها الهابطة" (فؤاد زكريا، استقلال الجامعة، **روز اليوسف**، ٢٥ أغسطس ١٩٧٥).

(٩٠) المرجع السابق، Waardenburg, Universities, vol. 1, p. 45

(٩١) لطيفة الزيات، العقل العربى فى حالة شلل، **روز اليوسف** ٨/٤/١٩٧٧.

(٩٢) فؤاد زكريا، روز **اليوسف**، ٢٥ أغسطس، ١٩٧٥.

(٩٣) ويذكر فؤاد زكريا أنه قابل بعد أكثر من ١٠ سنوات من أحداث ١٩٥٤ واحدا من الذين كانوا يهتفون على رأس المظاهرات الطلابية ضد "حكم اليوزباشية والبكباشية"، واعترف له الأخير بأنه إنما كان يفعل ذلك لحساب السلطة من أجل معرفة من سيسيرون وراءه (مقابلة مع الدكتور فؤاد زكريا). وبعد انتفاضة ١٩٦٨، رد عبد الناصر على مطالبة أحد الوفود الطلابية بسحب عملاء المخابرات من الجامعة، بأن وعد فقط بتجنب استخدام عملاء من خارج الجامعة.

(٩٤) مقابلة مع فؤاد زكريا.

(٩٥) انظر محضر تحقيق النيابة مع الدكتور كامل ليلة بصفته رائد الشباب في جامعة عين شمس في القضية ٩.٢ لسنة ١٩٧٢، والذى أدان فيه بشدة حركة الطلاب. وانظر رواية أخرى حول وجود شعبية للدكتور كامل ليلة بين صفوف الطلاب: محمد الطويل، حديث مع د. محمد كامل ليلة، مجلة أكتوبر، ١٩٨٣/١١/١٣.

(٩٦) يقسم فؤاد زكريا أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى عدة فئات وفقا لمواقفهم من الحركة الطلابية:

أولاً: الذين اتخذوا موقفا سلبيا من الحركات الطلابية لأن تفكيرهم معاد لها. وهؤلاء يقسمون إلى: أ) أعداء أيديولوجيين. ب) أعداء طبقيين. جـ) القاصرين فكريًا عن ملاحقة الأحداث لأن تخصصاتهم الأكاديمية لم تتح لهم فرصة الإطلاع على شئون المجتمع. د) فئة المنافقين والمنتفعين بمسايرة رأى السلطة، وهذه فئة مهمة ظهرت بوضوح بعد ثورة يوليو.. وهؤلاء لا يجدون أى حرج من التصرف بالطريقة التى تريدها السلطة مهما كان رأيهم الشخصى وهذه الازدواجية والقدرة على كبت الاقتناع الشخصى فى سبيل السير فى الطريق المضمون والمريح، أهم ما يميز هذه الفئة.

ثانيًا: فئة غير المكترثين، وهى فئة غير قليلة، اعتاد أفرادها ألا يتحركوا لأية قضية لا يكون لها مساس بمصالحهم الذاتية وهؤلاء هم حصيلة أعوام طويلة من الافتقار إلى الوعى السياسى والاجتماعى والبحث عن المغانم الشخصية، والعزوف عن أية مخاطرة مادامت نتيجتها غير مأمونة.. وهؤلاء كانوا يبتسمون ثم ينصرفون من أى اجتماع يبدأ الكلام فيه عن قضية عامة تتعلق بأوضاع المجتمع ككل، ولكنهم يتحمسون بشدة فى اجتماعات إصلاح الكادر الجامعى، والعلاوات، والمكافآت.. إلخ.

ثالثًا: فئة المتعاطفين مع الحركات الطلابية ولكنهم لا يرغبون فى القيام بعمل إيجابى أو فى الإعلان الصريح عن موقفهم.

رابعًا: فئة المتعاطفين المشاركين إيجابيًا. وهؤلاء كانوا يشملون اليساريين والليبراليين، ولم يكونوا فى مشاركتهم يعبرون عن عداء للنظام بقدر ما كانوا يعبرون عن تأييد المواقف الطلابية بدوافع وطنية وأخلاقية أيضا. ونسبة أعضاء هيئة التدريس الشبان فى هذه الفئة غير قليلة. (مقابلة).

انظر أيضا حسان محمد حسان، موقف السلطة من النشاط السياسى للطلاب، ورقة مقدمة لندوة التعليم والديموقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢-٥ إبريل ١٩٨٤.

(٩٧) **روز اليوسف**، ١٧ فبراير ١٩٧٥ وذهب عصفور إلى حد أن طالب بأن يكون لهيئة التدريس بالجامعة الحصانة الممنوحة للقضاة وأعضاء البرلمان ضد التعرض للمحاكمة بسبب التعبير عن أرائهم السياسية.

(٩٨) **روز اليوسف**، ٢٥ أغسطس ١٩٧٥.

(٩٩) بيان أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، فى مجموعة من المناضلين المصريين، **الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة فى مصر – تحليل ووثائق**، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٣.

(١٠٠) لويس عوض، الحرس الجامعى مرة أخرى، **الأهرام**، ١٩٧٧/٢/١٩ وأيضا:

Adel Montasser, La repressions Antidemocratique en Egypte, les temps moderns, nos. 173-177 (A out – September 1960). Pp. 426-427; Binder, Egypt. P. 415.

(١٠١) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، **نظام الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة**، (القاهرة ١٩٧٠) ص١٠٠ -١٠٣.

(١٠٢) توصيات لجنة بحث اللائحة ومشكلات الطلاب، النـدوة الطلابيـة ١٩٧٢. فى: **الانتفاضة الطلابية فى مصر – يناير ١٩٧٢** (دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٢) ص ٩٨، ٩٩.

(١٠٣) رصد أحد القيادات المخضرمة باتحادات الطلاب شهد الفترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات، اثنى عشر تنظيمًا فى جميـع المجـالات السياسية وغير السياسية والأمنية. (مقابلة للمؤلف مع حلمى نهنوش – ديسمبر ١٩٧٨) انظر أيضا: حسان، **موقف السلطة**.

(١٠٤) عبد المجيد فريد، صفحات من أوراق عبد الناصر السرية (حلقـات أسبوعية)، مجلة ٢٣ يوليو، ٢٢ أكتوبر ١٩٨٠، والاتحـاد العـام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة خطاب عبد الناصر فى معسـكر منظمة الشباب الاشتراكى. (العالمية للطباعة، القاهرة، بدون تاريخ) ١٩٦٥، ص ١٥-١٩.

(١٠٥) صلاح الشرنوبى فى: **مجلة الطليعة** (مـايو ١٩٦٩)، ص٥٠. كمـا يذكر عضو قيادى آخر فى منظمة الشباب الاشتراكى أنه "وإن كان تركيب الجامعة الاجتماعى قد تغير بعد قرار مجانية التعليم ويمكن أن تكون أكثر المواقع خصوبة لتخريج قيـادات لمرحلـة التحـول الاشتراكى، إلا أنها فى نفس الوقت أكثر المواقع خصوبة فى البلد، فيما يتعلق بالتطلعات، أى يمكن أن تمثل أخطر بؤرة تنـتج للبلـد عناصر لا تصلح لتكون كادرًا للتحول الاشتراكى" (أحمـد يوسـف،

ص ٣٤)، وقبل إنشاء منظمة الشباب الاشتراكى، بذلت محاولة مبكرة عام ١٩٦١ لدفع أساتذة وطلاب الجامعات للعمل داخل إطار الاتحاد الاشتراكى. فيشير Blinder إلى تمثيل الجامعة القوى بين أعضاء اللجنة التحضيرية التى حددت الصيغة التمثيلية للكتلة المؤسسة للاتحاد الاشتراكى العربى – مؤتمر القوى الشعبية– والبالغ عددهم ٢٥٠ عضوا، وذلك كمؤشر على أنه: "كرد فعل على انفصال سوريا، وخشية تحرك الطبقة صاحبة الامتيازات سابقًا للاستيلاء على السلطة، سعت الحكومة لتعبئة كل قوى الطبقة المتوسطة – وبصفة خاصة أساتذة وطلاب الجامعات– التى قد تساند الرجعيين إذا لم يتم تهدئتها على وجه السرعة". (Binder, Egypt, p. 437)

(١٠٦) د. مفيد شهاب فى: **الطليعة** مايو ١٩٦٩، ص ٢٥، ٤٠.

(١٠٧) د. إبراهيم سعد الدين، فى المرجع السابق، ص ٤٣.

(١٠٨) ويلاحظ أحد مؤسسى منظمة الشباب أنهم فى السنوات الأولى للمنظمة اتضح: "ارتفاع مستوى شباب الوحدات الإنتاجية بالنسبة إلى طلبة الجامعة، سواء من الناحية الفكرية – رغم انخفاض مستواهم التعليمى– أو من الناحية التنظيمية، وكذلك لوحظ أن مستوى طلبة الثانوى فى أغلبه، من حيث استعدادهم للعمل السياسى يفوق مستوى الجامعة" (د. محمد الخفيف، تنظيم الشباب سياسيًا، **الطليعة**، فبراير ١٩٦٦، ص ٢٩).

(١٠٩) من المحتمل أن هذا ما كان يعنيه أحد القيادات الطلابية المناوئة لمنظمة الشباب، عندما وصف بعض قيادات المنظمة بأنهم "مراهقون" (مقابلة مع نهنوش).

وانظر أيضا: **اتحاد طلاب جمهورية مصر العربية**، "الطلاب وتطور المجتمع، إعداد عبد الحميد الجزار (القاهرة، فبراير ١٩٧٢)، ص١٨.

(١١٠) محمد جلال كشك، **ماذا يريد الطلبة المصريون**، الطبعة الأولى (بدون ذكر دار النشر، بيروت ١٩٦٨)، ص ٤٥-٤٦، و**الطليعة** (مايو ١٩٦٩)، ص ٢٥-٢٦. وفى هذا الصدد تعد حالة أعضاء التنظيم السرى التابع للنظام "طليعة الاشتراكيين" مثلا أكثر وضوحا. حيث كان يعرف عن أعضائه المكشوفين علاقاتهم الوطيدة بوزير الداخلية، الذى أصبح أمينا للتنظيم بالاتحاد الاشتراكى، الأمر الذى دمج القيادة السياسية بشئون الأمن. ويبدو أن هذا ما كان يشير إليه الرئيس السادات عندما قال: "..فى وقت مراكز القوى – وخاصة فى الستينيات– أنا كان يبلغنى أمور لا يقبلها إنسان إطلاقًا، إنه طالب من الطلبة فى الجامعة يدخل على العميد بدون استئذان علشان يكلم وزير الداخلية لأنه على اتصال بوزير الداخلية" (**الأخبار** ٣١ يناير ١٩٧٧).

(١١١) ورد فى: محمد جلال كشك: ماذا يريد الطلبة المصريون؟، ص ٩٨.

(١١٢) انظر: كمال السيد درويش وآخرون، **التربية السياسية للشباب** (دار المعارف، الإسكندرية ١٩٧٣) ص ١٨٧-١٨٨.

(١١٣) كان عادة وزير التعليم العالى.

(١١٤) **لائحة اتحاد طلاب الجمهورية العربية المتحدة**. (طبعة جامعة القاهرة ١٩١٩) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، **نظام الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة**، ١٩٧، ص ١٦٣-٢٨٥.

(١١٥) المرجع السابق.

(١١٦) كان الاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة، عضوًا مؤسسا فى أول اتحاد طلابى يشمل الدول العربية، وهو "الاتحاد العام للطلاب العرب"، الذى أنشئ فى الستينيات. وحدثت محاولة أسبق لإنشاء مثل هذا الاتحاد، إلا أنها كانت محاولة محدودة ولم يكتب لها النجاح، فى مارس ١٩٣٦، حينما حدثت اتصالات بين الطلاب

المصريين والعراقيين عبر الدكتور السنهورى – الذى كان يتـولى التدريس فى بغداد.

(انظر: FO 141, 543, 1936, Students: Political Activities and Strikes'

(١١٧) كان مجلس اتحاد الكلية أو المعهد يتكون من الأمين والأمين المساعد لكل من هذه اللجان التى كانت تتكون بدورها من الممثلين المنتخبين عن طلاب كل سنة بالكلية أى أن المجلس لم يكن ينتخب مباشـرة وكانت لجانه النوعية تتكون قبل تكوينه، انظر على سبيل المثال: د. جمال العطيفى، مناقشة مجلس الشعب لتقرير لجنة تقصى الحقـائق فى الأحداث الطلابية، **الأهرام**، ٢٩ يناير ١٩٧٣.

(١١٨) اللائحة الإدارية والمالية لاتحاد طلاب الجمهورية العربية المتحدة.

(١١٩) على عكس ما أشارت إليه Hyde من أن عضوية الاتحاد لـم تكـن إجبارية. (Hyde, **Education in Modern Egypt**, p. 55)

(١٢٠) حديث حلمى نهنوش فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربـى، ورد فى محمد جلال كشك، **ماذا يريد الطلبة المصريون؟**، ص٢، ١.

(١٢١) محمد الخفيف، **الطليعة** (فبراير ١٩٦٦)، ص ٧٧.

(١٢٢) اللجنة الوطنية لطلاب جامعة القاهرة، بيان طلابى (الوثيقة الطلابية)، يناير ١٩٧٢، ورد فى الانتفاضة الطلابية فى مصر، ص ٣٩.

(١٢٣) مقابلة مع نهنوش.

(١٢٤) للتعرف على الخلفية التاريخية للتنظيم الطليعى، انظر: جمال سـليم، التنظيمات السرية فى عهد عبد الناصـر، **الأحـرار**، ٢٧ سـبتمبر ١٩٨٢.

(١٢٥) توصيات مؤتمر الاتحاد الاشتراكى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عن معوقات النشاط السياسى داخل الجامعة، ١٩٧١ فى الانتفاضـة الطلابية فى مصر، ص٦٠.

(١٢٦) Dekm ejian, "Student Activism", in: Faksh, Education and Political Modernization

وبعد عام من أزمة ١٩٥٤ بدأ عبد الناصر يكتسب شعبية داخل الكتلة الطلابية بعد أن قام بدور نشط فى مؤتمر باندونج بإندونيسيا. فشكل طلاب المدارس والجامعات لجان باندونج تأييدًا لعبد الناصر. (رفعت السعيد، **منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠-١٩٥٧**، ص ٢٩٣).

(١٢٧) Keer, "Egypt", p. 189

(١٢٨) غالى شكرى، **الثورة المضادة فى مصر**، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٨، ص ٧، ١-٩، وقبيل النكسة كتب أحد الكتاب يقول: "الشباب.. لم يتعرضوا مثلنا، نحن الذين قضينا مثل هذه المرحلة من العمر فى مجتمع ما قبل الثورة، لما تعرضنا له من مختلف ألوان الاستغلال وفساد الحكم، وبالتالى فهم ينظرون إلى ما تم من إنجازات ضخمة بعد الثورة نظرة عادية وكأنما هى أمور طبيعية لم تتحقق ببذل دماء وأرواح.. إنهم اليوم حين تحملهم أقدامهم لنزهة بالقرب من النيل يرون الجامعة العربية، والهيلتون ومبنى الاتحاد الاشتراكى، وكنا نرى نحن ثكنات الإنجليز.." (محمد الخفيف، **الطليعة**، فبراير ١٩٦٦، ص ٢٦).

(٧)

المواجهة

بعد انحسار النشاط السياسى المستقل منذ عام ١٩٥٤ أصبحت فرصة التعبير عن الرأى ضئيلة أمام المتعلمين من المصريين. وأدى حكم الضباط ذو القبضة الحديدية إلى نفور مثقفى البلاد من النظام السياسى. الأمر الذى حدا بأحد الباحثين إلى أن يصف ثورة يوليو نفسها بأنها معادية للمثقفين.[١] ولكن كان هناك مجال – فى إطار التطور الاقتصادى الذى حققه النظام– للتعاون بين الضباط والتكنوقراط. كما أيد العديد من المثقفين السياسات الاجتماعية الإصلاحية الجديدة بحماس. ولكن غيبة الحرية السياسية ظلت أساسًا جادًا لموقفهم المتحفظ من النظام.

كان مفهوم الضباط لدور المثقف المصرى السياسى لا يعنى اشتراكه فى شئون الحكم، ولكن أن يقصر نفسه على التجاوب مع الحكومة بالصورة المطلوبة منه فحسب. حيث كانت هناك سياسة واحدة فقط يجب أن يلتزم بها الجميع. وأما فيما يتعلق بالرأى الفردى، فلم يكن محظورًا تمامًا بصورة تقارن مثلاً بإيران أثناء فترة إرهاب السافاك. وكما لاحظ ليونارد بايندر: "كان يمكن التعبير عن الرأى بحرية نسبية، ولكن فى نهاية المطاف ينحنى المواطن العاقل أمام مصادر السلطة المعترف بها.. ويمكن أن يستمر الجدال إلى مدى محدد فحسب، ولابد أن يتوقف بعده".[٢]

ولم يكن المثقفون فى مجموعهم محرومين من المشاركة فى السلطة فحسب، ولكنهم حرموا أيضا من أن يكون لهم منبر بأى صورة معقولة

للتعبير الجماعى عن الذات.[٣] وقد ذهب الباحث الأمريكى عاموش برلموتر إلى القول بأن: "المشكلة فى مصر ليست أزمة المشاركة السياسية. المشكلة هى تعطيل السياسة كهدف فى ذاته".[٤]

ولكن هذا رأى يغالى فى الوصف المتحيز. فمن الممكن تعطيل "الحركة" السياسية، ولكننا لا نستطيع الحديث عن تعطيل "السياسة" بالجملة حتى فى ظل أكثر النظم إمعاناً فى القمع. فكانت المشكلة بالنسبة لأغلب المتعلمين المصريين فى المشاركة السياسية وفرصة التعبير عن الرأى بالأساس.

فخضعت المنابر التقليدية للتعبير عن الرأى بالنسبة لخريجى الجامعات -وهى النقابات المهنية- لرقابة صارمة. وتعرضت مجالس هذه النقابات للحل عام ١٩٥٨ كما صدرت تشريعات تنص على قصر عضوية هذه المجالس على أعضاء الحزب الحاكم. علاوة على أن ضباط الجيش من المهنيين كانوا يحتلون مراكز مؤثرة داخلها، وأصبح قادتها فى واقع الأمر يعينون بواسطة الحكومة نفسها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وضعف النفوذ السياسى للنقابات المهنية بشكل عام بالرغم من زيادة عددها بعد إنشاء نقابات جديدة للجماعات المهنية التى لم تكن لديها نقابات من قبل. (وإن ظلت بعض الجماعات المهنية مثل هيئة التدريس بالجامعات بدون نقابات).

وأدى الحظر الذى فرضه النظام الحاكم على النشاط السياسى المستقل للمثقفين، ودرجة التعبير عن الرأى المحدودة المسموح لهم بها داخل التنظيمات الرسمية، إلى إضعاف المكانة التى اكتسبها المثقفون فى العصر الليبرالى. فلم يعودوا الصفوة المتماسكة الواعية بذاتها، ولم يعبروا عما يعانونه من قهر فى حركات احتجاج صريحة حتى عام ١٩٦٧ وغرق العديد من المثقفين فى اللامبالاة.

غير أن أقلية ضئيلة من الكتاب ظلت تمتلك أفكارًا خاصة بها وتعبر عن رغبة فى ممارسة النقد الشريف. وهى المجموعة التى وجدت الفرصة للتعبير عن نفسها فى الصحف الرسمية، وكان من الطبيعى أن يستغل أفرادها المساحة المتاحة لهم لنقد النواحى التفصيلية فحسب من سياسات الحكومة، لا نقد أسس النظام. كما تعرضوا بالنقد لنفس فئة المثقفين التى ينتمون إليها. وكما لاحظ "كير": "كان المثقفون يشجعون على انتقاد بعضهم بعضًا.. وبإمكان الصحفيين وأساتذة الجامعات الدخول فى جدل طويل على صفحات الصحف حول ضعف طبقتهم، بشرط ألا تكون النتيجة التى ينتهون إليها أن الجيش احتكر السلطة وحرم المثقفين من حقهم فى التعبير عن أنفسهم، بل إن المثقفين هم الذين تخلوا عن المسئولية بشكل مخز.. ومن ثم أصبح تعذيب الذات من سمات المثقف فى الصحافة الرسمية عندما يناقش بوعى أزمة الجامعات، وأزمة المهن الحرة...إلخ، وعندما يبحث عن حجج لتبرير عدم وقوف طبقته فى طليعة التغيير".(٥)

ووفقا لما يذهب إليه محمد حسنين هيكل – الذى كان المتحدث باسم النظام فى واقع الأمر – لم يكن فى مقدرة النظام استيعاب المثقفين اليمينيين التقليديين بسبب وضعهم الطبقى،(٦) كما لم يكن بمقدوره احتواء المثقفين اليساريين بسبب موقفهم السياسى.(٧) وحاول هيكل نفسه احتواء كتّاب بارزين من مختلف الاتجاهات فى "الأهرام"، إلا أن هذا – بالطبع – لم يغير كثيرًا من شروط العلاقة بين النظام والمثقفين، وكل ما هنالك أن ذلك مكن هيكل من إجراء تجربة ليبرالية صغيرة على سطح الحياة السياسية فى مصر.(٨)

وقد دفعت الهزيمة القومية عام ١٩٦٧ بمشكلة حرية التعبير إلى المقدمة، حيث أسفرت الهزيمة بالنسبة لطلبة البلاد، كما يقول "سيليوفيتش" عن:

"هز ما تبقى لديهم من حس حركى وفعال، وخلقت مناخًا تفاقمت فيه إحباط فيما يتعلق بالبيئة الجامعية، وأنواع الوظائف التى يمكنهم أن يتطلعوا إليها، والحياة السياسية القائمة على القمع".(٩)

وكانت انتفاضة فبراير ١٩٦٨ رد الفعل الأول للطلاب على الهزيمة، وبداية تحديهم للنظام. الأمر الذى يعد تعبيرًا عن عجز منظمة الشباب الرسمية، بل وكل سلسلة التنظيمات السياسية الرسمية، فى احتواء حركتهم. وترجع حدة هذه الانتفاضة إلى نطاق الهزيمة العسكرية نفسها. وكذلك إلى القيود المفروضة على حرية التعبير بين الطلبة والمثقفين منذ ما قبل الهزيمة بوقت طويل.

وفى تقرير لمجلة "الطليعة" عن التنظيم السياسى للشباب (عدد فبراير ١٩٦٦) طرح د. فؤاد زكريا مسألة حرية التعبير كما يلى: "الموقف السليم الذى ينبغى أن تقفه الدولة من الشباب هو أن تشجعهم بكل الوسائل الممكنة على التفكير الإيجابى، وتشعرهم بأن كل المشكلات قابلة للمناقشة والتحليل، وبأنهم هم أنفسهم قادرون على القيام بدور إيجابى فى هذا الصدد.. وقد يبدو لأول وهلة أن زيادة القدرة على التفكير النقدى المستقل لدى الشباب تتعارض مع سعى المجتمع إلى توحيد خططه وانعقاد الآراء فيه على أهداف محددة يتفق عليها الجميع. ولكن لا أرى بين الأمرين تعارضا على الإطلاق. فمن المؤكد أن تجاوب الشباب مع الأهداف الاجتماعية يكون أعظم وتحمسهم فى سبيل تحقيقها سيكون أشد، إذا اتخذوا من هذه الأهداف موضوعا للتحليل والمناقشة الواعية، منهم إذا اكتفوا بقبولها دون تفكير إيجابى".(١٠)

ولكن دعوة الدكتور فؤاد زكريا ذهبت هباء، بل تطلب الأمر هزيمة وطنية على غرار ما حدث فى عام ١٩٦٧، حتى يقتنع حكام البلاد بصدق رؤيته. وكما أقر أحد قادة منظمة الشباب الاشتراكى: "علينا أن ندرك أن الشباب فى هذه المرحلة لم يعد مستعدا لقبول مسلمات جاهزة فى أية ناحية

من نواحى الحياة.. وظروف ما بعد النكسة استتبعتها مراجعة سياسية فى كافة المجالات، لا يمكن مثلا أن يسير معها الالتزام على النحو الذى كان عليه فيما سبق فى صفوف المنظمة. فلا يمكن للالتزام أن يكون نوعا من القمع الفكرى أو الحجر على حرية الرأى للشباب".(١١)

ومع الهزيمة تغيرت حالة السلبية التى كان الطلبة غارقين فيها قبل١٩٦٧، وأخذت أعداد متزايدة منهم تبدى اهتماما أكبر بالقضايا الوطنية. وأصبحت الحريات السياسية الأساسية التى طالب بها خالد محمد خالد فى أوائل الستينيات، القضية المحورية فى الجدال العام الذى أعقب الهزيمة. وشكلت الحرية الموضوع الرئيسى فى خطاب رئيس اتحاد الطلاب عبد الحميد حسن الذى ألقاه فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى:

"إن قيمة الحرية فى وطن من الأوطان تقاس بضمان كل لسان فى أن ينطق الصدق، وحق كل قلم فى أن يكتب الحقيقة – ولن يفيد التغنى بالحرية دون ضمان ممارستها.. ألا تكون هناك رقابة على الصحف إلا فيما يتعلق بالناحية العسكرية، ولا تترك عملية الرقابة تحت رحمة اجتهادات فردية لبعض الأشخاص".(١٢)

وتدعيمًا لرؤيته قدم عبد الحميد حسن رأيا شاع استخدامه فى تلك الفترة: "لو أتيح لنا بدون تردد أو رهبة أو خوف أن نتكلم أو نفصح عما تجيش به صدورنا لما كانت النكسة".(١٣) والواقع أن الكثيرين فى مصر فى ذلك الحين كانوا مؤمنين بهذه الفكرة. ورغم أنه لو كان قدر أكبر من حرية التعبير متوفر لكان من السهل كشف سوء استخدام القيادة العسكرية لسلطاتها مبكرًا، وهى التى ثبت جهلها إبان الحرب، إلا أنه لم يكن من المحتم أن يؤدى ذلك بالضرورة إلى تجنب الهزيمة. لكن انتشار هذه الفكرة عكس بالأساس الإحساس بالمهانة الوطنية، والرغبة العارمة فى إصلاح النظام السياسى من أجل إزالة آثار الهزيمة.

وانتقلت قضية الحريات السياسية من الشارع إلى داخل مؤسسات النظام. فعلى سبيل المثال تقدم أعضاء الاتحاد الاشتراكى – فى اجتماع لوحدته فى وزارة الثقافة– بشكوى يقولون فيها إنه "لم يسمح لهم بالمشاركة فى المسائل السياسية، لأن الخوف والسلبية يتغلغلان فى كل ركن من أركان المجتمع".(١٤) وركزت توصيات مؤتمر لوحدات الاتحاد الاشتراكى فى جامعة القاهرة فى يوليو ١٩٦٨ على الحريات الأساسية وعددتها على النحو التالى: "حرية الفرد فى التعبير والنقد، حرية الاجتماع والندوات السياسية المفتوحة، حرية الاحتجاج السلمى، حرية الصحافة ووسائل الإعلام، وتبعيتها لمؤسسات جماهيرية".(١٥) كما نادت أيضا بما يلى: " أ) تشكيل محكمة دستورية، ب) وضع دستور دائم. ج) تقرير مبدأ حق الجماهير فى سحب ثقتها ممن أولته حق تمثيلها على كل المستويات، د) تعريف الجماهير أولاً بأول بحقائق الموقف السياسى".(١٦)

وانطلقت المطالبة بالحرية من سلسلة عريضة من التجمعات والمؤسسات، بداية من الأدباء الشبان الذين احتشدوا فى مؤتمر عام ١٩٦٨ "ليواجهوا وزير الداخلية المستبد بما لم يكن يتصور يوما أنه يمكن أن يسمعه"،(١٧) إلى القضاة الذين اجتمعوا فى ناديهم فى مارس ١٩٦٨ وأصدروا بيانا طالبوا فيه بتوفير الحريات الأساسية واستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، وعدم إقحام القضاة فى التنظيمات السياسية (أى الاتحاد الاشتراكى العربى)، وإبعاد غير المتخصصين (أى العسكريين) عن سلك القضاء.

وحتى داخل حكومة عبد الناصر أيضا دارت المناقشات حول قضية الحريات. حيث ألمح الدكتور حلمى مراد وزير التعليم فى تلك الفترة – وهو ليبرالى النزعة– فى اجتماع لمجلس الوزراء إلى أن مفهوم الحرية الاجتماعية الصارم لدى عبد الناصر لا يتلاءم مع أوضاع مصر بعد الهزيمة: "بالنسبة لما أثير فى البلد بشأن الحريات، فالحرية الاجتماعية وحدها

لا تكفى. الحرية السياسية تحقق شيئا مهما وهو المشاركة فى الرأى والمساهمة فى حكم البلاد".[١٨]

وبالرغم من استمرار ناصر فى التشبث بمفهومه النظرى للحرية الاجتماعية، فإنه استجاب لمطلب الجماهير فى عام ١٩٦٨ وأصدر برنامجه الشهير فى ٣٠ مارس.[١٩] وبذلك قام بتطعيم النظام السياسى بقدر من الليبرالية النسبية، كما وعد بتجسيد المبادئ الليبرالية ضمن اقتراحه بوضع دستور دائم للبلاد، وهو الاقتراح الذى لم ينفذ حتى وفاته.

وفى محاولة لإثبات أن برنامج ٣٠ مارس جارى التنفيذ، فتحت جريدة "الأهرام" – بموافقة ناصر المباشرة أو غير المباشرة – مناقشة حول قضية مرتبطة بموضوع الحريات ارتباطا وثيقا. ففى ١٣ أكتوبر ١٩٦٨ كتبت الجريدة تحت عنوان "حادث خطير": "يضع الأهرام اليوم أمام الاهتمام العام وتحت نظرة واقعة يعتقد أن فيها ما يؤثر على روح بيان ٣٠ مارس.. وتتلخص الواقعة فى أنه قبل ٣ أسابيع ألقت نيابة أمن الدولة بالاشتراك مع هيئة المخابرات العامة القبض على مدير مركز علمى كبير له دور واضح فى مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.. وجرى التحقيق معه بناء على معلومات صادرة من الفريق جمال عسكر رئيس الجهاز المركزى للتعبئة بناها على أن إحدى الدراسات الاقتصادية التى أعدها هذا المركز حول معلومات لا يوافق جهاز الإحصاء على إذاعتها".

وذكرت الأهرام أيضا أن الشخص المذكور تم القبض عليه فى منزله عند الفجر على يد "زوار الفجر"، وقالت الجريدة: إن زوار الفجر "ظاهرة لا نريدها فى هذا البلد.. وهى ضد طبيعته الوطنية وضد طبيعته الثورية". وأضافت الجريدة: "إنه من الخير أن تكون الحدود المرسومة لعمل هذا الجهاز واضحة حتى لا يحدث خلط وتجاوز عانينا منه فى مرحلة سابقة"، كما أضافت أن: "هذه المناقشة لم تكن ممكنة قبل بيان ٣٠ مارس، وكان حدوثها على هذا النحو قبله نوعا من المخاطرة المستحيلة".

وفى اليوم التالى واصلت "الأهرام" ولمدة أسبوع الحوار المفتوح مع الفريق جمال عسكر الذى دافع عن السلطات الشمولية لجهازه. ولأول مرة يتدخل رئيس هيئة المخابرات فى الحوار قائلاً إن برنامج ٣٠ مارس: "أكد بصفة قاطعة أن مراكز القوى قد صفيت ونحن حريصون تمام الحرص على عدم عودتها بأى شكل من الأشكال".(٢٠) وفى سلسلة من المقالات انبرى عدد من أساتذة الجامعات الليبراليين والماركسيين لمساندة "الأهرام".

ففى مقال تحت عنوان: "عقبات على طريق البحث العلمى" كتب الدكتور جمال العطيفى يقول: "حدث فعلاً أن أبلغ جهاز التعبئة سلطات البوليس ضد أستاذة جامعية لأنها تجرى بحثًا بإحدى قرى الجيزة بغير إذنه. فى الوقت الذى نطالب فيه أساتذة الجامعات بأن يعكفوا على دراسة عدونا المتربص بنا، يجب أن نتيح لهم الوسائل الكفيلة بالحصول على المعلومات الكافية عن العدو، المعلومات التى يمكن أن نجدها فى عشرات المجلات والكتب التى تصدر فى الخارج. إن إجراءات الرقابة الخارجية يجب أن تتسع فى أفق نظرتها لكيلا تمتد إلى ما يجب أن نعرفه عن العدو..".(٢١)

وشكا الدكتور عبادة سرحان الأستاذ بمعهد البحوث والدراسات الإحصائية من: "أنه ليحزّ فى نفس أساتذة الجامعات سواء منهم من يقوم بالبحث بمفرده أو يعملون فى لجان، أن يسيروا فى هذا الإجراء، وتطول المراسلات بما يشبه التحقيق لتفاصيل البحث ومحتوياته".(٢٢)

وأبدى الدكتور عمرو محيى الدين الأستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ملاحظة يقول فيها: "إن حرية البحث العلمى ليست مفهومًا مطلقًا مجردًا يلقى فى الهواء أو مجرد شعار يرفع، ولكنها ضرورة ملحة تمليها علينا حاجات تطور مجتمعنا وتقدمه".(٢٣)

وأرسل أحد طلبة الدراسات العليا بالخارج رسالة معبرة إلى "الأهرام" ردًا على رفض الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء السماح له بإجراء

مسح لعينة من القيادات الإدارية بالبلاد، مشيرًا إلى مسألة الـولاء السياسـي الكامنة وراء هذه القضية: "إن الاستقصاء تم إعداده وكتابته تحـت إشـراف الأستاذ الدكتور نجيب اسكندر، والذى أسهم فى إعداد قادة اشتراكيين بالمعهد العالى للدراسات الاشتراكية، والذى حصل على جائزة الدول التشجيعية فـى مجال تخصصه، وبالتالى فهو أحرص على مصلحة الوطن وأمنه من حرص السيد الفريق رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.. إن تاريخ قضـايا الجاسوسية والتآمر والانحراف واستغلال النفوذ، لم يشمل أيا مـن أسـاتذة الجامعات أو طلاب البحث العلمى".(٢٤)

وكتب الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله قائلاً:

"إن مفهوم السرية يقودنا عملا إلى حجب البيانات عن أبناء هذا الوطن الذين تحركهم فى الأصل الرغبة فى خدمته، مع عدم ضمان حجبهـا عـن العدو..".(٢٥)

ولخص الدكتور العطيفى المناقشة كالتالى: "إن أية مناقشة إذا لم تنتـه بنا إلى نتائج واقتراحات محددة فإنها لا تحقق الغرض منها وتصـبح أشـبه باستهلاك للكلمات وأقرب إلى التنفيس منها إلى التوجيـه والمشـاركة.. إن بعض التعليقات التى وصلت الأهرام، وتساءلت: جميل منكم أن تثيروا قضية حرية البحث العلمى وقضية الحريات بصفة عامة ولكن ماذا عـن حـالات مضت عليها سنوات ولم يبت فيها بعد؟ هذه التعليقات لن تجد إجابة عنها إلا فى قانون الحريات..".(٢٦)

وانعكست مخاوف العطيفى من أن تكون المناقشة غير مجديـة، فـى خطاب عبد الحميد حسن أيضا أمام المؤتمر القـومى للاتحـاد الاشـتراكى العربى: "إن شباب هذه الأمة يريد أن يحس بأن الدور يعطى له للاستفادة من طاقته وليس لامتصاص انفعالاته".(٢٧) وثبت أن تشكك الرجلين كان له مـا يبرره. فبعد بضعة أشهر من الإجراءات والبيانات الليبرالية، عادت السياسة المصرية إلى صورتها الاستبدادية السابقة.

وتفسيرًا لهذه الردة ذهب بعض المعلقين إلى أن ناصر قد أجبر على إدخال مسحة من الليبرالية كوسيلة لامتصاص صدمة هزيمة ١٩٦٧ وتجنب عواقبها الخطيرة المحتملة. حيث رأى أحد المعلقين أن انتشار النقد وحدّته فى تلك الفترة لم يترك أثرًا ولم يحقق أى غرض لأنه كان مجرد نوع من امتصاص الصدمة من جانب الحكومة لإعطاء فسحة من الوقت لعبد الناصر لترتيب بيته ووضع خطته الجديدة للعمل.[٢٨]

واضطر حتى أعوان عبد الناصر إلى الاعتراف بأن هناك قدرا من الحقيقة فى هذا الرأى. إذ يقول عبد المجيد فريد: "سمعت من عبد الناصر فى تلك الأيام أن استقرار الجبهة الداخلية لن يدوم طويلا ولن يتحمل الناس الصدمة أكثر من ستة أشهر إلى تسعة.. لذلك كان يسعى بجدية لإحداث تغيير شامل فى الحكم قبل أن يقع الانفجار الذى كان يحسب له ألف حساب. وفعلا حدث ما توقعه عبد الناصر، إذ بعد سبعة أشهر من الهزيمة قامت مظاهرات ضخمة بالقاهرة والإسكندرية".[٢٩]

ولكن تعامل عبد الناصر مع الموقف لم يكن يقصد به تحقيق مصلحة مباشرة قصيرة الأجل وحسب. فقد أجبرته مقتضيات المواجهة العسكرية المستمرة مع إسرائيل على أن يحاول تخفيف حدة النقد العام إزاء سوء أداء الجيش المصرى فى الحرب.[٣٠] ولكن النقد الذى وجه إلى الدولة البوليسية وضعه فى مأزق. فقد كان مضطرا إلى الاستجابة لهذا النقد بدون الحد من كفاءة أجهزة الأمن التى يعتمد عليها اعتمادًا كبيرًا[٣١] فى غيبة المؤسسات السياسية الفعالة. هذا فى الوقت الذى كان فيه الاندفاع نحو الليبرالية يواجه من الناحية الأخرى بمقاومة من قبل الأعضاء المتشددين فى حكومته. وإن كانت الموجة الأولى من الاضطرابات الطلابية فى ١٩٦٨ ساعدت العناصر الأكثر ليبرالية على التقدم بإصلاحاتها، إلا أن الموجة الثانية فى نفس العام دعمت من موقف الداعين لإتباع خط أكثر تشددًا.

والأهم من ذلك أن الضغط المباشر على ناصر من أجل التغيير الليبرالى كان فى واقع الأمر مناشدة للإصلاح من داخل النظام نفسه وليس تحديا جوهريا له. فكان المطلب الجماهيرى هو: كفاءة أكبر وقهر أقل. وملايين المتظاهرين الذين طالبوا بالتغيير لم تكن تقودهم قوة بديلة لها برنامجها السياسى المختلف. وكما يقول "دكمجيان": "كان عالم الأيديولوجية المقدس هو أحد جوانب العملية السياسية التى بقيت بلا تحد نسبيا".(٣٢) ونصح بعض المعلقين النظام بأن يتعامل مع شعارات النقد الجماهيرى باعتبارها مجرد مطالبة بالإصلاح وليست تهديدًا: "مطلب الطلبة حق الجماهير فى سحب ثقتها ممن أولته حق تمثيلها، يفصل لأول مرة بين الثورة والسلطة. فلا يعنى سقوط السلطة أو تغييرها سقوط الثورة، وليس خيانة عظمى عقوبتها الموت..(٣٣) إن مطالب الطلبة لا تتضمن أى مطلب يمكن أن يعتبر معاديًا أو متعارضًا مع ما يعلنه الرئيس جمال عبد الناصر من أهداف الثورة".(٣٤)

وكان غياب البديل الأيديولوجى هو الذى حدا بكاتب مثل "دكمجيان" أن يقول: "كان سماح نظام استبدادى عموما بإصلاحات ليبرالية مهمة فى مرحلة طوارئ قومية بمثابة تعبير عن قوة النظام. ومن الصعب تصور وجود هذا النوع من السلوك حتى فى الديمقراطيات الغربية فى ظروف حرب واحتلال شبيهة بالوضع فى مصر".(٣٥)

ولكن هزيمة ١٩٦٧ بذرت بذور تطور الإمكانات الأيديولوجية على المدى البعيد فى مصر، بل وعلى الساحة السياسية العربية الأوسع. ووفقا لما يذهب إليه الدكتور على الدين هلال(٣٦) يمكن تقسيم المثقفين العرب الذين فسروا النكبة بعوامل تاريخية وطويلة الأجل، والذين رأوا مغزاها الواسع وبذلوا محاولة مخلصة للتحليل والنقد الذاتيين إلى ثلاث مجموعات:

١) ممثلو الاستجابة الليبرالية العلمانية الذين أكدوا أهمية التعليم والعلم والتخطيط ونشر العلمانية.

٢) ممثلو الاستجابة الأصولية الإسلامية الذين نادوا بعودة الإسلام كحل وحيد.
٣) ممثلو الاستجابة الاشتراكية الثورية الذين نادوا بالتحديث الكامل للمجتمع وفقا لرؤى ثورية.

وحدثت عملية الاستقطاب بين هذه الاستجابات وظهور حركات سياسية مكتملة الملامح وفقا للاتجاه الذى تتبعه كل منها بصورة تدرجية، طفت على السطح فى الحياة السياسية المصرية حتى منتصف السبعينيات، وخصوصًا فى أعقاب وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ وتولّى السادات السلطة. وكان هذا النمو البطىء دليلاً على مرونة نظام عبد الناصر، الأمر الذى حدا ببعض المعلقين -حتى بعد وفاته- إلى المغالاة فى تقدير مدى استقرار ذلك النظام: "إن أزمة المشاركة فى مصر متوارية فى الوقت الراهن أو مكبوتة، ومن المؤكد أنه ليس هناك ضغط سافر من أجل المزيد من المشاركة وكل ما هنالك لا يعدو كونه همهمات فردية لا ضرر منها على الإطلاق".(٣٧)

ولكن موجة أخرى من الانتفاضات الطلابية، اندلعت في١٩٧٢ و١٩٧٣ لتطرح قضية حرية التعبير مرة أخرى أمام الرأى العام المصرى. وفى هذه المرة اتسع معناها ليشمل حرية الاختيار الأيديولوجى. وهو ما أوجزه أحد البيانات الطلابية فى تلك الفترة فى عبارة: "إن الطلبة إنما يقيسون إخلاص قيادتهم على أساس من موقفهم الوطنى وليس التزامهم الأيديولوجى".(٣٨)

هوامش

(١) عبد العظيم رمضان، **عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤** (مطابع روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٦)، ص ١٨٦.

(٢) Leonard Binder, Egypt: The Integrative Revolution, in: Lucien W. Pye and Sidney Verba (eds), **Political Culture and Political Development** (Princeton University Press, 1965), p. 402.

(٣) حدثت واقعة ذات مغزى عام ١٩٦٥، عندما ألقى القبض على عدد من كوادر منظمة الشباب، وذلك قبل أن تبدأ أعمالها رسميا بوقت قصير، وتم التحقيق معهم بحجة آرائهم اليسارية المتطرفة (الماركسية)، ووجهت إليهم تهمة الاتصال بدولة أجنبية، وهى الصين. إلا أنهم لم يحاكموا ولم تثبت إدانتهم رسميا وإنما - كما يوضح رجب البنا- فإن "فكرة إيجاد منظمة سياسية للشباب هى التى صدر الحكم عليها قبل أن تولد". (رجب البنا، ونحن نفتح ملف الشباب، **الأهرام**، ٦ ديسمبر ١٩٨١). انظر أيضا: مجموعة من المناضلين المصريين، الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة فى مصر، (دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٣) ص ٦٣. وغالى شكرى، **الثورة المضادة فى مصر** (دار الطليعة، بيروت ١٩٧٨) ص ١٠٨.

(٤) Amos Perlmutter, Egypt and the Myth of the New Middle Class: A Comparative Analysis, Comparative Studies in Society and History, vol. 10, no. 1, (Oct. 1967), p. 63.

(٥) Malcoim Keer, Egypt', in: James S. Coleman (ed.), **Education and Political Development** (Princeton University Press, 1965).

وبعد هزيمة ١٩٦٧، عكف بعض المفكرين العرب على تأنيب الذات. ووفقا لما يذكر د. برهان الدجانى: "علينا أن نسأل أنفسنا لماذا هزمنا. ولماذا هزمت الأمة العربية تحت قيادتنا الفكرية" (انظر:

A. Hilal Dessouki, "Arab Intellectuals and Alnakba: The Search for Fundamentalism', Middle Eastern Studies, vol. 9, May 1973, p. 188).

وانظر أيضا:

Menahem Milson, Medieval and Modern Intellectual Traditions in the Arab World, **Daedalus** (Summer 1972), pp. 39-57.

(٦) عندما اقترح أستاذ جامعى فى لجنة الإرشاد القومى بالاتحاد القومى (١٩٥٨-١٩٦١) أن تترك القضايا الفكرية مثل القومية العربية والاشتراكية لأساتذة الجامعات يقومون ببحثها، قوبل رأيه بالرفض لأنه يعامل الجامعة على أنها برج عاجى. انظر:

Jean Tusan, "L'Union Nationale de la R.A.U,", **Orient**, no. 20 (1961) p. 205-6.

(مقتطف ترجمة من: محمد كامل حتة: **الاتحاد القومى**، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٠).

ولم يكن بمقدور المفكرين اليساريين طرح وجهة نظرهم لأنهم كانوا فى السجون من جراء حملة ١٩٥٩/٥٨.

(٧) محمد حسنين هيكل، من الترجمة والديموقراطية فى عصرنا، **الأهرام**، ١٥ نوفمبر ١٩٦٨.

(٨) كان "الأهرام" كمؤسسة صحفية منبرا للجدل الفكرى المحكوم، حيث كان ينشر عددا من الدوريات التى تمثل الرؤى الفكرية للمثقفين من مختلف التيارات السياسية. وأشهر هذه الدوريات "الطليعة" التى كانت بمثابة المنبر الرئيسى للماركسيين بعد حل منظماتهم.

(٩) Joseph Szyliowicz, **Education and Modernization in the Middle East** (Cornell University Press, 1973), P. 296.

(١٠) فؤاد زكريا، "السلبية، وكرة القدم.."، **الطليعة** (فبراير ١٩٦٦) ص ٤١.

(١١) مصطفى الفقى فى: **الطليعة** (مايو ١٩٦٩)، ص ٤٤.

(١٢) ورد فى: محمد جلال كشك، **ماذا يريد الطلبة المصريون؟** الطبعة الأولى (بدون اسم الناشر: بيروت، ١٩٦٨) ص ٩٥.

(١٣) المرجع السابق، ص ٩٦. وكانت هناك نغمة مشابهة شائعة فيما يخص أساتذة الجامعات. فوفقا لما يذكر الدكتور أحمد بدر الأستاذ بكلية آداب القاهرة، طلب من زميل له، أستاذ للعلوم السياسية، أن يكتب إلى القيادة السياسية فى البلاد، ليعرب عن عدم اتفاقه مع آراء هيكل بخصوص الضربة الأولى والضربة الثانية، التى نشرت بجريدة الأهرام قبيل حرب الأيام الستة مباشرة، إلا أن الزميل أحجم عن ذلك بسبب تخوفه من التعرض للانتقام. وهكذا "كان الخوف" كما يؤكد الدكتور "هو الذى قادنا إلى الهزيمة" (**الأهرام**، ٣ يونيو ١٩٧٧).

(١٤) عبد المجيد فريد، صفحات من أوراق عبد الناصر السرية (حلقات أسبوعية)، مجلة **٢٣ يوليو**، العدد ٢٤، ١٣ أغسطس ١٩٧٩.

(١٥) ورد فى: كشك، **ماذا يريد الطلبة المصريون؟**، ص ١٠٤-١٠٥.

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) غالى شكرى، **الثورة المضادة..**، ص ١٣٠.

(١٨) عبد المجيد فريد، نفس المصدر.

(١٩) فى نفس اجتماع مجلس الوزراء، وعلى وجه الدقة قبيل أسبوع من إعلان برنامج ٣٠ مارس، فسر عبد الناصر شعار "الحرية" الذى رفعه الطلاب بأنه: "يعنى أن نعلم كل الناس ونشغلهم، ونعين الخريجين الجدد من أبنائهم، ونزوج بناتهم ونوفر لهم السكن". عبد المجيد فريد، نفس المصدر.

(٢٠) **الأهرام**، ١٥ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢١) **الأهرام**، ١٦ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢٢) **الأهرام**، ١٧ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢٣) **الأهرام**، ١٩ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢٤) **الأهرام**، ١٧ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢٥) إسماعيل صبرى عبد الله، باسم العلم وبعيدًا عن الانفعال، **الأهرام**، ٢٠ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢٦) جمال العطيفى، كلمة أخيرة حول الحريات العامة وحرية البحث العلمى. الأهرام، ٢١ أكتوبر ١٩٦٨.
(٢٧) كشك، **ماذا يريد الطلبة المصريون؟**، ص ٩٧.
(٢٨) محمود حسين، **العرب فى الحاضر** (ترجمه عن الفرنسية إبراهيم الحلو)، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤) ص ١٣.
(٢٩) عبد المجيد فريد، صفحات من أوراق عبد الناصر السرية، **٢٣ يوليو**، ٦ أغسطس ١٩٧٩.
(٣٠) R. Hrair Dekmejian, **Egypt under Nasser** (university of London press, 1972) p. 254.

فى رده على مظاهرات فبراير التى احتجت على الأحكام ضد ضباط الطيران الذين اتهموا بالإهمال، اتخذ هيكل هذا الموقف: "ماذا لو تصور أى قائد أن الحكم فى تقديره لن يكون للتقاليد العسكرية وللقوانين، وإنما سوف يكون للمظاهرات وللمشاعر الجماهيرية العارمة مهما كان صدقها ومهما كانت معاناتها، مثل هذا القائد أغلب الظن أنه لن يستطيع التحرك" (الأهرام، ١٩٦٨/٣/١).

(٣١) Dekmejian, **Egypt under Nasser**, p. 257.

اعترف عبد الناصر عقب الهزيمة، فى مقولة شهيرة، أنه اعتمد على المخابرات إلا أن المخابرات خذلته: فماذا ينبغى أن أفعل؟ أضع مخابرات على المخابرات؟

(٣٢) المرجع السابق، ص ٢٦٤-٢٦٥.
(٣٣) كشك، **ماذا يريد الطلبة المصريون؟**، ص ٨٦.
(٣٤) المرجع السابق، ص ١٢.
(٣٥) Dekmejian, **Egypt under Nasser**, p. 235.
(٣٦) Dessouki, "**Arab Intellectuals**", p. 188-192.
(٣٧) Mahmoud A. Faksh, "The Consequences of the Introduction and spread of Modern Education: Education and national Integration in Egypt, **Middle Eastern Studies**, vol.16, no.2, (may 1980), p. 84.

(٣٨) توصيات مؤتمر الاتحاد الاشتراكى حول معوقات العمل السياسى في الجامعة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٧١. في: **الانتفاضة الطلابية فى مصر يناير ١٩٧٢** (دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٢)، ص٦٠.

(٨)

الانتفاض الطلابى فى ١٩٦٨

أ- الانتفاضة الأولى: فبراير ١٩٦٨:

كانت الانتفاضة الطلابية فى فبراير١٩٦٨ أعلى الأصوات تعبيرًا عن الاستياء العام فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧. وكان الطلبة الذين استمروا فى صمتهم السياسى من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٧ هم رأس الرمح فى السخط الجماهيرى. كما كانت عودة النشاط الطلابى إلى الظهور جزءًا لا يتجزأ من الضغوط العامة على النظام من أجل تغيير طبيعة السياسة المصرية وذلك بالسماح بدرجة أكبر من حرية التعبير للقطاعات المختلفة من السكان. وتعزز تدعيم وضع الطلبة على الساحة الوطنية بشكل خاص، نتيجة لاعتماد محاولات النظام فى إعادة بناء الجيش على خريجى الجامعة الذين شكلوا العمود الفقرى لجيش أفضل تعليمًا.

اندلعت الانتفاضة ٢١ فبراير على يد عمال حلوان فور إعلان حكم المحكمة العسكرية فى قضية ضباط سلاح الطيران المتهمين بالإهمال، والذين كان الرأى العام يرى أنهم مسئولون عن جانب كبير من الهزيمة العسكرية. واعتبر عمال المصانع الحربية وكذلك زملاؤهم عمال الصناعات الأخرى أن الأحكام مخففة للغاية. وكان رد فعلهم هو الخروج إلى الشوارع حيث أصيب عشرات منهم فى صدامات مع الشرطة أمام قسم شرطة حلوان. وتصاعدت الأحداث التى بدأت بهذا الاحتجاج لتتحول إلى انتفاضة جماهيرية واسعة شارك فيها الطلبة بدور فعال.

وتصادف أن ٢١ فبراير هو يوم الطالب المصرى، الذى يحتفل به الطلبة سنويًا فى ذكرى يوم الخميس الدامى الشهير عام ١٩٤٦. وتحولت الاحتفالات بذلك اليوم إلى سلسلة من حلقات النقاش السياسى، حيث حاول المسئولون فى الجامعة والحكومة الرد على تساؤلات الطلبة حول الوضع السياسى فى أعقاب المحاكمة. وفى الأيام التالية، خرج الطلبة من بوابات الجامعة، ولأول مرة منذ عام ١٩٥٤ كان تواجدهم فى شوارع القاهرة والإسكندرية ملموسًا. وظلوا على تلك الحال جنبًا إلى جنب مع زملائهم المتظاهرين من المناطق الصناعية والمناطق الأخرى فى المدينتين، حتى ٢٧ فبراير. ونتج عن انتفاضة القاهرة وحدها مصرع اثنين من العمال، وإصابة ٧٧ من المواطنين، و١٤٦ من رجال الشرطة، وألقى القبض على ٦٣٥ شخصًا بالإضافة إلى تدمير بعض المركبات والمبانى فى العاصمة.(١)

وشارك فى الانتفاضة الآلاف من طلبة الجامعات الكبرى فى القاهرة والإسكندرية. وبرز دور طلبة كلية الهندسة بجامعة القاهرة المتميز، حيث كانوا فى قلب الأحداث فى واقعتين لهما أهميتهما الخاصة، وقعت الأولى فى ٢٤ فبراير عندما شكلت مجموعة من طلبة الهندسة الكتلة الأساسية من وفد تشكل من الطلبة المتظاهرين أمام مجلس الأمة والذين سمح لهم بالدخول لتقديم مطالبهم لرئيس المجلس أنور السادات. وعند تسجيل أعضاء الوفد لأسمائهم عبروا عن مخاوفهم بأنهم ربما يتعرضون للاعتقال، فأعطاهم رئيس المجلس "كلمة شرف" بأن أحدًا منهم لن يصاب بسوء، بل والأكثر من ذلك أنه أعطاهم رقم تليفونه الخاص للاتصال به فى حالة حدوث شيء من هذا القبيل. ومع ذلك اتضح أن مخاوف الطلاب كانت لها ما يبررها تمامًا، حيث تم اعتقالهم من منازلهم فى نفس الليلة.(٢)

وفى اليوم التالى، عقد الطلبة الذين استشاط غضبهم للقبض على زملائهم اجتماعا موسعًا وقرروا تنظيم اعتصام فى كلية الهندسة.(٣) وبالرغم

من أن الحكومة قررت تعطيل الدراسة في ٢٥ فبراير، إلا أن الاعتصام، وهو الواقعة الثانية التي ارتبطت بطلاب الهندسة تم في ذلك اليوم واستمر ثلاثة أيام، بينما كانت الانتفاضة في سائر أنحاء البلاد آخذة في الأفول. وتميز اليوم الأول في الاعتصام باصطدام مع الشرطة التي حاصرت الكلية، وألقيت الحجارة على قوات مكافحة الشغب التي انسحبت بعد فترة إلى حديقة "الأورمان" لإتاحة الفرصة لاستخدام أشكال أخرى من الضغط على الطلبة. حيث تم استدعاء الأساتذة وأولياء أمور الطلاب لحث أبنائهم على التخلي عن حركتهم. وثبت نجاح هذا التكتيك في آخر المطاف، فانخفض عدد الطلاب المعتصمين من ٥٠٠ طالب في بداية الاعتصام إلى حوالي ١٨٠ طالبًا في نهايته.

وكانت صيغة التسوية التي أنهت الاعتصام هي ما عرض على الطلبة من خلال وساطة الدكتور إبراهيم جعفر وهو أن يتقدم الطلاب بمطالبهم إلى رئيس مجلس الأمة حيث تم نقلهم من الكلية إلى المجلس في رتل من سيارات الأجرة. وانعقد الاجتماع المقترح مساء ٢٨ فبراير باعتباره إنهاء للاعتصام، وكان في واقع الأمر إنهاء لانتفاضة فبراير١٩٦٨ كلها. واتخذ الاجتماع نفسه شكل مناظرة حامية بين وزراء ومسئولي الدولة وأعضاء البرلمان (بحضور رئيس المجلس) من جانب والطلبة من جانب آخر. وكان ذلك مدعاة لأن يتفاخر أحد الطلبة بعد ذلك قائلاً: "ولا أذكر أن مجموعة من الوزراء قد استهزئ بها مثلما حدث في تلك الجلسة".(٤) وتركزت المناقشات حول المطالب التي تمت صياغتها في بيان أثناء الاعتصام. وعندما أصر الطلاب على نشر مطالبهم في الصحف، رفض رئيس المجلس ذلك، بل ورفض البيان نفسه إجمالاً:

"أنا أرفض هذا البيان شكلاً وموضوعًا.. كان عندي بالليل وقرأته.. مش هو البيان بتاع الحرية تؤخذ وتغتصب.. أنا بأقول لكم لالا.. لأن هذا

البيان بنى على عملية انفعالية.. ولم يبن على الموقف اللى إحنا فيه النهارده بعد هذه المناقشات الديموقراطية".(٥)

ولا ريب أن فهم جوهر مطالب الطلاب يعد أمرًا ضروريًا لفهم انتفاضة فبراير ١٩٦٨ ككل، حيث حاولت الحكومة الزعم بأن تلك المطالب ترتبط أساسًا بقضية الضباط الذين أخلوا بواجباتهم. وبعد مناقشات مطولة مع ممثلى الطلاب، وصف رئيس مجلس الأمة مطالبهم بأنها تتركز على ثلاث قضايا: الأحكام التى صدرت ضد الضباط، وتظاهر العمال فى حلوان، وشكاوى الطلاب من الحرس الجامعى. وأشارت "الأهرام" فى تحقيق لها حول مظاهرات القاهرة إلى مظاهرة وقعت أمام مبنى الجريدة، وإلى أن أربعة من الطلبة دخلوا المبنى وعبروا عن مطالب المتظاهرين كالتالى: "إن شباب الجامعات يسجلون اعتراضهم على الأحكام الصادرة فى قضية الطيران وهم إذ يجددون العهد والبيعة للمناضل جمال عبد الناصر ليتوجهون إليه باسم الشباب الجامعى أن ينظر فى هذه الأحكام تلبية لرغبة الجماهير الشعبية".(٦)

وكتب هيكل مقالاً مطولاً تحت عنوان: "عن الأحكام، والمظاهرات، وإعادة المحاكمة".(٧)

إلا أن مطالب الانتفاضة فى الواقع أبعد من أن تنحصر فى مسألة "الأحكام". إذ غطت مطالب الطلاب فى شعاراتهم وبياناتهم ومناقشاتهم مع المسئولين الحكوميين دائرة أوسع كثيرًا من القضايا العامة. وعلى سبيل المثال يعدد بيان الطلبة المشاركين فى اعتصام كلية الهندسة بالقاهرة المطالب التالية:(٨)

(١) الإفراج فورًا عن جميع زملائنا المعتقلين.
(٢) حرية الرأى والصحافة.
(٣) مجلس حر يمارس الحياة النيابية الحق السليمة.

(٤) إبعاد المخابرات والمباحث عن الجامعات.
(٥) إلغاء القوانين المقيدة للحريات ووقف العمل بها.
(٦) التحقيق الجدى فى حادث العمال فى حلوان.
(٧) توضيح حقيقة المسألة فى قضية الطيران.
(٨) التحقيق فى انتهاك حرمة الجامعات واعتداء الشرطة على الطلبة.

ويتضح من ذلك أن ثلاثة من هذه المطالب تدور حول المسألة الديموقراطية فى البلاد ككل، بينما تشير ثلاثة أخرى منها إلى غياب الديموقراطية فى الجامعة بوجه خاص، ويركز مطلبان منها فقط على قضية الطيران والأحداث التى أدت إليها.

وتضمنت الشعارات التى كتبت على جدران كلية الهندسة إبان الاعتصام عبارات مثل: "يجب إنهاء حكم المباحث والمخابرات"، "تسقط دولة المباحث"، "تسقط صحافة هيكل الكاذبة"، "لا حياة مع الإرهاب، ولا علم بلا حرية"، "القضية ليست قضية طيران بل قضية الحريات".

وتقدم توصيات المؤتمر الطلابى الذى عقد بكلية الصيدلة بجامعة الإسكندرية مثالاً آخر على الوجهة الرئيسية للمطالب الطلابية حيث قرر المؤتمر أنه يتعين على الحكومة:[٩]

(١) تحديد من هم المسئولون الحقيقيون عن كارثة الطيران.
(٢) بناء تنظيم سياسى فعال وإعادة النظر فى تنظيمات الشباب.
(٣) معاقبة المسئولين عن أحداث حلوان.
(٤) إطلاق حرية الصحافة والنقد.
(٥) تنحية الليثى عبد الناصر (شقيق عبد الناصر وكان مسئول الاتحاد الاشتراكى بالإسكندرية).
(٦) إلغاء التفرغ السياسى.

(٧) خروج التوصيات من الجامعة للرئاسة رأسًا.
(٨) وقف تدخل المباحث فى حرية الجماهير ومراقبة الأفراد.

وهنا نجد أربع توصيات بخصوص الديموقراطية فى البلاد ككل، وواحدة من أجل الديموقراطية بالجامعة نفسها، وواحدة بخصوص قضية سياسية ذات مغزى خاص حيث إنها قد تكون موجهة ضد عبد الناصر نفسه بشكل غير مباشر، وأخيرًا هناك مطلبان نتجا مباشرة عن أحداث الانتفاضة.

وكانت بعض الشعارات التى كررها المتظاهرون موجهة ضد النظام نفسه تحديدًا: "تسقط دولة المباحث"، "تسقط دولة العسكريين"، "هيكل هيكل يا كداب.. بطل كدب يا نصاب"، "يا جمال للصبر حدود.. عشرة يونيو مش ح تعود"، "٩ يونيو أيدناك.. والنهارده عارضناك".

أضف إلى ذلك أن المناقشات بين ممثلى الطلاب ومسئولى الدولة، مثل التى جرت مع رئيس مجلس الأمة، امتدت لتشكل نطاقًا أوسع من مجرد الاحتجاج على أحكام المحكمة العسكرية. وكان من أكثر هذه المناقشات أهمية تلك التى جرت بين عبد الناصر نفسه وبين مجموعة من قيادات اتحاد الطلاب(١٠) بعد الانتفاضة. ففى لقاء كان من المقرر له أن يستمر لمدة نصف ساعة ولكنه استمر إلى ما يقرب من ثلاث ساعات ونصف، ناقش ممثلو الطلاب مع عبد الناصر سبعة عشر تساؤلاً كانوا قد أعدوها قبل اللقاء بأكثر من أسبوع، وكانت كلها بخصوص الموقف السياسى الوطنى.(١١) ولم يتقدم أى منهم بأى شكوى طلابية، إلا أن عبد الناصر نفسه هو الذى حثهم عند نهاية اللقاء على شرح مشكلات الطلاب على وجه الخصوص، فتطرقوا للأمر فى إيجاز، مركزين شكواهم على مسألة وصاية الأساتذة على اتحاد الطلاب.

لم تكن انتفاضة الطلاب فى فبراير ١٩٦٨ إذن، مجرد احتجاج على أحكام محكمة عسكرية على مجموعة من الضباط المتهمين بالإهمال، وإنما

كما يفسرها د. فؤاد زكريا: "كانت حركة الطلاب فى ١٩٦٨ تلخيصًا للسخط الجارف الذى اجتاح البلاد بعد هزيمة ١٩٦٧. على أن الروح العامة التى كان وراء هذا التحرك الطلابى كانت تعبر عما هو أكثر من السخط على الهزيمة، إذ كانت فى الواقع تعبيرًا على عدم الرضا عن أسلوب كامل فى الحكم تعد الهزيمة العسكرية مظهرًا واحدًا من مظاهره السلبية".(١٢)

وحاولت الحكومة احتواء الانتفاضة فى مراحلها الأولى فى حلوان. فبينما كان العمال يعدون للقيام بمظاهرة أمام مجلس الأمة وقصر الرئاسة، أقنعتهم قيادات الاتحاد الاشتراكى بأن تقتصر المظاهرة على مقر الاتحاد الاشتراكى فى منطقة حلوان على مقربة من قسم البوليس، حيث حدثت المواجهة بين العمال والشرطة فى آخر الأمر. وهذا هو ما كان يعنيه عبد الناصر حين أشار إلى التناقض فى الانتفاضة حيث كان الاتحاد الاشتراكى يقود المظاهرات بينما كان البوليس يتصادم معها.(١٣) وهذا أيضا هو ما دعا البعض – ومنهم أعضاء فى البرلمان– للاعتقاد فى أن المظاهرات قد نظمها الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب.

والحقيقة أن انتفاضة العمال كانت عفوية. وكما ذكر خالد محى الدين فى مجلس الأمة "كون الاتحاد الاشتراكى كان على رأس هذه المظاهرات لا ينفى أنها كانت مظاهرات تلقائية.. إن الجو السياسى العام كان يحتم التحرك".(١٤) فضلاً عن أن سيطرة قيادات الاتحاد الاشتراكى على المظاهرات لم تستمر إلا فى الساعات القليلة الأولى على أقصى تقدير، وبعدها أصبحت المظاهرات بلا أى ضوابط على الإطلاق. الأمر الذى اعترف به ضمنيًا بيان وزير الداخلية أمام مجلس الأمة: "كان قد تم الاتفاق مساء يوم ٢٠ بين الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب ووزارة الداخلية بعدم القيام بمظاهرات وأنه يمكن عقد مؤتمرات فى الداخل للإعراب عن الآراء ولكن خرجت هذه المظاهرات حتى يمكن إعطاء أوامر تتفق مع الموقف".(١٥)

وتمثلت محاولات الحكومة الأولى لاحتواء الانتفاضة، فى المبادرة بإلقاء القبض المسبق على من اعتبرهم من المحرضين. ومع ذلك، أمر عبد الناصر وزير داخليته بالسماح بخروج المظاهرات إذا لم تفلح عمليات القبض هذه فى منعها.(١٦) وفى الواقع، وصلت الانتفاضة إلى مستوى أضخم بكثير من أن يكون احتواؤها ممكنا بعمليات القبض المسبق على العناصر النشطة أو بواسطة قوات مكافحة الشغب التى كانت مازالت ضعيفة نسبيا فى ذلك الوقت، والتى تحولت بعد الانتفاضة إلى فرقة قوية ومسلحة تسليحًا ثقيلاً هى "قوات الأمن المركزى".

وبدأ احتواء المشاركة الطلابية فى الانتفاضة من داخل الجامعة نفسها. حيث ذكرت جريدة الأهرام (١٩٦٨/٢/٢٥) أنه فى أول يوم خروج المظاهرات الطلابية إلى الشارع – يوم ٢٤ فبراير – نجح الدكتور حلمى مراد مدير جامعة عين شمس فى إقناع طلبته بأن تنحصر حركتهم داخل حدود الجامعة. وفى البيان الذى ألقاه أمام مجلس الأمة أشار وزير الداخلية إلى لقاء تم بين الطلاب ووزير التعليم العالى اتفق فيه على أن تكون مطالب الطلاب محل اهتمام من الأجهزة الرسمية المعنية، مثل الاتحاد الاشتراكى واتحاد الطلاب وإدارة الجامعة، بينما ترفع آراؤهم فى قضية الطيران إلى الرئاسة دون حاجة إلى التظاهر.

وعندما فشلت محاولة احتواء الطلاب داخل أسوار الجامعة، نصحت وسائل الإعلام الطلاب بوقف التظاهر فى الشوارع على أساس أن "عناصر أخرى قد اندست بين صفوفهم أثناء المظاهرات".(١٧) والأهم من ذلك أنه تم إبلاغ الطلاب أن أى خروج على قرار منع المظاهرات يعتبر "إساءة إلى النضال القومى فى وقت تتعرض فيه الأمة العربية لمؤامرة واسعة النطاق من قوى الاستعمار ومن إسرائيل".(١٨) وبرزت هذه النغمة فى بيانات المسئولين حول الانتفاضة، والمتزامنة مع إعلان هؤلاء المسئولين لثقتهم فى

القاعدة الطلابية، وهو تلميح كان يهدف إلى فصل القيادات لتتحمل وحدها الاتهام بتخريب النضال القومى وخدمة أغراض العدو.(١٩)

وفى ختام بيان أمام البرلمان، لخص وزير الداخلية الموقف قائلاً: "إن الطلاب فى الحقيقة ما هم إلا أبناء وإخوة لنا. وسلامة الجبهة الداخلية أمر حيوى لحماية الجبهة العسكرية. ومن واجب كل فرد فى هذه الأمة الضرب على أيدى العناصر المغرضة".(٢٠)

كما أكد زميله وزير التعليم العالى على أن:

"طلبة الجامعات هم موضع ثقة هذا البلد كله، وأنا والحكومة نقدر أن الخير كل الخير فى إبداء آرائهم عن طريق المناقشة الحرة البناءة.. إن موقفنا الآن يعتمد على قوة وسلامة الجبهة الداخلية فى وقت تواجه فيه قواتنا العدو.. إن قوة الإنتاج وتدفقها هى الدعامة التى تعتمد عليها الجبهة الداخلية والقوات المسلحة وبالتالى أى تعطيل للإنتاج لا يفيد، ولا شك أن تعطل الدراسة هو تعطيل للإنتاج".(٢١)

كما طرح هيكل نفس الفكرة تقريبا، رغم أنه قال فى مرحلة مبكرة: إن "مشاركة الشباب فى عملية التفاعل الديموقراطى ليست مجرد أمر مرغوب فيه ولكنها مطلب ضرورى ولسبب شرعى أساسى هو أنهم أصحاب الغد الذى نحاول الآن أن نبنيه ولا تملك أية سلطة أن تعترض هذا الحق أو تعطله". حيث حذر من أن "المظاهرات قد تعطى انطباعًا خاطئًا عن سلامة الجبهة الداخلية ولا بد أن ندرك أن سلامة الجبهة الداخلية – باطنًا وظاهرًا– هى الأرض الوحيدة للصمود".(٢٢) وردد نفس النغمة خالد محيى الدين وهو أحد الراديكاليين فى البرلمان: "أعترف أن الجامعات فيها عيوب ولكنها يمكن أن تنتظر، ولكن العدو الموجود على الأبواب لا يمكن أن ينتظر".(٢٣)

وارتبط الاتهام بأن الانتفاضة أثرت، أو ربما تؤثر، على الاستقرار السياسى الداخلى، بالادعاء بوجود صلات مباشرة بين هذه الانتفاضة وبين

القوى الرجعية المتبقية من النظام القديم. ورأى بعض أعضاء البرلمان فـى انتقاد الطلاب لعدم كفاءة البرلمان إشارة إلى تركيبته الاجتماعية، أى نسـبة الخمسين بالمائة من ممثلى العمال والفلاحين. وربما أعرب بعض الطلاب – بشكل فردى– عن هذا الرأى بالفعل كما زعم أحد أعضاء البرلمان.(٢٤) ولكن لم يثبت أن كان ذلك بأى حال من الأحوال رأى التيار السائد داخل الحركة. ومع ذلك ادعت الحكومة مرارا وجود صلة لحركة الطلاب مع عناصر مـن النظام السابق. كما أعاد السادات نفسه فى لقائه مع طلبة الهندسة تكرار هذا الادعاء: "أنتم شجعتم بالمظاهرات عناصر كانت انتهـت.. كانـت دخلـت الشقوق.. النهاردة الضهر عربية كانت بتلف على المدارس فى مصر الجديدة علشان يضربوا.. واتمسكت العربية واللى فيها من أولاد الإقطاعيين بتـوع زمان..".(٢٥)

وعقب الانتفاضة مباشرة، ألقى عبد الناصر فى مناورة سياسية بارعة خطابًا فى منطقة حلوان التى بدأت منها الانتفاضة أكد فيها أمام الجمهـور هذا الادعاء، بأن جعله جزءًا أساسيًا من تحليله لمغزى الانتفاضة التى أقـر أنه كان يتابعها "لحظة بلحظة".(٢٦)

وفى خطابه هذا، جمع عبد الناصر بين الأفكار الرئيسية فى البيانـات الرسمية لوزير الداخلية والمقالات شبه الرسمية لهيكل فى تحليـل متـرابط. فبينما أقر بأن الطلبة من "حقهم وواجبهم" الاهتمام بما يجرى فى وطنهم، أكد على أن العناصر النشطة التى أخرجت الحركة إلى الشوارع كانت فحسـب "١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ شخص" وليس كل ١٤٠-١٥٠ ألف طالب فى جامعات البلد.(٢٧) وأبرز فهمه للدوافع التى خلقت الانتفاضة على الوجه التالى:(٢٨)

(١) إن شبابنا صدره يشعر فيه بضـيق، يشـعر أنـه مشـتت، يشـعر بالعدوان.. أحكام الطيران كان لها رد فعلها العاطفى أيضا بين شباب الجامعات.

(٢) سوء التفاهم بين الطلبة والسلطات.
(٣) وجود عناصر من أعداء الثورة.. أعداء الشعب، أعوان الاستعمار تحاول استغلال المواقف لكى يموت بعض المتظاهرين وتتحول إلى مذابح وهز للجبهة الداخلية.
(٤) عدم نشر الصحف لأخبار الأحداث بالكامل لاعتبارات الأمن القومى.

وحذر عبد الناصر من أن أعداء ثورته الاشتراكية، وجدوا طريقهم إلى صفوف طلاب البلاد، فقال: "احنا نعرف حتى فى الماضى يمكن العمال ضللوا بواسطة الرجعية والطلبة أيضا ضللوا بواسطة الرجعية. أنا بأقول إن العملية بدأت عملية تلقائية هنا فى حلوان. وبدأت عملية تلقائية فى الجامعة. لكن بعد كده العملية ما أصبحتش عملية تلقائية.. أنا برضه بأقول لإخواننا الطلبة فى الجامعة قبل ما تنقاد وراء أى شعار شوف مين اللى بيردد هذا الشعار. ما كل واحد ليه أوضاع طبقية. طبعًا فيه ناس اتاخدت أملاكهم وفيه ناس اتاخدت أراضيهم، وفيه ناس أتأممت مصانعهم، ودول أولادهم موجودين فى أوساطنا.. الرجعية اتحركت إزاى؟ حاولوا استغلال مظاهرات الطلبة، ورفعوا شعارات الحرية والديموقراطية".(٢٩)

وبينما بدا منطقيًا أن نفترض أن أولئك الذين استفادوا من النظام السابق ربما يكونون قد حاولوا استغلال انتفاضة كهذه، إلا أن ادعاء عبد الناصر لم يكن مقنعًا. إذ كان من الواضح للعديدين أن الانتفاضة جاءت بالأساس ردًا على هزيمة ١٩٦٧، وعلى آثام النظام الذى كان الشعب يشكو منها بحذر قبل هزيمة ١٩٦٧، وهاجمها بصورة أكثر صراحة بعدها. وفى بعض الحالات كان هذا الاتهام يقابل باستهزاء: "يبدو أكثر من مضحك، وأكثر من إهانة للطالب المصرى الآن أن تحدثه عن نشاط لحزب الوفد أو سراج الدين بين الطلبة! ولو أجرى اختبار للطلبة المصريين لما عرف ٦٠% منهم من هو سراج الدين؟ ولما عرف ٨٠% منهم إذا كان حيًا أو ميتًا.(٣٠) ولكن من

الممكن بالطبع أن يكون شعار الديموقراطية قد رفعه خصوم النظام كما رفعه مؤيدوه الذين يأملون فى مجرد إضافة الصبغة الديموقراطية إليه.

ولم تؤيد القيادات الطلابية التى قادت انتفاضة فبراير ١٩٦٨ -على اختلاف تياراتها الأيديولوجية- ادعاء عبد الناصر. ولعل أفضل وصف لهذه التيارات هو ما طرحه أحد الطلاب المنتمين للتيار الإسلامى: "بينما كان اليسار واليمين ممثلين بثقل كبير فى المناقشات كان الاتجاه الإسلامى غائبًا.. كان الاتجاه اليسارى سائدًا.. أما الأغلبية فمجموعة قامت تطالب بالحرية والإصلاح بدون منهاج محدد أو فكر واضح.. كان التحقيق مع المعتقلين يستهدف معرفة الاتجاه الذى وجه الحركة.. كان واضحًا من أسئلة المحققين تخوف السلطة من تحرك اليسار.. ونلمس ذلك من سؤال الطلبة المعتقلين عن رأيهم فى الخلاف العقائدى بين الاتحاد السوفيتى والصين.. رغم ضيقى من عدم التزام قيادة الحركة بالاتجاه الإسلامى، فالحق يحتم على أن أقرر أن حركة ٦٨ كانت الحركة الوحيدة التى التف حولها الطلبة بمختلف اتجاهاتهم. واستمرت نظيفة طاهرة حتى نهايتها، وقد كان السبب الرئيسى فى ذلك هو بعدها عن تأثير الاتجاهات المذهبية المختلفة..".[٣١]

وحققت الانتفاضة أثرا سياسيا رائعًا فى البلد ككل وداخل الجامعات. فعلى المستوى القومى، اضطر عبد الناصر لأن يصدر أمرًا بإعادة محاكمة الضباط المتهمين بالإهمال، وتشكيل وزارة جديدة أغلبها من المدنيين[٣٢] - معظمهم من أساتذة الجامعات- وذلك لأول مرة فى عهده. والأمر الأكثر دلالة، هو أنها جعلته يسعى لتجديد شرعية نظامه من خلال برنامج ٣٠ مارس بما تضمنه من إصلاحات ليبرالية موعودة فى النظام السياسى.

وداخل الجامعات، مهدت الانتفاضة الطريق لإزالة عدد من القيود التى أعاقت بشدة مجالات النشاط فى الحركة الطلابية. فرغم بقاء الحرس الجامعى داخل الحرم فإنه لم يعد يتدخل مباشرة فى النشاط السياسى للطلاب. كما لم

تعد لديه سلطة مراقبة المقالات الطلابية المنشورة فى مجلات الحائط، الأمر الذى جعل من مجلات الحائط، كما ذكر أحد الطلاب: "الصحافة الحرة الوحيدة فى مصر".(٣٣) وحصل الاتحاد العام لطلاب الجمهورية على تصريح بإصدار صحيفة طلابية مركزية. وصدرت لائحة جديدة لاتحاد الطلاب، وهو ما كانوا يأملون فيه منذ أمد بعيد، اتحادًا طلابيًا بلا وصاية من أعضاء هيئة التدريس. وحصل الطلاب أيضًا على عدد من المكاسب الاجتماعية؛ كخفض رسوم الإقامة فى المدن الجامعية من سبعة جنيهات ونصف إلى خمسة جنيهات، وزيادة مخصصات بنك الطلبة من مليون إلى ثلاثة ملايين جنيه.(٣٤)

وفى تلك الأثناء كان نظام عبد الناصر قد اكتسب قدرًا أكبر من الفهم لما يمكن أن يسببه إحياء الحركة الطلابية عقب النكسة العسكرية من تهديد محتمل لاستقراره. ومن ثم بذل مساع خاصة لتجنيد القيادات الطلابية فى التنظيم السرى التابع للاتحاد الاشتراكى وهو "طليعة الاشتراكيين".(*) وفى هذا التنظيم تعرضت سمات الاستقلالية وروح المبادرة – التى بدأ الطلاب فى اكتسابها إبان الانتفاضة– للتقييد بسبب الانضباط الذى فرضته على القيادات الطلابية محاولة إصلاح النظام من داخله.

إلا أن أهم ما خلفته الانتفاضة على الإطلاق، انتشار روح الثقة بالنفس بين الكتلة الطلابية فى أعقابها. فالانتفاضة، بإفرازها لقيادات طلابية جديدة قد وضعت الأساس لسلسلة من التحركات الطلابية التالية. كما بدأت عملية

(*) طبقا لرواية شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين تنظيم الاتحاد الاشتراكى آنذاك: "هذه المظاهرات أعطتنا درسًا كبيرًا أن منظمة الشباب لا تستطيع أن تعمل فى هذا المناخ. ولكن تنظيم طليعة الاشتراكيين هو القادر على الحركة وتغطية هذا العمل. وبدأنا فعلاً تنظيم طليعة الاشتراكيين فى الجامعة بواسطتى أنا شخصيًا وبلقاءاتى مع قيادات الطلاب. وكانت هذه خبرة التيار الناصرى فى وسط الطلاب. وربما أنهم لم يعرفوا للسلطة الساداتية لأن من أنجح ما حدث ليلة ١٤ مايو ١٩٧١ أن تم إحراق قوائم التنظيم الطليعى فى الجامعة". (صفوت عبد المجيد، حديث لم ينشر مع شعراوى جمعه، أنباء الأسبوع، ١٩٨٩/٢/٩)

الاستقطاب الأيديولوجى فى صفوف الطلاب، تلك العملية التى أدت إلى عودة التيارات السياسية المنظمة للظهور ثانية فى إطار الحركة الطلابية المصرية. ولم تجمع هذه التيارات على شيء قدر إجماعها على النظر إلـى انتفاضـة فبراير ١٩٦٨ بتقدير خاص.

ب- الانتفاضة الثانية: نوفمبر ١٩٦٨:

استردت صفوف الطلاب المصريين قدرًا من الثقة بـالنفس لبضـعة أشهر قليلة إثر انتفاضة فبراير ١٩٦٨، وذلك بسبب دورهم الذى كان محـلاً لاحترام الجماهير، فى تمهيد الطريق للإصلاح السياسى بعد الهزيمة. ولكـن الهدوء الطلابى النسبى انتهى فجأة باندلاع موجة من الاضطرابات الطلابية فى نوفمبر ١٩٦٨.

وحدث ذلك بمناسبة إعلان قانون جديد للتعليم يحد من العرف القـائم الذى يسمح لطلاب الثانوية بدخول الانتخابات لأى عدد من المرات، ويضمن للطالب النجاح العام برغم رسوبه فى مادتين (غالبًا الرياضـيات واللغـات الأجنبية). كما رفع القانون درجة النجاح الصغرى فى عـدد مـن المـواد بالمرحلة الثانوية، وأنهى الانتقال الآلى من صف دراسى إلـى آخـر فـى المرحلة الابتدائية، ووضع حد أدنى مـن الـدرجات للالتحـاق بالمرحلـة الإعدادية. وطبقًا لهذا القانون، صار على الطلاب الحصول على عدد معين من الدرجات كحد أدنى من المواد الدراسية حتى يحققوا النسبة العامة للنجاح فى امتحاناتهم. ولا ريب أن الأثر العام لهذا القانون على المستوى العمليـة التعليمية كان مفيدًا ولكن بالنسبة لأولئك الذين يحـاولون الحصـول علـى مؤهلات دراسية، كان من الطبيعى أن يبدو أثره مقيدًا بشكل حاد.

بدأت انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ الطلابية فى مدينة المنصـورة. حيـث خرج طلاب المدارس الثانوية بالمدينة إلى الشوارع فى ٢٠ نوفمبر احتجاجًا

على القانون إثر نشره بالصحف فى اليوم السابق. وعزت المصادر الرسمية هذه المظاهرات إلى طلاب مدرسة ثانوية خاصة معينة، معروفين بارتفاع سنهم عن متوسط عمر طلاب المدارس الثانوية، وبتكرار رسوبهم فى الامتحانات.(٣٥) ولكن سرعة انضمام طلاب المدارس الأخرى بالمدينة إليهم، تجعل من الصعب إرجاع تلك المظاهرات إلى طلاب مدرسة واحدة فقط. حيث كان طلاب البلاد عمومًا يتوقعون الحصول على فرصة سهلة للانتقال إلى التعليم العالى نتيجة للتوسع الذى بشرت به سياسات عبد الناصر التعليمية الشعبية، وكان تأكيد القانون الجديد على الكيف على حساب الكم أمرًا جديدًا دفع بالطلاب إلى التظاهر.

وانتهى أول أيام المظاهرات فى المنصورة بتجمع طلابى فى مدرسة حكومية، وفى هذا التجمع أكد محافظ الدقهلية للطلاب أن قانون التعليم لن يطبق بأثر رجعى، وأنه ستتم بعض التيسيرات بالنسبة للطلاب الذين كانوا مقيدين بالمدارس بالفعل وقت إعلان هذا القانون. وكان المحافظ قد تلقى بلاغًا تليفونيًا بفحوى هذا التأكيد من وزير التربية والتعليم بعد مناقشة القانون مع المسئولين فى وزارته فى اجتماع عقد بالوجه القبلى.

وفى اليوم التالى – ٢١ نوفمبر ١٩٦٨- واصل الطلاب التظاهر وبدأ المظاهرات هذه المرة طلبة المعهد الدينى الأزهرى البالغ عددهم ألفين من الطلاب، والذين رغم عدم انطباق هذا القانون عليهم، إلا أنهم خشوا من أنهم ربما يتأثرون به. ويتجه المتظاهرون إلى مديرية الأمن حيث يصبحون وجهًا لوجه أمام قوة البوليس المتمركزة داخلها، فينطلق الرصاص، ليقتل ثلاثة من الطلبة وفلاحًا، بينما جرح اثنان وثلاثون متظاهرًا،(٣٦) وتسعة من ضباط البوليس وأربعة عشر من ضباط الصف والعساكر.(٣٧)

واتخذت الحكومة التدابير لوقف انتشار القلاقل وسعت الصحف الرسمية إلى إثارة ضجة حول الموضوع لمنع حدوث احتجاجات طلابية

أخرى. وأعادت "الأهرام" التذكير بمزايا قانون التعليم الجديد، وزعمت أن المظاهرات اندست فيها عناصر غير طلابية، حاولت مهاجمة مديرية الأمن بالمنصورة.[٣٨] كما أكدت مرة أخرى على "الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد والتى تقتضى توجيه كل الجهود لمواجهة العدو".[٣٩]

وحاول مكرم محمد أحمد – أحد محررى الأهرام– تقديم وصف أكثر دقة وشمولاً للمعلومات دون الخروج عن الرواية الرسمية للأحداث.[٤٠] فأثار قضية مسئولية مدير الأمن بالمحافظة: "لماذا لم يقل بيان مدير الأمن كل الحقيقة، لماذا لم يسرد الوقائع مثلما جرت، لماذا لم يقل إن الأربعة قد سقطوا أمام ساحة المديرية، ليس هناك ما يمكن إخفاؤه".[٤١] ومع ذلك، استمر فى إلقاء كل اللوم على عاتق الطلاب: "لماذا هذا العنف البالغ فى مواجهة قرار إصلاحى ينهى الهذر الذى أصاب النظام التعليمى لسنوات طويلة؟". واستشهد مكرم محمد أحمد بخطاب وزير التعليم أمام الطلاب: "لقد كنتم تصرخون فى فبراير الماضى، تطلبون الفرد القوى والأمة القوية وعندما استهدفكم الإصلاح تتعذرون الآن عليه.. أية غرابة فى موقفكم!". كما انتقدهم بحدة قائلاً: "إن القوى الطلابية فى مصر والتى وافقتها فى مارس الماضى فرصة أن تكون إحدى قوى التصحيح فى المجتمع المصرى لا ينبغى أن يسيطر عليها الإحساس بأن ما تراه هو الصواب دائمًا. إن موقفها فى حادث المنصورة يكشف أن الحركة الطلابية فى مصر تحتاج إلى التصحيح المستمر.. من الضرورى أن نتفق على أن المناخ الذى جرت فيه حوادث المنصورة يختلف تمامًا عن المناخ الذى جرت فيه حركة الطلاب فى فبراير الماضى.. يومها كان هناك تقدير شعبى واضح للدور التصحيحى بالغ الأهمية لمظاهرات الطلاب.. إن ما وقع فى المنصورة لم يكن بالشىء المناسب فى الزمن المناسب.. كان ينبغى أن يصاحب ختام الموقف لوم شديد لطلاب المنصورة لأنهم لم يستنفدوا وسائل كثيرة كان من الممكن أن تحمل وجهات نظرهم.

المشكلة فى ذلك أننا لا نستخدم جيدًا الأطر القائمة بالفعل من أجل التعبير عن وجهات نظرنا فى المشاكل.. كان هناك إمكانية عقد مؤتمر داخل المدرسة، وكان هناك أيضا إمكانية إشراك مجالس الآباء فى الموقف، وكان هناك ثالثًا إمكانية التوجه إلى التنظيم السياسى القائم من أجل طرح المشكلة سياسيًا، وكان هناك أخيرًا إمكانية استنهاض اتحاد الطلبة لكى يقوم بدوره فى المشكلة. لم يحدث شىء من ذلك أبدًا.. المظاهرة هى أبسط الوسائل".(٤٢)

قدم مكرم محمد أحمد أكثر التحليلات شبه الرسمية للأحداث حكمة وأقلها ديماجوجية، إلا أنه فشل فى اقتراح بديل فعال لما قام به الطلاب. فهم لم يغفلوا الأطر المطروحة ليستبدلوبها مجرد الرغبة فى التخريب ونشر الفوضى، لكنهم كانوا فقدوا الثقة طويلاً فى كافة المؤسسات المعنية، كما أن فترة الإصلاح القصيرة كانت غير كافية بالمرة لتبديد عدم الثقة الراسخ لديهم. ودليل ذلك ما استشهد مكرم نفسه به فى مقاله مما قاله بعض الطلاب: "لابد من الإضراب.. من الذى يضمن لنا كل ما قاله المحافظ؟ ".

وسرعان ما انتقلت أخبار أحداث المنصورة الدامية إلى جامعة الإسكندرية التى تضم عددًا من الطلاب من أبناء الدقهلية. وتوقع محافظ الإسكندرية حدوث متاعب فى الجامعة وبالذات فى كلية الهندسة حيث توجد بؤرة للقيادات الطلابية النشطة، فعقد اجتماعًا يوم الجمعة ٢٢ نوفمبر حضره مدير الأمن، ومدير الجامعة، وخمسة من أعضاء هيئة التدريس بكل كلية، وكل نظار المدارس الثانوية بالمدينة وعدد من نظار المدارس الإعدادية الكبيرة، ورؤساء الأحياء بالمدينة.(٤٣) وبحثوا احتمالات الاضطرابات، واتفقوا على أن تبدأ المحاضرات بالجامعة مبكرًا عن المعتاد بخمس دقائق، وأن يتولى مدير الأمن ضمان حظر الخروج إلى الشارع فى مظاهرات. ولم يدع أى ممثل طلابى لحضور هذا الاجتماع.

وفى مساء نفس اليوم، رجع طالبان من هندسة المنصورة ليؤكدا أخبار الصدام الدامى. فعقد اجتماع طارئ لاتحاد الطلاب بعد منتصف الليل واتخذ فيه قرار بتنظيم مسيرة احتجاج سلمية فى اليوم التالى.(٤٤) ومنذ الصباح الباكر بدأ الطلاب التجمع بكلية الهندسة. وأبلغ الطالبان العائدان من المنصورة الطلبة المجتمعين بالموقف هناك، وذكرا أن الشرطة حاصرت مساجد المدينة أثناء صلاة الجمعة. وأطلقت الهتافات ضد وزير الداخلية شعراوى جمعه.(٤٥) وبعد ساعتين من النقاش الحاد انتهى الاجتماع (بفوضى شديدة – طبقًا لما ذكره الأهرام– وخرج الطلاب إلى الشوارع.

وقاد المظاهرة عاطف الشاطر رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة رافعًا علم الكلية. وحدث الصدام الحتمى مع قوات الشرطة أمام كلية الزراعة حيث أصيب ثلاثة وخمسون من رجال الشرطة وثلاثون من الطلاب.(٤٦) وفى أثناء المظاهرة ألقى القبض على عاطف الشاطر وثلاثة من زملائه بينما كانوا يتفاوضون مع البوليس ونقلوا إلى مديرية الأمن بالإسكندرية، فتفرقت المظاهرات وعاد الطلبة للتجمع فى كلية الهندسة.

واختار محافظ الإسكندرية – بشجاعة– أن يواجه الطلاب بنفسه وأن يقنعهم بعدم تصعيد التوتر. وفور وصوله حاصره الطلاب واحتجزوه فى حجرة الحرس التى كانت تحت سيطرة الطلاب الذين قطعوا أسلاك التليفون ولم يسمح للمحافظ بالخروج فى آخر الأمر إلا بعد أن أمر بإطلاق سراح الطلاب الأربعة. وعندما وصلوا إلى كلية الهندسة عقد مؤتمر طلابى وسمح للمحافظ بالحديث فيه، إلا أنه لم يحقق نجاحًا يذكر فى مواجهة الصخب الذى قوبلت به كلماته، ولكنه وافق على مقابلة وفد من الطلاب فى مكتبه مساء نفس اليوم.(*)

(*) انظر رواية أحمد كامل للحدث: "ذهبت إلى الجامعة.. كانت تحت حصار بوليس مكثف.. لم أكن بعد وجهًا مألوفًا كمحافظ.. ولذلك وجدت إلى جوارى ضابط شرطة يطلق بندقية رش فى تجاه الطلاب المعتصمين. خطفت البندقية من يده وكادت تنشب معركة جانبية لولا أن رآنى سيد فهمى مدير=

وقبل أن يغادر المحافظ كلية الهندسة التقى بعاطف الشاطر واثنين من زملائه، وتسلم منهم نسخة خطية من المطالب الطلابية التى تضمنت المطالبة باستقالة وزير الداخلية، ومحاكمة المسئولين عن أحداث المنصورة، والإفراج عن الطلبة المعتقلين، ورفع الرقابة عن الصحف، وإقرار سيادة القانون، وتطوير الجامعات.(٤٧)

وعقد الاجتماع المقترح مع المحافظ، فحضره حوالى ٢٠ طالبًا يمثلون اتحاد الطلبة كما يمثلون مئات الطلاب الذين بدأوا بالفعل اعتصامًا فى كلية الهندسة وانتهى الاجتماع إلى طريق مسدود.

وعزز الطلاب المشاركون فى الاعتصام موقفهم بأن استولوا على ماكينة طباعة الرونيو الخاصة بالكلية، وبدءوا فى كتابة سلسلة من البيانات وزعت جميعها على نطاق واسع فى المدينة. وأعلنوا كلية الهندسة مقرًا دائمًا للاعتصام، وشكلوا لجنة "الرصد والاستطلاع" ولجنة "متابعة المطالب". وأسندت مسئولية اللجنة الأخيرة إلى الدكتور عصمت زين الدين – رئيس

=مباحث الإسكندرية آنذاك ووزير الداخلية بعد ذلك. قلت له أخرج ذلك الضابط بعيدًا من هنا وأحضر عاطف الشاطر من السجن فورًا. جاءنى سيد فهمى بعاطف الشاطر وهو فى نوبة بكاء حادة. قال: ضربونى يا أفندم. قلت له: كن رجلاً.. ادخل إلى الجامعة الآن واجمع زملاءك فى القاعة الكبيرة وسوف أدخل وراءك لنجلس ونتناقش جميعًا.. جلست فى مواجهة الطلاب الغاضبين وقد أحضروا طالبًا ينزف من طلقات بندقية، ثم قال أحدهم بصوت محرض وهو يشير إلى زميله: انظر ماذا تفعلون.. أى تفاهم يمكن أن يكون بيننا. قلت أنا لا أعرف شيئًا، ووزير الداخلية هو الذى أعطى تعليماته لمسئولى الأمن بهذا الخصوص، وهو قرار خاطئ تمامًا. واستمر الحوار المنفعل بينما مسئولو الأمن خارج حرم الجامعة فى ترقب وقلق. وهكذا اتصلوا بوزير الداخلية واتصلوا بمكتب الرئيس وقالوا: إن المحافظ دخل مبنى الجامعة، ونحن نخشى أن يفتك به الطلاب الغاضبين، ماذا نفعل.. هل نقتحم الجامعة لإنقاذه؟ ونقل سامى شرف على الفور الموقف إلى الرئيس عبد الناصر وكان رده: لا اقتحام.. اتركوه يتصرف وحده. لم يكن ممكنًا أن تجرى المناقشة مع آلاف الحناجر الغاضبة. ولذلك اقترحت عليهم أن يشكلوا لجنة للحوار." (أحمد كامل يتذكر، المصور، ١٩٩٠/٤/٢٠).

قسم الفيزياء النووية كان يبلغ من العمر ٤٣ عامًا- الذى كان يؤيد الطلاب وأسهم بقدر فعال فى انتفاضتهم. كما شكلت لجنة من أربعة طلاب لإذاعة البيانات عبر مكبر للصوت علق على سور الكلية.

وفى اليوم التالى كان من المقرر أن يبحث مجلس الوزراء مشكلة الإسكان ولكنه بحث بدلاً منها موضوع الطلبة وقرر إغلاق الجامعات. وفى نفس الوقت كان الكثيرون من الطلاب قد انضموا إلى الاعتصام. وبدأ الطلاب من المدارس المحيطة بالجامعة التظاهر أيضا، ولكن قوات الشرطة المحيطة بكلية الهندسة قامت بتفريقهم.

وفى يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر حدث إضراب بالإسكندرية، كما شهدت المدينة مظاهرات على نطاق لم تشهده من قبل، انتهت بصدام دام مع الشرطة. وكما توضح أرقام الخسائر، فإن الطلاب لم يكونوا وحدهم فى هذه الأحداث: إذ لقى ستة عشر شخصًا مصرعهم (٣ طلاب، ١٢ من الأهالى، وتلميذا عمره ١٢ عامًا سقط تحت أقدام المتظاهرين)، بينما أبلغ عن وصول ١٦٧ مصابًا من الأهالى إلى المستشفيات، كما أصيب ٢٤٧ من رجال الشرطة (١٩ ضابطًا و٢٨٨ جنديًا)،[٤٨] وألقى القبض على ٤٦٢ شخصًا، أفرج عن ٧٨ منهم لأن سنهم أقل من ١٦ سنة، وأفرج عن ١٩ لعدم كفاية الأدلة، وحبس الباقون وعددهم ٣٦٥ على ذمة التحقيق.[٤٩] ووفقًا لما ذكر وزير الداخلية، فإنه تلقى تقريرًا بالصور الفوتوغرافية حول الممتلكات التى دمرت أثناء المظاهرات وتتضمن: تحطيم ٥٠ سيارة أوتوبيس نقل عام، ٢٧٠ لوح زجاج ترام، ١١٦ إشارة مرور، ٢٩ كشك مرور، زجاج ١١ محلاً تجاريًا منها جمعية استهلاكية نهبت جميع محتوياتها، زجاج عدد من سيارات القطاع العام والخاص، وعدد من مصابيح الإضاءة فى الشوارع، وحرق أثاث نادى موظفى المحافظة.[٥٠]

أما أولئك الطلاب الذين كانوا لا يزالون داخل كلية الهندسة، والذين قوبل طلبهم بحضور مسئول كبير لزيارتهم بالرفض، فأنهوا اعتصامهم فى

هذا المساء، حسبما جاء بالأهرام (١٩٦٨/١١/٢٨) بسبب "إحساسهم بالنــدم والأسف لما حدث من تخريب فى المدينة مؤخرًا" كما وصفه لهم خمسة من زملائهم قاموا بجولة للاستطلاع بناء على طلب المحافظ وهيئــة التــدريس. وبالإضافة إلى هذا الإحساس بالندم زعمت الأهرام أنهم شعروا: "بانفضاض الشارع عنهم، ودهشته من موقفهم الذى كان يبدو بدون مسوغ واضـــح".(٥١) ولكن نطاق انخراط السكان – من غير الطلاب– فى المظاهرات ينفى صحة هذا الإحساس "بالانفضاض".

انتهى الاعتصام – فى الحقيقة لأسباب – عملية، تشمل نقص طعـــام الإفطار فى أيام رمضان، وانقطاع التيار الكهربائى بسبب الأمطار الغزيرة، والضغط الذى مارسه أولياء أمور الطلاب، وكذلك انسحاب رئيس الاتحـــاد من الاعتصام ورفضه إمداد المعتصمين بالطعام، والإنـــذار الـــذى وجهـــه المحافظ للطلاب بأن كلية الهندسة سيتم إخلاؤها بالقوة، وما قـــام بـــه مـــن ترتيبات فعلية فى هذا الصدد.(*)

(*) اشتملت الترتيبات على شروع فعلى فى استخدام القوات المسلحة ضد الطلبة. فطبقًا لرواية أحمد كامل: "خرجت من الجامعة بانطباع أن تجربة الحوار لن تحقق النتائج المنتظرة.. اتصلت بسامى شرف وقلت له: أبلغ الرئيس أننى أطلب تدخل الجيش لإنهاء الاعتصام.. بعد دقائق جاء رد سامى: الرئيس أمرنى بأن أتصل بالفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة وأن أبلغه بأن يتصل بك.. بعد دقائق أخرى كلمنى الفريق أول محمد فوزى وقال: لقد وضعت قائد المنطقة العسكرية الشمالية تحت قيادتك، وأخبره بطلباتك وسوف يقوم بتنفيذها على الفور. قلت بعدها لقائد المنطقة العسكرية الشمالية أن يصدر أوامره لقيادة-الطيران فى المنطقة ليتم إرسال عدد من طائرات الهليكوبتر فوق مواقع اعتصام الطلبة.. كما طلبت منه وضع بعض قوات الجيش لتدخل إلى المحافظة وتمر بدباباتها وأسلحتها فى استعراض للقوة من أمام كلية الهندسة.. عندما وصلت مجموعات طائرات الهليكوبتر فوق كلية الهندسة شاركت الطبيعة فى إخراج مسرحى للموقف. فقد تزامن معها رعد وبرق ومطر. ومع أصوات الرياح والسحب تصور الطلاب أن الطيران قد بدأ القصف والهجوم فى الوقت الذى مرت فيه بعض قوات الجيش أمام الجامعة وتمركزت بعض الوحدات فى الإستاد الرياضى المجاور.=

وفى جامعة القاهرة، عقد طلاب كلية الهندسة اجتماعًا فى ٢٣ نوفمبر وأصدروا بيانًا، قرروا فيه العودة للاجتماع فى اليوم التالى. وفى كلية الطب أعلنت الدعوة إلى الاعتصام. وعقب قرار مجلس الوزراء فى اليوم التالى، أغلقت جامعة القاهرة، وتم تفريق الطلاب قبل أن يتمكنوا من التجمع. ولم يصل نطاق الأحداث فى القاهرة إلى ما وصلت إليه أحداث الإسكندرية. ولم يكن ذلك بسبب افتقارها إلى تكتل من القيادات الطلابية مماثل لما هو موجود بالإسكندرية (بل ربما كان لديها قيادات أكثر مما لدى جامعة الإسكندرية)، وإنما بسبب إنتشار الخبر ببطء - إذ لم تكن هناك روابط بين جامعة القاهرة وبين المنصورة حيث بدأت الأحداث- الأمر الذى لم يترك فسحة كافية من الوقت لتنظيم انتفاضة.

وجاءت معالجة الحكومة لأحداث انتفاضة نوفمبر متميزة على نحو يستحق بعض الاهتمام. فلم تكن هناك محاولات تحليلية جادة لفهم الانتفاضة فى الصحافة، خاصة بالمقارنة مع اهتمام "الأهرام" بمسألة الحرية الأكاديمية، التى طرحت على صفحاته بشكل واسع فى الشهر السابق. ولكن كان هناك محاولتان للمساهمة فى فهم الأحداث: مقال لهيكل من جزأين بعنوان "قضية الشباب"(٥٢) و"الشباب بين النيران والثلوج"،(٥٣) ومقال للدكتور جمال العطيفى بعنوان "أسئلة تبحث عن إجابة".(٥٤)

استهل هيكل أول جزء من مقاله بالاعتراف بأن بحث قضية الشباب يشبه "التعامل مع الديناميت". وميز بين حركة الشباب بوجه عام وبين "الانزلاقة غير المفهومة لبعض تلاميذ المنصورة أو التشنج العصبى الذى رأت الإسكندرية يوم الاثنين الماضى لمحة منه". كما أكد على أنه: "إذا أردنا أن نحتفظ بقدرتنا على الحوار مع هذا الجيل، فإنه يجب علينا أن نحذر

=ورن جرس التليفون فى مكتبى.. كان المتحدث أحد قادة الاعتصام. قال: لقد قررنا إنهاء الاعتصام".
(أحمد كامل يتذكر، المصور، ١٩٩٠/٤/٢).

التحدث إليه –أو عنه– بأسلوب التعالى الأبوى". وتمثل المحور الأساسى فيما كتبه حول: "أن حركة الشباب المصرى هى جزء من الحركة العالمية للشباب وامتداد لها، مع إضافة الأوضاع المحلية ومناخها العام وخصائصها إلى التأثير العالمى". ولم يقدم سوى تنويعات على هذه النغمة وعجز عن تقديم دليل ملموس لتأييد زعمه هذا ما عدا أن ثورة الطلاب فى مصر تواكب الاضطرابات الطلابية فى العالم كله.

وفى الجزء الثانى من مقاله، أشار هيكل إلى أن بعض الشباب انتقدوا الآراء التى أعرب عنها الجزء الأول، ورد على ذلك بأن أكد فحسب على أن الحركة الطلابية المحلية نشأت من الحركة العالمية: "إذا كان شبابنا يعيش فى عالمه وفى عصره، فهو متأثر بما يتأثر به غيره وهذا طبيعى. وإذا كان لا يتأثر فهو إذن فى عزلة عن عالمه وعصره، وهذا غير طبيعى".

ولم يصبح كلامه أكثر تحديدًا إلا عندما ناقش القضية المحلية:

"نحن نسلم أن السواد الأعظم من شباب الطلاب لم يشترك فى المظاهرات. لكننا نقع فى المحظور إذا تصورنا أن الشباب كان بعيدًا عن هذا كله. والشباب المصرى يعانى فى هذه المرحلة مجموعة من المتناقضات:

- التناقض بين المثل الأعلى فى خيال الشباب وبين بعض أسباب القصور مما تكشفت خباياه بعد النكسة.
- التناقض بين الحماسة الزائدة وقت المعركة وبين النكسة الزائدة بعدها.
- التناقض بين أسلوب التعبئة قبل المعركة وأسلوب تفريغ هذه التعبئة بعد المعركة.
- التناقض بين استمرار الحرب وعدم استمرار القتال.
- تناقض آخر تثيره حوادث كل يوم على خط النار أن الشباب – فيما أشعر– سئم وصفنا لهذه الحوادث على أنها "عدوان" من العدو.. لماذا يبدو العدو وكأنه يملك قدرة العدوان وحده؟".

وبرغم أن هيكل ركز اهتمامه على التهديد الخارجي الذى يواجه البلاد، فإنه اعترف ضمنيًا بمسئولية النظام السياسى فى البلاد عن قدر من السخط. واستلزم الأمر مرور أربع سنوات حتى يصبح أكثر صراحة.

"الكثير مما جاء فى هذا البيان (بيان ٣٠ مارس) اصطدم مع حجة بدت منطقية، وفى الحقيقة فإن نصفها كان صحيحًا والنصف الآخر مصطنعًا. كانت الحجة هى تعارض ضرورة التغيير مع ضرورة الاستمرار. وفى حين كان جمال عبد الناصر يحاول، فإن مراكز القوى راحت تعرقل".(٥٥)

وعلى العكس من ذلك، قدم د. العطيفى تحليلاً أكثر تماسكًا: "لم يكن كافيًا فى مواجهة الحوادث المؤسفة التى وقعت منذ أيام أن نعيد تأكيد أهمية الحوار الهادئ المنظم أو التنبيه إلى ضرورة تماسك الجبهة الداخلية. كما أنه لم يكن كافيًا فى تبرير هذه الحوادث أن ننتهى إلى أن عناصر غير مسئولة أو مغرضة قد اندست بين صفوف الطلاب وأن نستريح إلى هذا التبرير.. كما أننى لا أعتقد أنه يكفى فى مواجهة هذه الحوادث أن تنشر نتائج التحقيق الذى تجريه النيابة العامة وأن نبنى عليه وحده تحليلنا واستخلاصنا للنتائج، فتحقيق النيابة قد يحدد لنا المسئولية عن تطور هذه الحوادث، ولكن ليس من طبيعته أن يحلل لنا الظاهرة أو أن يعالجها سياسيًا واجتماعيًا. لا تحقيقات النيابة ولا إجراءات الأمن هى المواجهة الفعالة لهذه الحوادث".

وبدلاً من ذلك فإن د. العطيفى طرح عددًا من التساؤلات:

- ما الدور الذى قامت به لجان الوحدات الأساسية فى الاتحاد الاشتراكى على مستوى الكليات والمعاهد وعلى مستوى الجامعة؟ إن الطلاب يشتركون فى لجان الاتحاد الاشتراكى للكليات والمعاهد العليا.. ما طبيعة المناقشات التى كانت تدور فى هذه اللجان، وهل وصلت الآراء التى قيلت فيها وما دلت عليه من اتجاهات إلى المستويات الأعلى بالاتحاد الاشتراكي؟

- ما الدور الذى قامت أو يتعين أن تقوم به الاتحادات الطلابية؟ ما الوسيلة لكى يصبح الاتحاد العام للطلاب معبرًا حقيقة عن رأى القاعدة الطلابية العريضة؟ وما الوسيلة لكى تصبح مجالس هذه الاتحادات المنتخبة ديمقراطيا الطريق الطبيعى الذى يمارس الطلاب من خلاله "حرية التعبير"؟
- هل نجحت الطريقة التى تدرس بها المواد القومية فى كليات الجامعة فى أن تخلق فى الطلاب وعيًا مسئولاً وفهمًا حقيقيًا وإيمانًا صادقًا؟ هل هى تعطى للطلاب كجرعة من دواء مر يبتلعها الطالب لتكون جواز المرور إلى النجاح فى الامتحان دون أن نسلحه بفهم حقيقي؟
- أهناك صلة وثيقة بين الأساتذة والطلاب؟ هل يعرف الأساتذة طلابهم.. هل يختلطون بأفكارهم.. هل يتناقشون معهم بحرية؟
- أيكون اشتراك الطلاب مع أعضاء هيئة التدريس فى مجال الكليات وسيلة تكفل للطلاب أن يتفهموا مشكلات الدراسة ومتطلباتها وألا ينعزلوا عن مسئوليتها؟"

وذهب د. العطيفى إلى أبعد من ذلك بأن طرح تحديًا لم يقبله أحد:

"هل جرت أو يتعين أن تجرى دراسة اجتماعية لفئات الطلاب التى شاركت فى الحوادث الأخيرة؟ إن أخطر ما أخشاه أن تنتهى بنا هذه الدراسة إلى أن بعض الطلاب الذين تتفق مصالحهم الاجتماعية والطبقية مع التحول إلى الاشتراكية يتعرضون مع ذلك لعدوى خطرة لا يجدون لديهم المناعة الكافية لمقاومتها. ولا يكفى لتحصين الطلاب ضد هذه العدوى أن نقول لهم: أنتم جيل الثورة، أو أن نذكرهم بما فعلت الثورة من أجلهم.. بل يجب أن نعرف ما يدور فى رؤوسهم وأن نجيب عنه.. منذ أربع سنوات وأنا أفكر مع الشباب فى محاضرات قسم الصحافة بكلية آداب القاهرة. ومن خلال مناقشتى معهم، أدركت أن لدى الطلاب أسئلة لم يجدوا إجابة عنها فى لجان الاتحاد

الاشتراكى ولا فى اتحاداتهم ولا عند أساتذتهم. ومع ذلك فما حدث لا يمكن تبريره. ولكننا يجب أن ندرك مما حدث أين يكمن القصور حتى نتعرف على العلاج".

واقتضت معالجة النظام القانونية لانتفاضة نوفمبر إلقاء القبض – عند نهاية الاعتصام بكلية الهندسة– على عشرات من الطلاب، وعدد من أعضاء هيئة تدريس كلية الهندسة، وأشخاص آخرين كان يظن أنهم ساعدوا أولئك الذين شاركوا مباشرة فى الاعتصام. وبعد خمسة أسابيع من التحقيقات وحوالى ثلاثة آلاف صفحة من التحقيقات، أعلن النائب العام الاتهامات الموجهة إلى المدعى عليهم والتى نشرت بصحف ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨. وشمل قرار الاتهام ٤٦ متهمًا – منهم ٤٠ طالبًا (٣٠ منهم من هندسة الإسكندرية) و٣ من أعضاء هيئة التدريس بهندسة الإسكندرية (أستاذ مساعد ومعيدين) و٣ من الخريجين (اثنان منهم كانا رئيسين سابقين لاتحاد طلاب كلية الهندسة). ومن بين الطلبة المقبوض عليهم (٤٠ طالبًا) كان هناك ١٢ من قيادات اتحاد الطلاب (أربعة منهم رؤساء اتحاد ٤ كليات هى الهندسة والطب والصيدلة والتجارة). ووجهت لهم خمسة اتهامات هى: التحريض على قلب نظام الحكم، استعمال العنف مع موظفين عموميين، تخريب أموال عامة وممتلكات خاصة، نهب منقولات وبضائع بالقوة، ثم التظاهر دون تصريح. وبالإضافة إلى ذلك أحيل ٢٠ طالبًا واثنان من المعيدين لمجالس التأديب الجامعية.

ونوقشت معاقبة القيادات الطلابية فى مجلس الوزراء وفى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى. وبالرغم من مطالبة بعض أعضاء المجلس واللجنة التنفيذية بشدة معاقبتهم، إلا أن عبد الناصر حرص على عدم إبداء أى صورة من صور التراجع عن سياسته الساعية إلى تطعيم النظام بشىء من الديموقراطية. واختلف مع فكرة الاعتقال فقال: "أنا ضد فكرة

الاعتقال لأنها من الناحية العملية فكرة خاطئة لأننا سنضطر إن سلكنا هذا الطريق أن نعتقل أعدادًا كبيرة.. فمثلاً يوجد بكلية الهندسة بجامعة القاهرة سبعة من الطلبة المشاغبين لا يكفى اعتقالهم لضمان هدوء الكلية، لأن هؤلاء السبعة لهم شلتهم ولهم أصدقاؤهم بحيث لا يقل عدد المطلوب اعتقالهم عن مائة طالب".(٥٦)

وفضل عبد الناصر إحالة الأمر إلى القضاء، إلا أنه لم تجر أية محاكمة فى نهاية الأمر. وبعد حوالى ثلاثة أشهر من الحبس أطلق سراح الطلاب بينما أرسل زعماؤهم للخدمة العسكرية، وبرغم أن عبد الناصر لم يكن يحبذ فى البداية فكرة استخدام الجيش كمؤسسة للعقاب، إلا أن ذلك الأمر كان يبدو حلاً وسطًا. كما أفرج عن أساتذة الجامعة المقبوض عليهم فى مايو ١٩٦٩ بعد ضغط أعضاء هيئة التدريس، بينما ظل غيرهم من الخريجين فى السجن حتى ١٩٧٠.

وعلى الساحة السياسية جاء هجوم عبد الناصر عنيفًا على الحركة الطلابية. فعلى مدى أسبوعين شنت الصحف الرسمية حملة(٥٧) للقضاء على أى قدر من التأييد تتمتع به الحركة الطلابية فى البلاد ككل. وقدمت الصحف الانتفاضة على أنها تخريب من فعل العملاء المحرضين الذين تحركهم قوى الثورة المضادة والتدخلات الأجنبية التى تهدف إلى القضاء على استقرار الجبهة الداخلية فى وقت الحرب. وتحت عنوان: "الأيدى الخفية وراء حادث الإسكندرية" ألمحت جريدة "الأهرام" فى ٢٩ نوفمبر بصفة خاصة إلى توزيع البيانات الطلابية على قنصليات الدول الأجنبية المختلفة فى الإسكندرية: "إن التوجه بأى شىء إلى القنصليات والسفارات الأجنبية ظاهرة قضى عليها فى مصر تمامًا". كما أشارت الأهرام إلى الدور المهم الذى لعبه فى حوادث الشغب فى الشارع شخص لم تذكر اسمه.

وجاءت ذروة الحملة فى انعقاد دورة طارئة للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكى فى ٢-٣ ديسمبر.[٥٨] إذ افتتح عبد الناصر الجلسات بخطاب طويل أشار فيه إلى أهمية الحفاظ على استقرار الجبهة الداخلية فى مواجهة الحرب النفسية التى يشنها العدو والتخريب الذى تحركه الثورة المضادة. واستعرض الإصلاحات التى بدأها عقب مارس ١٩٦٨، بما فى ذلك الاستجابة الإيجابية لكل المطالب الطلابية من أجل اتحاد طلابى حر. وبينما أكد على أنه "لا ينبغى ولا يمكن أن يقوم تناقض بين الثورة وشباب الثورة وبالذات شبابنا فى الجامعات" ألقى اللوم على الأقلية من بينهم بسبب الخطأ الذى "سوف يظل مبعث خزى وعار لكل من شارك فيه".

وبدا عبد الناصر مهتمًا بتأثير الاضطرابات الطلابية على صورة نظامه فى الخارج، فأكد على أن أعداء البلاد "كانوا منذ شهور يعلقون آمالاً كبيرة على اضطرابات يقوم بها الطلبة –فى صحف الأعداء شاهد على ذلك". واقتطف عبد الناصر بعض ما كتب فى صحيفة "الأوبزرفر" اللندنية يوم أول ديسمبر ١٩٦٨ حول اهتزاز نظام حكمه، فقال: "من الخطر أن نسمح بأى تخلخل فى الجبهة الداخلية – أو بما يمكن أن يبدو للعدو وكأنه تخلخل فى الجبهة الداخلية".

وفى ملاحظة وجَّهها عبد الناصر إلى جمهور الطلاب فى أنحاء البلاد، أعطى مثالاً عن "كيفية معاملة المظاهرات فى جزء آخر من العالم وقرأ مقتطفًا طويلاً من جريدة الديلى تلجراف" فى ١٩٦٨/١٠/٢٩ حول الصدامات بين الطلاب والبوليس فى لندن، وختمه بقوله: "ما فيش بلد فى الدنيا فيها المظاهرات مباحة. اللى بيطلع بمظاهرة بياخد تصريح بهذه المظاهرة. واللى يخرج عن خط سير المظاهرة فى إنجلترا بيتقبض عليه. واللى بيشيل عصاية بيقولوا عليه إنه بيستعمل سلاح هجومى. يعنى أنا بأقول هذا الكلام، الحقيقة بهذا التطويل وبهذا التوضيح علشان نفهم – فيه ناس فاهمة إن الحرية معناها الفوضى وإن كل واحد ليه حق إنه يعتدى على البوليس".

وأيد آخرون من رجال الحكم رأى عبد الناصر فيما بدا وكأنه عملية توزيع أدوار. فندد وزير الداخلية شعراوى جمعه -الذى نادى الطلاب بإقالته- بتعكير صفو الأمن. ودافع عن الشرطة مؤكدًا أنها لم تقتحم كلية الهندسة لفض الاعتصام بالقوة "منعًا من خسائر أزيد ومنعًا من أن يقال - ونرجو ألا يحدث هذا فى يوم من الأيام- إن الشرطة اقتحمت حرم الجامعة فى يوم من الأيام".

وضم د. عبد الوهاب البرلسى وزير التعليم العالى صوته إلى موجة الاستنكار السائدة وتعهد بأن "المسئولين فى الجامعات قد قرروا أن يأخذوا هذا الأمر بالحزم والشدة ولن يسمحوا لقلة عاصية بأن تتمسح فى شرف الانتساب إلى العلم وإلى الجامعة لا حاضرًا ولا مستقبلاً".(٥٩)

ومن الطريف أن أقلهم تنديدًا كان وزير التربية والتعليم د. حلمى مراد. الذى كان قد أشعل الموقف فى البداية بإصلاحاته التعليمية. فبعد أن ركز حديثه على هذه الإصلاحات تعجب قائلاً: "فى الوقت الذى يطالب فيه الطلاب فى فرنسا مثلاً بتدعيم المناهج الدراسية وإضافة المقررات ذات الصلة بالتكنولوجيا والرياضيات الحديثة نجد صوتًا يرتفع فى بلادنا يطالب بزيادة عدد مرات الرسوب".

وقدم وزير العدل تقريرًا متميزًا إلى المؤتمر القومى. وبرغم أنه كان حافلاً بالتعبيرات القانونية، إلا أنه سياسى فى جوهره. وقدم الوزير عرضًا مفصلاً عن الاضطرابات الطلابية فى حين قدم تقريرًا مقتضبًا عن تصرف الشرطة. بل أنه ذهب إلى المؤتمر دون أن يطلع على تحقيق كامل حول الأحداث التى قتل فيها بعض المتظاهرين. وبالنسبة لحادث المنصورة، لم يقدم نتائج تقرير الطب الشرعى، ومع ذلك حاول أن يؤكد ادعاء أن هناك قوى أجنبية وراء الانتفاضة، كاشفًا عن أن جنديًا مصريًا - وهو محمود الحداد الذى جنده الإسرائيليون جاسوسًا لهم عندما كان أسيرًا لديهم - لعب

دورًا مهمًا فى دفع المظاهرات لارتكاب أعمال العنف والتخريب أثناء الصدام الدامى الذى وقع بالإسكندرية فى ٢٥ نوفمبر. ولم يقدم الوزير دليلاً واضحًا على دور "الحداد" فى عمليات التخريب، ولكن هذا الكشف أمد الصحف بمادة وفيرة لصفحاتها الأولى على مدى الأيام التالية. والتقط عبد الناصر الخيط، فأعلن العفو العام، على أن يسلم كل الذين أخطأوا فى حق بلدهم أنفسهم إلى الشرطة فيشملهم العفو.

وتحدث فى المؤتمر القومى عدد من المسئولين بالاتحاد الاشتراكى، الذين انضموا إلى موجة الاستنكار وأضافوا إلى ذلك تأييد أو انتقاد الإجراءات التى اتخذها تنظيمهم لمعالجة هذه الأحداث. وقرأ أمين الاتحاد الاشتراكى بالإسكندرية (عيسى شاهين) بيانًا أعده مؤتمر الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الإسكندرية، جاء فيه:

- تعلن جماهير الإسكندرية أن المسئولين عن تحريض جموع المتظاهرين ما .هم إلا عملاء لقوى الثورة المضادة فى الداخل والصهيونية والاستعمار فى الخارج.
- تدين جماهير الإسكندرية حركة الطلاب وغيرهم بالخيانة لقضية الوطن المصيرية.
- تطالب جماهير الإسكندرية باتخاذ إجراءات إدارية صارمة لتطهير صفوف الطلبة من العابثين والمستهترين، ودراسة أوضاع بعض أعضاء هيئات التدريس ونوعية انتماءاتهم السياسية واستبعاد المناهضين منهم للثورة الاشتراكية.

وأعرب عدد من أساتذة الجامعات وإدارييها الذين تحدثوا فى المؤتمر عن وجهات نظر متشددة.[٦٠] ومع ذلك، طرح أستاذان جامعيان –هما د. أحمد السيد درويش عميد كلية الطب بالإسكندرية، ود. إسماعيل غانم المدير السابق لجامعة عين شمس– وجهة نظر مختلفة، بالرغم من أنهم استهلا حديثهما

بالتعبير الروتينى عن الاستنكار. فدعا د. درويش – ردًا على إدانة زملائه المتكررة "للقلة" الخارجية من الطلاب- إلى: "أن نتدبر أمر القلة والكثرة معًا، ألا يجدر بنا أن نتساءل لماذا تحرك هذه القلة تلك الكثرة؟" كما دافع عن طلبة كلية الهندسة: "وقد عشت معهم فى الإسكندرية، فلم أشهد أية رغبة توحى بالتدمير أو التخريب. فكلية الهندسة التى كانت مسرحًا لأحداث طوال ثلاث ليال لم يكسر فيها لوح زجاج واحد ولم يصب فيها مدرج ولا معمل".

وأرجع د. غانم الأحداث إلى المشاكل العامة التى تواجهها البلاد، وحداثة النشاط الطلابى السياسى بعد سنوات من حظره. كما أشار أيضا إلى فشل منظمة الشباب، وإلى أن بعض قيادات اتحاد الطلاب ممثلة للحكومة وليس لأعضاء الاتحاد. وانتقد تدريس المواد القومية كما لو أنها نوعًا من الدعاية.

وكان محمد فريد حسنين (هندسة القاهرة) وعبد الحميد حسن (طب القاهرة) هما الصوتان الطلابيان فى المؤتمر. فألقى الأول كلمة غير مترابطة لا تشذ عن النغمة العامة وعجز عن تقديم رأى طلابى متميز. وكان اقتراحه الوحيد المحدد هو أن يمتد العام الدراسى طوال السنة الميلادية بغير عطلة حيث إن الأمة فى حالة الحرب لا ينبغى لها أن تبدد الوقت فى عطلات. أما كلمة عبد الحميد حسن فكانت أكثر إقناعًا، حيث طرح – بحذر- رؤية مختلفة بدأها بأن استنكر العنف باعتباره:

"مؤامرة خسيسة نسجت خيوطها بدقة لتصور الطلبة وكأنهم مقترفوها، ولتعمل على عزلهم بعد ذلك عن جموع الشعب". ثم خاطب مستمعيه بهذه العبارات.. لست أريد فى هذا الحديث أن أجعل من نفسى –وأنا أحد الطلبة- طرفًا فى قضية وحضرتكم الطرف الآخر فيها. كما لا أتمنى فى نفس الوقت أن يقع أحد الأعضاء فى هذا الخطأ، ذلك أن القضية واحدة وحضرتكم وأبناؤكم الطلبة طرف واحد فيها..

..إذا رأينا أن نحاكم الطلبة تاريخيًا فى مثل هذا الموقف فأولى بنا أن نقف قليلاً لنحاسب أنفسنا كآباء أولاً، ثم كقيادات وأعضاء فى التنظيم الشعبى لوطننا ثانيًا.. أين كان التنظيم السياسى خاصة فى الجامعات؟ ماذا قدم فى الفترة منذ انتخاب الوحدات وحتى الآن؟ فى كل مرة يقع البلاء نسمع عن المؤتمرات والاجتماعات فإلى متى سيظل العمل التنظيمى بالجامعة رهنًا بوقوع الأحداث؟ هل أعيد بناء الاتحاد الاشتراكى فقط لتنفيذ بيان ٣٠ مارس؟ أم كان ذلك للضرورة التى حتمتها المرحلة؟".

وأشار عدد من المتحدثين فى المؤتمر إلى موقف اتحاد الطلاب أثناء الأحداث. فاتهم أمين الاتحاد الاشتراكى بالإسكندرية اتحاد الطلاب بأنه "لم يؤد دوره فى تهدئة الأمور، بل على العكس كان من أسباب الإثارة. وبالفعل فإن العديد من قيادات اتحاد الطلاب قامت بدور نشط فى الأحداث. وكانت قيادات الاتحاد تمثل ٣٠% من الطلاب المتهمين بالتحريض على الاضطرابات. إلا أن قيادات أخرى بالاتحاد حاولت تهدئة الوضع[٦١] حتى إن عاطف الشاطر نفسه بدا وكأنه غير راغب فى تصعيد الموقف فى هندسة الإسكندرية. وذكر فى حديث صحفى حول انتفاضة نوفمبر: "فى الصباح تجمهر الطلبة الغاضبون يطالبون باستنكار ما حدث فى المنصورة ولكن قمت بتهدئتهم. ولكن أمام الضغوط قررنا القيام بمسيرة صامتة".[٦٢]

وقبيل نهاية الاعتصام أشيع أنه استجاب لضغط الحكومة بانسحابه من الاعتصام، وبقراره بوقف الوجبات التى كان الاتحاد يرسلها إلى المعتصمين.[٦٣]

وفى الحقيقة، وقع الاتحاد أسيرًا بين ضغط أعضائه الطلاب من ناحية وبين ضغوط السلطات من ناحية أخرى. وتذبذب سلوك قياداته أثناء الأحداث، وتصرف العديد منهم بمبادرة شخصية أكثر منه ممثلاً لتنظيم. ويعبر عن موقف التعرض لضغوط متناقضة من قطبين متعارضين البيان

الذى أصدره اتحاد طلاب جامعة القاهرة والذى تلاه عبد الحميد حسن في المؤتمر القومى حيث يقرر البيان:

١- استنكار التخريب.
٢- التبرؤ ممن تقوم بينه وبين العناصر الدافعة للأحداث أى صلة، وإسقاط صفة الطالب عن أى فرد يتعاون معها، واعتبارها خيانة وطنية.
٣- الثقة فى حيدة النيابة العامة والدعوة لإعلان نتائج التحقيق.
٤- توكيل بعض المحامين.
٥- اقتراح ميثاق شرف وطنى للعمل الطلاب.
٦- المشاركة الرمزية بإهداء مرفق المواصلات سيارة أو سيارتى أتوبيس من أموال الاتحاد.

إلا أن اتحاد الطلاب أصبح أول ضحايا انتفاضة نوفمبر. واقترح عدد من المتحدثين فى المؤتمر إخضاع الاتحاد لرقابة صارمة. إذ ذكر د. مصطفى أبو زيد فهمى – الذى كان فى ذلك الوقت أستاذاً بحقوق الإسكندرية ثم أصبح فى مرحلة تالية المدعى العام الاشتراكي– أن "الوصاية أمر طبيعى، وليست بالأمر الكريه"، وذهب إلى حد أن اقترح حصر أنشطة الاتحاد فى "الشئون الاجتماعية، والرياضية". وبعد ذلك طالبت بعض المقالات الصحفية بفرض قيود مشابهة، حيث أوضح هيكل: "كان الخطأ الأكبر للتنظيم السياسى أنه حاول أن يجعل من الشباب أداة سياسية ولم يحاول أن يجعل منه قوة سياسية.. وبعد مظاهرات فبراير الماضى فإن أسلوب التعامل معه انتقل من النقيض إلى النقيض.. وبدا كأن النظام لا يوجه الشباب وإنما يسترضيه".(٦٤)

وأكد صحفى آخر على أنه يجب أن يكون لسلطات الجامعة "الكلمة الأولى والأخيرة المسموعة فى كل ما يتعلق بطلبة الجامعات"، وأن الطلاب

"ليسوا فوق مستوى الجامعة التى يتعلمون فيها".[٦٥] وأعلن وزير التعليم العالى: "أما موضوع رفع الوصاية عن الطلاب واتحاداتهم فهو فى رأيى تفكير غير ناضج، فليس من المتصور أن ينفرد الطالب بتقرير أموره وحده".[٦٦] وبذلك أعيد النص على ريادة أساتذة الجامعات للجان الاتحاد إلى اللائحة الطلابية بقرار جمهورى.

وهكذا، جاءت انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ بمثابة خطوة إلى الوراء من منظور حرية حركة الطلاب.[٦٧] وعلى المستوى السياسى القومى لم تقدم الانتفاضة شيئًا لصالح تقوية نفوذ المدافعين عن الليبرالية. وكان أحد الليبراليين، د. حلمى مراد وزير التربية والتعليم، دعا زملاءه فى المؤتمر القومى قائلا: "يجب ألا يشغلنا ما حدث أو يصرفنا عن مواصلة الدأب الجاد الحثيث لتنفيذ برنامج ٣٠ مارس". ولم تلق هذه الدعوة استجابة كبيرة حيث كان المتشددون هم الفائزون ذلك اليوم.

لقد اندلعت انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ بسبب قضية تعليمية، كانت فيها الحكومة أكثر تقدمية بالفعل من طلاب المنصورة. ووسع الصدام مع الشرطة فى المنصورة – حيث قتل أشخاص وعجزت الحكومة بعد ذلك عن إثبات صحة تصرفها فى الحادث– من نطاق الانتفاضة. وأشار وزير التربية والتعليم فى المؤتمر القومى إلى أن إضراب الإسكندرية وقع: "احتجاجًا على ما حدث من تصادم بين الشرطة والطلبة فى المنصورة، وأضاف أسبابًا أخرى سياسية منقطعة الصلة بما بدأ به الإضراب الأول" وهكذا فإن الطلبة كانوا ساخطين إلى الدرجة التى لم يقتصر احتجاجهم فيها على الحادث نفسه، بل إنهم أعربوا أيضا عن تذمرهم من الإطار السياسى الذى سمح بحدوثه. وكما أوضح محمود حسين، فإنه "بمجرد اندلاع الحركة، ووقوع الصدام مع قوات القمع، تبلورت التناقضات بين طموحات الشعب الشاملة، وبين سياسة الحكومة، فتوارت القضية التعليمية، وبرزت الاحتجاجات السياسية إلى الأمام".[٦٨]

ومثلت أحداث الإسكندرية ذروة هذا التطور. ولم تكن بالضرورة انتفاضة يمينية مثلما ذهب البعض؛ فكانت انتفاضة سياسية ذات شعارات مشابهة لشعارات الانتفاضة السابقة فى فبراير ١٩٦٨. ولكن لم ينشأ عنها بالضرورة برنامج سياسى أشمل للحركة الطلابية. وبرغم الخسائر التى نتجت عن انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨، فإنها مهدت الطريق لعملية استقطاب أكبر للقوى السياسية داخل الحركة الطلابية، حيث أدى إحكام قبضة النظام على الجامعات إلى نتيجة عكسية؛ هى اندفاع الطلاب نحو التخلص من احتواء النظام لهم أيديولوجيًا. وبذلك مهدت التربة لظهور حركة طلابية أصلب عودًا وأكثر تمرسًا فى السنوات التالية.

هوامش

(١) محمد عبد السلام، **سنوات عصيبة -ذكريات نائب عام**، دار الشروق القاهرة، مايو ١٩٧٥ (الطليعة الثانية) ص ١٢١-١٢٣. حول إطلاق الرصاص على العمال انظر المذكرات الأحدث لأحمد كامل المدير السابق للمخابرات العامة: أحمد كامل يتذكر، حلقة ١٠، **المصور**، ٦/٤/١٩٩٠.

(٢) وائل عثمان، **أسرار الحركة الطلابية - هندسة القاهرة ١٩٦٨-١٩٧٥**، (مطابع مدكور، القاهرة ١٩٧٦) ص ٢٤. وقد اعترف الرئيس السادات بعد ذلك بهذه الواقعة وألقى اللوم على خصومه فى السلطة على أساس أن هدفهم كان: "هو ألا يكون لى رأى، ألا يكون لهذا الرأى أى وزن. أو أية قيمة.. والمعنى أيضا: إنه لا أنا كرئيس مجلس الشعب، ولا مجلس الشعب له قيمة!" (من أوراق الرئيس السادات، مجلة **أكتوبر**، العدد ٢٤، ١٠ إبريل ١٩٧٧).

(٣) كان بيان الدعوة إلى الاعتصام يقول: "ويجب أن يعلم كل حر فيكم أن الحرية تؤخذ ولا تعطى وأنها تغتصب ولا تمنح، وبما أننا ليس لدينا من القوة ما هو قادر على فرض مطالبنا فقد وجدنا أن السبيل الوحيد إلى أن يسمع صوتنا الشعب.. ويجبر السلطة الحاكمة على احترام الحريات واحترامكم أنتم بالذات، إن طريقنا الوحيد إلى تحقيق أهدافنا هو المقاومة السلبية فى صورة اعتصام كامل قد يدوم مدة من الوقت.". (فى: وائل عثمان، أسرار...، ص ٢٨).

(٤) المرجع السابق.

(٥) موسى صبرى، **وثائق حرب أكتوبر**، الطبعة الأولى (المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٤) ص ١١٧. وتم إطلاق سراح الطلبة المقبوض

عليهم بعد عشرة أيام من هذا الاجتماع (وائل عثمان، أسرار..، ص ٣٣). إلا أن وزير الداخلية احتجز بعضهم دون إذن من النائب العام، الذى أبلغ بالواقعة عن طريق رئيس جامعة عين شمس، الدكتور حلمى مراد، الذى عمل فيما بعد وزيرًا للتربية والتعليم. (محمد عبد السلام، سنوات عصيبة، ص١٣٠).

(٦) **الأهرام**، ٥ فبراير١٩٦٨.

(٧) **الأهرام**، ١ مارس ١٩٦٨.

(٨) وائل عثمان، **أسرار** ص٢٩.

(٩) محمد عبد السلام، **سنوات عصيبة**، ص١٢٣-١٢٦.

(١٠) كان الحاضرون فى الاجتماع: عبد الحميد حسن عن جامعة القاهرة، حلمى نهنوش من جامعة عين شمس، عاطف الشاطر من جامعة الإسكندرية، محمد عوض من جامعة أسيوط، منصور ساطور من الأزهر، محمد الناظر عن المعاهد العليا. ويرى نهنوش أن عبد الحميد حسن هو الوحيد الذى استطاع الوصول إلى قلب عبد الناصر وحدث بينهم تفاهم مشترك (مقابلة مع نهنوش). وأثمر ذلك مقالاً كتبه عبد الحميد حسن بجريدة الطلاب فى تلك الفترة يمدح فيه عبد الناصر. فوصف الكثير من الطلاب عبد الحميد حسن بالانتهازية. وعبر أحد الطلاب عن موقفه فى ١٩٦٨ قائلاً: "بينما كانت الجماهير الطلابية كلها تسطر صفحة مشرفة فى تاريخ مصر، والحركة – بمختلف اتجاهات من شاركوا فيها– تعزف سيمفونية البطولة والشرف، كان موقف رئيس اتحاد الجامعة نشازًا: يعزف بمفرده مقطوعة النفاق الأكبر!" (عثمان، أسرار..، ص٣٥). وفى الواقع، فإن عبد الحميد حسن انتخب عضوًا بالبرلمان (ولم يكن معينًا كما يقول إبراهيم عبده: إبراهيم عبده، **الديموقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير**، الطبعة الثانية، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٧٩ ص١٦٥) كما

عينه الرئيس السادات (وليس عبد الناصر كما ادّعى إبـراهيم عبـده) وزيرًا للشباب وهو فى الثلاثينيات من عمره.

(١١) شملت المسائل المطروحة للنقاش موضوعات مثل الحرب والهزيمة فى ١٩٦٧، الحرب السابقة فى اليمن، الاتحاد الاشـتراكى العربـى، منظمة الشباب الاشتراكى، أجهزة الأمـن، العلاقـات مـع الاتحـاد السوفيتى، العلاقات مع العرب، وما إلى ذلك.

(١٢) مقابلة مع الدكتور فؤاد زكريا.

(١٣) **الأهرام**، ٤ مارس ١٩٦٨. وحول اتهام الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب بتنظيم المظاهرات عمومًا انظر أحمد كامل يتذكر، المصـور، ١٩٩٠/٤/٦.

(١٤) **الأهرام** ٢٩ فبراير ١٩٦٨.

(١٥) **الأهرام** ٢٧ فبراير ١٩٦٨.

(١٦) **الأهرام** ٢٨ فبراير ١٩٦٨. وقد ادّعى وزير الداخلية أمام البرلمان أن عدد رجال الشرطة المصابين يزيد كثيرًا على عدد المصابين من بين المتظاهرين (٥٧: ٢١) وأكد على أن رجاله كانوا ينفـذون الأوامـر الصادرة إليهم بتجنب الصدام. (**الأهرام** ٢٧ فبراير ١٩٦٨).

(١٧) قرار وزير الداخلية بحظر المظاهرات، **الأهرام** ٢٥ فبراير ١٩٦٨.

(١٨) نفس المصدر.

(١٩) أكد النائب العام بعد ذلك أنه لم يثبت أن كانت هناك أيد أجنبيـة وراء الانتفاضة (عبد السلام، **سنوات عصيبة**، ص ١٢٧).

(٢٠) **الأهرام** ٢٨ فبراير ١٩٦٨.

(٢١) **الأهرام** ٢٩ فبراير ١٩٦٨.

(٢٢) محمد حسنين هيكل، عن الأحكام، والمظاهرات وإعـادة المحاكمـة، **الأهرام**، ١ مارس ١٩٦٨.

(٢٣) **الأهرام**. ٢٩ فبراير ١٩٦٨.

(٢٤) نفس المصدر.

(٢٥) موسى صبرى، **وثائق حرب أكتوبر**، ص ١١٦.

(٢٦) خطاب ٣ مارس ١٩٦٨، **الأهرام**، ٤ مارس ١٩٦٨.

(٢٧) نفس المصدر.

(٢٨) نفس المصدر.

(٢٩) نفس المصدر.

(٣٠) محمد جلال كشك، **ماذا يريد الطلاب المصريون**، الطبعة الأولى (بدون اسم الناشر، بيروت، ١٩٦٨)، ص ٢١.

(٣١) وائل عثمان، **أسرار**.. ص ٣١-٣٤. انظر الرؤية المناقضة فى تقييم حركة ١٩٦٨ لدكتور لويس عوض: "هل عرفت الآن لماذا فشلت ثورة الطلبة عام ١٩٦٨؟ لأن المثقفين انفصلوا عن الجماهير وانسحبوا إلى الماضى البعيد وخرجوا من سياق القرن العشرين وذهبوا يستلهمون تراثًا عظيمًا حقًا فى عالم الفكر ولكنه لا يطعم فمًا ولا يبنى بيتًا ولا يحرث أرضًا ولا ينشئ مصنعًا ولا يجيش جيشًا ولا يصلح نظامًا، لأنه يحتفل بتصورات أكثر من احتفاله بحقائق الحياة (لويس عوض، فى السريالية المصرية، **الأهرام** ١٩٨٧/٧/٤).

(٣٢) R. Hvair, Dekmajan, **Egypt Under Nasser** (university or London Press, 1972), p. 258.

(٣٣) وائل عثمان، **أسرار**.. ص ٣٩.

(٣٤) لقاء مع حلمى نهنوش. وحول نتائج هذه الانتفاضة عمومًا انظر: عادل حمودة، التطرف الدينى من هزيمة يونيو إلى اغتيال السادات، حلقة ٤ و٥، **صباح الخير**، ١٠ و ١٩٨٧/٩/١٧.

(٣٥) **الأهرام**، ٢٥ نوفمبر و ٣ ديسمبر ١٩٦٨.

(٣٦) فى أول تقرير للأهرام عن الأحداث كان الرقم ٤ فقط (٢٢ نوفمبر ١٩٦٨).

(٣٧) تقرير وزير العدل أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى. الأهرام، ٣ ديسمبر ١٩٦٨.

ووفقًا للتقدير الأولى للأهرام (١٩٦٨/١١/٢٢) بلغ عدد المصابين من رجال الشرطة ثلاثين مصابًا.

(٣٨) **الأهرام**، ٢٢ نوفمبر ١٩٦٨.

(٣٩) **الأهرام**، ٢٣ نوفمبر ١٩٦٨.

(٤٠) مكرم محمد أحمد، تلاميذ المنصورة، **الأهرام**، ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨، ومكرم محمد أحمد، ضوء من واقع الحقيقة على الحركة الطلابية فى مصر، **الأهرام**، ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨.

(٤١) ومكرم محمد أحمد، "ضوء من واقع الحقيقة".

(٤٢) مكرم محمد أحمد، "تلاميذ المنصورة".

(٤٣) مكرم محمد أحمد وإحسان بكر، الصورة الحية لما وقع فى الإسكندرية، **الأهرام** ٢٨ نوفمبر ١٩٦٨.

(٤٤) حضر الاجتماع عدد من الطلاب – وهم الذين سيقودون فيما بعد الانتفاضة وسيوجه إليهم النائب العام هذه التهمة رسميًا- ويشمل هذا العدد: عاطف الشاطر، رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة -جامعة الإسكندرية، وأحمد حسين هلال، نائب رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة، محمد ناجى أبو المعاطى عضو اتحاد طلاب الهندسة، محمد خيرت سعد الشاطر، الطالب بكلية الهندسة (والأخيران هما اللذان أحضرا أنباء المنصورة). انظر: **الأهرام** ٣، ١٢، ٣١ ديسمبر ١٩٦٨.

(٤٥) من بين أوائل الطلاب الذين هتفوا تيمور الملوانى (وفقًا لتقرير وزير العدل) وكان شعار تيمور "يا شعراوى يا سفاح.. دم الطلبة غير مباح".

(٤٦) تقرير وزير العدل.

(٤٧) حديث لعاطف الشاطر، **أخبار اليوم**، ١٩٧٤/١١/٢٣.

(٤٨) تقرير وزير العدل. هذه الأرقام الرسمية تبدو مقنعة أكثر من الأرقام المبالغ فيها التى قدمتها مصادر أخرى، والتى قررت عدد الضحايا بالمئات انظر، على سبيل المثال: Mahmoud Hussein, L, Egypt 1967-1973 (Maspero, Paris 1975), pp50-55.

(٤٩) تقرير وزير العدل.

(٥٠) تقرير وزير الداخلية إلى المؤتمر القومى فى الاتحاد الاشتراكى العربى، **الأهرام**، ٣ ديسمبر ١٩٦٨.

(٥١) **الأهرام**، ٢٨ نوفمبر ١٩٦٨.

(٥٢) **الأهرام** ٢٩ نوفمبر ١٩٦٨.

(٥٣) **الأهرام** ٦ ديسمبر ١٩٦٨.

(٥٤) **الأهرام** ٣٠ نوفمبر ١٩٦٨.

(٥٥) محمد حسنين هيكل، قضية هذا الجيل، **الأهرام** ٢٨ يناير ١٩٧٢.

(٥٦) عبد المجيد فريد، أوراق عبد الناصر السرية، **٢٣ يوليو**، ١٧ سبتمبر ١٩٧٩.

(٥٧) انظر: **الأهرام**، ٢٢ نوفمبر – ٦ ديسمبر ١٩٦٨.

(٥٨) انظر التغطية الكاملة للدورة فى **الأهرام** ٣، ٤ ديسمبر ١٩٦٨.

(٥٩) لم تمض سبع سنوات بعد ذلك إلا ويطرح د. البرلسى رواية أخرى، يضع اللوم فيها على تصرفات مدير أمن الإسكندرية التى أثارت الطلاب. ويؤكد أنه: "كانت الدوافع لهذا الإضراب، مثل الدوافع التى أدت إلى حركة فبراير السابقة، حالة القلق والإضراب والتمزق التى أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧" (شهادة الوزير العجوز عبد الوهاب البرلسى – هكذا كان مجلس وزراء عبد الناصر، **روز اليوسف**، ٢٩ سبتمبر ١٩٧٥).

(٦٠) على سبيل المثال يقول د. محمد فتح الله الخطيب عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة الأسبق، والذى كانت رسالته

للدكتوراه من "أدنبره" فى الخمسينيات عن "عمل المؤسسات النيابية فى مصر" "من المعروف فى دراسة السياسة أن الاضطرابات والمظاهرات ليست أشكالا طبيعية للتعبير، ولا ينبغى اللجوء إليها حتى فى ظل الظروف غير العادية.. فهناك العديد من الأجهزة الرسمية والشعبية التى يمكن للناس أن يعبروا من خلالها عن آرائهم فى المجتمع".

(٦١) منهم رئيس ونائب رئيس الاتحاد على مستوى الجمهورية، اللذان حاولا دفع زملائهم فى المنصورة والإسكندرية للتوقف عن الحركة وقد أثنى وزير الداخلية عليهما وعلى رئيس اتحاد هندسة القاهرة فى المؤتمر القومى لأنهم: "قد بذلوا جهدًا كبيرًا فى توضيح الحقيقة، سواء فى الإسكندرية أو هنا فى القاهرة فى كلية الهندسة ولكن للأسف لم يتمكنوا من السيطرة لما شرح لحضراتكم من تغلب المثيرين".

(٦٢) **أخبار اليوم**، ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤.

(٦٣) **الأهرام**، ٢٨ نوفمبر ١٩٦٨.

(٦٤) محمد حسنين هيكل، "الشباب بين النيران والثلوج"، **الأهرام** ٦ ديسمبر ١٩٦٨.

(٦٥) على حمدى الجمال، "حديث الناس" **الأهرام** ٥ ديسمبر ١٩٦٨.

(٦٦) **الأهرام**، ٦ ديسمبر ١٩٦٨.

(٦٧) هذه الخلاصة تتعارض مع ما يراه فى:

(Dekmajian **Egypt under Nasser**, P. 260 وكذلك Josesh Szyliowicz:فى **Education and Modernisation in the Middle East**, Cornell University Press, 1973, p. 298.

حيث إن إشارتهما إلى إن الطلاب قد "منحوا سلطة كبيرة فى شئون الجامعة" وأنهم أصبحوا "يلقون التشجيع على الانخراط فى العملية السياسية"، قد تلائم انتفاضة فبراير ١٩٦٨ أكثر ملاءمة من انتفاضة

نوفمبر ١٩٦٨. يلاحظ أن محاولات احتواء النظام للقيادات الطلابيـة منذ فبراير قد تسارعت بعد أحداث نوفمبر. ونموذج ذلك جهود أحمـد كامل محافظ الإسكندرية حسب روايته فـي: أحمـد كامـل يتـذكر، المصور، ١٨/٥/١٩٩٠.

(٦٨) Mahmoud Hussin, **L, Egypt** 1967-1973, P.50.

(٩)

الانتفاضة الطلابية فى ١٩٧٢/١٩٧٣

أ- انتفاضة يناير ١٩٧٢:[١]

تولى أنور السادات الحكم بعد وفاة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠. وبعد أن تخلص من منافسيه على السلطة فى مايو ١٩٧١ جعل من الحرية السياسية شعارا لما وعد به من "تصحيح" للنظام السياسى كما التزم أيضا بأن يجعل من عام ١٩٧١ "عام الحسم" لتحرير الأراضى المحتلة، وهو التزام خلق مناخاً من التوقع لدى كافة قطاعات الشعب.

ففى الجامعات، كانت الحركة السياسية النامية فى ذلك الوقت قد بدأت تترسخ أقدامها. فكان الطلاب يصدرون العديد من مجلات الحائط، كما يشكلون جماعات وأسرًا طلابية متعددة، ويعقدون الكثير من المؤتمرات والندوات. وكان أثر مجلات الحائط ملحوظًا على وجه الخصوص.[٢] وبرغم أن هذه المجلات كانت تغطى قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة، إلا أن تركيزها الأساسى كان على مطلبين أساسين هما تحرير الأراضى المحتلة، والديموقراطية. وشارك الطلاب على مختلف اتجاهاتهم السياسية فى إصدار هذه المجلات، حيث كان الطلاب اليساريون هم الأكثر إسهامًا فى هذا الصدد.[٣] وتنوعت لهجة المقالات من الجدية إلى السخرية. ومع استمرار خضوع الصحافة الرسمية للرقابة[٤] كانت مجلات الحائط هى الوسيلة الوحيدة التى يستطيع الطلاب التعبير من خلالها عن آرائهم فى حرية، حيث كانت فى الواقع – كما عبر أحد الطلاب-: "الصحافة الحرة الوحيدة فى

مصر".[٥] ورغم احتوائها على قدر ضخم من المعلومات والتحليلات، إلا أن أثرها الأساسى على الطلاب كان يتمثل فى حثهم على ممارسة العمل السياسى. فلا ريب أنها ساعدت كثيرًا على التخفيف من مخاوف الكتلة الطلابية، والإقلال من ترددها وسلبيتها.

كما منح تشكيل الجماعات الطلابية المتنوعة للطلاب منبرًا للأنشطة والمناقشات الجماعية. بينما كان بعض هذه الجماعات بمثابة تجمعات اجتماعية وثقافية كانت تسمى "بالأسر"، إلا أن البعض الآخر كانت تغلب عليه السمة السياسية.[٦] وكانت "جماعة أنصار الثورة الفلسطينية" هى أبرز الجماعات السياسية، وقد أنشأتها فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة مجموعة من القيادات الطلابية التى سبق لبعضها زيارة المخيمات والمعسكرات الفلسطينية بالأردن. وبالرغم من أن أيا من تلك الجماعات لم تكن تضم أكثر من بضع عشرات من الطلاب، إلا أنها ساعدت على تطوير الحركة الجماعية وتقوية الروح المعنوية داخل الكتلة الطلابية ومن ثم أفرزت قيادات الحركة الطلابية.

وشكلت المؤتمرات والندوات العامة أداة ثالثة من أدوات العمل الطلابى. وكانت هذه المؤتمرات، إما تجمعات تلقائية أو بناء على دعوة من إحدى الجماعات أو أحد الاتحادات الطلابية. وكان بعضها يجتذب جمهورًا محدودًا بينما حظى البعض الآخر بحضور واسع. وعادة ما كانت تلك المؤتمرات تنتهى بإصدار بيان أو توصيات بغرض النشر والتوزيع. وكانت هذه المؤتمرات مبعث قلق للحكومة. فوفقا لما يقوله الدكتور كمال أبو المجد:

"بدأ النشاط الطلابى المتمرد أو الثائر يأخذ صيغة عمل واحدة أو متشابهة، هى ما تسمى بالمؤتمر الطلابى، وهو صيغة عمل حركية خاصة، وليس مجرد مؤتمر طلابى، وكان تصعيد حرارة المؤتمر تتم بمواصلة الطرق على موضوع واحد فى جو من الإثارة والصوت المرتفع والمبالغة

والطرح للقضية من زاوية واحدة حتى تستقر داخل المؤتمر رؤية واحدة للموضوع تتحول إلى اقتناع عقلى وإلى حماس عاطفى غير قابلين للمناقشة أو المساومة وأحيانًا غير مستعدين لمجرد سماع وجهة النظر الأخرى".(٧)

وبصرف النظر عن الصيغة العدائية لوصف الدكتور أبو المجد، إلا أنه يعكس حقيقة بعض المؤتمرات التى عقدت فى تلك الفترة. ومع ذلك، كانت هناك مؤتمرات تدار بشكل أكثر ديموقراطية. تطرح فيها وجهات نظر متنوعة ومعقدة أحيانًا، بالإضافة إلى الاجتماعات الطلابية الأصغر حجمًا التى يدعى إليها المتحدثون، وتدار المناقشات فيها على هيئة حلقة بحث ونقاش.

ويعتبر اعتصام كلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة فى أوائل العام الدراسى ١٩٧٢/٧١ بشأن موضوع بدل العدوى فى مرتبات الأطباء البيطريين، أحد المؤشرات المبكرة على تنامى نزعة التحرك الجماعى لدى الطلاب. وقبل ذلك بعام جرت محاولة قام بها بعض المرشحين اليساريين فى انتخابات اتحاد طلاب جامعة القاهرة لتسييس الصراع على مقاعد الاتحاد الذى لم يكن سياسيًا فى العادة، الأمر الذى يعد مؤشرًا أكثر تبكيرًا على نمو الاهتمام الطلابى بالشئون السياسية فى تلك الفترة.(٨) وهى محاولة تكررت فى انتخابات العام الدراسى ١٩٧٢/٧١.(٩) وإبان المعركة الانتخابية الأسبق طالب هؤلاء المرشحون بإلغاء الحرس الجامعى، ذلك المطلب الذى اختار السادات أن يستجيب له، وهو ما ساعد على قيام انتفاضة طلابية كبرى فى العام الدراسى الذى تلا إلغاء الحرس الجامعى.

اندلعت الانتفاضة فى يناير ١٩٧٢، إثر خطاب رئيس الجمهورية فى ١٣ يناير، الذى برر فيه عجزه عن الوفاء بوعده لجعل عام ١٩٧١ "عام الحسم" بسبب اندلاع الحرب الهندية-الباكستانية. وادعى أن العالم لم يكن فيه متسع لاندلاع حربين كبيرتين فى آن واحد، وأن الحليف السوفيتى لمصر

تشغله الحرب الهندية الباكستانية إلى الحد الذى لا يستطيع فيه تقديم مساعدة كافية، وخاصة أنه فى حالة حدوث هجوم مصرى بمساندة السوفيت على الأراضى التى احتلتها إسرائيل فسوف يثير ردًا انتقاميًا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. ووصف هذه الحالة "بالضباب" الذى أعاق قدرته على التحرك.(١٠)

وجاء رد فعل الطلاب على الخطاب غاضبًا. ووفقا لما ذكره مراسل صحيفة "الذاجارديان" البريطانية: "لا ريب أن بعض أطفاله لم يصدق خطابه. فخطاب "الضباب" ربما يهدئ، أو يربك أو حتى يقنع السذج، ولكن بالنسبة لشباب البلاد الغيور من الطلاب والعناصر السياسية – كان الأمر استفزازا لهم".(١١) وعبر مراسل صحيفة "التايمز" عن نفس الرأى: "اتضح منذ البداية أن هناك العديد من الذين أحسوا أن تحديد موعد نهائى – ربما لا يكون بالإمكان التأكد من القدرة على الالتزام به– كان خطأ جسيمًا. فحتى أكثر مؤيدى الرئيس السادات حماسة، سيقر بأن اعتذاره عن إلغاء هجوم – كان مقررًا له أن يكون فى ديسمبر– على سيناء، يعتبر خطأ فى التكتيك.. الأمر الذى أصبح فوق قدرة الجمهور القلق والمتعجل على الاحتمال"..(١٢) "إن رسالة الطلاب تكمن فى أنهم يعتقدون أن الضباب يكمن فى السياسات"..(١٣) "وإذا كان هناك من يختلق الضباب، فإنه هو السادات نفسه".(١٤)

وبدأت الانتفاضة فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة، حيث توجد الكتلة الأساسية النشطة من "جماعة أنصار الثورة الفلسطينية"، وحيث تصدر مجلات الحائط بكثافة كبيرة. وقبيل خطاب الرئيس بأيام قليلة فقط نظم طلبة الهندسة معرضًا وعقدوا مؤتمرًا لمناصرة الثورة الفلسطينية فى الاحتفال بذكرى انطلاقها، وفى اليوم التالى لنشر خطاب السادات، تكونت حلقات نقاش عفوية بكلية الهندسة، ثم دعا عدد من الطلاب إلى مؤتمر عام فى اليوم التالى، وصحب ذلك تعليق فيض من مجلات الحائط والملصقات الحافلة

بالتعليقات حول الخطاب، والنقد للحكومة. وحضر المؤتمر العام عدد كبير من الطلاب، وقامت عناصر "جماعة أنصار الثورة الفلسطينية" بالدور القيادى فيه. وفى المساء تحول المؤتمر إلى اعتصام وحضر الدكتور كمال أبو المجد – أمين الشباب بالاتحاد الاشتراكى العربى، ووزير الشباب بعد ذلك– إحدى جلسات المؤتمر بنفسه ولكن فشل فى تهدئة الطلاب رغم ما عرف عنه من لباقة.[١٥] وتحاشى الرد على أكثر الأسئلة أهمية، تحت دعوى أن الوحيد الذى يعلم الإجابة هو الرئيس نفسه. ولكن جمهور الطلاب رد على ذلك بالتهكم عليه باعتباره مجرد ساعى بريد وليس مسئولاً بالأساس، فاضطر إلى مغادرة المؤتمر وسط وابل من الصفير وصيحات الاستهجان.

وشجعت التطورات التى وقعت بكلية الهندسة، على إثارة النقاش فى بقية كليات جامعة القاهرة. وعقدت المؤتمرات التى كانت تختتم بطبع وتوزيع بيانات وتوصيات. وتزايد إصدار مجلات الحائط[١٦] والملصقات[١٧] بصورة كثيفة. وأظهرت البيانات الصادرة عن مؤتمرات مختلف الكليات عدم استعداد الطلاب لقبول تبرير السادات لعدم تحركه. ومع ذلك لم ينته أى من هذه المؤتمرات باعتصام، ولذلك ذهب أولئك الذين رغبوا فى المشاركة فى تحرك أكبر إلى اعتصام كلية الهندسة. وفى مؤتمر عقد بكلية الاقتصاد، دعى إلى عقد مؤتمر أكبر داخل الجامعة فى ٢٠ يناير. واقترح أحد الطلبة العاديين دعوة الرئيس السادات نفسه إلى المؤتمر، حيث إنه الشخص الوحيد الذى يستطيع الرد على تساؤلات الطلبة. وكانت كلية الاقتصاد هى الكلية التى رفع فيها لأول مرة شعار "كل الديموقراطية للشعب.. وكل التفانى للوطن" الذى أصبح بعد ذلك شعارًا للحركة كلها.[١٨]

وبينما تجرى تلك التطورات داخل الجامعة، أعلن الرئيس السادات إجراء تعديلات فى حكومته، تضمنت تعيين "سيد مرعى" أمينًا عامًا للاتحاد الاشتراكى العربى، وكان وزيرًا للزراعة فى عهد عبد الناصر، كما كان

سياسيًا محنكًا ينتمى إلى أسرة من ملاك الأراضى الزراعية (ولهذا لقبه الطلاب بالإقطاعى)، والدكتور عزيز صدقى – وزير الصناعة فى عهد عبد الناصر والحليف الحميم للسادات فى معركته ضد خصومه فى العام السابق– رئيسًا للوزراء، فرأس ما سمى "بوزارة المواجهة الشاملة" التى كانت مشكلة أساسًا من العناصر التكنوقراطية. واجتمعت الوزارة فورًا، واتفقت على تنفيذ اثنى عشر إجراء حاسمًا بهدف إعداد اقتصاد البلاد للمعركة القادمة. وأعلن وزير الدفاع فتح أبواب التطوع للجيش أمام الطلاب، وأن التدريب العسكرى الذى يتلقاه طلاب التعليم العالى سوف يكثف. وفى نفس الوقت تدفقت الوفود الطلابية على مقر الاتحاد الاشتراكى العربى، لتسليم البيانات والتوصيات التى انبثقت من مؤتمراتهم إلى الأمين العام الجديد الذى أكد لهم أن الاتحاد الاشتراكى والحكومة سوف يبذلان أقصى جهودهما نحو دراسة مطالب الطلاب.(١٩)

لكن الإجراءات الحاسمة للوزارة وتأكيدات أمين عام الاتحاد الاشتراكى، لم تثن الطلاب عن عزمهم. ففى الليلة السابقة على المؤتمر المزمع عقده أقر الطلبة المعتصمون بكلية الهندسة اقتراحًا بتشكيل "اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة" من ممثلى مختلف كليات الجامعة. وفى ساعة متأخرة من نفس الليلة وضعت مسودة بيان يلخص مطالب الطلبة ويناشد الرئيس الاستجابة لدعوة الطلاب وحضور المؤتمر، وإلا فإن الطلاب سوف ينظمون اعتصامًا داخل الجامعة حتى يستجيب.

وتم طبع البيان فى ساعة مبكرة من الصباح بمطبعة الجامعة، ووزع بعد ذلك مباشرة أثناء تدفق الآلاف من الطلاب على الطريق المؤدى للمؤتمر المزمع عقده بقاعة الاحتفالات الكبرى. وفى بداية المؤتمر تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا للطلاب واختير ممثل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية رئيسًا لها. وتم توسيع اللجنة بتمثيل باقى الكليات التى بدأت كل منها تشكيل لجنتها

الوطنية الخاصة. واختار المؤتمر أيضا لجنة صغيرة لصياغة "وثيقة طلابية" تضم التوصيات والمطالب التى طرحت فى مختلف مؤتمرات كليات الجامعة.

وتشكل وفد طلابى لتسليم "الوثيقة" إلى الرئيس فى منزله مع دعوته للحضور إلى الجامعة للإجابة عن تساؤلات الطلاب. ولكنهم لم يتلقوا أية إجابة شافية من سكرتاريته، ومن ثم فقد بدأ الاعتصام فى نفس اليوم. ومن بين عدة آلاف من الطلاب الذين حضروا المؤتمر أثناء اليوم شارك حوالى ألف منهم فى الاعتصام ليلاً وفى اليوم التالى أرسل وفد آخر إلى منزل الرئيس إلا أنه عاد صفر اليدين. واستغرق الاعتصام أربعة أيام من المناقشات المطولة، والمشاحنات الداخلية، وإصدار البيانات ومجلات الحائط.[٢٠] كما حدث اعتصام مشابه فى جامعة عين شمس.

وجاء موقف الصحافة الرسمية مكرسًا لعداء الطلاب التقليدى لها. فقبل يوم ٢٠ يناير، وبرغم الحذر الذى ميّز نشرها لأخبار المؤتمرات الطلابية، إلا أنها ذكرت باختصار بعضا من مطالبهم. ولكنها كثفت جهودها بعد ذلك التاريخ لمساعدة الحكومة فى جهودها لتفريق الحركة، حيث خصصت –على سبيل المثال– عناوين الصفحة الأولى لإعلان موافقة الرئيس على مقابلة طلاب القاهرة والإسكندرية فيما بعد بناء على دعوة اتحاداتهم. ونشرت "الأهرام" صورة بالصفحة الأولى لياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية يتبادل الحديث مع مجموعة من الطلاب فى مقر الاتحاد الاشتراكى العربى.[٢١] ورغم الصياغة المعتدلة للوثيقة الطلابية إلا أنها لم تحظ من الصحف الرسمية بمجرد الذكر، كما لم تحدث أية تغطية صحفية لأحداث جامعتى القاهرة وعين شمس، أو الانتفاضة الجنينية النامية بجامعة الإسكندرية وعدد من المعاهد العليا. وتراوحت مقالات رؤساء تحرير الصحف الرئيسية بين توجيه الانتقاد للحركة فى حذر، وبين الهجوم العنيف عليها.[٢٢] والاستثناء الوحيد فى ذلك، مقال بالأهرام كتبه محمد سيد أحمد

بعنوان: "السؤال الذى يطرحه الطلاب يشغل كل القوى الوطنية".(٢٣) رأى فيه أن قلق الطلاب حق بقدر ما هو واجب وأنــه مــن الضــرورى إحــاطتهم الصريحة بكل أبعاد الموقف. ونشر "الأهرام" فى ٢١ يناير مقــالاً للــدكتور لويس عوض تحت عنوان: "تقرير حول المسألة المصرية"، لم يكن يتعلــق بشكل مباشر بحركة الطلاب وإنما يتبنى إحدى مقولاتهم الأساسية. حيث أكد أن البرجوازية المصرية برغم أنهــا تمتلــك إمكانــات مواجهــة نظيرتهــا الإسرائيلية، إلا أنها غير راغبة فى الإقدام على التضحية.

وبعد أن فشل الطلاب فى حث الرئيس على مقابلتهم، وافقوا على حــل وسط لتسوية الموقف اقترحه وزير الداخلية - (رئيس الوزراء فيمــا بعــد)- ممدوح سالم وأبلغه رئيس جامعة القاهرة الدكتور حسن إســماعيل للطــلاب. وتضمنت صيغة التسوية دعوة وفد طلابى كبير للذهاب إلى مجلــس الشــعب لتقديم مطالبهم وإنهاء الاعتصام. ووافقت اللجنة الطلابية العليا لطلاب جامعة القاهرة على الاقتراح وحثت المؤتمر نفسه على الموافقة عليه. فحضر ثلاثــة من أعضاء المجلس إلى الجامعة، وأبلغوا بقرار الطلاب، وعادوا إلى المجلس للإعداد لاستقبال وفد الطلاب. وخصص وزير الداخلية عددًا من الســيارات لنقل وفد الطلاب الذى يمثل كل الكليات وبلغ عدده حوالى مائتى طالب.

ورأس وكيل مجلس الشعب الجلسة، لغياب رئــيس المجلــس خــارج البلاد. وعرض رئيس اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القــاهرة موقــف الطلاب. وأثناء المناقشة الساخنة كان أعضاء المجلس يتناوبون تملق الطلاب تارة والتهجم عليهم تارة أخرى. ورفض النائب محمود أبو وافية - صــهر السادات- الطلب الذى تقدم به الطلاب لنشر وثيقتهم بالصحف بحجة "السرية" فى وقت الحرب. فأجاب رئيس اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة:

"تؤكد بوعى أنه ليس هناك أسرار ما فى هذا العالم حتى فى الجانــب العسكرى. إن عرض هذه الانتفاضة الطلابية العظيمة لن يهز صورة مصر

أمام العدو الإسرائيلى، بل يهز وضع العدو عندما يعرف أن فى مصر شعبًا يريد القتال الحقيقى".(٢٤)

وخاطب النائب الدكتور جمال العطيفى الطلاب قائلاً: "إن مجلس الشعب ليس تنظيمًا مشلولاً إلا أن هناك أزمة ثقة أنتم معذورون فيها، ولا شك أن مجيئكم إلى هنا وحركتكم التى انبثقت عنها اللجنة الوطنية العليا للطلاب دليل على الديموقراطية الصحيحة. نحن هنا فى مجلس الشعب لا نمثل الشرطة ومحتكين بالشباب، وأنا شخصيًا ألقى محاضرات فى الجامعة، وكنا متابعين كل ما قمتم به، ومحاولة الاحتواء قد تنجح كمسكن ولكنه لن ينجح فى النهاية. وبالنسبة لنشر الوثيقة الطلابية، فأنا أعتقد أن الوثيقة ممكن أن تنشر مع تحفظات".(٢٥)

وتم التوصل إلى اتفاق على إدخال عدد من التعديلات على الوثيقة حتى تنشر فى صحف اليوم التالى، فى مقابل إنهاء الاعتصام. وعاد الوفد إلى الجامعة تاركًا اثنين من الطلاب للقيام بالتعديلات بالاشتراك مع الدكتور العطيفى. وبعد ساعات من المساومات تم الاتفاق على الوثيقة المعدلة بغرض النشر. وقبل انصراف الطالبين بدقائق هرع إليهما الدكتور العطيفى ليبلغهما أنه لن يتم نشر أى شىء، وأن الرئيس السادات نفسه سوف يعقد اجتماعًا مع ممثلى القوى الشعبية المختلفة ومن بينها الطلاب لمناقشة الوضع فى غضون يومين تقريبًا.(٢٦) كما أبلغهم أيضا أنه وصل إلى المجلس وفد طلابى ثان يتبع اتحاد الطلاب حاملاً وجهة نظر مختلفة تمامًا.(٢٧)

وعاد الطالبان إلى زملائهما فاستقبلا بهتافات هستيرية ضد "مجلس المنافقين". وطرحت دعوة لتنظيم مسيرة إلى وسط القاهرة صباح اليوم التالى.(٢٨) وبعد أن هدأت الضجة نسبيًا عقدت اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة اجتماعًا مغلقًا لاتخاذ قرار بشأن ما يجب عمله. وأثناء مناقشات اللجنة أبلغ أعضاؤها أن الدكتور كمال أبو المجد وصل إلى بوابة

الجامعة وأنه يرغب فى مقابلة أحد الطلاب المسئولين. ونصح الوزير ممثلى اللجنة – فيما بدا أنه محاولة لتفادى وقوع كارثة– بالإسراع فى إنهاء الاعتصام. وعندما سئل عما إذا كان بمقدوره أن يضمن سلامة أولئك الذين شاركوا فى الإضرابات، ذكر أنه فى حاجة لأن يستفسر من وزير الداخلية عن ذلك.

وبعد ذلك بساعات – فى فجر ٢٤ يناير– قامت قوات الأمن المركزى بمداهمة الجامعة والقبض على الطلاب.[٢٩] فاستسلمت قيادات الاعتصام فى جامعة القاهرة بهدوء. بينما حدثت بعض الصدامات فى جامعة عين شمس. وبهذا فإن قرار اقتحام حرم الجامعة، الذى لم يتخذه وزير الداخلية "المستبد" فى عام ١٩٦٨، وتباهى بتحاشى اتخاذه، أقدم عليه خلفه الذى من المفترض أنه أكثر "ليبرالية" فى ١٩٧٢.

ورغم قرار سلطات الجامعتين بإغلاقهما وبدء عطلة نصف السنة الدراسية، تدفق الطلاب إليهما صباح نفس اليوم ليكتشفوا أن زملاءهم قبض عليهم. فانطلق نحو عشرين ألفا من الطلاب الغاضبين إلى وسط القاهرة حتى وصلوا إلى ميدان التحرير، حيث عجزت قوات الأمن عن تفريقهم. وكانت هذه أول مرة يفرض على نظام السادات فيها مواجهة القلاقل فى الشارع، الأمر الذى شكل سابقة لم يغفرها أبدًا ولم ينسها.[٣٠]

واستمرت المظاهرات طوال اليوم، وفى المساء حدث اعتصام آخر حول قاعدة التمثال وسط ميدان التحرير.[٣١] وشكلت لجنة وطنية ثانية مؤقتة لتنظيم هذا الاعتصام. وجذب المنظر الفريد سكان القاهرة، الذين حاولوا مساعدة الطلاب بكل ما فى استطاعتهم بدءًا من تقديم الطعام لهم، إلى مدهم بالأغطية والبطاطين فى تلك الليلة الباردة من شهر يناير. وفى ساعة متأخرة من الليل وجه قائد قوات الأمن المركزى أمرًا بالتفرق إلى الطلاب الذين كانوا ينشدون الأناشيد الوطنية. وتم تفريقهم بالقوة فجرًا بعد رفضهم التفرق،

ليتجمعوا ثانية فى مجموعات أصغر تطوف بالمنطقة التجارية وسط القاهرة، وهم يهتفون: "إصحى يا مصر". واستمرت المظاهرات حتى الظهر، بينما كان الرئيس يعقد اجتماعًا على مرمى حجر منها. وحدثت بعض الإتلافات بفعل المتظاهرين. وكما كتب مراسل جريدة "التايمز" البريطانية فى القاهرة: "تحطم عدد من وجهات المحلات ونوافذ المكاتب، بما فى ذلك مكتب شركة الطيران الأمريكية، ولكن لم تكن هناك محاولات متعمدة لتخريب الممتلكات".(٣٢) وفى نفس اليوم نشرت الصحف قرار وزير الداخلية بمنع المظاهرات، والذى صيغ فى عبارة معتدلة وبلغة تهدئة: "حرصت سلطات الأمن بتوجيه من القيادة السياسية على عدم التدخل تقديرًا للدوافع الوطنية للطلاب، فضلاً عن أن ما ينادون به أجمعت عليه أمتنا قيادة وشعبًا".(٣٣)

وفى اللقاء الذى عقد فى ٢٥ يناير ألقى السادات خطابًا غاية فى الانفعال أعلن فيه أن قرار القتال من أجل تحرير الأراضى المحتلة قرار نهائى ولا رجعة فيه، ولكنه لا يمكنه استعراض التفاصيل السياسية والعسكرية على الملأ. وبرر الرئيس هذا الكتمان مستشهدًا بسابقة جديرة بالاهتمام: "تشرشل مكتوب فى مذكراته أن مجلس الوزراء البريطانى فوضه هو ولجنة وزارية من خمسة تفويضًا كاملاً لإدارة المعركة وماتقولناش إلا ما يقال وفى الوقت اللى يجب أن يقال فيه،. نفس الشيء حصل فى مجلس العموم أعطى تشرشل ووزارة الحرب نفس التفويض.. صمد الشعب البريطانى لأنه حط ثقته فى بلاده وفى قيادته. إيه الجديد اللى طالع عندنا. فى معركة وعايزينى أطلع أتكلم عن التفاصيل كلها وأقول إيه اللى بيجرى. معرفش هل طلعوا لتشرشل وقالوا له تعالى نحاسبك؟(٣٤)

وبرغم الاختلاف فى السياق، إلا أن القياس الذى لجأ إليه السادات يحتمل شيئًا من الصحة بشكل عام. لكن الضعف الشديد الذى ينطوى عليه هذا القياس يكمن فى أن الطلاب لم يطلبوا أبدا معلومات تفصيلية حول

"المعركة"، حيث كانت اهتماماتهم تنصب على إطارها السياسى بالأساس. وأبرز البيان الصادر من مؤتمر كلية الآداب –على سبيل المثال– بشكل حاسم أنهم: "بالطبع لا يطلبون معرفة موعد المعركة بالساعة والدقيقة الفورية على اعتبار أنها لا تنسجم مع منطق المعركة".(٣٥) ومن ناحية أخرى فإن السادات –بعكس تشرشل– لم يكن فى حالة حرب فعلية، وشعر الطلاب مثلهم فى ذلك مثل الكثيرين من المصريين بعدم الارتياح لمطالبتهم بالركون إلى الهدوء من أجل "المعركة" التى لم تتجسد منذ رفع عبد الناصر الشعار الشهير "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة".

ولجأ السادات إلى الإشارة إلى حوادث أخرى سابقة لتبرير استخدام القوة فى مواجهة الطلاب:

"فى ١٩٦٨ قام الطلبة فى فرنسا. انتهت على إيه؟ انهار اقتصاد فرنسا.. فى فرنسا وأنتم عارفين فرنسا وتتكلمون جميعًا عن مدى تقدم حرية الرأى فى فرنسا، ماذا فعل ديجول عندما تأكد له أن الحركة الطلابية سوف تخرب الاقتصاد الفرنسى وإنها منظمة من قبل الصهيونية والأميركيين؟ اقتحم الجامعات. فى مصر لم يقع خدش واحد، ومتى تدخل البوليس؟ بعد ٧ أيام".

وحفل تحليل الرئيس للانتفاضة نفسها – وهو مبنى على تقرير أمنى كان موضوعًا أمامه– بالإدانة. إذ هاجم الطلاب بسبب إهانتهم وزير الشباب – وهو أستاذ جدير باحترامهم–، وأدان مجلات الحائط التى صورته شخصيًا بشكل يخلو من الاحترام، بحيث "خرجوا عن كل الحدود". واتهم وفد من الطلاب الذى ذهب إلى منزله بأن "الورقة اللى سابوها وعليها إمضاءاتهم كان ممكن اتهامهم بشق الجبهة الداخلية وإثارة الفتنة".

كما وصف اللجنة الوطنية بأنها "لجنة الخيانة الوطنية"، وتحدث عن أنشطتها فى الجامعة باعتبارها "احتلالاً لا يمكن أن أساوم عليه"، وصور

الانتفاضة ككل باعتبارها من فعل قلة منحرفة مكونة من حوالى ثلاثين طالبًا، تقوم بتنفيذ عملية مخططة بدقة من خارج الجامعة. واستخدم الرئيس فى تحديده للتركيبة السياسية لهذه "القلة" التعبيرات الدارجة لدى جهات الأمن: "طلاب من ذوى الميول"، "عناصر ذات ألوان معينة"، و"طلاب لهم صلة بمراكز القوى السابقة".

ولإرضاء "الأغلبية" أكد السادات على أن "قاعدتنا الطلابية ككل سليمة". ووعد بإعطائهم "مزيدًا من الديموقراطية بشرط أن يتخلصوا من العناصر المتطرفة بينهم". كما وعد أيضا بعدم إعادة الحرس الجامعى برغم ما حدث. ونصح طلاب البلاد بتركيز جهودهم على دراستهم، واضعين فى أذهانهم أن "وقت الدرس للدرس والطالب طالب علم وبس". وأخيرًا، ذكرهم بأن هناك ثلاث سلطات بالبلاد؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقال لهم: "سلطة طلابية دى معرفش أنه موجود سلطة بهذا الاسم!".

وتلقى السادات تأييدًا من عدد من الحضور فى اللقاء الذى ألقى فيه خطابه.(٣٦) وأعرب نائب مدير جامعة القاهرة(٣٧) عن تشككه فى موارد الطلاب:

"المؤتمر الذى عقد فى الجامعة كان بالفعل شبه حكومة منظمة. لقد لاحظت مجلات الحائط وكم حاولت أن أمنعها. المؤكد أن مصدر هذه المجلات واحد. أكثر من ٤٠ مجلة حائط يتم تعليقها فى يوم واحد. فى اعتقادى أنه لا يمكن لأى جهاز طلابى أو جامعى أن يصدر هذا.. ليس فقط ٣٠ طالبًا هم الذين كانوا وراء هذه الظاهرة. قطعًا هناك شىء أبعد. كانوا يحتاجون لمنشوراتهم التى أصدروها إلى رزم ورق ولم يكن فى الجامعة ما يكفى، وما جاءوا به يزيد على كل الذى كان موجودًا فى الجامعة. من أين أتوا بهذه الأوراق؟".

إلا أن مستمعى السادات بدوا أكثر تحفظًا. ومن بين هؤلاء الدكتور إبراهيم جعفر الأستاذ بكلية الهندسة، الذى كان يتابع الحركة عن كثب، واقترح على الطلاب أكثر من مرة القبول بحلول توفيقية لتفادى الصدام مع الحكومة. وخاطب الرئيس قائلاً: "أولادنا لديهم تساؤلات ونحن الأساتذة لا نملك المعلومات التى تشفى غليلهم. علينا أن نعطيهم حرية الكلمة وحرية النقد حتى يشاركوا فى البناء.. هناك ٣٠ طالبًا تحوم حولهم التهم الآن، ولكن كل ما أرجو ألا نحاكمهم فى هذه الظروف". وجاء رد السادات الفورى: "المسألة ليست مسألة توقيت، لابد أن ننتزع من وسط القاعدة الطلابية هذا الوباء".

ولم تكن مهمة السادات بالمهمة السهلة، إذ إنه فيما عدا مستمعيه، كانت الانتفاضة الطلابية تتمتع بقدر من التأييد فى عموم البلاد حيث أيقظت الحركة الطلابية حركة المثقفين المصريين، وأيدت النقابات المهنية الانتفاضة فى نفس اليوم الذى تظاهر فيه الطلاب فى القاهرة. وأصدرت أربع من أقوى هذه النقابات نفوذًا – نقابات المعلمين، والمحامين، والمهندسين، والصحفيين– بيانات نشرت فى الصحف[٣٨] تشيد بوطنية الطلاب، وتتبنى مطالبتهم الاستعداد الجاد من أجل المعركة. وبينما حاولت بعض هذه البيانات (مثل بيان المعلمين والصحفيين) التوفيق بين موقفى الطلاب والحكومة، أيد البعض الآخر (مثل بيان المحامين) مطالب الطلاب تأييدًا كاملاً. فضلاً عن أنها جميعًا انتهزت الفرصة للمطالبة برفع الرقابة عن الصحف. وأصدر خمسة من كبار الكتاب[٣٩] فى مصر بيانًا، إلا أنه لم ينشر. وجاء بالبيان: "إذا كان قد شابت مطالب الطلبة ونداءاتهم بعض الأخطاء أو بعض وجوه الشطط فى التفكير أو فى التعبير فإنما مرد ذلك إلى حماس الشباب أو اندفاعه أو نقص فى الخبرة السياسية وليس إلى نقص فى الوطنية".[٤٠]

وعقد اجتماع بين بعض مسئولى الاتحاد الاشتراكى العربى وممثلى النقابات المهنية الذين جددوا دفاعهم عن الحركة الطلابية، مصرين على أنه

ليس من المقبول: "أن يقال إن هناك انحرافًا فى الطلاب إن الانحراف الوحيد الذى يمكن تصوره هو ثبوت تهمة الجاسوسية ضد أحد الطلاب".(٤١) وفى لقاء آخر بين مسئولى الاتحاد الاشتراكى ووفد من أساتذة الجامعات، طرحت دعوة للإفراج عن الطلبة المعتقلين.

وفى مواجهة تلك الضغوط، اتخذ السادات موقفًا أقل عنادًا، بعد دراسة متعلقة للموقف. وتباينت الاتجاهات بشدة داخل الحكومة حول قضية النشاط الطلابى. ووفقا لما يقول الدكتور كمال أبو المجد: "لم يكن الموقف بين أعضاء الحكومة بمعناها الأوسع واحدًا، فالبعض تصور الأمر كله من زاوية واحدة هى زاوية نشاط التنظيم الطليعى. والبعض أصر على أن ما يجرى كله ليس إلا حركة شيوعية منظمة تمامًا من خارج الجامعة. وكان الرئيس السادات صاحب نظرة متوازنة تدخل الأمرين فى الاعتبار تمامًا وترى فيهما محركًا للكثير مما يدور.. ولكنه أيضا كان على رؤية واضحة للأسباب الموضوعية للقلق والتمزق".(٤٢)

كما قال الدكتور كمال أبو المجد إنه وبعض زملائه، حاولوا "معالجة الظاهرة سياسيًا". وانعكس نفس الاتجاه فى مقال هيكل: "قضية هذا الجيل" فى الأهرام يوم ٢٨ يناير. فبعد أن أورد تمييزه المعتاد بين "قضية الشباب فى مصر، وقضية ثلاثين أو أربعين يمكن أن يحاسبوا على بعض ما تجاوز من تصرفاتهم" اعترف بأن جيل الشباب لديه قضية جديرة بالاهتمام: "برغم أى أخطاء أو نفاد صبر أو حتى المساس بتماسك الجبهة الداخلية.. يجب أن نكف عن هذه النظرة المأخوذة بالارتياع من الفضيحة ونحن نواجه حركات الشباب على أرضنا. إننا فى بعض الأحيان ما زلنا ننظر إلى الظواهر الاجتماعية بمنطق القبيلة ناسين أننا فعلاً فى العصر الصناعى.. إن ضغوط الرأى العام ذات فائدة كبرى على الأقل لتعليم من لم يكن يعلم أن الحكم هنا وراءه نبض ووراءه رأى عام مسموع".

وأخيرًا قرر السادات أن القضية ينبغى أن تعالج سياسيًا. ومثلما فعل عبد الناصر فى ١٩٦٨، دعا إلى دورة خاصة للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى، افتتحها بخطاب تصالحى:

"إن حركة الشباب المصرى فى التعبير عن نفسه لم تكن بعيدة عن الجو العام الذى وصفته لكم أى كحالة من نفاد الصبر. ولقد كان منطقيًا أن يظهر نفاد الصبر أول ما يظهر لدى الشباب، ولا أريد عزل حركة الشباب ولا أريد ضرب حركة الشباب".

وبجانب ذلك أصدر قرارين مهمين: إعادة بناء منظمة الشباب، والإفراج عن جميع الطلبة المحتجزين وإحالة موضوعهم للجامعات "تتولى عن طريق المجالس التأديبية بحثه".

إلا أن السادات – فى اليوم الثانى من المؤتمر– كرر ما فعله عبد الناصر من قبل من التلميح إلى أن الطلاب كانوا مدفوعين بفعل شبكة من عملاء المخابرات الإسرائيلية، وأنه كانت هناك منشورات توزع وبها مزاعم تشبه ما كان يطرحه الطلاب.(٤٣) وجاءت التقارير التى ألقاها وزراء السادات أمام المؤتمر مؤيده لموقفه. فدافع وزير الخارجية عن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والعلاقة مع الاتحاد السوفيتى، وهما موضوعان كانا موضعا لشكوك الطلاب. ودعا وزير الدفاع الطلاب إلى الذهاب إلى الجبهة ومشاهدة الاستعدادات الجادة التى تسير قدمًا ورحب بزيارة طلبة الهندسة للمؤسسات الفنية للقوات المسلحة. وعلى عكس هذين التقريرين اللذين ألقيا فى جلستين مغلقتين. أذيع بيان وزير العدل على الهواء فى الإذاعة والتلفزيون بناء على إشارة من السادات.

وبعكس تقرير وزير العدل فى ١٩٦٨، جاء هذا البيان سياسيًا وحافلاً بالتعبيرات التى تستخدمها التقارير الأمنية، فأشار إلى "الأقلية" و"العناصر

المتطرفة"، و"ذوى الميول المعينة" وأظهر الحركة كما لو كانت توجه من خارج الجامعة، حيث تطبع منشوراتها فى الخارج، وتتلقى المساعدات المالية الضخمة من الخارج أيضا. واتهم الوزير "الأقلية" باستخدام العنف ضد "الوطنيين الحقيقيين". واتهم أحد قادة الطلاب بالتهرب من الخدمة العسكرية كما اتهم آخر بالقيام برحلات مريبة إلى خارج البلاد. وزعم أن الطلاب سلحوا أنفسهم بالعصى والأدوات اللازمة للصدام المحتمل مع قوات الأمن. وقال إن المتظاهرين أحدثوا إتلافات فى سبعة محلات بوسط القاهرة كما أكد أن ٦٧ من جنود الشرطة أصيبوا، بينما لم يشر إلى أية خسائر بين الطلاب.

وكان من المقرر أن يمثل الطلاب البالغ عددهم ٢٢٤ طالبًا (١١٢ من بين المعتصمين بالجامعة، و٦١ من المعتصمين بميدان التحرير، و٥١ من بين المتظاهرين) والذين ورد بتقرير الوزير أنه تم التحقيق معهم، أمام مجالس التأديب بالجامعات. وصدر الأمر بحظر دخول ثلاثين طالبا منهم إلى الجامعات، حتى تبت مجالس التأديب فى حالاتهم. ومع ذلك، وإزاء الضغط الطلابى، ونظرًا للاتجاه المعتدل نسبيًا الذى تبناه رئيسا جامعة القاهرة وعين شمس فى مواجهة الحركة، أغمضت السلطات الجامعية أعينها عن هؤلاء الطلاب الذين تسللوا إلى محاضراتهم، وفى نهاية الأمر وجهت إليهم إنذارات مكتوبة دون أن تعقد أية مجالس تأديبية بالفعل.

وبعد إطلاق صراح المحتجزين، وفى النصف الثانى من العام الدراسى، واصلت العناصر الطلابية النشطة العمل ولكن بشكل أهدأ حيث احتفلوا بـ "يوم الطالب" فى ٢١ فبراير بعقد مؤتمرات جديدة وإصدار بيانات تجدد مطالبهم السابقة. وأكد الطلبة مجددًا ثقتهم فى "قيادة الانتفاضة" وأدانوا قوات الأمن التى اقتحمت حرم الجامعة المقدس، وأعربوا عن رفضهم لبعض المزاعم التى وردت فى تقرير وزير العدل.(٤٤) كما عارضوا أيضا مطالبة السادات إياهم بالتركيز على دراستهم حيث: "إن العطاء الوطنى لا يرتبط

بمجرد التفوق المهنى فى المجالات التخصصية وإنما يرتبط بحق الجماهير فى المناقشات والحوار ثم واجبها فى العمل والبناء".(٤٥) وإزاء رفضهم القاطع للخطط الرامية إلى إعادة إدخال منظمة الشباب إلى الجامعة، اضطرت الحكومة فى النهاية إلى إلغاء محاولاتها.(٤٦)

وشملت مطالب انتفاضة يناير ١٩٧٢ جميع قضايا الوطن، رغم محاولة قامت بها مجموعة من الطلاب فى البداية لقصرها على مسألة التدريب العسكرى للطلاب.(٤٧) وتركز انتقاد الحكومة على ثلاث قضايا محددة. الأولى: الاحتلال الإسرائيلى للأراضى المصرية والعربية. حيث لم يكن الطلبة مؤمنين بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ أو بقيمة محاولات تحرير الأرض المحتلة بالوسائل الدبلوماسية أو من خلال الضغط الدولى الذى أثبتت إسرائيل فى مناسبات سابقة أنها محصنة ضده. وإنما كانوا يؤمنون بضرورة استعادة الأرض بالقوة، عن طريق حرب شعبية شاملة.

وانصبت الركيزة الأساسية فى نقدهم على تردد النظام فى معالجته للقضية. وكما أوضح مراسل "التايمز".(٤٨)

"ليس من الضرورى أن يكون القرار هو الحرب ولكنهم أوضحوا أنهم يريدون قرارًا صريحًا وموضحًا.. إن تذمرهم بالقطع تجاوز الدعوة السطحية لحمل السلاح والتوجه إلى الجبهة".(٤٩)

بل إن محللاً إسرائيليًا توصل هو الآخر إلى نفس النتيجة:

"جعل الطلاب من قضية المواجهة مع إسرائيل هدفهم الرئيس، ليس بغرض اندلاع حرب مباشرة مع إسرائيل، وإنما لإظهار أن النظام عاجز سياسيًا".(٥٠)

وتوضح بداية الفقرة الأولى من "الوثيقة الطلابية" مدى عمق كراهية الطلاب لشعارات النظام: "إن جماهير طلاب جامعة القاهرة مجتمعون الآن

فى داخل الحرم الجامعى إذ يدينون مبدأ إخفاء الحقائق عن الجماهير والاستهانة بعقولهم تحت شعارات مختلفة من استمرار وصمود وردع واستنزاف ومواجهة وحسم ونصر وغيرها".(٥١)

وثانيًا: وجه الطلاب اهتمامهم نحو النظام السياسى ككل وتركزت مطالبهم حول قضية الديموقراطية. ويؤكد بيان طلابى آخر، صيغ على أساس من الآراء المطروحة فى الوثيقة الطلابية: "إن جماهيرنا الواعية، والتى أثارتها كل تلك السياسات لا بعض العبارات الغاضبة أو المضللة فى بيان، قد عرفت فى حركتها الأخيرة طريقها الحقيقى لكى تمارس دورها الحقيقى وهو المشاركة فى صنع القرار لا التفرج عليه".(٥٢) وفى تلك الفترة لم يطرح التبنى المباشر لفكرة التعددية الحزبية، وإنما انصب التركيز الأساسى على حرية الصحافة.(٥٣)

أما ثالثة القضايا الأساسية فكانت البنية الاجتماعية الاقتصادية للبلاد، إذ كان الطلاب يرونها -بطريقة مبسطة بعض الشىء- مرتبطة بالقضايا الوطنية، مؤكدين على ضرورة قيام "اقتصاد حرب" تقدم فيه كل طبقة اجتماعية تضحيات نسبية تحدد على أساس قدراتها على المساهمة. وكان أكثر الاقتراحات راديكالية، هو مطالبة بألا يتجاوز الحد الأعلى للأجور فى البلاد عشرة أمثال الحد الأدنى، كما أعلن الطلاب رفضهم لربط الاقتصاد المصرى بالمصالح الإمبريالية عبر مناطق التجارة الحرة التى كانت فكرة جديدة وقتها. وبالإضافة إلى ذلك أعلنت بيانات الطلاب عن رفضهم للبذخ الذى تعيشه الشريحة العليا من البيروقراطية، ذلك البذخ الذى حاولت الوزارة الجديدة الحد منه عن طريق إجراءات التقشف، وأبدى الطلاب رفضهم لتعيين سيد مرعى أمينًا عامًا للاتحاد الاشتراكى العربى بسبب انتمائه الطبقى "الإقطاعى" وطالبوا أيضا بالإفراج عن عمال حلوان، وإعادة الاعتبار للجان النقابية العمالية التى تعرضت للتشهير بها من قبل الحكومة نتيجة إضراب العمال فى ١٩٧١.

وتجاوزت مطالب انتفاضة يناير ١٩٧٢ المدى الذى وصلت إليه انتفاضتا عام ١٩٦٨. ففى هذه المرة أبدى الطلاب موقفًا متشددًا عنيدًا بعض الشىء وكانت هذه الروح ثمرة لكل من سنوات الإحباط، والجهود المكثفة التى بذلتها العناصر السياسية التى أفرزتها تلك السنوات.

وتركزت استجابة الحكومة لهذه المطالب على مهاجمة العناصر الطلابية النشطة التى قادت الانتفاضة بدلا من تناول الأساس الموضوعى للأحداث وجوهر المطالب الطلابية. فعمد كبار المسئولين بالحكومة – ومن بينهم السادات نفسه– إلى تبسيط قضية مطالب الطلاب. فبينما ذكر رئيس اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة أمام البرلمان: "إن هناك خلافًا استراتيجيا بين تصورات السلطة فى حل قضية الوطن وبين تصور القواعد الطلابية"،[٥٤] جاءت استجابة السادات أكثر انفعالية: "أصدر المؤتمر توصيات رفض الحل السلمى (قلت هذا)، إعداد الجبهة الداخلية للحرب (قالت هذا الجرائد)، وتحديد موقف الاتحاد السوفيتى (قلت تجرى مفاوضات على أعلى مستوى)، تحويل اقتصاد البلد إلى اقتصاد حرب (منشور وسياستنا هى توجيه الإعلام لخدمة المعركة)، كل هذا مجاش بجديد ومكتوب بالصحف فى المرحلة اللى قبل هذا".[٥٥]

وفى شىء من الصراحة يعلق الدكتور كمال أبو المجد على هذا الوضع بقوله: "لم تعرف الحكومة مرة واحدة مطالب الطلبة. وهذه مشكلة آن الأوان لتوكيدها. فالحكومة كانت ترى دائما أن الطلبة ليس لها مطالب محددة. وأن ما قدم باسم "الوثائق" قدم فى جو محموم وصيغ على عجل ولم يدرسه أحد، وأن المقصود الوحيد منه كامن فى إحداث المتاعب وخلق المزيد من التوترات. ولهذا بكل صراحة، لم يأخذ أحد فى الحكومة هذه المطالب مأخذ الجد".[٥٦]

ولا شك أنه لأمر صحيح تمامًا ما أشار إليه أحد المعلقين الأجانب من أن هذه المطالب احتوت إلى حد كبير تقييمًا " غير واقعى"[٥٧] وما أكده أحد

القيادات الطلابية من أن "الأمر قد استلزم من الطلاب قدرًا من الوقت لتوضيح مطالبهم".[٥٨] إلا أنه كان هناك مطلب واحد ومحدد: وهو حل القضية الوطنية وديمقراطية النظام السياسى. وأوضحت استجابة الحكومة عدم حساسيتها تجاه مشاعر قطاع من الشعب مهتم بالسياسة ومتحمس.

إلا أنه رغم تلك الفجوة، تجنب الطرفان حدوث قطيعة تامة، حيث توجه الطلاب ببرنامجهم السياسى إلى الحكومة كما توجهوا به إلى القطاعات الأخرى من الشعب، وأعربوا أكثر من مرة عن ثقتهم فى وطنية السلطة الحاكمة.[٥٩] ويرى أحد المعلقين أنهم أظهروا بهذا افتقارهم إلى الرؤية الواضحة للطبيعة الاقتصادية والاجتماعية، أى الطبيعة الطبقية للسلطة السياسية، ومن ثم اقتصر دور الحركة الطلابية على مجرد "التعليق" على تصرف هذه السلطة.[٦٠]

وشكل قادة انتفاضة يناير ١٩٧٢ أفضل مجموعة واعية سياسية من بين المجموعات التى قادت الانتفاضة الطلابية منذ فض الحركة الطلابية فى ١٩٥٤. وكان انتماؤهم يساريًا بوجه عام، وإن لم يكن شيوعيًا فقط حسب زعم الحكومة، وكذلك زعم الجناح اليمينى للحركة الطلابية. حيث كانت الحركة الشيوعية السرية فى مصر فى ذلك الوقت مازالت جنينية وفى حالة بحث عن مركز ثقل منظم داخل الحركة الوطنية الطلابية. وكما أوضح أحد التنظيمات الشيوعية: "لقد عمل تنظيمنا بكل طاقته فى الحركة الأولى الطلابية وطورها وتطور هو من خلال قيادتها، أما الحركة العمالية فلم تلق نفس التركيز إلا فى بعض مواقعها. وإلى هذا الأساس يستند بعض الزملاء ليؤكدوا تصورهم أننا أمام انحراف برجوازى صغير وطلابى".[٦١]

وبينما أمدت الحركة الشيوعية الانتفاضة بعدد من عناصرها النشطة الذين كان لهم قدر من التأثير الأيديولوجى على المجموعة الأوسع من القيادات الطلابية، شكلت الانتفاضة نفسها نقطة تحول فى تطور الحركة

الشيوعية حيث تمكنت التنظيمات الشيوعية من تجميد عدد من العناصر الطلابية المشاركة فى الانتفاضة اعتبارًا من العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢. على أن انقسامية المنظمات الماركسية انعكست على الحركة الطلابية عبر الخلافات المتكررة بين العناصر القيادية.

وأدى نفوذ الطلبة الماركسيين فى اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة، ووجود عدد منهم بين أعضائها، إلى أن اتخذ الجناح اليمينى للحركة الطلابية – سواء من الليبراليين أو الأصوليين الإسلاميين، بل واليسار الناصرى أيضا – موقفًا عدائيًا من اللجنة والانتفاضة ككل. وسعى اليمين الذى عمل تارة من خلف ستار اتحاد الطلاب، وتارة أخرى يعمل مستقلاً لإحداث انقسام فى الحركة فى مرحلة متقدمة. حيث تجمع أثناء الاعتصام الذى حدث بقاعة عبد الناصر عدد من الطلاب (معظمهم من كلية الطب والهندسة) وتظاهروا علانية بهتافات ضد الشيوعيين. كما أعدوا أيضا وثيقة أكثر "اعتدالاً" ولم تفلح محاولاتهم حيث اعتبرهم العديد من الطلاب انقساميين أو مجرد عملاء للحكومة.(٦٢) وبرغم سيطرة العناصر اليسارية على قيادة الحركة إلا أنها اتخذت خطوة جريئة حيث ساءلت الحكومة حول حجم الدعم السوفيتى الحقيقى لمصر.(٦٣) وهو الأمر الذى أساء البعض فهمه فذهب إلى الظن بأن الانتفاضة كانت تسيطر عليها قيادة من الماويين، أو اليسار الجديد (بالمفهوم الأوروبى).(٦٤)

كانت انتفاضة يناير منظمة عبر لجان وطنية مستقلة وصفها السادات بأنها "سوفيتات".(٦٥) ولم يكن انزعاج الحكومة من تلك اللجان راجعًا إلى أنها عملت خارج الإطار الشرعى لاتحاد الطلاب فحسب، وإنما أيضا بسبب تكرارها بنفس نموذج اللجان الوطنية فى الأربعينيات حينما كانت مصر تحت الاحتلال البريطانى.(٦٦) وانتهت الحكومة إلى أن اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة، نتاج مؤامرة تم تنظيمها خارج حدود الجامعة. بينما يؤكد أول

بيان صادر من اللجنة بوضوح أنها نابعة من الانتفاضة نفسها وليست سابقة عليها، أو محرضة لها.(٦٧) وهو ادعاء له ما يبرره. فالتحرك التلقائى الذى حدث فى شوارع القاهرة سبقه تحرك عفوى آخر داخل الجامعة، وكما يصفه ديفيد هيرست مراسل "ذاجارديان" البريطانية:

"إن أعمال الشغب التى حدثت اليوم كانت بلا ريب ثمرة للتصعيد العفوى من أسفل حيث بدأ الأمر فى مختلف الكليات بصورة منفصلة ولكنها الآن بدأت تندمج فى تيار واحد له قيادة واحدة معترف بها".(٦٨)

وتشكلت اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة – كما يوضح أحد أعضائها– كمحاولة "لانتزاع حق تشكيل التنظيمات المستقلة للجماهير خارج أطر السلطة وبعيدًا عن مؤسساتها المشلولة".(٦٩) وأصبحت اللجنة بمثابة الناطق بلسان الانتفاضة، كما حظيت بتأييد عدد من قيادات اتحاد الطلبة رغم موقف العداء العام الذى مارسه الاتحاد فى مواجهتها وبسبب حجم التأييد الذى لقيته اللجنة بين الطلاب، أصدر رئيس جامعة القاهرة بيانًا موجزًا فى ٢٣ يناير – فى محاولة منه لإنهاء الاعتصام– يعترف فيه باللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة باعتبارها الممثل الشرعى للطلاب.

وعكس تشكيل اللجنة إحساسًا بفشل اتحاد الطلاب فى أن يكون منبرًا للتعبير عن رأى القاعدة الطلابية. وكما يقر د. كمال أبو المجد: "لوحظ نمو الشعور بفساد الاتحادات الطلابية.. فسادًا تمثل فى العجز والانحراف، كما تمثل فى تبعياتها الكاملة لجهات معينة فى الدولة وائتمارها فى كثير من الأحيان بأوامر تلك الجهات. كما تمثل فى الإحساس بعدم تمثيلها لقاعدة طلابية. كما كثر الحديث عن المخالفات المالية الجسيمة وظاهرة الانتفاع المادى من العمل الطلابى".(٧٠)

واتخذت عملية خلع الاتحاد من قيادة الحركة الطلابية أشكالاً اختلفت من كلية لكلية ومن جامعة لأخرى. ففى جامعة القاهرة كانت القيادة الفعلية،

كما لا حظ د. أبو المجد: "رافضة تمامًا للاتحاد الطلابى وتمثل لدى الطلاب بديلا عنه، أما جامعة عين شمس فكان الاتحاد الطلابى فيها يحرك الأحداث بحكم انتماء أكثر أعضائه إلى التنظيمات الطليعية السابقة.. وكان بيننا وبين الكثير منهم روابط وطيدة نمت خلال المعسكرات واللقاءات التى كنا ننظمها تحت شعار الناصرية. وكانوا يعتقدون أن هناك أرضية مشتركة بيننا وكان لدينا نفس الاعتقاد، على الأقل بالنسبة لبعض القضايا، ومن ثم فقد استمر الاتصال بهم فيما عدا الفترات التى فقدوا فيها السيطرة على الأحداث".(٧١) وكانت قيادات الاتحاد منقسمة بين الولاء للنظام وبين اضطرارها للتعاطف مع أولئك الذين من المفترض أن تمثلهم.(٧٢) وحاولت هذه القيادات تهدئة الحركة قبل أن تتمكن من الانطلاق.(٧٣) وأثناء الأحداث انهمرت برقياتهم على الرئيس السادات تأكيدًا على ولائهم.(٧٤) وفى خطابه يوم ٢٥ يناير، اختار الرئيس أن يتلو عددًا من تلك البرقيات، ومن بينها برقية من اتحاد طلبة هندسة القاهرة، وهى التى اعتبرها "برقية لها وضعها الخاص، لأن الحركة بدأت أساسًا من كلية الهندسة".(٧٥)

وتحت ضغط جمهور الطلاب إثر القبض على قيادات الانتفاضة، أصدر اتحاد طلاب جامعة القاهرة بيانًا يدعو للإفراج عنهم، ويعلن تأييده للحركة، وفى نفس الوقت "تسجيل الخطوات الديموقراطية للسيد رئيس الجمهورية".(٧٦) وواجهت قيادة الاتحاد العام لطلاب الجمهورية مأزقًا مشابهًا. فكما أوضح أحد قادته: "فى المساء ذهبت لمقر اتحاد الجمهورية فوجدت أعضاء مجلس الاتحاد موجودين ويتناقشون فى كيفية مواجهة الموقف، وتتصل بهم وزارة الداخلية بهذا الخصوص على أساس نزولهم إلى ميدان التحرير لمخاطبة الطلاب وتجمع القيادات المسيطرة على الموقف وتشكيل لجنة لمناقشة الأمر مع الدولة، بعد فض المظاهرات. وحين وصولنا إلى ميدان التحرير وجدنا الصدام قد بدأ باستخدام رجال الأمن للقنابل المسيلة للدموع فلم نتمكن من عمل شىء. وفى هذه الحالة تحول موقفنا إلى إصدار

بيان جماعى من قبل اتحاد طلاب الجمهورية يرفض تدخل الشرطة ويؤيد جمهور الطلاب".(٧٧)

وفى اجتماع ٢٥ يناير حث السادات اتحاد الطلاب على احتواء الحركة وتأكيد سلطته: "بعض القيادات المخلصة حاولت التصدى بالفعل لقادة القاعة. وأنا أريد أن يكون العمل السياسى من خلال اتحاد الطلاب المنتخب بالفعل.. هم يقولون إنكم لا تمثلون الطلاب وأنا أقول إنكم تمثلون الطلاب لأنكم أنتم الذين تم انتخابكم.. فيه ٣٠ واحد استطاعوا أن يسحبوا السجادة من تحت أقدامكم أنتم الممثلون الشرعيون لحركة الطلاب".(٧٨)

وأعرب ممثلو الاتحاد الذين حضروا لقاء الرئيس عن رغبتهم فى اتباع نصائحه. فتحدث رئيس اتحاد طلاب جامعة عين شمس قائلاً: "لقد استطعنا فى جامعة عين شمس أن نسيطر على الحركة تماما والتى ظهرت موجتها الأولى فى كلية الطب، وقد تم فى كل الأحوال ضرب ما يسمى باللجنة الوطنية حتى فى كلية الطب". ومع ذلك، أبلغه البعض الآخر من الطلاب الحاضرين، أن الاتحاد فقد مصداقيته لدى جمهور الطلاب بسبب خضوعه للوصاية الإدارية. إلا أن الرئيس لم يبد نية نحو إلغاء هذه الوصية.

وعانى الاتحاد – حتى بعد انتهاء انتفاضة يناير– صعوبة فى استعادة سيطرته. فحدثت مشاحنات أخرى فى مؤتمر اتحاد طلاب جامعة القاهرة – الذى عقد فى المنصورة– وفى المعسكر السياسى الذى نظمه اتحاد طلاب جامعة عين شمس. وعندما استجابت الحكومة لضغط الطلاب، وسمحت للاتحاد بعقد مؤتمره القومى لأول مرة منذ ثلاث سنوات، أبرزت المناقشات التى دارت فى المؤتمر عدم رغبة الاتحاد فى التورط فى النشاط السياسى،(٧٩) الأمر الذى أرضى الحكومة مؤقتاً، ولكنه لم يفد فى تقوية ادعاء الاتحاد أنه ممثل حقيقى للطلاب.

واتسمت بعض تقييمات انتفاضة يناير ١٩٧٢ بالمبالغة والافتقار للدقة،(٨٠) بينما كان بعضها الآخر متوازنًا. مثل تقييم الدكتور فؤاد زكريا: "شهدت حركة الطلاب فى ١٩٧٣/٧٢ التى وصل فيها الوعى الطلابى لقمته، والواقع أن هذا الوعى كان مفاجأة لعدد كبير من أعضاء هيئة التدريس، وأنا منهم. وذلك لأن الفكرة التى كانت سائدة لدينا هى أن هؤلاء الشبان الذين تربوا فى ظل مناهج تعليمية تعرض عليهم التاريخ بصورة موحدة الاتجاه وتسير كلها نحو عبادة الفرد، لا بد أن تفوتهم أمور كثيرة من تلك التى يستطيع أفراد الأجيال الكبيرة أن ينتبهوا إليها. وذلك على الأقل، لأن هذه الأجيال الكبيرة تلقت تربية مختلفة تساعدها على التمييز والمقارنة. ومع ذلك فقد تبين أن لدى الطلاب أحيانًا من الفهم لطبيعة أوضاع البلاد ومشاكلها وطرق حلها ما يفوق فهم الكبار أنفسهم. وكانت تلك المفاجأة هى أهم ما أذكره عن هذه الأحداث إذ إنها أعادت إلى نفوسنا – نحن أبناء الجيل الأقدم- الأمل الذى كان مفقودًا فى الوقت الذي اعتقدنا فيه أن الأجيال الجديدة قد طويت، وأمكن وضعها فى القوالب المطلوبة. لقد شعرنا جميعًا بأننا مهما فعلنا فسوف يظل جهدنا أقل بكثير من جهد هؤلاء الشبان الصغار الذين وقفوا وحدهم يعبرون عن معاناة شعب بأكمله".(٨١)

وهكذا أصبحت الحركة الطلابية التى جاءت عام ١٩٦٨ بالأساس مجرد رد فعل للهزيمة، حركة سياسية تتحرك بالوكالة عن طبقات اجتماعية أخرى، وتدفع هذه الطبقات إلى أن تشكل بدورها حركتها الخاصة.(٨٢) حيث أصبحت منبرًا أكثر تماسكًا للتعبير عن النفس والتفكير فى البرامج البديلة. كما أنها فرضت على النظام الحاكم إدراك الخطر السياسى الذى يجلبه التسويف والتردد فى مواجهة القضية الملتهبة؛ قضية تحرير الأرض المحتلة. وهو الأمر الذى حد من حرية النظام فى الاعتماد على الحل الدبلوماسى، وفتح الطريق أمام بذل محاولة عسكرية لاستعادتها. كما جاءت انتفاضة يناير ١٩٧٢ فى نفس الوقت، بمثابة إنذار مبكر لنظام السادات بأن الشعارات

الديموقراطية التى بدأ يرفعها لن تكفى لتأمين مستقبله السياسى إلا بمقدار تجسدها فى الواقع الفعلى.

ب) انتفاضة العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢:

شهد صيف ١٩٧٢ إرهاصات موجة ثانية من الاضطرابات فى الجامعة المصرية. ففى تلك الفترة، كانت هناك ثلاث قوى تتشكل: أولاها كتلة اليسار التى قادت الانتفاضة فى العام الدراسى السابق، وهى تتكون من مجموعتين متميزتين؛ مجموعة أكثر ترابطًا من بين العناصر النشطة التى بدأت فى تطوير روابط تنظيمية مع المنظمات الماركسية الناشئة فى البلاد، ثم مجموعة أكثر تنوعًا من العناصر المستقلة ذات الميول اليسارية والماركسية العامة. أما القوة الثانية فهى الطلاب الناصريون، خصوصًا فى جامعة عين شمس، الذين كانوا يضمون صفوفهم للقيام بدور أكثر نشاطًا فى الحركة بطرح برنامج أكثر راديكالية، يهدف ضمنًا لإضعاف موقف منافسيهم الماركسيين. وأما القوة الثالثة: فتتمثل فى الجناح اليمينى من الحركة والذى كان يضم صفوفه لمناهضة اليسار على أساس من الأصولية الإسلامية.

وأوضحت الأنشطة الطلابية فى ذلك الصيف بجلاء، الانقسامات داخل الكتلة الطلابية. حيث عقدت ندوة سيطر عليها اليسار الماركسى فى جامعة القاهرة، كما عقد مؤتمر لاتحاد الطلاب بجامعة عين شمس سيطر عليه الناصريون، وتم تنظيم تجمع آخر فى عين شمس لتخليد ذكرى عبد الناصر.[٨٣] ونظم الاتحاد العام لطلاب الجمهورية معسكرًا صيفيًا سياسيًا تحت رعاية الحكومة بالإسكندرية بهدف "ملء الفراغ لدى الكتلة الطلابية من خلال اللقاءات مع المسئولين الحكوميين".[٨٤] وهو ما شكل فى الواقع محاولة لاستقطاب مؤيدين للحكومة من داخل الحركة الطلابية.

وفى نفس الوقت سرت شائعات -لم يكن من الممكن التيقن منهـا إلا عندما يبدأ العام الدراسي- بأن فرقًا خاصة من الطلاب يتم تدريبها للقضاء على النشاط السياسى الطلابى الصاعد باستخدام القوة، وأن العديد من هذه الفرق تحت الإشراف المباشر لأمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى العربى محمد عثمان إسماعيل.(٨٥) أما الدكتور أبو المجد، رغم أنه لم يتهم شخصيًا بانتهاج مثل هذه الأساليب،(٨٦) إلا أنه اعترف بعلمه بالأمر بعد ذلك: "لجأت بعض جهات فى الحكومة – بمعناها الأوسع- إلى تنظيم جماعات طلابية لضرب نشاط القيادات الطلابية مما خلق قضية جديدة هى قضية "العنف الداخلى فى الجامعة".(٨٧)

وبدأ الجناح اليمينى للحركة يتبلور حول نواة "جماعة شباب الإسلام"، التي أنشئت فى هندسة القاهرة مع بداية العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢ فكانت، طبقًا لقول أحد مؤسسيها، "جماعة إسلامية جديدة تؤكد الوجود السياسى الإسلامى" و "كبديل للقيادة الشيوعية".(٨٨) وعقب ذلك مباشرة لجأ بعض المسئولين الحكوميين إلى عرض الأموال على أعضاء الجماعة وتحريضهم على استخدام العنف ضد خصومهم اليساريين.(٨٩) وهو العرض الذى رفضته الجماعة.(٩٠)

وفى ظل هذه الخلفية، بدأ العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢ بموجة تصعيدية من مجلات الحائط التى كان موضوعها الرئيسى – وهو ما وصفه الرئيس السادات بقلة الحياء- هو نفس موضوع العام السابق، مع زيادة نغمة التحدى للحكومة فى هذه المرة.(٩١) ووفقًا لما أعلن النائب العام: "بالإطلاع على هذه الملصقات تبين أنها تنطوى على هجوم على نظام الحكم القائم وسياسته وعلى التطبيق الاشتراكى فى مصر، وعلى مؤسسات الدولة الدستورية والشرعية وأجهزتها المختلفة مثل الاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب والقوات المسلحة والإعلام والأمن. كما تنطوى على مهاجمة سياسة الدولة الخارجية

بوصف أنها تمثل ما أسموه بسياسة الخنوع أو الركوع أمام أمريكا، وأنها تقف مرتعشة أمام الاستعمار. كما تنطوى على مهاجمة سياسة البلاد العربية فيما يتصل بتقريب وجهات النظر العربية بدعوى أن حلف السلطة المصرية مع السلاطين والمشايخ، هو ضد التحرر الوطني.. كما تضمنت تلك الملصقات الحديث عما أسموه قضية الحرية والديموقراطية بدعوى انعدام الديموقراطية وتكبيل الحريات وعدم وجود حرية صحافة.. وورد أيضا بتلك الملصقات هجوم على إدارة الجامعة بوصفها أنها تمارس أسلوبًا إرهابيًا ضد الحركة الطلابية الشرعية بوصفها بالعمالة لأجهزة الأمن".(٩٢)

وبدأت فى نفس العام المؤتمرات الطلابية التى نوقشت فيها – وفقا لما ذكره أحد شهود النائب العام– "العديد من الأمور التى تتناول الوضع السياسى والاجتماعى داخل البلاد ومشكلة الشرق الأوسط وتحرير الأرض والديموقراطية".(٩٣)

وكان أول هذه المؤتمرات عبارة عن تجمع بكلية الهندسة بجامعة القاهرة تحت رعاية الجناح اليمينى للحركة، لمناقشة قرار السادات باستبعاد الفريق صادق وزير الدفاع – الذى كان معروفًا بموقفه المناهض للسوفيت– من الوزارة والجيش. وجاء موقف الحكومة إزاء هذا المؤتمر متضاربًا فهى من ناحية رحبت بصعود اليمين لمناهضته النفوذ اليسارى، ومن ناحية أخرى شعرت بعدم الارتياح لادعاء اليمين بأن الوزير أبعد بإيعاز من الاتحاد السوفيتى. ولم يلق اليسار بالاً كثيرًا لهذا الادعاء، وحاول أن يعمل وفق مبدأ "نحن نرفض رفضًا قاطعًا أن تستغل حركة الطلاب كوسيلة وأداة فى الصراع على السلطة لتغليب جناح من أجنحتها والانتصار له".(٩٤)

وشهدت الأسابيع التالية إنتاجًا مكثفًا من مجلات الحائط التى تتناول قضايا تتعلق بالوضع السياسى للبلاد. واتخذ رد الحكومة على ذلك صورتين: أولاهما: دفعت سلطات الجامعة لاتخاذ إجراءات قاسية ضد العناصر

النشطة. وثانيتهما: أطلقت العنان لفرق الطلاب الموالية لها لاستخدام العنف ضد معارضيها، بما فى ذلك من تخريب لاجتماعات الطلاب ومـؤتمراتهم، وتمزيق مجلات الحائط والاعتداء بالضرب على العناصر النشطة التى لـم تكن فى الغالب ترد بالمثل خشية الإضرار بقضيتها السياسـية.(٩٥) وبينمـا دفعت هذه الأساليب بالكثير من الطلاب إلى رفضها، فإنها أيضا اضـطرت الطلاب إلى بحث قضية الديموقراطية داخل الجامعة على حساب مناقشـاتهم للقضايا الوطنية العامة، وذلك فى الوقت الذى أصبح فيه من السـهل علـى الحكومة التدخل تحت دعوى وضع نهاية للعنف فى الجامعات.

وفى أوائل ديسمبر اتخذت الأحداث صورة خطيرة عندما قام الدكتور حسن حمدى وكيل كلية الطب بجامعة القاهرة، بتمزيق عدد مـن مجـلات الحائط واستدعى محرريها (حسام سعد الدين، وأحمد عبد الله، وسناء عبـد العزيز، وأشرف صادق) للمثول أمام مجلس تأديب. وفى ١٧ ديسمبر كـان من المقرر أن يمثل الطلاب الأربعة أمام المجلس حيـث سـمح لمحـاميهم بالحضور،(٩٦) إلا أن المجلس لم ينعقد حيث لم يحضر أعضاؤه تجنبًا للصدام مع الطلاب الذين كانوا يحتلون المنطقة المحيطة بإدارة الجامعة.

واتخذ التجمع الطلابى شكل مؤتمر مفتوح، استمر انعقاده بصورة شبه يومية على مدى بقية الشهر. حيث أطلق الطلاب المجتمعون على أنفسهم اسم "التجمع الوطنى الديموقراطى"، ونظموا المسيرات داخل الجامعة، وأصدروا البيانات التى تكرر الدعوة للمطالب السياسية للطلاب وتضيف إليها المطالبة بالديموقراطية داخل الجامعة. كما تضمنت دعوة الطـلاب لتشـكيل اتحـاد مستقل ما لم يعلن عن موعد انتخابات الاتحاد الرسمى – وكانت قد تـأخرت كثيرًا– مع نهاية الشهر. ودعا التجمع لتشكيل لجان للدفاع عن الديموقراطية فى مختلف الكليات، وذلك لإضفاء الصبغة المؤسسية على عمله. وطرحـت بعض العناصر النشطة برنامجًا لهذه اللجان، تناولت خمس من نقاطه العشر

مسألة الديموقراطية داخل الجامعة بينما تناولت النقاط الخمس الأخرى الديموقراطية فى البلاد ككل.

وعقب تلك التطورات نظمت مسيرة بجامعة القاهرة بتحريض من الحكومة، تعالت فيها الهتافات ضد الشيوعيين، كما تم توزيع أعداد ضخمة من منشور بهذا المعنى. وأثناء انعقاد مؤتمر طلابى بكلية الحقوق جامعة القاهرة استخدم بعض مؤيدى الحكومة (من المعتقد أنهم ينتمون إلى فرق الإرهاب) "المطاوى" لإنهاء النقاش مع معارضيهم، حيث أصابوا ثلاثة منهم. ولم تكمل النيابة تحقيقها فى الحادث، وظل المعتدون مطلقى السراح بفضل مساندة الحكومة غير المعلنة لهم. ومع ذلك، عزز الحادث موقف اليسار فى نضاله من أجل الديموقراطية داخل الجامعة، وطرحت دعوة لعقد مؤتمر طلابى عام فى ذكرى مرور عام على انتفاضة يناير، بحيث يمكن إجراء انتخابات لتشكيل اتحاد طلابى مستقل فى ذلك المؤتمر.

وبغرض وقف مد الاضطراب المتصاعد، قرر السادات مع مجلس الأمن القومى إلقاء القبض على زعماء الحركة. فدعا فى خطابه يوم ٢٩ ديسمبر إلى "ممارسة الديموقراطية بلا خوف"، وحذر فى نفس الوقت من أنه لن يسمح "من الليلة" أن يضلل شباب البلاد بواسطة "اليمين المتطرف أو اليسار المغامر" وكانت كلمة "لن أسمح من الليلة" هى الإشارة لوزير الداخلية لتنفيذ عمليات القبض على القيادات فجرًا.[٩٧] وبذلك أثار السادات استياء الطلاب مرة أخرى بصورة تعيد إلى الأذهان نطاق السخط الذى كان سائدًا قبيل الثورة. حتى إنه يمكن القول بأن العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢ الذى سبق حرب أكتوبر كان شبيهًا – من حيث كثافة الانتفاض الطلابي– بالعام الدراسى ١٩٤٦/٤٥ الذى تلا انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وشملت كتلة العناصر النشطة التى ألقى القبض عليها أغلبية من الماركسيين، وقليلاً من الناصريين، وأحد الأصوليين الإسلاميين وهو رئيس

"جماعة شباب الإسلام" وأسفر القبض على هذه النواة القيادية عن ظهور العديد من قيادات الصف الثانى من بين مؤيديهم. فاندلعت موجة من الاحتجاج فى خمس جامعات مصرية، وفى عدد من المعاهد العليا. واتخذ ذلك شكل اللقاءات الجماهيرية، والاعتصامات فى عدد من الكليات، والمنشورات ومجلات الحائط، والصدامات مع قوات الأمن خارج النطاق الجامعى، الأمر الذى نتج عنه اضطراب حاد فى الدراسة خلال هذا العام الدراسى.

وتم تنظيم اعتصام بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، وقام طلاب المدينة الجامعية برفض استلام الوجبات احتجاجًا. وفى ٣ يناير وقع صدام مع الشرطة خارج الجامعة. وفى جامعة عين شمس حدث اعتصام آخر، وأضرب الطلاب المجتمعون فى القاعة الرئيسية عن الطعام. كما وقعت أحداث مشابهة فى جامعة الإسكندرية خاصة فى كلية الهندسة. وفى جامعة أسيوط انطلقت موجة من الاحتجاجات التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخها. وكذلك عقدت اجتماعات للاحتجاج على القبض على الطلاب فى جامعة الأزهر وفى فرع جامعة القاهرة بمدينة المنصورة.

وفى ٤ يناير نشر وزير التعليم العالى ومديرو الجامعات نداءات للطلاب بالصحف بالتزام الهدوء والانكباب على دراستهم. وذهبت هذه النداءات أدراج الرياح، وبعد أسبوع من الاضطرابات لجأت الحكومة إلى الإجراء المعتاد بتقديم موعد عطلة نصف العام الدراسى. وفى ٥ فبراير طلب السادات من مجلس الشعب تشكيل "لجنة برلمانية لتقصى الحقائق فى الأحداث الطلابية"، وتم مد العطلة لمدة أسبوع آخر حتى تتمكن اللجنة من إعداد تقريرها.

وكان الدافع الرئيس لتحركات الطلاب هو الاحتجاج على القبض على زملائهم. وحاول الجناح اليمينى من الحركة قصرها على الدعوة للإفراج

عن الطلاب المعتقلين. واتخذ ذلك الموقف أعضاء "شباب الإسلام" بهندسة القاهرة الذين عجزوا عن تفسير السبب فى اعتقال زعيمهم عصام الغزالى مع مجموعة كبيرة من خصومه اليساريين.(٩٨) وبعد فشل محاولتهم لتنظيم اعتصام منفصل للمطالبة بالإفراج عنه،(٩٩) لجأوا إلى المهمة الثقيلة على نفوسهم وهى الانضمام إلى خصومهم، الذين حاولوا وضع الاعتقال فى إطاره السياسى العريض، وجددوا الدعوة لمطالبهم الوطنية.

وفى اعتصام جامعة القاهرة، أصدر الطلاب بيانًا يؤكدون فيه التزامهم بوثيقة يناير ١٩٧٢، ويدعون لتشكيل لجان للدفاع عن الديموقراطية، ويعلنون تأييدهم للثورة الفلسطينية، الأمر الذى اعتبره الأصوليون تمييعًا للقضية، وبناء على ذلك، أحجم الأصوليون عن المشاركة فى الاعتصام، ونظموا -وحدهم- إضرابًا عن الطعام، سرعان ما أنهوه تحت ضغط أساتذتهم. وفى جامعة عين شمس، اتخذ الطلاب المشاركون فى الاعتصام موقفًا متشددًا واضحًا يعكس كما أكدوا للجنة تقصى الحقائق "فقدان ثقتهم فى كافة مؤسسات الدولة"، وطالبوا بأن تقيم وطنية النظام على أساس موقفه من قضية الديموقراطية.

ولم تشر الصحافة الرسمية إلى الأحداث فى بدايتها، وعندما بدأت النشر أعطت انطباعا معكوسًا عما كان يحدث بالفعل. فعلى سبيل المثال ذكرت صحيفة "الأهرام" فى ٣ يناير: "بعض الإذاعات الأجنبية والصحف العميلة استغلت ما قامت به فئة ضئيلة من الطلبة محاولة اتخاذها مادة لخدمة أهداف العدو". وأعطت مثالاً بضبط صحفى أمريكى داخل حرم جامعة عين شمس أثناء التقاطه صورًا لتجمعات الطلبة داخل الجامعة. كما اتهمت أيضا الطلاب بالاعتداء بالضرب على أساتذتهم، وهى التهمة التى أيدتها لجنة تقصى الحقائق،(١٠٠) ونفاها الأساتذة أنفسهم.(١٠١)

واستغرق إعداد تقرير اللجنة البرلمانية - المكونة من ١١ عضوًا برئاسة وكيل المجلس الدكتور السيد على السيد- طيلة العطلة التى استمرت

ثلاثة أسابيع. وجاء تقرير اللجنة إدانة كاملة للحركة، الأمر الذى أكد شكوك الطلاب حول نزاهتها،[١٠٢] حيث إن اللجنة بعد تأكيدها على أن أحداث ذلك العام امتداد لحوادث العام الماضى، اتبعت نفس الخط الرسمى الذى يعزو الاضطرابات إلى: "قلة قليلة استنكرت الأغلبية العظمى من الطلاب تصرفاتها غير المشروعة.. ويهم اللجنة أن تشير إلى أن العدد الكلى لطلبة الكليات والمعاهد العليا ٢٥٠ ألف طالب وأن عدد المحتجزين على ذمة التحقيق حوالى المائة من الطلاب". كما استشهدت اللجنة بفقرات من مجلات الحائط للتدليل على أن هذه المجلات بوجه عام مغرضة وتشتمل على "مقالات منافية للقيم الأخلاقية والدينية، ومقالات داعية للعنف والإثارة، ومقالات تجاوزت حد الإسفاف". كما ادعت أيضا أن بعض مجلات الحائط كانت تعد خارج الجامعة وليس داخلها، وأوردت أن "اللجنة لاحظت أن حرم الجامعة أصبح مباحًا للغرباء عنها، الذين أساءوا بذلك للتعليم والتقاليد الجامعية كما أساءوا إلى الطلاب أنفسهم". كما ألمحت اللجنة إلى وجود ارتباط بين العناصر الطلابية النشطة وبين خصوم السادات إبان صراعه على السلطة قبل ذلك بعامين أو ما أسماهم "مراكز القوى". لمجرد ضبط بعض أقربائهم وهم يحملون إليهم فى السجن منشورات طلابية.

على أن اللجنة اعترفت بوجود عوامل سياسية أدت إلى استياء الطلاب:

(١) هزيمة يونيو.

(٢) الفراغ السياسى فى الجامعات؛ عدم فاعلية لجان الاتحاد الاشتراكى، ضعف الترابط بين الأساتذة والطلبة، ضعف تمثيل الطلبة بلجان الاتحاد الاشتراكى.

(٣) اتحادات الطلاب: "فقدت هذه الاتحادات قدرتها الكاملة وفاعليتها المرجوة إذ لم يتسن لها كقيادات السيطرة والتوجيه على القاعدة الطلابية، فجماهير الطلبة ترى أن الاتحادات أصبحت قاصرة عن

تناول حتى الأغراض التى أنشئت من أجلها، ولقد كان البعض من أعضاء مجالس الاتحادات يساير أحيانا بعض الآراء التى تطفو على سطح الأحداث بدلا من التوجه إلى القاعدة العريضة وتوثيق الصلة بها كسبًا لثقة متبادلة ومواجهة لأى تيار منحرف. وكان تأخير انتخابات الاتحادات الطلابية عن موعدها فرصة استغلتها العناصر المثيرة بدعوى أن تشكيلات الاتحادات القائمة ستظل مفروضة على الطلبة".

(٤) التيار الفكرى المناهض: "كان لركود العمل السياسى وغياب منظمة الشباب عن المحيط الجامعى أثر كبير فى إيجاد مناخ ملائم لظهور تيار فكرى مناهض تمثل فى اليسار بكل ألوانه، استقطب مجموعات قليلة من الطلاب مستعيناً بتنظيم دقيق لتحركه".

(٥) عناصر التنظيم الطليعى.

(٦) عدم وجود استراتيجية ثابتة للإعلام.

(٧) طول مدة التجنيد.

وأنهت اللجنة تقريرها باقتراح عدد من التوصيات:

(١) استقلال الجامعة؛ بمعنى أنه "ترى اللجنة أن يتم اتصال المسئولين من خارج الجامعة بالطلاب من خلال قنوات القيادة الجامعية".

(٢) حل المشاكل الاجتماعية للطلاب: (الإسكان الجامعى – الكتاب- رعاية الشباب).

(٣) الممارسة السياسية فى الجامعات ينبغى أن تتم: أ- من خلال المؤسسات وليس خارجها. ب- فى غير أوقات الدراسة. ج- فى مقار الاتحادات الطلابية. د- اللقاءات بين الطلبة والأساتذة بغرض الحوار السياسى.

(٤) تنظيم مجلات الحائط: "وقد اتجهت آراء إلى إلغاء هذه المجلات.. إلا أن اللجنة ترى إتاحة فرصة جديدة لهذه المجلات تؤدى فيها دورها فى

التعبير عن آراء الطلاب مع الالتزام بالقيم الدينية والروحية والوطنية وعلى أن تحدد كل كلية مكانًا معينًا يخصص لها، وأن يؤخذ بالحزم كل من يجاوز هذه الحدود".

(٥) تنفيذ اللائحة الجامعية.

(٦) الإبقاء على نظام الرواد.

(٧) إعادة نظام الأسر (تحت إشراف الأساتذة).

(٨) تخطيط القوى العاملة (لتعيين الخريجين فى تخصصاتهم).

(٩) إعادة النظر فى تشكيل لجان الاتحاد الاشتراكى (لتمثيل أكبر للطلاب).

(١٠) إعادة تنظيم الاتحادات الطلابية.

(١١) التوسع فى الجامعات الإقليمية (ليدرس الطلاب فى أماكن سكنهم).

(١٢) تنشيط دور هيئات التدريس.

(١٣) الاهتمام بالتربية القومية وتكوين مجلس أعلى لها.

ونوقش تقرير اللجنة فى البرلمان، حيث أدان معظم النواب الذين أسهموا فى المناقشة تصرفات "القلة المنحرفة" وطالبوا بفرض عقوبات شديدة عليها. ورأى أحد النواب أن مجلات الحائط "عبارة عن إسفاف وابتذال وإلحاد". بينما قالت إحدى النائبات إن: "مجانية التعليم تحقق فرصًا لتعليم ٩٠% من هؤلاء الطلاب، وهم أسعد منا حظًا". وطالب آخر بأن "تسترد الدولة من أولياء أمور القلة الفاسدة نفقات تعليمهم فى كافة مراحل التعليم".

ومع ذلك، وجه نواب آخرون النقد للجنة، إما بصورة جزئية كما فعل الدكتور جمال العطيفى، الذى تساءل عن السبب فى عدم توضيح أسباب تأخير انتخابات الاتحادات فى التقرير الذى أعدته اللجنة، أو بصورة كلية مثل النائب أحمد طه الذى اعتبر أن التقرير يأخذ شكل التقرير الإدارى والقضائى ولا يأخذ طابع التقرير السياسى، وانتقد تركيز التقرير على اليسار تاركًا اليمين كما يشاء.[١٠٣] وجاء الدفاع الأكثر شجاعة عن الحركة الطلابية

على لسان فارس مناهضة الفساد النائب الدكتور محمود القاضى: "يجب أن نناقش بهدوء وبروية وتأن وبلا انفعال وبلا تحامل وبلا انزعاج.. حركة الطلاب حركة بتحصل فى الدنيا كلها وبتحصل أكثر من كده فى كل دول أوروبا؛ فى انجلترا، فى اليابان وفى كل مكان، حركة عادية جدا مافيهاش أى حاجة أبدًا ولا يجب أن ننزعج إطلاقًا حتى لو قالت إحدى الطالبات أثبتوا لنا وجود الله. فلنثبت لها وجود الله.. عندنا ٥٢ ألفًا فى الجامعة، فلا بد أن يوجد وسيوجد بينهم ١٠٠ طالب اللى التقرير بيشير إليهم. قد يكون لهم فكر مخالف أو منحرف أو حتى مجانين. وجدوا وموجودين وسيوجدون فى المستقبل وهذا أمر طبيعى".[١٠٤] وانتقد الدكتور القاضى أيضا قرار إغلاق الجامعة وطالب السادات بألا يضع ثقته كلها فى تقارير متحيزة عن الحركة الطلابية.

وقام السادات بوضع اللمسة الأخيرة على عمل اللجنة ومناقشة المجلس، وذلك فى خطاب ألقاه فى البرلمان يوم ٣١ يناير.[١٠٥] وبدأ الخطاب بنغمة درامية مؤداها أنه لن يكشف كل الحقائق حول الاضطرابات الطلابية، ولكنه سوف يكشف الحقيقة المذهلة يوما ما. وانتقد – ضمنيًا- إدارة الجامعة لعجزها عن معاقبة العناصر النشطة أثناء العام السابق، الأمر الذى مكنهم من الاستمرار فى مزاولة نشاطاتهم: "وده ماكانش يجب أن يحصل فى المستقبل أبدًا، إطلاقًا." وردًا على انتقادات الدكتور القاضى، أعلن الرئيس أنه كان صاحب قرار إغلاق الجامعة، وادعى أنه أقدم على ذلك برغم النصيحة التى وجهت إليه بأن ذلك سوف يؤثر على صورة البلاد فى الخارج: "أنا ما بيهمنى برة. أنا بيهمنى ولادنا القاعدة الطلابية اللى مش فاهمة ومش عارفة. عدد ضئيل جدا عارف هو بيعمل إيه". لكن الرئيس -فى الواقع- كان يهتم بصورة البلاد فى الخارج. ففى نفس الخطاب كرر الإشارة إلى نشاط مراسلى الصحف الأجنبية: "يطلع المراسلون الأجانب هنا بيتصلوا بالناس الموجودين هنا فى مصر صحفيين وغيرهم. تطلع برقيات الوضع خطير فى

مصر. حتى الإذاعات، راديو لندن وغيره، صحف فى بيروت. صحف فى العالم العربى بمندوبين من هنا مصريين للأسف هم اللى بيطلعوا هذا الكلام".

ولخص الرئيس رؤيته للأحداث: "المخطط كان إيه؟ ابتداء من أول يناير بالتحديد يبتدى المخطط فى التنفيذ. مؤتمر عام لطلبة الجامعة وواضح من خط السير فى أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ومن التجهيز اللى فى الصيف إنه حيسيطر عليه بالكامل اليسار المغامر زى سنة ٧٢ بالضبط، وبعمليات الإثارة اللى استخدمت فى ٧٢ بالضبط.. يبتدى المؤتمر تحت شعار حايسحبوا الثقة من اتحادات الطلاب. ما هو ده ممكن يلاقى رأى عام بين الطلبة لأنه استطاعوا إنهم يتهموا اتحادات الطلاب. وبعدين بديل لاتحادات الطلاب التجمع الوطنى الديموقراطى لطلبة جامعة القاهرة ولجان الدفاع عن الديموقراطية، تشكيل جديد بقى.. الخطوة الثانية فى المخطط إنه لا بد من الاحتكاك بالسلطة عشان ياخدوا الشعب معاهم. لكن عشان ياخدوا الشعب يعملوا إيه؟ ما هم لازم يحتكوا بالبوليس، وساعة ما يحتكوا بالبوليس سواء كان على حق أو على باطل ح تيجى معاهم مائة فى المائة.. وبعد ذلك المخطط إنه يا إما يحققوا اللى همه عايزينه وهو اللجان الديموقراطية والتجمع الوطنى والحزب الجديد اللى طالع وبيلغى تحالف قوى الشعب العاملة بالكامل يا إما حتحصل حوادث وقتل وقتلى ودم يبقى برضه هم الكسبانين لأن النظام طلع نظام دموى".(١٠٦)

وهاجم السادات كلا من اليسار واليمين، اللذين أجمعا على معارضة أيديولوجية تحالف قوى الشعب العاملة، وهى الأيديولوجية السياسية الرسمية: "ما هماش عايزين الـ ٥٠% للعمال والفلاحين. ولا تحالف قوى الشعب العاملة. اليمين بيقول دا كلام ماينفعش. اليسار نفس الشيء بيقول تحالف قوى الشعب العاملة إيه؟ ده لازم ديكتاتورية البروليتاريا". وأولى الرئيس اهتمامًا خاصًا لليسار مصورًا كل فصائله باعتبارها معادية للديموقراطية:

"شيء غريب ليه اليسار، مش المغامر بقى، اليسار على إجماله ليــه ضــد ١٥مايو؟.. ماكنتش أرجو أن اليسار يأخذ ١٥ مايو على أنه موجه لــه، لأن ١٥ مايو عند الشعب معنى كبير قوى، يعنى اليسار كله عايز تقييد الحريات، عايز الحراسة، عايز الإجراءات الاستثنائية، عايز كل اللى احنــا لغينــاه ده كله..". وأشار الرئيس أيضا إلى عنصر ثالث شــارك فــى الاضــطرابات الطلابية، هو بالتحديد أعضاء التنظيم الطليعى السابق الذين ظلوا محتفظــين بصلاتهم بقياداته المعتقلة: "فيه فى التنظيم الطليعى ناس كويسين، يعنى تركوا هذا الموضوع ومشيوا، لكن فيه اللى متصلين بمراكز القوى".

واختتم السادات خطابه بعبارات مناشدة للكتلة الطلابية كما كانت تعهدًا بالنيابة عنها: "إن القاعدة الطلابية العريضة الوطنية المطالبة الآن بأن تبادر إلى تأدية رسالتها وأن تشارك بصورة إيجابية ملتزمة فى صــنع حاضــرها وحماية مستقبلها. إن هذه القاعدة الطلابية نفسها لن تسمح بعد الآن لأى فئة أو مجموعة أن تنحرف بها أو أن تسيطر عليها دون وعــى. بــل أن هــذه القاعدة سوف تضطلع بدورها الإيجابى فى التصدى لمثل هــذه المحــاولات التى تهدف فى المقام الأول وقبل كل شيء إلى تقــويض مســتقبل الشــباب نفسه".

وفى الواقع لم تجد مناشدة السادات آذانًا صاغية، كما لم يلــق تعهــده قبولاً حتى عند أولئك الذين جاء هذا التعهد نيابــة عــنهم. فعنــدما فتحــت الجامعات بعد ذلك بأيام قليلة، اندلعت موجة ثانية من الاضطرابات ووقع – مرة ثانية– العديد من التجمعات والصدامات مع الشــرطة. وفــى مظــاهرة لطلاب جامعة القاهرة اقتحم المتظاهرون كردون البوليس ووصلوا إلى ميدان الجيزة. واحتل الطلاب الميدان، ثم تم إجلاؤهم بقــوة الشــرطة، فأصــيب أربعون منهم.[١٠٧] كما حدثت تجمعات ومظاهرات أخرى حول جامعة عين شمس وفى مدينة أسيوط.[١٠٨] وعندما أعلنت إدارة الجامعة حظــر تعليــق

مجلات الحائط، علقها الطلاب على الأشجار، وفرشوها على الأرض، كما حملوها على ظهورهم فبدأت الإدارة أيضا اتخاذ إجراءات تأديبية ضد العناصر النشطة، وفصلت أحد عشر طالبًا من جامعة القاهرة. ولم يتراجع الطلاب، وحتى اتحادات طلاب بعض الكليات[١٠٩] بدأت المطالبة بسرعة تسوية قضية الطلاب المعتقلين، وسحب كردون البوليس، ورفع القيود المفروضة على الأنشطة الطلابية داخل الجامعات. وذهب اتحاد طلاب كلية الاقتصاد إلى مدى أبعد فانتقد تقرير لجنة تقصى الحقائق، وأسلوب الصحافة فى نشر الأحداث.

وردًا على ذلك، أعيد انعقاد لجنة تقصى الحقائق لوضع تقرير عن الإضرابات الجديدة، وأعلن مجلس الشعب أن "لجان استماع للطلاب" سوف تعقد فى المجلس. وفى نفس الوقت، ناشد المسئولون الطلاب إنهاء إضراباتهم والاستعداد للامتحانات القادمة. ولإحساس الصحافة الرسمية بتزايد عزلة الحكومة، سعت بشدة إلى نشر برقيات الولاء للسادات التى أرسلتها تنظيمات طلابية مختلفة،[١١٠] لم يكن لأى منها أدنى تأثير على الحركة الطلابية.

وازدادت عزلة الحكومة بفعل التأثير المشجع للانتفاضة الطلابية على النقابات المهنية وعلى أساتذة الجامعات الذين يشكلون قطاعًا مهمًا من المثقفين المصريين. فقبل إلقاء السادات لخطابه - وبعده أيضا- أصدرت عدة نقابات مهنية بيانات تتعاطف مع الحركة الطلابية وتعارض الاتجاه الرسمى الذى يجرم قيادتها.[١١١] وأصدرت مجموعة من كبار الكتاب على رأسها توفيق الحكيم بيانًا يعبر عن وجهة نظر مماثلة: "ولما كان الشباب هو الجزء الحساس فى الأمة، وهو الذى يعنيه المستقبل أكثر من غيره، فهو لا يرى أمامه إلا الغد الكئيب.[١١٢]

وجاء موقف الحكومة إزاء النقابات والكتاب المتعاطفين مع الحركة الطلابية مماثلاً لموقفها من الحركة الطلابية نفسها حين أصرت على أن قلة

منحرفة هى التى تتعمد إثارة المتاعب داخل النقابات. وكما أوضح السادات: "فى بعض النقابات المهنية يسار مغامر من المهنيين اللى مفروض إنهم راشدين وفاهمين وعارفين. فيه يمين حاقد بيفش غله وحقده من خلال الظرف الصعب اللى إحنا عايشينه.. العملية كلها عمليات أحقاد، عمليات انحراف، تمرد والله ده لازم يعالج والخروج على خط ثورة ٢٣ يوليو الأساسية غير مسموح به".(١١٣)

وقررت أمانة التنظيم بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، برئاسة محمد عثمان إسماعيل، فصل العشرات من أعضاء الاتحاد(١١٤) الذين أيدوا الحركة الطلابية سواء من الصحفيين الذين أيدوها فى كتاباتهم، أو من النقابيين الذين ساندوها من خلال نشاطهم النقابى. وبلغ عدد هؤلاء المبعدين حوالى مائة وعشرين عضوًا فى عدة قوائم، حيث شملت القائمة الأولى أسماء ٦٤ عضوًا، كان من بينهم بعض الكتاب والصحفيين البارزين، الذين منعوا من الكتابة فى الصحف. ولم يثمر هذا الإبعاد، حيث عزز من حجة معارضى الحكومة، سواء داخل أو خارج الحركة الطلابية، بأنها تتخذ موقفًا معاديًا للديموقراطية.

وأحدثت انتفاضة ١٩٧٣/٧٢ الطلابية تأثيرا مهما على هيئة التدريس فى الجامعات، تمثل فى خرق تقليد الهدوء السياسى التام الذى انتهجه أساتذة الجامعات منذ ١٩٥٤. الأمر الذى أسفر بالقطع عن تحول أساتذة الجامعات إلى جماعة نشطة سياسيًا كما كان الأمر قبل ثورة ١٩٥٢. وإن لم يؤد ذلك إلى إقامة تنظيم مهنى يدافعون من خلاله عن مصالحهم المهنية، ويعبرون عن رؤاهم السياسية. حيث منحتهم الأحداث مجرد فرصة لتغيير شكل علاقتهم بالحكومة، فبدلاً من الخضوع لضغط الحكومة(١١٥) واضطرارهم للقيام بدور فى قمع أنشطة طلابهم، اكتشفوا أنهم يستطيعون أيضا ممارسة الضغط على الحكومة. إذ وجد الأساتذة المؤيدون للحكومة أنفسهم فى موقف

يتيح لهم المطالبة بثمن أعلى مقابل خدماتهم، بينما شعر المعارضون لها بثقة أكبر فى التعبير عن آرائهم مع وجود حركة طلابية نشطة سياسيًا.

وعقد اجتماع فى مجلس الشعب حضره حوالى ثلاثمائة أستاذ جامعى،(١١٦) شجب بعضهم الحركة بينما أيدها البعض الآخر. فبالنسبة للدكتور كامل ليلة الأستاذ بحقوق عين شمس – الذى تولى بعد ذلك مباشرة وزارة التعليم العالي– كانت الانتفاضة من عمل "فئة قليلة من الطلاب لا أمل يرجى منها لأن وراءها تنظيمًا تسير على تعليماته" كما تعجب متسائلاً "هل ندخل فى حوار سياسى طول السنة ويتخرج الطلبة متعمقين فى السياسة، وفى بواطن الأمور ولا يفهمون شيئًا فى الطب ولا فى الهندسة؟". وادعى الدكتور زكريا البرى – أستاذ الشريعة بحقوق القاهرة ووزير الأوقاف فيما بعد– أن معالجة الحكومة للحركة الطلابية كانت قاصرة بسبب علاقتها بالكتلة الشرقية. وطالب أساتذة آخرون بعودة الحرس الجامعى.

وفى الجانب المقابل، كان هناك الأساتذة الذين كانوا إما متعاطفين مع الحركة صراحة، أو مستائين من تدخل الحكومة فى عملهم كأساتذة جامعات وإداريين. فذكر الدكتور أحمد مرسى المدرس بآداب القاهرة أن "أغلب التساؤلات التى كان يطرحها الطلاب لم تكن تخرج فى كثير أو قليل عما يطرح خارج الجامعة". كما قال أيضا بقدر من عدم التصديق إنه: "إذا كان شبابنا يواجه بعالم يموج من حوله بكثير من التيارات السياسية وينفتح على العالم، ثم نطلب منه أن يقتصر على الدراسة ولا يشارك فى الحياة السياسية إلا بقدر ما يحدده له أساتذته أو التنظيم السياسى الذى كان غائبًا عن الجامعة فى الفترة الماضية، ويطلب منه أيضا أن يبحث عن الوسائل الشرعية للممارسة وعندما لا تسد هذه الوسائل حاجة الشباب للتعبير يتمرد عليها". ودافع الدكتور غريب فوزى المدرس بهندسة القاهرة عن مجلات الحائط قائلاً: "لماذا تتخوفون من مجلات الحائط ولم يترتب عليها أى ضرر؟"

ولاحظ الدكتور حسن فهمى الأستاذ بهندسة القاهرة أن "التساؤلات الطلابية يرد عليها بعموميات". كما أشار الدكتور إبراهيم جعفر الأستاذ بهندسة القاهرة إلى أن القيود التى وضعتها السلطات الجامعية على مجلات الحائط "جاءت بنتيجة عكسية" وأشار عميد طب عين شمس الدكتور على المفتى إلى المفارقة التى حدثت من توقيعه عقوبات تأديبية على بعض طلابه، ومع ذلك تم إلقاء القبض عليهم بعد ذلك فى نفس اليوم.

كما عقد لقاء آخر فى مقر الاتحاد الاشتراكى العربى بين المسئولين الحكوميين وما يقرب من مائتى أستاذ جامعى بحضور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى. وكانت الآراء التى طرحت فى هذا اللقاء مماثلة لما طرح فى مجلس الشعب.(١١٧)

وقامت مجموعة من أساتذة الجامعات بمبادرة مهمة حيث أصدروا بياناً أعربوا فيه صراحة عن تعاطفهم مع الحركة الطلابية وانتقادهم للحكومة.(١١٨) إذ رأوا أنه لا ينبغى النظر إلى الاتهامات الموجهة إلى طلبة معينين أثناء الأحداث الأخيرة، وإنما ينبغى النظر إلى الحركة الطلابية ككل. وفسر البيان العنف الذى بدا فى تصرفات الطلاب بأن المسالك كلها مسدودة أمامهم، وحين يسود هذا الشعور يكون من الصعب أن تظل الحركة الطلابية محتفظة بنظامها وهدوئها".

ونزع القضاء المصرى، المعروف بتراثه الليبرالى، إلى اتخاذ موقف متسامح من الطلاب المعتقلين، حيث أمرت المحاكم بإطلاق سراحهم بكفالة مالية. الأمر الذى زاد من الضغط الواقع على حكومة السادات وأثار تبرم الرئيس الذى استخدم حقه الدستورى فى الاعتراض على أحكام الإفراج المؤقت وإعادتهم للمحاكم. وفى معظم الحالات كانت أحكام الإفراج الأصلية يتم إقرارها فى المحاكم للمرة الثانية، حيث لم يكن من حق الرئيس الاعتراض فى هذه الحالة.(١١٩) وحين نشر قرار اتهام النيابة للطلبة، كان

معظم الطلاب المعتقلين قد أفرج عنهم بالفعل، بينما كان الباقون يؤدون امتحاناتهم فى السجن، حيث تخرج بعضهم فعلاً أثناء وجوده هناك.(١٢٠) ومن الطريف أنه عندما مثلت المجموعة الرئيسية من القيادات الطلابية أمام المحكمة فى نهاية الأمر، بدأ رئيس المحكمة إجراءات الجلسة بخطبة يطمئن فيها المتهمين إلى نزاهة ووطنية المحكمة(١٢١) مما ذكَّر الأذهان بما كان يحدث أحيانًا فى ساحة القضاء المصرى إبان الاحتلال البريطانى.

وفى مواجهة الضغوط المتزايدة، ونظرًا لما كان يخطط له الرئيس السادات من إصدار الأمر للجيش بعبور قناة السويس، فقد أمر – فى خطابه بمناسبة ذكرى رحيل عبد الناصر قبل حرب أكتوبر بأيام قليلة– بوقف محاكمة الطلاب، والإفراج عمن بقى منهم فى السجن، وإعادة الصحفيين والكتاب المبعدين من الاتحاد الاشتراكى ومن وظائفهم. فهدأت هذه اللفتة وما تلاها من اندلاع للحرب، من التوتر بين الطلاب والحكومة، وانشغل الطلاب بالاشتراك فى لجان الدفاع المدنى داخل الجامعات أو فى مناطقهم السكنية.(١٢٢)

وعقب حرب أكتوبر سادت فترة من الهدوء فى الجامعات. كما تركت الحرب قيادات الطلاب فى حالة من الارتباك السياسى، حيث تطلب الأمر منهم بعض الوقت لتقييم آثارها. وذلك بالرغم من بعض الشكوك التى ساورتهم مبكرًا، والتى لم تكن كافية لإثارة جدل واسع النطاق فى الجامعات فيما بعد الحرب مباشرة. وكانت الحرب(١٢٣) بداية لمرحلة جديدة فى التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى لمصر أسفرت فى السنوات التالية عن ظهور نشاط طلابى يتناسب حجمًا وشكلاً مع التغيرات التى حدثت.(١٢٤) وعندما أنشئ فى آخر الأمر نظام التعدد الحزبى، بدأ العديد من قيادات انتفاضة ١٩٧٣/٧٢ القيام بدور نشط داخل النظام الجديد.

هوامش

(١) حين لا يذكر المصدر فى هذا الفصل، تكون المعلومات مستقاة من المشاهدة الشخصية للمؤلف ومعرفته المباشرة بالأحداث.

(٢) وفقًا لما يذكر أحد القيادات النشطة لتلك الفترة فإن: "فكرة صحف الحائط يمكن تلخيصها فى معادلة بسيطة: صفحة بيضاء كبيرة + فرشاة للكتابة + فكرة حر جسور.. والنتيجة التهاب الجامعات بصراع فكرى خلاق مساعد بشكل حقيقى على تنمية وعيها وتطويره". (أحمد بهاء شعبان، "الحركة الطلابية المصرية والثورة الفلسطينية"، **الثقافة**، العدد ٧، يوليو ١٩٧٧، ص٦١) انظر أيضا: "صحافة جديدة على جدران الجامعة"، **الجمهورية** ١٣ يناير ١٩٧٢.

(٣) كانت بعض مجلات الحائط تصدر بانتظام فى قالب فنى متميز، بينما كان البعض الآخر يصدر بصورة عرضية. وكانت المجلة التى أصدرها مؤلف هذا الكتاب على سبيل المثال تسمى "المسودة". وبها تعليق يفسر عنوانها: "إن الآراء التى تكتب فى المسودة صريحة، لكن ما يكتب فى المسودة شىء، وما يعرض للناس شىء آخر.. إما لأن هناك رقيبًا بقلمه القاتل يشطب أفكار الناس، وإما لأن وهم الخوف قد سيطر على صاحب الرأى الحر نفسه.. وفى الحالتين فإن النتيجة واحدة، وهى اقتراف جريمة اغتيال الديموقراطية.. أما أنا فلن أشارك فى تلك الجريمة وسأنشر مسودتى كما هى". كما كان بها أيضا هامش يقتبس مقولة "لسبينوزا" عن حرية الإنسان. وكان أول مقال له فى ديسمبر بعنوان "يا رب.. يا حاسم"، فى إشارة إلى عجز السادات عن الوفاء بوعده أن يكون عام ١٩٧١ "عام الحسم" فى استعادة الأراضى المحتلة.

(٤) أفلتت بضع مجلات طلابية مطبوعة من القيود الصارمة للرقابة، من بينها مجلة صغيرة تشبه الكتيب تحفل بالنقد الساخر ورسوم الكاريكاتير،

وتسمى "كرابيج" كان يقوم بإصدارها مجموعة من طلاب هندسة القاهرة، كذلك مجلة أكثر أناقة تسمى "الربابة" يصدرها مجموعة من طلاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وكانت منبرًا لنشر آرائهم الليبرالية في القضايا السياسية والاجتماعية، كما فتحت بابها أمام طلاب الجامعات الأخرى لنشر مقالاتهم بها. كما شملت المجلة بعض الصفحات باللغة الإنجليزية خصصت لمناصرة قضية فلسطين.

(٥) وائل عثمان، **أسرار الحركة الطلابية، هندسة القاهرة، ١٩٦٨-١٩٧٥**، مطابع مدكور، القاهرة ١٩٧٦ ص٣٩.

(٦) من هذه الجماعات والأسر: "جماعة الدراسات السياسية". وأسرة عبد الحكم الجراحى فى كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، وأسرة مصر بكلية آداب القاهرة، وأسرة "السلام" بكلية الهندسة جامعة عين شمس، وأسرة "زهور السلام" بحقوق عين شمس، وغيرها. إلا أن "جماعة أنصار الثورة الفلسطينية" بهندسة القاهرة تعد أهمها جميعا. وكان من العناصر النشطة فيها أحمد هشام عبد القادر، وطلعت فهمى، وسهام صبرى، ونبيل عتريس، وحلمى المصرى، وماجد إدريس، وعبد العزيز شفيق، ومحمد توفيق، وكمال خليل، وخالد مندور، ومنير مجاهد، ونادر عنانى، وغيرهم.

(٧) مقابلة مع د. كمال أبو المجد (يونيو ١٩٧٨).

(٨) فى ذلك العام كان مجدى حسين من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، أول مرشح لرئاسة اتحاد طلاب جامعة القاهرة يطرح برنامجًا سياسيًا واضحًا فى بيانه الانتخابى.

(٩) فى هذا السياق خسر المرشحان اليساريان (مجدى أحمد حسين وخالد الجويلى) لمنصب رئيس ونائب رئيس اتحاد جامعة القاهرة الانتخابات بفارق صوتين. إلا أن الطلاب اليساريين حققوا بعض المكاسب الفردية، منها أمانة لجنة النشاط السياسى والثقافى بجامعة القاهرة (شوقى

الكردى) وكان لهم أغلبية مجلس اتحاد كلية آداب القاهرة (الرئيس محمد الشبة ونائب الرئيس خالد الجويلى) واتحاد كلية الطب بجامعة عين شمس.

(١٠) الأهرام ١٤ يناير ١٩٧٢.

(١١) David Hirst and Irene Beeson, **Sadat** (Faber & Faber, London, 1981), p. 126.

كان ديفيد هرست فى ذلك الوقت مراسل صحيفة "ذاجارديان" فى القاهرة، وظل بها حتى طردته الحكومة المصرية إثر التقارير التى أرسلها لصحيفته لتغطية انتفاضة يناير ١٩٧٧. وقد وصف السادات تقاريره بأنها "صحافة بذاءات".

(١٢) Paul Martin, **The Times**, 22, Jan. 1972.

(١٣) Anthony McDdermott, 21 Jan. 1972..

(١٤) Hirst and Beeson, **Sadat**, p. 127.

(١٥) حديثًا ذكر الدكتور أبو المجد ما يلى: "أيام الرئيس السادات – عليه رحمة الله– كنت وزير الشباب وحدث فى يناير ١٩٧٢ مظاهرات فى الجامعة. وبلغنى من الأستاذ محمد حسنين هيكل أن الرئيس السادات يقول: ماذا يفعل إذن الرجل الذى عيناه وزيرًا للشباب" (**الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٠/٥/٢١**).

(١٦) يبدو أن أول مجلة حائط تنشر تعليقًا على خطاب الرئيس كانت مجلة زين العابدين فؤاد الطالب بكلية الآداب.

(١٧) علقت لافتة بكلية الاقتصاد تقول: "الضباب إنتاج محلى.. وليس مستوردًا من بنجلاديش!".

(١٨) قام المؤلف بصياغة الشعار الارتجالى من وحى اللحظة، وكتبه على سبورة المدرج الذى عقد به المؤتمر. كان الشعار: "كل الديموقراطية للطلاب.. وكل التفانى للوطن". وفيما بعد حلت كلمة "الشعب" محل كلمة "الطلاب" فى الشعار.

(١٩) كانت أكثر المناقشات سخونة تلك التى جرت مع وفد هندسة القاهرة. وفى اللقاء الذى تم بين الأمين العام ووفد كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، والذى حضره مسئولون آخرون من الاتحاد الاشتراكى العربى منهم وزير الشباب د. أبو المجد، قطعت محادثات تليفونية من الرئيس السادات سير المناقشات عدة مرات. وعندما أخبر سيد مرعى الوفد أن الرئيس حزين لما يحدث، رد عليه أحد أعضاء الوفد بأنه ينبغى أن يكون سعيدًا حين يرى الطلاب مهمومين لهذه الدرجة بمصير بلادهم، ويبذلون مثل هذه المحاولات للمشاركة فى صنعه. وفى نفس اللقاء أبلغ الأمين العام الوفود أن الرئيس لن يستمكن من حضور المؤتمر المقترح عقده داخل الجامعة، لأنه "كرجل متدين سيكون فى زيارة للقرافة". وقد أثار ذلك سخرية الطلاب.

(٢٠) شجع مناخ تلك الفترة المشحون للغاية على إثارة الحماس والحرية فى النقاش السياسى الذى لم يكن للطلاب خبرة سابقة به: "خلال تلك الأيام الحافلة كانت القضية الوطنية – الاحتلال المهين وكابوس العدو الجاثم على الصدور– المحور المركزى للصراع. وكانت القضية الوطنية، وفلسطين فى القلب منها حاضرة بشدة فى كل لحظة من لحظات الاعتصام، حاضرة كما لم تكن من قبل فى أى فترة من الفترات السابقة وكان حلم الكفاح الشعبى والسلاح فى أيدى الجماهير القادرة وحدها على التحدى والانتصار يؤرق ليل أولئك الشباب والشابات الذين صمدوا فى وجه دولة بكل ما تملك من قوة وقدرة على البطش". (أحمد بهاء شعبان، الحركة الطلابية المصرية والثورة الفلسطينية، **الثقافة**، العدد ٧، يونيو ١٩٧٧، ص ٥٠).

(٢١) **الأهرام** ٢١ يناير ١٩٧٢.

(٢٢) انظر، على سبيل المثال: موسى صبرى، **الأخبار** ٢١ و٣٠ يناير ١٩٧٢، وإحسان عبد القدوس، **الأخبار** ٢٠ يناير ١٩٧٢، وعبد

الرحمن الشرقاوى، **روز اليوسف** ٢٤ يناير ١٩٧٢. وكانت مجلة "**الطليعة**" الشهرية الماركسية، المجلة الوحيدة التى حاولت الدفاع عن الحركة، وأجرت حوارًا مع مجموعة من قيادات الطلاب عقب خروجهم من السجن، ووعدت بنشر نصه كاملاً. ولكنها لم تستطع الوفاء بهذا الوعد بسبب الرقابة على الصحافة.

(٢٣) **الأهرام** ٢٠ يناير ١٩٧٢.

(٢٤) محضر جلسة مجلس الشعب مع وفد الطلبة، ٢٣ يناير ١٩٧٢ فى: **الانتفاضة الطلابية فى مصر**، يناير ١٩٧٢ (دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٢) ص١٣٤.

(٢٥) المرجع السابق، ص ١٣٤-١٣٥.

(٢٦) اتهم بعض الطلاب الدكتور العطيفى بالخداع، إلا أنه فيما يخص هذه الواقعة بالذات، فليس من الواضح ما إذا كان يدرك من البداية أنه لن يتم نشر أى شىء، أم أنه أبلغ بذلك فى مكالمة تليفونية من الرئاسة فى آخر لحظة.

(٢٧) تكون الوفد الثانى أساسا من أعضاء اتحاد الطلاب الذين فقدوا تأثيرهم فى خضم الانتفاضة. وكان هذا الوفد قد تم جمعه على وجه السرعة بغرض إضعاف الثقة فى الوفد الأول والذى كان يمثل السيطرة على الاعتصام. إلا أن الرئيس السابق لاتحاد طلاب جامعة القاهرة حسين سمير عبد النبى، حرص على عدم إضعاف صورة تضامن الحركة، فبدأ المناقشة بقوله: "لقد جئنا لإعلان تأييدنا لزملائنا، وأيضا لإعلان عدم اتفاقنا مع أسلوبهم".

(٢٨) أرجئ تنفيذ الاقتراح الخاص بتنظيم مسيرة إلى وسط القاهرة فى اليوم الثانى للاعتصام، بعد أن قابل وفد مكون من طالبين (أحدهما طالب الاقتصاد طه عبد العليم) وزير الداخلية ممدوح سالم، وفشل فى الحصول على تصريح للخروج بالمسيرة.

(٢٩) اعتقد الكثيرون أن الذى اتخذ قرار إرسال القوات هو الرئيس السادات وليس الوزير ممدوح سالم – محمد عبد السلام الزيات– بأن القرار كان قرار السادات شخصيًا. كما أكد أيضا أن الرئيس قد هدد بالفعل بإرسال الحرس الجمهورى عندما تضرر ممدوح سالم من إرسال قوات الأمن. انظر: محمد عبد السلام الزيات "دائرة العنف، والقرار السياسى" **الأهالى**، ٢٣ مارس ١٩٨٣.

(٣٠) من بين كل الاضطرابات فى عهده، كان السادات ينتقى هذه الانتفاضة بالذات ويكرر إدانته لها فى خطبه ولقاءاته الصحفية حتى تاريخ وفاته فى ١٩٨١. انظر، على سبيل المثال: خطاب ٣١ يناير ١٩٧٧، حواره مع جريدة **مايو** فى ٢٢ مايو ١٩٨١، وحوار مع جريدة **مايو** أيضا ١٣ يوليو ١٩٨١.

(٣١) أثار المشهد مشاعر عدد من شعراء القاهرة الذين شاهدوه. فكتب الشاعر المعروف أمل دنقل قصيدة بعنوان: "الكعكة الحجرية"، فى إشارة إلى القواعد الحجرية التى كانت موجودة – وقتها– وسط ميدان التحرير، والتى شبهها بالكعكة.

(٣٢) Paul Martin, **The Times**, 25, Jan. 1972.

كما أصدر خمسة من كبار الكتاب المصريين بيانًا جاء فيه: "برغم استيائنا من بعض ما بدر من شطط العبارة فى حركة الطلبة، نحيى الروح السلمية الرائعة التى اتسمت بها حركة الطلبة فقد خلت من أى عمل من أعمال العنف والتخريب، وأثبتت أن أبناءنا الطلبة قد بلغوا سن الرشد الاجتماعى" (غالى شكرى، **الثورة المضادة فى مصر**، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٨، ص ١٤٢).

(٣٣) الأهرام ٢٥ يناير ١٩٧٢.

(٣٤) الأهرام ٢٦ يناير ١٩٧٢.

(٣٥) بيان مؤتمر كلية الآداب، ٨ يناير ١٩٧٢، **فى الانتفاضة الطلابية فى مصر**، ص٥٢.

(٣٦) تطوع أحمد يونس عضو مجلس الشعب ورئيس الاتحاد الزراعى التعاونى فى ذلك الوقت لمهاجمة الانتفاضة ذاكرًا أنه شاهد رئيس اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة مرتديًا "كوفية حمراء فاقعة!".

(٣٧) د. حسن الشريف، الحائز على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو وأحد الشركاء فى أكبر مكتب محاسبات فى مصر فى ذلك الوقت، ووزير التأمينات الاجتماعية بعد ذلك.

(٣٨) **الأهرام** ٢٥، ٢٦ يناير ١٩٧٢.

(٣٩) توفيق الحكيم، نجيب محفوظ، حسين فوزى، د. لويس عوض، وأحمد بهاء الدين. و برر أحمد بهاء الدين توقيعه على البيان فى حديث مع الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر بأنه – مثل طلبة الجامعات – لم يكن يشعر أن هناك معركة قادمة بسبب تصريحات الفريق صادق بهذا المعنى (أحمد بهاء الدين، حوارات مع السادات، **المصور**، ١٠/١٠/١٩٨٦).

(٤٠) فى غالى شكرى، **الثورة المضادة**، ص ١٤٣.

(٤١) **الانتفاضة الطلابية فى مصر**، ص ١١٤-١١٥.

(٤٢) مقابلة مع د. أبو المجد.

(٤٣) كانت الحكومة قلقة بشأن احتمالات وجود تأثيرات أجنبية على الانتفاضة واستجوبت النيابة الطلبة المقبوض عليهم عن علاقة مع كوريا الشمالية، وبرغم عداء الانتفاضة الواضح لإسرائيل إلا أنه قد نوقشت أيضا فكرة وجود صلة بإسرائيل، على أساس وجود صورة فوتوغرافية لأحد قيادات الطلاب فى حديقة "هايد-بارك" بلندن وتصادف أن ظهر علم لإسرائيل فى خلفية الصورة. وجرت مناقشة جادة على أعلى مستوى حول أهمية نشر هذه الصورة باعتبارها دليلاً. (مقابلة مع د. أبو المجد).

(٤٤) انظر، على سبيل المثال، البيانين الصادرين عن مؤتمرى ٢١ فبراير اللذين عقدا بكليتى الاقتصاد والآداب بجامعة القاهرة. فى: الانتفاضة الطلابية فى مصر، ص ٨٧-٩١، وأحمد بهاء الدين شعبان "**الحركة الطلابية المصرية..**"، ص ٥٤.

(٤٥) بيان مؤتمر كلية الآداب فى ٢١ فبراير. فى: **الانتفاضة الطلابية فى مصر**، ص ٩٠.

(٤٦) مقابلة مع د. أبو المجد.

(٤٧) وائل عثمان، **أسرار**، ص٦١. فى ١٩٧١ تم التدريب العسكرى لسبعين ألف طالب.

(George Hyde, **Education in Modern Egypt – Ideals and Realities**. Routledge & Keagan Paul, London, 1978, p. 152).

ولكن الطلاب كانوا يشكون من أنهم لم يتلقوا تدريبا جديا على العمل العسكرى.

(٤٨) لم يكن المراسلون الأجانب فى القاهرة يلقون أية مساعدة من الطلاب، الذين لم يرغبوا فى تعريض أنفسهم للاتهام بأنهم يشوهون صورة البلاد فى الخارج، إن لم يكن الاتهام بخيانتها. وفى إحدى المرات، عندما نجح ثلاثة من المراسلين الأجانب فى التسلل إلى قاعة الجامعة أثناء الاعتصام، طلب منهم الطلاب مغادرة المكان فى الحال.

(٤٩) Paul Martin, The Times, 22, Jan. 1972.

(٥٠) Amnen Kapel: uk, "**Student Unrest in Egypt**", New Outlook, vol. xv (Feb. 1972) p. 20.

(٥١) **الانتفاضة الطلابية فى مصر**، ص ٤٩.

(٥٢) اللجنة الوطنية لطلاب جامعة القاهرة، "بيان طلابى" فى المرجع السابق، ص ٤٠. وكتب مراسل جريدة "ذاجارديان" يقول: "إن الدعوة لحمل السلاح، ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالعودة للإصلاح والتغيير البعيد

المدى فى النظام الحاكم وأنها أساسًا دعوة من أجل الديموقراطية – الديموقراطية للطلاب، وللجميع".

(David Hirst, **The Gardian**, 25 Jan. 1972).

(٥٣) فى هذا الصدد تعرض كبار المحررين فى الصحف الرسمية للهجوم بالاسم. وكان على رأس قائمة أعداء الطلاب فى الصحافة، محمد حسنين هيكل فى الأهرام، وموسى صبرى فى الأخبار. وبرغم أن أسلوب موسى صبرى كان أكثر ديماجوجية، بينما كان لكتابات هيكل طابع تحليلى، إلا أنهما كانا فى نظر الطلاب يكتبان كتابات مضللة إجمالاً. وكما كتب ديفيد هرست: "وحيث إنهم كانوا يعتبرون هيكل انهزاميًا، ورمزًا لسنوات طوال من القهر الفكرى، صبوا معظم تذمرهم عليه". (The Gardian, 25 Jan. 1972)

(٥٤) محضر جلسة مجلس الشعب مع وفد الطلبة، فى: **الانتفاضة الطلابية فى مصر**، ص ١٢٧.

(٥٥) **الأهرام**، ٢٦ يناير ١٩٧٢.

(٥٦) مقابلة مع د. أبو المجد.

(٥٧) William Dorsey, **1968 Rrevistited: Student Power in Cairo,** New Middle East, vol. 5, Feb. 1972, p. 14.

(٥٨) أحمد بهاء شعبان، "**الحركة الطلابية المصرية**"، ص ٥٧.

(٥٩) انظر على سبيل المثال، بيان مؤتمر كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ٢١ فبراير ١٩٧٢. فى: **الانتفاضة الطلابية فى مصر**، ص ٨١، وبيان اتحاد كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، ٢٠ فبراير ١٩٧٢.

(٦٠) غالى شكرى، **الثورة المضادة**، ص ١١٤، ٢٥٤.

(٦١) **الشيوعى المصرى**، العدد ١١، يوليو ١٩٧٦.

(٦٢) وائل عثمان، "**أسرار..**" ص ٦، ويعترف وائل عثمان بالتالى: "أحسست بمدى الخطر الذى يهدد الحركة الطلابية. والشيوعيون فى

طريقهم لقيادتها، لذلك حاولت – مع قلة من الأقلام التى تنبهت للخطر الشيوعي– أن أكشف للطلبة حقيقة اتجاههم الفكرى وحذرت مرارًا من سيطرتهم الفكرية.

لم يكن سهلاً بالمرة أن أقنع الطالب العادى بعمالة مجموعة تتظاهر أمامه بالوطنية، لذلك فقد دأبت على إظهارهم فى صورة التجمع الذى يحاول أن يفرض رأيه على المجموع الطلابى.. فأغلبية الطلبة كانت ما تزال تعتقد بوطنية قيادة الحركة، ومعنى حديثى هذا أننى أقف ضد التيار الوطنى بالجامعة" (ص ٥٧، ٧٨).

(٦٣) بيان من اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة، فى الانتفاضة الطلابية فى مصر، ص ٤٧-٤٨. وعندما طرد الرئيس السادات الخبراء السوفيت من مصر بعد ذلك بشهور قليلة أبدى التجمع الناصرى بجامعة عين شمس تشككه فى هذا القرار فى مؤتمر لاتحاد الطلاب. انظر: مجموعة من المناضلين المصريين، **الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة فى مصر – تحليل ووثائق** (دار ابن خلدون للنشر، بيروت ١٩٧٣) ص ٨٧-٨٩.

(٦٤) انظر، على سبيل المثال:

Mahmoud Hussein, "**L'Egypt 1967-1973** (Maspero, Paris, 1975).

وأيضا: غالى شكرى، **الثورة المضادة**، ص ١١٤، والانتفاضة الطلابية فى مصر، ص ٢٢.

(٦٥) خطاب الرئيس السادات، **الأخبار** ٣١ يناير ١٩٧٧.

(٦٦) أحمد بهاء شعبان، "**الحركة الطلابية المصرية**"، ص ٦١. فى لقاء مع د. أبو المجد عقب الأحداث أعرب عن هذه النظرة بوضوح.

(٦٧) بيان صادر عن اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة، فى الانتفاضة الطلابية فى مصر، ص ٤٦.

(٦٨) **The Guardian**, 25 Jan. 1972.

(٦٩) أحمد بهاء شعبان، "**الحركة الطلابية المصرية**" ص ٦٢. وكتب ديفيد هرست يقول: "كان الطلاب يرغبون فى أن تكون قيادتهم منتخبة انتخابًا حرًا، ويبدو أنه لأول مرة منذ عشرين عامًا، يحصلون على شيء كهذا، وقد طالبوا بالاعتراف الرسمى باللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة التى يرأسها أحمد عبد الله، والتى قامت بشكل غير رسمى بالحلول محل الاتحاد الرسمى للطلاب".

(**The Gardian**, 25 Jan. 1972.)

حول الموقف العدائى الذى اتخذه الرئيس السادات من رئيس اللجنة الوطنية للطلبة انظر رواية محمد حسنين هيكل بشأن شائعة تعيين هذا الطالب موظفًا فى صحيفة الأهرام والتى أغضبت الرئيس السادات (عبد الوهاب مطاوع، لقاء مع محمد حسنين هيكل، مجلة **الشباب**، يونيو ١٩٨٩).

(٧٠) مقابلة مع د. أبو المجد.

(٧١) نفس المصدر.

(٧٢) David Hirst, **The Gardian**, 25 Jan. 1972.

(٧٣) فى اجتماع مع الرئيس السادات، قال د. حسن الشريف، نائب رئيس جامعة القاهرة ورائد اتحاد طلابها: "كثيرًا ما كنت أجمع اتحاد طلاب القاهرة فى شهر واحد لنجتمع ٥ أو ٦ مرات لأحاول أن أستوعب هذه الحركة التى بدأت أن أشعر بها فى شهر ديسمبر، وكان الاجتماع الواحد يستغرق ما بين ٥ ساعات ومع ذلك لم نتمكن من أن نرسم الخط السليم الذى يمكن أن نواجه به هذا التطور" (**الأهرام**، ٢٦ يناير ١٩٧٢).

(٧٤) انظر: **الأهرام** ٢١، ٢٢، ٢٣ يناير ١٩٧٢.

(٧٥) **الأهرام** ٢٦ يناير ١٩٧٢.

(٧٦) **الأهرام** ٢٥ يناير ١٩٧٢.

(٧٧) مقابلة مع رئيس اتحاد طلاب أحد المعاهد العليا فى القاهرة (طلب فى عدم ذكر اسمه)، وكذلك نص بيان الاتحاد العام لطلاب الجمهورية فى ٢٤ يناير، فى: الاتحاد العام لطلاب جمهورية مصر العربية، الاتحادات الطلابية فى المرحلة الراهنة (١٩٧٢)، ص ٦٩.

(٧٨) الأهرام ٢٦ يناير ١٩٧٢.

(٧٩) اعترف أحد الذين حضروا المؤتمر: "أن المؤتمر ركز على قضية انتخابات الاتحاد ولم يكن هناك حديث فى السياسة، وعندما قام بعض الأعضاء اليساريين بتعليق مجلة حائط سياسية، قمنا بتمزيقها" (مقابلة مع رئيس اتحاد معهد عال). والجدير بالذكر أن بعض قيادات انتفاضة يناير، الذين ذهبوا من القاهرة إلى الإسكندرية حيث عقد المؤتمر، لم يسمح لهم بالدخول إلى قاعة المؤتمر.

(٨٠) مثلاً وصفها أحد الكتاب بأنها: "أول مراحل الرد الثورى من الشعب العربى على المؤامرة، وهى لطمة قوية للنفوذ الأمريكى فى العالم العربى"

(Zuhair El-haj. In: M. Hussein et al., **Revolte des Etudiants Egyptiens**, pp. 27-28).

ويلاحظ كذلك أن الكاتب الصحفى موسى صبرى – وكان بشخصه محلاً لعداوة العناصر الطلابية النشطة باعتباره بوقًا فجًا للسلطات الحاكمة- تناول أحداث حركة يناير ١٩٧٢ بصورة ناقصة التفاصيل وتحتوى على مبالغة فى دور الطلاب أبناء السياسيين الماركسيين المخضرمين. كما بدا من هذا التناول أن اللواء سيد فهمى مدير مباحث أمن الدولة فى ذلك الوقت كان هو الشخصية الرئيسية الثانية بعد الرئيس السادات فى مواجهة الأحداث. وهو ما يهون من دور عدد من القيادات السياسية الأخرى فى الطاقم الحاكم (ممدوح سالم وزير الداخلية وأحمد كمال أبو المجد وزير الشباب) كما يثبت –ربما على عكس مقصد

الكاتب- استمرار اعتماد الرئيس السادات على جهاز الأمن السياسى فى مواجهة التحركات الشعبية. انظر: موسى صبرى، **السادات: الحقيقة والأسطورة**، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٩٤-٢٩٦.

(٨١) مقابلة مع د. فؤاد زكريا.

(٨٢) جرت محاولة أولى غير ناجحة لتشكيل اتحاد للكتاب وسط حرارة المناخ الذى سببته الانتفاضة الطلابية. انظر: غالى شكرى، "**الثورة المضادة**"، ص ١٣٥-١٤١.

(٨٣) إشارة إلى هذا التجمع، والبرنامج السياسى الراديكالى الذى طرحه الناصريون، قال الرئيس السادات فى حديث له أمام مجلس الشعب: "طلع خط غريب هجوم على النظام تحت شعار النظام مش ناصرى.. راح لهم عميد كلية الاقتصاد فى جامعة القاهرة واتكلم. اداهم محاضرة. لقى المناقشات ماشية على فكر عبد الناصر أنه ماركسى. الله.. طيب احنا بقى علشان كده يظهر سبنا الناصرية. فوقف العميد واداهم محاضرة وقال لهم إذا كنتم عايزين تتكلموا على فكر عبد الناصر شىء.. وتتكلموا على الماركسية شىء آخر.." (**الأهرام** ١ فبراير ١٩٧٣).

(٨٤) مقابلة مع رئيس اتحاد أحد المعاهد العليا بالقاهرة، الذى ذكر أنه: "لوجود طلبة من جامعات مختلفة وتيارات سياسية مختلفة أهمها التيار اليسارى الماركسى وجب وجود فريق المعاهد العليا للكاراتيه والجودو لتنظيم المعسكر. واتسم المعسكر بحدة المناقشات بين الطلبة اليساريين والمسئولين الذين كان من بينهم محافظ الإسكندرية ووزير الشباب وغيرهما. والحقيقة إننا ذهبنا بفريق الكاراتيه لأنه قيل لنا إن الطلبة الشيوعيين سوف يفسدون المعسكر، وهو ما ظهر بالفعل من تطاولهم على المسئولين".

(٨٥) انظر، على سبيل المثال: غالى شكرى، **الثورة المضادة**، ص ١٢١، ومجموعة من المناضلين المصريين، **الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة**، ص٨-٩ و٧٢. ويرجع محمد عبد السلام الزيات تشكيل هذه الفرق تاريخيًا إلى ديسمبر ١٩٧١. وكان حينئذ يشغل منصب الأمين الأول للجنة المركزية، وتبين أن عددًا من أعضاء مجلس الشعب من أسيوط كانوا وراء تشكيلها. انظر: محمد عبد السلام الزيات، دائرة العنف والقرار السياسى، **الأهالى**، ٢٣ مارس ١٩٨٣. وانظر حديثه الأكثر تفصيلاً حول هذا الموضوع المنشورة فى "**الأهالى**"، ١٩٨٨/١/١٣.

(٨٦) يصف أحد العناصر الطلابية النشطة د. أبو المجد بأنه: "إنسان هادئ وديع، مثقف يحدثك دائمًا – وفى كل مقابلة- عن تجربته فى الإخوان المسلمين! وهو لاشك أذكى المسئولين الذين التقينا بهم لقدرته على الإقناع ولخبرته الواسعة فى التكتيك السياسى" (وائل عثمان، أسرار، ص ١٠٥).

(٨٧) مقابلة مع د. أبو المجد.

(٨٨) وائل عثمان، أسرار..، ص ١٢٠، ٦٨.

(٨٩) المرجع السابق، ص ١١٥، ١١٧ و١٩١. كان كبار المسئولين بالاتحاد الاشتراكى العربى، بما فيهم الأمين العام يؤكدون على الأسس الأيديولوجية للتعاون المشترك بينهم وبين الأصوليين الإسلاميين فى محاولة للتقرب منهم. وأكد الأمين العام أن "الاتحاد الاشتراكى يتفق فكره تمامًا مع الفكر الإسلامى" (المرجع السابق، ص١٠٢)، كما استعاد د. أبو المجد أمامهم ذكريات تجربته الخاصة عندما كان عضوًا فى الإخوان المسلمين مؤكدًا على أن الدولة لا تعادى إلا الأفكار الماركسية (المرجع السابق، ص ١٩٥)، وأقسم أمين التنظيم بالقرآن على ولائه للإسلام (المرجع السابق، ص ١٢٩).

(٩٠) ويوضح أحد قيادات الطلبة الإسلاميين: "وللقارئ أن يتخيل ما سيكون عليه رأى الطلبة فى هذه الجماعة الجديدة التى تدعو للإسلام وتستخدم المطاوى فى دعوتها" (المرجع السابق، ص ٩١). إلا أن نفس الطالب يأسف بعد ذلك على أن الأحداث قد أثبتت "أن هناك من لا يستحقون الضرب فقط. وإنما القتل أيضا!". (المرجع السابق، ص ١١٨).

(٩١) ومثال ذلك مقال نشر فى "المسودة" بعنوان "حكومتنا العاجزة" اتهم الحكومة بالعجز عن رفع مستوى المعيشة للأغلبية الساحقة من السكان، وعن تحرير الأراضى المحتلة. كما اتهمها باختراع أساليب جديدة لضرب الحركة الطلابية.

(٩٢) قرار الاتهام فى القضية ٩٠٢ لسنة ١٩٧٢، **الأهرام** ١٩ يونيو ١٩٧٣. وكان محتوى مجلات الحائط موضوع عديد من الأسئلة أثناء التحقيق مع الطلاب المتهمين فى هذه القضية، حتى أن اقتباس "المسودة" لبعض عبارات الفيلسوف "سبينوزا" كان محلاً للتحقيق أيضا:

س _ يتضح من قراءة المقالة المعنونة "الرسالة اللاهوتية للسياسة" أنها تتهكم على السلطة وتصفها بكبت الحرية.

ج _ هذه وجهة نظر الكاتب "سبينوزا" يمكن أن يحاسب هو عليها إن كانت وجهات النظر موضع حساب.

س _ ألا يعنى نشرها –على افتراض أنها من تأليف الكاتب المذكور– بعض التحريض على الإثارة واستعداء السلطة بوصفها بأنها تكبت الحرية؟

ج _ العبارة نص سياسى عام والرجوع للتراث التاريخى للفلاسفة أكبر من أن يكون بحثًا عن الإثارة.

(٩٣) المرجع السابق.

(٩٤) بيان طلاب هندسة القاهرة ٣ أكتوبر ١٩٧٢. فى: **مجموعة من المناضلين المصريين، الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة فى مصر**، ص١٠٢.

(٩٥) ورد فى تقرير سرى يسارى: "تقابلنا بعض الأفكار الصبيانية التى تتقدم بحسن نية لتقوم بما يريده العدو بالضبط، فتدعو الطلاب الشيوعيين أن يحملوا المطاوى وأن يبدعوا الكفاح المقدس. إن القائلين بذلك – بحسن نيتهم ودمهم الفائر – ينزلقون لتحويل النضال السياسى للجماهير إلى ساحة المبارزة بين الطليعة منعزلة وبين السلطة. ويا له من درك عجيب ذلك الذى يدعوننا للانحدار إليه.. إنهم بمعاييرهم الانعزالية المعاصرة لا يعتبرون أن استنكار آلاف الطلاب لأسلوب البلطجى وإدانتهم له بأبسط الوسائل وأكثرها سلمية، أقوى ألف مرة من علقة ساخنة ينهال بها الثوريون على أعدائهم" (سمير محمد كامل، ملاحظات حول العمل الجماهيرى فى صفوف الطلاب، **الشيوعى المصرى**، عدد ٩، مايو ١٩٧٦– ص ٥٠).

(٩٦) كان هناك عدد من المحامين، معظمهم من اليساريين المعروفين بتعاطفهم مع الحركة الطلابية، تطوعوا للدفاع عن الطلاب. وكان من بينهم أحمد نبيل الهلالى، زكى مراد، أحمد مجاهد، عادل أمين، د. جلال رجب، عبد الله الزغبى، وسيد العشرى، ومحمد أبو الفضل الجيزاوى، وغيرهم.

(٩٧) خطاب ١٤ مايو ١٩٨٠. بلغ عدد المقبوض عليهم فى ذلك اليوم اثنين وخمسين شخصًا (١٣ من بينهم ليسوا من الطلاب، فيهم صحفيون وشعراء ومحامون، إلخ، ممن شهدوا بعض الأنشطة الطلابية واتهموا بإثارة الطلاب). وبعد ذلك عندما تصاعدت حدة الأحداث، ألقى القبض على المئات من الطلاب فى مختلف أنحاء البلاد وقدموا للتحقيق. وعندما صدر قرار اتهام النيابة فى يونيو كان هناك حوالى مائة متهم موزعين بين أربعة قضايا منفصلة؛ اثنتان فى القاهرة، وواحدة فى الإسكندرية، وواحدة فى أسيوط. ولقى المحقق صعوبة مع بعض المتهمين الذين رفضوا الإجابة عن أسئلته فى غير حضور محاميهم، وذلك فى المراحل

الأولى من التحقيق، إلا أنهم تنازلوا بعد ذلك بناء على نصيحة محاميهم. وأدى إصرار المحقق على عدم حضور المحامين إلى أن كثيرًا من الطلاب اعتقدوا أنها ستتحول إلى قضية ملفقة.

(٩٨) كان عصام الغزالى طالبًا بالهندسة، وكان شاعرًا للفصحى، وبعض أفراد أسرته من العناصر النشطة للإخوان المسلمين، وقد اشتهر بهجومه على زملائه الماركسيين شعرًا ونثرًا، ولم يكتشف أنه يمكن أن يكون بينه وبينهم قضية مشتركة إلا فى السجن، برغم محاولات البعض منهم عزله باعتباره عدوًا، حيث إن البعض الآخر تعامل معه باعتباره وطنيًا ذا أيديولوجية مختلفة.

(٩٩) وائل عثمان، أسرار، ص٩٤. ويحتوى وصف وائل عثمان لمحاولتهم على السبب البديهى لفشلهم: "انتهى مؤتمر يوم السبت باعتصام خمسة وثلاثين طالبًا نصفهم من المباحث. ورفض الشيوعيون الاعتصام معنا.. وكانت صدمة عنيفة لى. فقد كنت أتوقع أن يشارك فى الاعتصام المسلمون الذين عرفوا عصام وأحبوه ودافعوا عن قصائده.. لم أفهم ماذا أصاب الطلبة؟ إننا لم نجتمع للدعوة إلى تكوين لجان أو سحب الثقة من أحد، ولم نجتمع للخروج فى مظاهرات، ولم نجتمع لمناقشة علاقتنا مع روسيا وأمريكا. إنما اجتمعنا من أجل معرفة الحقيقة.. حقيقة القبض على زملاء لنا. فهل هذا مطلب يرفضه أحد؟ وإذا لم تشارك الطلبة فى موقف كهذا، فمتى تشارك إذن؟!".

(١٠٠) تقرير وزير العدل، الأهرام، ٢٨ يناير ١٩٧٣.

(١٠١) بيان أعضاء هيئة التدريس بجامعتى القاهرة وعين شمس فى مجموعة من المناضلين المصريين، "الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة"، ص ١٧٨.

(١٠٢) على أساس هذه الشكوك، رفض الطلاب المعتقلون أن تلتقى بهم هذه اللجنة وهم فى السجن. وهتفوا من نوافذ زنازينهم "التقصى يكون فى

الجامعة وليس فى السجن". وكان الطلاب يسخرون من اللجنة بقولهم: إنها تقوم بوظيفة "تخطى" الحقائق، بدلا من "تقصى" الحقائق. وقام بعض الطلاب بمقابلة اللجنة ونصحوا أعضاءها بتشكيل لجنة أخرى للتقصى عن مساوئ مجلس الشعب نفسه. (عثمان، أسرار..، ص١٠٤).

(١٠٣) ورد ذكر اليمين بشكل عابر فى التقرير كما يلى: "ظهرت على مسرح الأحداث مجموعات اتخذت لنفسها أشكالاً تنظيمية ومسميات مختلفة. فنجد مثلاً الجماعات الدينية والجماعات الإقليمية. وفى غمرة هذه الجماعات المتشابكة يقف اليمين بعيدًا عن الصورة، وفى الظاهر سعيدًا بهذه التحركات عاملاً على تغذيتها من وراء ستار ومترقبًا اجتناء الفائدة وجنى الثمار".

(١٠٤) ذكر السؤال عن إثبات وجود الله، الذى لم يكن قضية رئيسية أو حتى ثانوية بالنسبة للحركة الطلابية فى أى وقت، فى التقرير باعتباره السبب للهجوم بالمطواة على طالبة تلفظت بتلك الهرطقة. وعندما طلب من رئيس لجنة تقصى الحقائق توضيح ذلك الموضوع أجاب بالتالى: "بالنسبة لحادث المطواة بالذات، ما كنت، ولا كان إخوانى أعضاء اللجنة يريدون أن يتطرقوا إليه، ولكن طالما أثير هذا الموضوع، فأقول: إننا وقبل كل شيء نرفض العنف، ونرفض أن يكون ذلك الأسلوب موجودًا بين طلابنا وشبابنا، بل بين مجتمعنا ولكن الذى أثاره مناقشات دارت فى أعقاب ندوة أقيمت بكلية الحقوق بين مجموعة من الطالبات ومجموعة من الطلبة فتجرأت إحداهن وقالت بالحرف الواحد: إنكم تقولون إن ربكم فى كل مكان، فهل إذا وضعت يدى فى جيبى استخرجه؟ فلم يتمالك طالب شعوره وفعل فعلته. إننا إذا كنا نستنكر استعمال مثل هذه الأدوات، فإننا نستنكر بالدرجة الأولى أن يتطاول إنسان على عقائد هذا البلد الذى عاش به".

(١٠٥) انظر: **الأهرام**، ١ فبراير ١٩٧٣.

(١٠٦) بعد بضع سنوات، وبناء على معلومات أخرى، أو ربما في آخر تفسير له، ذكر الرئيس السادات أن المخطط كان مرسومًا وفق أوامر من "بيروت" (خطاب، **الأخبار**، ٣١ يناير ١٩٧٧). وبرغم أن بيروت كانت حقيقة مركزًا للمعارضة المصرية لنظام الرئيس السادات خارج البلاد، إلا أنها لم تصبح كذلك إلا بعد عام ١٩٧٣/٧٢. وكانت العلاقة الوحيدة – غير المباشرة – بين أحداث الطلاب في مصر وبين بيروت في ذلك الوقت، هي أن بعض المتعاطفين مع الحركة الطلابية في مصر شكلوا لجنة تضامن خاصة لتأييدها، دون صلات مباشرة من أي نوع (انظر: مجموعة من المناضلين المصريين، الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة، ص ٧٠). وبعد ذلك ببضع سنوات، كان الرئيس السادات، من الجرأة بحيث يقدم على ما لم يفعله وقتها. وهو أن يتهم القيادات الماركسية للحركة بأنهم "عملاء موسكو الذين يحرضون الطلبة على الصدام مع الشرطة، بادعاء أن الشرطة قد قتلت بعض الطلاب أثناء المظاهرات" حيث أكد أن هذا الشيء لم يحدث أبدًا في عهده: "لم يقتل أو يجرح طالب أو يلقى القبض على أي واحد وفقًا لأحكام عسكرية أو إدارية طوال مدة ١١ عامًا" (خطاب، **الأخبار**، ٣١ يناير ١٩٧٧، خطاب، **الأخبار**، ٢٩ يناير ١٩٨٠، حديث صحفي، صحيفة **مايو**، ٢٢ يونيه ١٩٨١).

(١٠٧) تقرير وزير الداخلية أمام مجلس الشعب، **الأهرام**، ١٣ فبراير ١٩٧٣. وادعى الوزير في تقريره أنه لم يصب أحد من بين الطلاب.

(١٠٨) تقرير وزير التعليم أمام مجلس الشعب، **الأهرام**، ١٣ فبراير ١٩٧٣ وفي ذلك الوقت كانت أحداث أسيوط بلغت مستوى خطيرًا من الصدام بين الطلبة والشرطة، حيث أشارت معلومات غير مؤكدة عن مقتل أحد ضباط البوليس. كما خرجت مظاهرة في وسط القاهرة من أمهات الطلاب المعتقلين.

(١٠٩) ظل اتحاد طلاب الجمهورية – الذى كان خاضعًا لسيطرة الحكومة – صامتًا إزاء الأحداث إلى أن أصدر بيانًا يوم الطالب العالمى (المصرى) فى ٢١ فبراير، يدعو الطلاب إلى الانتظام فى دراستهم لإحباط "مخطط عدونا.. يا طلاب مصر هذا نموذج للحرب النفسية التي يحاول العدو أن يحاربنا بها" وكان موضوع البيان محاولة اتحاد طلاب إسرائيل للتقرب من نظيره المصرى بطريق غير مباشر، إلا أن هذه المحاولة قوبلت بالرفض: "إن تصور هذا الاتحاد – الإسرائيلي– لدوافع الحركة الطلابية فى مصر تصور خاطئ إذ إنه لا تناقض بين طلاب مصر أبناء الثورة، وأبناء تحالف قوى الشعب العامل وبين القيادة الوطنية لمصر" (**الأهرام**، ٢١ فبراير ١٩٧٣).

(١١٠) انظر على سبيل المثال صحيفة **الأهرام** ١٧ فبراير ١٩٧٣، التى ورد بها عدد من برقيات التأييد المرسلة أساسًا من هيئات تعليمية رسمية أكثر مما هى تنظيمات طلابية حقيقية، كما نشرت أيضا برقيات من هيئات غير طلابية، من بينها إحدى الجماعات الصوفية!

(١١١) انظر: غالى شكرى، **الثورة المضادة**، ص ١١٧، ١١٨، ١٦٠-١٦١.

(١١٢) المرجع السابق، ص ١٤٧، وانظر رواية الدكتور لويس عوض لقصة توقيعه على هذا البيان. فى: **أدب ونقد**، عدد ٥٧، مايو ١٩٩٠، ص ٨٧.

(١١٣) فى العديد من الخطب والأحاديث الصحفية اللاحقة، كرر الرئيس السادات اتهامه لمعارضيه فى هذه النقابات (انظر على سبيل المثال، خطاب ٣١ يناير ١٩٧٧، خطاب ٨ أغسطس١٩٧٩، وكذلك حديث صحفى لجريدة مايو ١٣ يوليو ١٩٨١). وكان الرئيس السادات يركز على نقابات المهندسين، والمحامين و الصحفيين. وقال عن الأخيرة: "نقابة الصحفيين تجتمع وتبعت لى إنذار وبتقولك صحف الحائط اللى

فى الجامعة دى صحافة، وكانت الجامعة زى مانتم عارفين سم ناقع" (**الأخبار** ٨ أغسطس ١٩٧٩).

(١١٤) فى دفاعه عن نفسه بخصوص موضوع فصل الصحفيين من الاتحاد الاشتراكى، قال محمد عثمان إسماعيل: إن مسئوليته تنحصر فقط فى أنه كان يمد الاتحاد الاشتراكى بمعلومات حول النشاط السياسى لأعضائه. وعندما سئل عن المصدر الذى كان يستقى منه معلوماته أجاب: "من وجهات أمن مختلفة" (**روز اليوسف**، ١٩٧٥/١/٢٠). وكان قرار الفصل صادرًا عن الرئيس السادات شخصيًا. وقد اعترف بعد ذلك بهذا: "عزلت أكثر من ١٢٠ صحفيًا جنب الطلبة.. الصحفيين عزلتهم كتعبير.. عزلتهم ولم أقطع عيشهم. وعزلتهم بس عن أن يكتبوا فى الصحف لكن لم يقطع رزق واحد ولا مرتبه لأن الهدف عندى مش انتقام" (خطاب، ٣٠ يناير ١٩٧٧).

(١١٥) اتخذت القيادات الطلابية فى قرار الفصل دليلاً على أن لحركتهم تأثيرًا يمتد خارج الجامعة. كما وضعوا هذا القرار ضمن قائمة الأمور التى يشكو منها الطلاب. إلا أن الأصوليين الإسلاميين حاولوا فصل قضية الاتحاد الاشتراكى عن مطالب الطلاب: "كان رأى الجامعة فى ذلك الوقت أن المصلحة تقتضى عدم الخوض فى معركة اليسار ضد السلطة، مع تأكيد وجودنا فى الحركة لصالح قضية الطلبة فقط. ولا شك أن هذا الموقف للجماعة يمثل تكتيكًا مرحليًا ذكيًا فى حركتها السياسية" (وائل عثمان، أسرار..، ص ١٠٧-١٠٨).

(١١٦) ويصف الدكتور فؤاد زكريا موقف رئيس إحدى الجامعات إزاء ضغط الحكومة: "كان الدكتور إسماعيل غانم مدير جامعة عين شمس – رغم ارتباطاته الطبيعية بالسلطة – متعاطفًا فى قرارة نفسه مع الحركة الطلابية وأعضاء هيئة التدريس المؤيدين لها.. وكان من

السهل جدا لمن حضروا الاجتماعات التى عقدها مع "المنشقين" من أعضاء هيئة التدريس أن يدركوا التوتر الذى يعانيه الرجل ما بين الضغط على السلطة - وخاصة وزارة الداخلية التى هو على أى حال جزء منها- وبين فهم إدراك داخلى لطبيعة الأسباب التى تؤدى بالطلاب وبعض أساتذتهم للتمرد" (مقابلة).

(١١٧) انظر: الأهرام ١٦ فبراير ١٩٧٣. وأجرت النيابة تحقيقًا مع عدد من أساتذة الجامعة - وهم أساسًا رواد الاتحاد فى مختلف الكليات- بشأن الأحداث. واتخذ معظمهم - وخاصة د. كامل ليلة - موقفًا معاديًا للحركة. وكان الوحيد الذى أيدها بشدة هو د. عبد الحميد الغزالى، الأستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ورائد اتحادها - وكان د. الغزالى -الحائز على درجة الدكتوراه من جامعة جلاسجو، والمنتمى لتيار الأصولية الإسلامية والذى يتعاون مع اليسار على أساس القضية الوطنية المشتركة- واحدًا من اثنين من الأساتذة (الثانى كان د. نادر فرجانى من كلية الاقتصاد أيضا) ألقى القبض عليهما مع الطلاب فى اعتصامهم فى يناير ١٩٧٢.

(١١٨) كان الدكتور فؤاد زكريا حاضرًا وهو يتذكر التالى حول اجتماع الاتحاد الاشتراكى: "أذكر أن القليلين من الحضور كانوا يتكلمون فى الموضوع الأصلى بإخلاص، بينما كان غيرهم يجمعون بين الموضوع والكلام عن أنفسهم، وآخرون يحاولون الانحراف بالمناقشة إلى اتجاه مطالب أعضاء هيئة التدريس وأوضاعهم، وآخرون يعبرون بطريقة منمقة عن موقف وزارة الداخلية.. إلخ ولكن الاجتماع لم يخل من كلمات جريئة وإيجابية. وأخيرًا تشكلت لجنة للصياغة كنت عضو فيها، وانتهت إلى صياغة بعض القرارات التى كانت إيجابية ولكنها مخففة بفضل جهود الدكتور كمال أبو المجد ومواقف بعض الزملاء المترددين". (مقابلة).

(١١٩) نص البيان فى: "مجموعة من المناضلين المصريين، الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة، ص ١٧٥-١٨١. ويحكى د. فؤاد زكريا قصة إصدار هذا البيان: "بيان هيئة التدريس الذى رفع إلى مجلس الشعب كان حصيلة مناقشات بدأت فى بعض كليات جامعة عين شمس ثم فى نادى هيئة التدريس. وتخللت هذه المناقشات مقابلة أو أكثر مع مدير الجامعة لعدد من أعضاء هيئة التدريس المتعاطفين مع الحركة الطلابية. وقمت بصياغته، وأدخلت عليه بعض التعديلات. وقد قرئ فى نادى هيئة التدريس بجامعة عين شمس وعملت منه نسخة خطية وقع عليها الحاضرون. وقبل إتمام عملية جمع التوقيعات قررنا أن نذهب إلى مجلس الشعب. وطرحت مسألة اختيار من يذهبون، فلم تكن هناك منافسة شديدة على الذهاب. فذهبت ومعى الدكتور عبد المنعم تليمة (من كلية آداب القاهرة) ود. رضا العدل (تجارة عين شمس) وكان المفروض أن نقابل رئيس مجلس الشعب ولكنه أناب عنه وكيله السيد على السيد - وهو أيضا رئيس لجنة تقصى الحقائق فى أحداث الطلبة- وكان معه النائب ألبرت برسوم (عضو اللجنة وقد أصبح وزيرًا بعد ذلك) ومأمون مشالى (عضو اللجنة) وكان حوارنا معهم من نوع "حوار الصم" فلم يكن هناك تفاهم على أى شيء.. وكان محور الحديث من جانبنا هو أن هؤلاء الطلاب مخلصون فى دعوتهم إلى تجنيد موارد البلاد لمعركة حقيقية بدلا من معركة كلامية، بينما كان الطرف الآخر يدافع بشدة عن ضرورة السكوت التام "وخيانة" الأصوات التى ترتفع بالاعتراض فى تلك المرحلة.. وأثناء حديثنا فى مجلس الشعب أذكر أنه وردت كلمة اليسار فأبدى الثلاثة اشمئزازًا واضحًا من الكلمة حتى أن أحدهم - مشالي- تمنى لو أن هذه الكلمة حذفت من قاموس اللغة العربية!.. وعند جمع التوقيعات كان عدد الموقعين على البيان عددًا جيدًا بالقياس إلى ما يحدث عادة فى الجامعة" (مقابلة).

ووفقًا لما يذكر د. رضا العدل: "وصلت التوقيعات على بيان هيئة التدريس ما بين ٩٠ و ١٠٠ توقيع أكثرها من هيئة التدريس بجامعة عين شمس، وبالنسبة لعملية جمع التوقيعات هناك أعضاء هيئة تدريس لم نفكر فى الأصل أن نطلب توقيعهم لتأكدنا من أنهم لن يفعلوا، والبعض الآخر رفض التوقيع بعلة عدم ملاءمة صيغة البيان، بينما رفض آخرون بدعوى عدم اشتغالهم بالسياسة. ومن الغريب أن بعض الذين رفضوا التوقيع كانوا من المعروفين بأنهم أصحاب أفكار سياسية ومنهم أستاذان يساريان من جامعة عين شمس" (مقابلة).

(١٢٠) انتشرت شائعات قوية فى ذلك الحين أن الرئيس يشعر بالتبرم من موقف القضاء، وأنه أعرب لبعض المقربين منه عن خيبة أمله، حيث لم يشكر له القضاة أنه هو الذى حررهم من الضغوط السياسية التى كانوا يعانونها فى عهد عبد الناصر.

(١٢١) انظر: **الأهرام**، ٥، ١٩، ٢٠ يونيو ١٩٧٣.

(١٢٢) بينما كانت تجرى وقائع الجلسة فى دار القضاء العالى فى وسط القاهرة كان هناك تواجد مكثف من رجال الشرطة بملابسهم المدنية، وكذلك احتياطى من رجال الأمن المركزى المرابطين خلف المحكمة تحسبًا لوقوع اضطرابات. وهو الأمر الذى حدث بالفعل، إذ نظم العشرات من الطلاب مظاهرة فى شارع سليمان باشا واستدعى الأمن المركزى لتفريقها.

(١٢٣) وفقًا لما كتبت "Hyde" شارك حوالى مائة وثلاثة وعشرين ألفا من الشباب فى أنشطة الدفاع المدنى، وتبرع مائة وسبعة وعشرون ألفا بالدم، وانخرط تسعون ألفا فى أعمال الخدمة العامة، وشارك خمسة آلاف فى المجهود الحربى بطرق أخرى. (Hyde, **Education in Modern Egypt**, p. 166) ومع ذلك كان الطلاب يشتكون من مستوى إعداد الجبهة الداخلية، ومن الدور المحدود الذى سمح لهم

بأدائه عبر أعمال الدفاع المدنى. إلا أن بعض قيادات الحركة الطلابية انخرطوا كلية فى هذه الأعمال وحصلوا على شهادات رسمية بحسن أدائهم للخدمة.

(١٢٤) كان المسح الوحيد لمواقف شباب البلاد من حرب أكتوبر، هو استطلاع رأى وزع على مائتى طالب مصرى يدرسون بالولايات المتحدة. وظهرت فيه بعض النتائج الملفتة للنظر، انظر: سعد الدين إبراهيم، استقصاء لآراء الشباب المصرى فى أمريكا حول حرب تشرين، **دراسات عربية**، عدد ٩، يوليو ١٩٧٤، ص ١٠-٢٥.

(١٠)

الدور السياسى والاجتماعى للطلاب في ظل نظام ثورة يوليو ١٩٥٢

حققت محاولات نظام ما بعد ١٩٥٢ لضمان تأييد طلاب البلاد من خلال الإصلاحات التعليمية وإجراءات السيطرة التنظيمية وأسلوب التلقين السياسى، قدرا كبيرا من النجاح فى أول الأمر. إلا أن رغبة حكومات الثورة فى توسيع فرص التعليم، لصالح الطبقة الوسطى بالأساس، خلقت نخبة مدنية كانت تواقة للتعبير عن ذاتها والمشاركة فى السلطة. حيث استمر احتكار النخبة العسكرية، ثم النخبة العسكرية التكنوقراطية، للعمل السياسى بلا منافس طيلة ثلاثة عشر عاما منذ ١٩٥٤. ولم يساعد على تقوية موقف النخبة المدنية سوى الهزيمة الوطنية فى ١٩٦٧، التى مثلت نقطة تحول تاريخية حولت الحديث الخافت حول الديمقراطية إلى حركة سياسية واسعة. كما أسفرت عن بروز قدر من الضغط من أسفل، الأمر الذى أدى إلى تحول النظام السياسى كلية خلال عقد من الزمان.

ولعل أوضح مؤشر على هذا التغيير، تنامى النشاط السياسى فى صفوف طلاب الجامعات. فالطلاب الذين طالما لقبوا "بأبناء الثورة" بدأوا يظهرون كأبنائها العاقين، حيث اكتشفوا أن آمالهم فى المشاركة فى السلطة السياسية لن تتحقق دون صدام مباشر مع النظام .

ومن الطريف، أن طلاب كليات الهندسة - وهم النتاج الرئيسى للسياسات الناصرية فى التوسع فى التعليم العالى والتنمية الاقتصادية - كانوا

هم الذين تصدوا للحركات الطلابية المنشقة عن النظام. وكان طلاب وخريجو هذه الكليات بالتحديد هم الذين وصفهم "كير" بأنهم "كانت لهم مصلحة مرتبطة بما ينجزه النظام ومن ثم كانوا مؤيديه المحافظين"(١) لكنهم هم الذين أصبحوا بعد ١٩٦٧ أعلى نقاده صوتا. وأثبتت قيادات طلاب الهندسة ونقابة المهندسين بعد ١٩٦٧ أن تأييدهم السابق كان تأييدا مشروطا. حيث وجدوا أنفسهم محرومين من أى فرصة للنشاط السياسى المؤثر ومتهمين من أصحاب السلطة بأنهم أعداء برجوازيون لأيديولوجية تحالف قوى الشعب.(٢)

ويفسر أحد طلاب الهندسة انتقال مركز الثقل السياسى فى الحركة الطلابية من طلبة الحقوق إلى طلاب الهندسة بعد ١٩٥٢، بأن "مكتب التنسيق" قد اختار أن يوزع أصحاب المجاميع الكبيرة من خريجى المدارس الثانوية على كليات الهندسة :"فكان أن تفوقت كليات الهندسة فى مجال الفكر والسياسة تفوقها فى مجال العلم".(٣) وفى الواقع، يعكس الدور النشط الذى لعبه طلاب الحقوق قبل ١٩٥٢، وطلاب الهندسة بعدها، اهتمام كل منهما بإصلاح النظام السياسى أكثر من الاهتمام بهدمه. ولم يختر الطلاب موقف التحدى للنظام إلا بعد أن تراكمت إحباطاتهم، فانضموا قبل ١٩٥٢ إلى التنظيمات غير البرلمانية.

وبعدها بدا نشاطهم فى صفوف حركات المعارضة الجنينية التى ظهرت تدريجيا فى مواجهة نظام الثورة. وتمتع الطلاب سواء قبل ثورة ١٩٥٢ أو بعدها، بمكانة عالية بسبب انتمائهم للطبقة المتوسطة. تلك الطبقة التى كانت ضرورية لتنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الليبرالى والنظام الثورى معا. ومن المفارقة، أن الطبقة المتوسطة فى ظل النظام الليبرالى - والتى لم تكن بأية حال طبقة حاكمة - تمتعت بقدر كبير من حرية التعبير والتنظيم السياسى. ولكن فى ظل نظام عبد الناصر، الذى

كان أقرب لتمثيل مصالحها الطبقية، قيدت المجموعة الحاكمة بشكل حاد حريتها فى التعبير والتنظيم السياسى.(٤)

وكما كتب أحد الباحثين فإن :"القطاعات المؤثرة فى صنع القرار المصرى – شئنا أم أبينا – هى الطبقة الوسطي، وفئة التكنوقراط، والجيش، والصفوة المتعلمة، وطلبة الجامعات. نقول هذه القطاعات المؤثرة وليس بالضرورة صانعة القرار"(٥) وعندما كان عبد الناصر يخاطب الشعب، كان يسعى أساسا لإقناع تلك الفئات. وبرغم الأهمية التى أولاها للسيطرة على الجيش،(٦) اعترف أيضا بالحاجة للاحتفاظ بالسيطرة على الطلاب منذ الأيام الأولى للثورة، وبدرجة أكبر بعد هزيمة ١٩٦٧.(٧) وأدرك خلفه السادات هذه الحاجة أيضا، حيث اعتبر أن الطلاب ومعهم العمال مادة متفجرة يكفى أن يشعلها الأعداء لتدمير النظام كلية.(٨)

وفسر وزير الشباب فى وزارة السادات حساسية وزارته للمعارضة الطلابية بأن "الطلاب أوشكوا أن يخلقوا موقفا أمنيا يقتضى تدخل الدولة بالقوة، وهو أمر ينال من طبيعة المناخ السياسى الذى اتجهت الدولة إليه بعد عام ١٩٧١ والذى كان أساس وسبب وجود المرحلة الجديدة". وأضاف بوضوح أكثر: "فى النهاية إن خروج الطلاب إلى الشوارع كان يهدد باتصالهم بعناصر أخرى وإثارة وتفجير قضايا اجتماعية تستثمر متاعب الناس الاقتصادية."(٩) وهكذا فإن ما كان يشغل إسماعيل "باشا" صدقى فى ١٩٤٦ استمر باقيا فى أذهان حكومة ١٩٧٣/٧٢. وحتى فى ظل عبد الناصر نفسه – عندما كان ولاء أغلبية السكان من الفلاحين والعمال مضمونا بشكل أكبر – كان الطلاب يدفعون للبقاء داخل حدود مؤسساتهم التعليمية وعدم الاختلاط بالآخرين وفى عام ١٩٦٨ خاطب رئيس مجلس الأمة (الذى أصبح فيما بعد الرئيس أنور السادات) طلاب الهندسة الثائرين قائلاً: "ليس لى اعتراض أبدًا أن تعبروا عن كل آرائكم ولكن داخل الجامعات وبنظام"(١٠)

وفى نفس الفترة أقر محمد حسنين هيكل نصيحة رئيس جامعة القاهرة لطلابه: "هنا فى حرم الجامعة تستطيعون مناقشة كل شىء، وإبداء أى رأى، وأما الخروج إلى الشارع فإنه لا يعطينا الحصانة المطلوبة، لأننا فيه لن نكون وحدنا ولا نضمن أن تسير الأمور على النحو الذى نريده ونرضاه".(١١)

إن خشية الحكومة من انضمام الطلاب إلى جماعات اجتماعية أخرى اقترنت بالخوف من الأثر المحتمل لإضراباتهم على الجيش. ولم تعد الحساسية إزاء موقف الجيش فيما بعد ١٩٦٧ راجعه إلى دوره السابق كحام للنظام السياسى وكأرضية للتجنيد لصالح نخبته الحاكمة؛ وإنما للمهمة الجديدة التى خولت له واللازمة لاستمرار شرعية النظام وهى تحرير الأرض المحتلة. وأصبحت حقيقة أن خريجى الجامعات الجدد يشكلون العمود الفقرى للجيش فى فترة إعادة بنائه، وأنهم قد يستجيبون لتحريض الطلاب، يمثل تهديدًا للحكومة.(١٢)

وسواء كان مسموحًا للطلاب بالاختلاط بالآخرين أم لا، فإن الواقع السياسى لحركة الطلاب المصريين بعد ١٩٦٧ هو أنها شكلت بالفعل حركة وكالة تعمل بالنيابة عن نسبة عريضة من القوى الوطنية فى مواجهة الهزيمة المخزية واحتلال التراب الوطنى، كما تعمل بالأصالة عن نفسها لتحقيق الطموحات الأكثر تميزًا للطبقة الوسطى فى التعبير السياسى والمشاركة السياسية. ومع ظهور الفصائل الراديكالية داخل الحركة الطلابية فى أوائل السبعينيات، أصبح بإمكانها أيضا أن تدعى تمثيل قدر من طموحات الطبقات الدنيا فى البلاد وبذلك أصبح الطلاب فى نظر أحد الباحثين: "ليسوا مجرد حركة طلابية، بل هم وكلاء شرعيون عن المجتمع بمختلف طبقاته الوطنية"(١٣) كما أنهم: "قد حملوا أعباء مرحلة تاريخية مختلفة كيفيًا. كانوا هم الطلائع المنظمة نفسها، لا مجرد شباب الجامعات".(١٤)

وأوضح أسلوب التأييد الذى لقيته مبادرات الطلاب من كل النقابات المهنية والمثقفين بوجه عام، أن الحركة الطلابية تمثل طموحات قطاع مهم

من الطبقة المتوسطة؛ خاصة فيما يتعلق بالمطالبة بحق ممارسة النشاط السياسى المستقل، وإتاحة الفرصة العملية لاتخاذ خطوات أولية تجاه خلق معارضة سياسية منظمة. وعلى عكس ما كان يحدث فى ظل النظام الليبرالى، بدأ الطلاب فى خلق منظمات سياسية جديدة تمامًا بدلاً من العمل داخل المنظمات القائمة بالفعل. ومثلت الانقسامات الأيديولوجية فى الكتلة الطلابية، من فصائل ماركسية وناصرية وإسلامية، صورة أولية لما تلاها من انقسامات أساسية فى الساحة السياسية المصرية ككل.

ورغم أن المهنيين والمثقفين كانوا أول المستفيدين من المبادرات الطلابية، إلا أن جماعات أخرى استفادت منها، مثل العناصر النشطة سياسيًا داخل الطبقة العاملة،(١٥) التى أظهرت اهتمامًا شديدًا بالنشاط السياسى الطلابى منذ انضمام العمال إلى الطلاب فى المطالبة بالديموقراطية فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧. وفى أوائل السبعينيات اتهم بعض العمال النشطين بالاشتراك المباشر فى النشاط الطلابى. وكان الطلاب يعتبرون الطبقة العاملة قوة سياسية مهمة منذ الأربعينيات حيث حاولوا دائمًا جذبها لتأييد حركتهم.(١٦) وذلك برغم هجوم بعض الطلاب بين حين وآخر على تخصيص نسبة ٥٠% من مقاعد البرلمان والمجالس المنتخبة للعمال والفلاحين. وكان الدافع الرئيسى لهذا الهجوم هو عجز البرلمان عن أن يلعب دورًا فعالاً إزاء السلطة التنفيذية، الأمر الذى ينطبق بالطبع على أعضائه بجميع فئاتهم.

وصاحب سياسة القمع التى طبقت على الحركة الطلابية بعد ١٩٥٢ جهود أخرى لتهدئتها. ولم تختلف اللغة المستخدمة فى تلك الجهود – وهى لغة عاطفية ودعائية– اختلافًا كبيرًا عن اللغة التى استخدمت قبل ١٩٥٢. إلا أنه بعد ١٩٥٢ تعرض الطلاب للتملق بغرض إخماد نشاطهم المناوئ، بينما كانوا فى أغلب الأحوال يتملقون فى ظل النظام الليبرالى لحثهم على العمل لصالح إحدى القوى السياسية المتنافسة. ولم تتردد حكومات ما بعد ١٩٥٢ –

فى فترات التوتر الطلابى- فى اتهام الطلاب بالتورط فى أعمال التخريب أو التجسس لصالح قوى أجنبية. ولكنها جمعت بين هذه الافتراءات وبين محاولات استقطاب القيادات البارزة للحركة الطلابية بكافة الطرق على نحو ما كان يحدث أيضا فى ظل النظام الليبرالى.

وتمثل الخلاف الأساسى بين النظامين فى أنه فى ظل النظام الليبرالى ظلت الحركة الطلابية سلاحًا مساعدًا – وإن كان ذا حدين- للحكومات والأحزاب السياسية، بينما اعتُبرت فيما بعد ١٩٥٢ تهديدا مباشرا للنظام ككل. ففى ظل حكم عبد الناصر الذى اتسم بالمذهبية الصارمة، اعتبر الاستياء الطلابى تهديدًا للعقيدة الحاكمة، باعتباره مثل يشتغل قدرًا من الضغط من أجل التغيير السياسى. وفى عهد السادات الذى بدأ ليبراليًا نوعًا ما، استمرت النظرة إلى الطلاب باعتبارهم تهديدًا، لأنهم وضعوا الشعارات الليبرالية للنظام أمام محك الاختبار فكشفوا عن حدود هذه الشعارات بوضوح. وحتى أولئك الذين تولوا مواقع السلطة فى عهدى عبد الناصر والسادات، مثل الصحفى رجل الدولة محمد حسنين هيكل، والوزير الدكتور كمال أبو المجد اللذين حبذا أسلوبًا مرنًا لمعالجة النشاط السياسى الطلابى،(١٧) شاركا زملاءهما نفس نظرة التوجس من النشاط الطلابى. رغم معارضتهما التكتيكية لزملائهما المتشددين وما أبدياه من تحفظ فى التعليق على تصرفات الطلاب.

وتأثر إحساس الطلاب بقوتهم الذاتية بعد ١٩٦٧، بحقيقة أنهم أصبحوا – عمليًا- وحدهم فى مواجهة السلطات القائمة، وأن حتى تلك السلطات اختارت فى بعض الأحيان أن تشيد بجهودهم. الأمر الذى أدى إلى إصدارهم بيانات نخبوية صارخة. فيتحدث البيان الصادر عن طلبة هندسة القاهرة إبان الانتفاضة الطلابية فى فبراير ١٩٦٨ عن "فرض احترام الحريات على السلطة الحاكمة، وخاصة احترام قدراتكم (الطلاب) باعتباركم الطبقة القائدة

والأكثر وعيًا فى هذا البلد"،(١٨) كما طالب قرار صادر عن مؤتمر طلابى بكلية الصيدلة جامعة الإسكندرية أثناء نفس الانتفاضة بأن تنقل توصيات الطلاب من الجامعة إلى الرئاسة مباشرة.(١٩) كذلك كان الطلاب يستمتعون بالسخرية من مسئولى الحكومة كلما سنحت فرصة لقاء بهم.

وأدى إحساس العناصر الطلابية النشطة بوضعها السياسى، إلى ثقتها فى قدرتها على أداء دور قيادى فى التصدى لحل مشكلات بلدهم. غير أن الحركة الطلابية ضمت، بالطبع، بعض الطلاب الذين كانوا أكثر وظيفية فى إحساسهم بما يمكنهم المساهمة به، ففى مقال بعنوان "ماهية الحركة الطلابية؟" كتب أحد الطلاب عام ١٩٧٢ يقول: "إن الحركة الطلابية ليست شخصًا أو آخر يمكن مراقبته ورصد لتهدئتها، وأيضا هى قضية تحرير الوطن.. إن الحركة الطلابية ليست اعتصامات ومظاهرات، فتلك وسائل تلجأ إليها أحيانًا الحركة الطلابية، لكن بشكل عام فإن الحركة الطلابية هى عقل عام يتسم بالديمومة وغير قابل للتصفية.. وتبقى الحركة الطلابية فى مداها القصير صمام أمن ضد تصفية القضية الوطنية، وفى مداها الطويل وعيًا يحرك الوطن كله نحو التقدم وضد النيل من وجوده الحر".(٢٠)

وكانت محاولات الطلاب للنقد الذاتى تؤجل لما بعد التخرج، ويميل بعض الخريجين حين يواجهون حقائق الحياة الصعبة خارج حدود الجامعة، لرسم صورة كئيبة للحركة التى كانوا متحمسين لها بشدة من قبل. وكما ذكر أحدهم: "إننا – نحن الشباب– نجامل أنفسنا حينما نصف ما قمنا به على أنه "حركة طلابية". وذلك لأننا لم نستطع حتى الآن أن نبلور الصورة المتكاملة للمجتمع الذى نريده، وسيظل التحرك الطلابى عاجزًا ما لم تجتمع الطلبة لتناقش بهدوء وموضوعية أساس مشكلة الإنسان المصرى". كما كتب عن مجلات الحائط الطلابية، الذى كان هو أحد محرريها: "فنلاحظ فى مقالات مجلات الحائط فى الجامعة جنوحها للنقد والهجوم فقط. فلم يحدث أن كتبت

مقالة تمدح قرارًا أو موقفًا لأى مسئول. بل إننى لاحظت أن الطالب العادى لا يهتم بقراءة المقالة إلا إذا وجد فى عنوانها ما يثيره ويشفى رغبته فى النقد والسب".(٢١)

ولا شك أن الحركة الطلابية فى مصر عجزت عن رسم صورة كاملة عن شكل المجتمع الذى نتطلع إليه، وهى المهمة التى تتطلب على أى حال تعاون قطاع أعرض من المجتمع. ولكن فى تلك الفترة تحركت الحركة الطلابية نيابة عن قوى اجتماعية أخرى وليس فى ارتباط معها. فلم يكن من الممكن أن يتم بحث مشترك لاحتمالات التنمية المستقبلية للمجتمع المصرى جديًا. وأن يعمل الطلاب سياسيًا فى تناغم مع عمل التنظيمات السياسية فى البلاد عمومًا، إلا حين تكون القوى الاجتماعية المختلفة طورت وعيها الخاص وأنشأت تنظيماتها المستقلة، وهو ما بدأت بوادره بعد ذلك مع تجربة التعددية السياسية.

ومع ذلك فهناك انتقاد أكثر اتساقا يمكن توجيهه للطلاب. وهو يتعلق بالسطحية التى كانوا يناقشون بها مشكلات البلاد، وما ترتب عليه من تشدد فى نشاطهم الدعائى. ولكن هنا أيضا، يعكس الطلاب إلى حد كبير الديموقراطية فى الجدل والنقاش، والرفض العميق – عمليًا إن لم يكن نظريًا دائمًا – للتعاون بين مختلف الأيديولوجيات. وبلغ الأمر أن اعتبر الأصوليون الإسلاميون زملاءهم الماركسيين عملاء لدول أجنبية، مثلما أرجعت سلطات الدولة النشاط الطلابى – أحيانًا – إلى المحاولات الأجنبية للتخريب والتجسس، بينما لم يتردد رئيس الدولة فى استخدام أكثر الكلمات بذاءة فى قاموس اللغة العربية لوصف بذاءة منتقديه سواء من الطلاب أو من غيرهم.

ولا يمكن النظر إلى الديماجوجية والتسطيح الفكرى اللذين اتسم بهما العديد من عناصر الحركة الطلابية، بل وحتى حقيقة أن الكثير من الطلاب لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بتكوين وجهة نظر حول ما يجرى فى البلاد،

بمعزل عن الجهود الرسمية طيلة سنوات لاحتواء الحركة الطلابية وإفراغها من محتواها السياسى، والأساليب والمناهج التعليمية التى لا تشجع على البحث والتفكير المستقل،[٢٢] وكذلك الصحافة الرسمية التى كانت فى الغالب دعائية أسلوبًا ومحتوى.

لقد لعبت الحركة الطلابية المصرية بالأساس كقوة سياسية اجتماعية فى الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٣، دور عنصر الضغط على السلطة الحاكمة من أجل استعادة كرامة البلاد باسترداد أراضيها المغتصبة. وفى هذا الصدد -على الأقل- تمتع الطلاب بالتأييد الوجدانى للأغلبية الصامتة سياسيًا من الشعب. كما أبرزت عملية إعادة البناء القومى، التى فرضتها هزيمة ١٩٦٧ والحاجة إلى الديموقراطية السياسية. وهنا أيضا، لعب الطلاب دورًا رائدًا فى تشجيع الحركة الديموقراطية للقوى الاجتماعية الأخرى، خاصة الطبقة المتوسطة التى يشكلون جزءًا أساسيًا منها. وبذلك قدمت الحركة الطلابية إسهامات مؤثرة فيما وقع من تغيرات كبرى فى هيكل النظام السياسى تدريجيًا بعد حرب يونيو ١٩٦٧، وبصورة أسرع فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

هوامش

(١) Malcolm Kerr, Egypt, in: James S.Coleman (ed) **Education and Political Development** (Princetion University Press, 1965), p. 190.

(٢) وائل عثمان، **أسرار الحركة الطلابية – كلية الهندسة ١٩٦٨-١٩٧٥** (مطابع مدكور القاهرة ١٩٧٦) ص ٤٥. وفى لقاء تم عام ١٩٦٨ بين وزير الشباب د. صفى الدين أبو العز ووفد من كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، أشار الوزير إلى أن عدد السيارات المركونة بجوار كلية الهندسة أكبر منها بجوار أى كلية أخرى، الأمر الذى يبرهن على الوضع الطبقى لطلاب الهندسة.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٩ - ٤٠.

(٤) وفقًا لما كتب جمال مجدى حسنين، فإن الصراع بين البرجوازية البيروقراطية" و"البرجوازية الصغيرة فى المدن" انعكس على الحركة الطلابية خاصة بعد ١٩٦٧. انظر: جمال مجدى حسنين، **البناء الطبقى فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٠**، (دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨١) ص ١٣٦.

(٥) سعد الدين إبراهيم، "استقصاء لآراء الشباب المصرى فى أمريكا حول حرب تشرين، **دراسات عربية**، العدد ٩، يوليو ١٩٧٤، ص ١١.

(٦) فى اجتماع لمجلس الوزراء يوم ٢٤ مارس ١٩٦٨ برر عبد الناصر لوزرائه تعيين الكثير من ضباط الجيش فى وظائف مدنية ودبلوماسية، الأمر الذى أثار العديد من الانتقادات، باعتبارها عملية لا مفر منها بسبب "حوادث أمنية" داخل الجيش. كما ذكر عبد الناصر أنه "من المهم دائمًا أن تكون الحسابات سليمة بالنسبة للقوات المسلحة. وإن يكون

الرأى العام للقوات المسلحة مقتنعًا وراضيًا، ولا تنسى أن الـذى يريـد ضرب النظام سيضربه عن طريق القوات المسلحة". (عبد المجيد فريد، أوراق عبد الناصر السرية مجلة ٢٣ **يوليـو**، العـدد، ١٣ أغسـطس ١٩٧٩).

(٧) ووفقًا لما ذكر وزير التعليم العالى عام ١٩٦٨. د. عبد الوهاب البرلسى، فإن مجموعة من مجلس وزراء عبد الناصر (تضم وزراء جامعيين، إلى جانب وزير الداخلية، ورئيس المخابرات، وغيرهم) كانت تعقد اجتماعًا دوريًا فى شهر سبتمبر، قبل بدء العام الجامعى بقليـل، تتـدارس فيـه الأحوال السياسية وانعكاساتها على شباب الجامعة. (**روز اليوسـف**، ٢ سبتمبر ١٩٧٥).

(٨) خطابان للرئيس السادات، **الأخبار** ٣١ يناير ١٩٧٧. **والأهرام** ٦ سبتمبر ١٩٨١.

(٩) مقابلة مع د. أحمد كمال أبو المجد.

(١٠) ورد فى موسى صبرى، **وثائق حرب أكتوبر**، الطبعة الأولى (المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٧٤) ص ١١٦.

(١١) الأهرام، ١ مارس ١٩٦٨.

(١٢) فى تغطيتها لأحداث الطلاب فى مصر عـام ١٩٧٢ كتـب "ويليـام ديلفورس" و"ريتشارد جونز" من "فايننشال تايمز": "يجب منح اهتمـام أكثر جدية للجيش، خاصة الـ ٧٠٠٠٠ طالب الذين قد انضموا إليه أو جندوا فيه منذ حرب ١٩٦٧، وبالنسبة لسلك الضـباط، شـكلوا فيـه جماعة ضغط بالفعل. وأرسل الرئيس السادات اللواء صادق للتحـدث إلى القوات على جبهة القنال فى أجازة الأسبوع، ومن المتوقع أن يقوم بذلك شخصيًا فى الأسابيع القليلة القادمة، وحيث أن الكيل قد فـاض، فهو لن يمكنه أن يخاطر" (**Financial Times**, 26 Jan. 1972) وكانت هناك شائعة فى ذلك الوقت بأن الفريق صادق هو الذى دفع السـادات

لاتخاذ قرار انهاء اعتصام الطلاب بواسطة الشرطة ليتفادى تهديد الفريق باستخدام الجيش لهذا الغرض.

(١٣) غالى شكرى، **الثورة المضادة فى مصر** (دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨) ص ١٠٩.

(١٤) المرجع السابق، انظر أيضًا: مصطفى كامل السيد، **المجتمع والسياسة فى مصر – دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى** ١٩٥٠ -١٩٨١، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٠، ٤٦.

(١٥) فى معرض دفاعه عن نفسه ضد تهمه الانحياز إلى جانب الطلاب. أوضح أحد التنظيمات الماركسية وجهة النظر التالية: "إن علاقتنا المكثفة بالحركة الطلابية يعود إلى الوقائع والأسس التالية:

- أهميتها السياسية الكبرى، فهى لا تركز على المطالب النقابية والاقتصادية بل تعطى كل طاقتها تقريبًا للقضية الوطنية وقضية الحريات والحقوق الديموقراطية.
- وهى لذلك تقوم بدور مباشر فعلى لم تكن الحركة العمالية تقوم به فى مجال المقاومة السياسية المستميتة لخط السلطة الطبقية فى القضية الوطنية، خط الردة والاستسلام والخيانة والكارثة.
- وقيامها بهذا الدور يعنى دورها المباشر فى إيقاظ الطبقة العاملة وبقية الطبقات الشعبية على القضية الوطنية فى علاقتها الوثيقة بقضية الحريات الديموقراطية، فهى حركة لا تحتفظ بمواقفها السياسية داخل أسوار الجامعة.
- ولأن الحركة الطلابية تدور فى الوضع الانتقالى الذى تمثله الدراسة الجامعية فإن طاقتها الكامنة لا تقف بها عند دورها المباشر فى مقاومة الكارثة الوطنية وفى إيقاظ شعبنا على ضرورة مقاومتها بل تمتد إلى عمليات أوسع نطاقًا بانتقال العناصر التى تنصهر داخل هذه الحركة

الوطنية الديموقراطية بعد التخرج إلى مختلف القطاعات والطبقات فى المجتمع حاملة معها مواقفها المتماسكة فى أخطر قضايا بلادنا". (**الشيوعى المصرى**، العدد ١١، يوليو ١٩٧٦).

وقد حثت المنظمة نفسها عناصرها النشطة على الاهتمام أكثر بطلاب المدن الجامعية الذين جاءوا أساسًا من أفقر الشرائح الفلاحية حيث حذرت فى تقرير آخر من أنه "لضعف حركتنا بينهم ولتأثير مناخ المدينة عليهم فإنهم يلجئون للاغتراب والهروب حيث تتلقفهم الجماعات الدينية.." (تقرير حول المهام الملحة للحركة الطلابية فى مصر، فى: مجموعة من المناضلين المصريين، **الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة فى مصر – تحليل ووثائق**، دار ابن خلدون للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ٨٤). ومنذ هذه الفترة أصبح هذا الأمر ملحوظًا مع انتشار تيار الأصولية الإسلامية بين القيادات الطلابية.

(١٦) كان المسئولون يشيدون بالطلاب باعتبارهم "الطليعة الراعية للأمة" و"عدة المستقبل"، و"الأمناء على البلد"، وما شابه ذلك (انظر، على سبيل المثال: تقرير حول مناقشة برلمانية، **الأهرام** ٢٨، ٢٩ فبراير ١٩٦٨) وبالنسبة لأولئك الذين كانوا متعاطفين مع الحركة، كانت الإشادة أكثر مبالغة فراح نقيب المهندسين يقول: إن "مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى لا يمثلان الأمة مثلما يمثلها الطلاب" (محضر الاجتماع بين الأمين العام للاتحاد الاشتراكى وبين ممثلى النقابات المهنية، ١٩٧٢. فى: **الانتفاضة الطلابية فى مصر يناير ١٩٧٢**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٢، ص ١١٧).

(١٧) كتب هيكل عام ١٩٦٨ يقول: إنه بعد مناقشات مستفيضة مع الشباب شعر أنهم "يستحقون التعامل بأسلوب أعمق وأكثر فهمًا" كما شعر أنهم "يحتاجون إلى أن يلمسوا حقائق أكثر صراحة بأيديهم بدلاً من أن يسمعوا شعارات عالية تصم آذانهم" (**الأهرام**، ١ مارس ١٩٦٨) كما

أفاد د. أبو المجد بدوره أنه حاول مع آخرين التعامل مع أحداث الطلاب عام ١٩٧٣/٧٢ وبشكل سياسى بهدف الحفاظ على حق الطلاب فى التعبير والتنظيم كضرورة حيوية تبرر التغاضى عن بعض التجاوزات كثمن لتحقيق هذا الهدف" (مقابلة).

(١٨) ورد فى: وائل عثمان، أسرار..، ص ٣٨.

(١٩) محمد عبد السلام، سنوات عصيبة – **مذكرات نائب عام**، الطبعة الثانية (دار الشروق –القاهرة– مايو ١٩٧٥) ص ١٢٦، والمقتطفات التالية مأخوذة من بيان طلابى صدر أثناء الانتفاضة يناير ١٩٧٢:

ليفهم هذا الجميع.

أولاً: إن شباب الجامعة هم طليعة المجتمع، وهم أقدر الناس على تحليل الأمور ومعرفة مصلحة الوطن.

ثانيًا: إن شباب الجامعة لا ينتمون لفئة معينة بل هم أنقى وأشرف الشرائح المعبرة عن تحالف قوى الشعب.

ثالثًا: إن شباب الجامعة لا تحكمهم نوازع شخصية ولا يطمحون فى كسب رخيص ولا يتطلعون إلى طبقة أرقى ولكنهم لا يريدون إلا مصلحة الوطن أولاً وأخيرًا.

رابعًا: إن شباب الجامعة شباب متزن واع قادر على تحليل الأمور بموضوعية بعيدًا عن التعصب والعصبية.

خامسًا: إن شباب الجامعة يشعر إنه حارس على مصالح الجماهير..

(فى: الانتفاضة الطلابية فى مصر، ص ٧٣ و٧٤).

وقد أصدرت هذا البيان لجنة النشاط السياسى والثقافى باتحاد طلاب جامعة عين شمس، وهو يعكس وجهة نظر متعاطفة مع حكم عبد الناصر، وقد يكون مقرر اللجنة محمد أحمد حسيب هو الذى قام بصياغته، إلا إنه يعكس أيضًا نوعًا من الإحساس بقيمة الذات لدى الطالب المتوسط.

(٢٠) مذكرة الأمن، وتحقيق النيابة مع المتهم الأول فى القضية رقـم ٩٠٢ لسنة ١٩٧٣.

(٢١) وائل عثمان، أسرار..، ص ١٦٢.

(٢٢) فى بحث أجراه د. سيد عويس عام ١٩٧٥ اتضح أن ٣٣% فقط مـن الطلاب هم الذين لديهم مكتبات خاصة. وكانـت هوايـاتهم كالتـالى: ٣٦.٨% قراءة الروايات والقصص، ٩.٢% المسرح، ٥.٢% الفنون الجميلة. (سيد عويس، الشباب المصرى والثقافة، الأهرام، ٧ ديسـمبر ١٩٨١).

(١١)
قسم إضافى(*)
ما بعد ١٩٧٣

(*) ترجم هذا القسم عن المخطوطة الأصلية لا عن الطبعة الإنجليزية التى اختصرت فيها المخطوطة.

عقد من النشاط الطلابى
١٩٧٤-١٩٨٤

نشأ النشاط الطلابى العارم فى مصر فى ظل نظام ثورة ١٩٥٢ مع انتفاضتى ١٩٦٨ وتدعم بانتفاضتى ٧٢-١٩٧٣. وبينما سجلت آثار حرب ١٩٦٧ بداية تفجره، شكلت نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول فى مسار النشاط الطلابى. فبعد فترة هدوء وجيزة فى الجامعات المصرية تجددت إرهاصات نشاط ما قبل الحرب واستمرت على مدى معظم سنوات العقد، وظلت مسألة تحرير الأراضى المصرية والعربية التى احتلتها إسرائيل جوهر المطالب الطلابية. وأدى التحول فى أسلوب معالجة النظام لهذه القضية القومية باتجاه إجراء تسوية مع إسرائيل، وكذلك التغيير الذى حدث للنظام اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا بانتهاجه لسياسة الانفتاح الاقتصادى والسياسات الموالية للغرب، إلى إفراز نوع من النشاط الطلابى يتميز بالانقسامات الأيديولوجية الحادة والواضحة داخل الكتلة الطلابية.

واتسع حجم الكتلة الطلابية اتساعًا ضخمًا، وانتشرت فى أرجاء البلاد بسبب إقامة عدد من الجامعات الإقليمية.[١] حيث اتبعت الحكومة سياسة فتح أبواب التعليم العالى أمام أعداد متزايدة من الطلاب. وتوضح المؤشرات التالية مع بداية العام الدراسى ١٩٨٤/٨٣، صورة التعليم الجامعى عند نهاية العقد:

- نصف مليون طالب جامعى.
- ٨٦ ألف طالب جديد بالجامعات.
- ١٤٢ كلية فى ١٣ جامعة.
- ٣٧٠ مليون جنيه موازنة الجامعات.

- ٥٨٥ مليون جنيه لاستثمارات التعليم العالى فى الخطة الخمسية.
- ٣٦ ألف عضو هيئة تدريس.
- تعيين من ٧ إلى ٨ آلاف مدرس ومدرس مساعد ومعيد.
- ١: ١٩ نسبة المدرس إلى الطالب كمتوسط عام.
- إسكان جامعى لـ ٥٠ ألف طالب.
- ٢ مليون جنيه من بنك ناصر للقروض الطلابية.(٢)

وبالمقارنة مع بداية العقد يتضح أن معظم هذه المؤشرات تزايدت بأكثر من الضعف على مدى الفترة المذكورة.(٣) ومع هذا، فكثيرًا ما تعرضت جوانب معينة من سياسة التعليم العالى، والتعليم ككل إلى انتقادات الطلاب والأساتذة على السواء. فمع نهاية الفترة كانت سياسة إلحاق كل خريجى الثانوية العامة بالتعليم العالى، وهى السياسة التى كانت متبعة تقليديًا، قد بدأت تتراجع عندما فرضت الحكومة أسلوب تجميد أعداد المقبولين بالجامعات. فبينما وافقت الجامعات على قبول ثمانية وثمانين ألف طالب جديد فى العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤، خفض المجلس الأعلى للجامعات الرقم إلى واحد وثمانين ألفاً(٤). الأمر الذى اعتبره معارضو الحكومة سياسة غير مدروسة ولا تأخذ فى الحسبان احتياجات البلاد الفعلية من خريجى الجامعات.(٥)

وتعرضت بعض السياسات والممارسات الحكومية الأخرى والمتعلقة بالتعليم الجامعى للانتقاد أيضًا. مثل استثناء بعض أبناء بل وأحياناً أقارب فئات معينة مثل الشهداء وأعضاء هيئة التدريس من شرط الحصول على الدرجات المطلوبة للالتحاق بكليات جامعية معينة.(٦) وقام أحد المواطنين برفع دعوى قضائية ضد هذه السياسة وصدر الحكم بإلغاء هذه الاستثناءات باعتبارها غير دستورية.(٧)

وأصبح وضع هيئة التدريس فى الجامعات المصرية قضية تقليدية(٨) تثار فيها مسألة عدم كفاية إعداد الأساتذة، وتدهور مستواهم العلمى وانخفاض

قدرتهم على البحث،[٩] وظروفهم المعيشية التى تدفع البعض منهم إلى الهجرة من البلاد، بينما لجأ البعض الآخر إلى الانخراط فى محاولة تحقيق الكسب عن طريق التجارة فى الكتب المقررة التى يؤلفونها، أو إعطاء الدروس الخصوصية مقابل مبالغ كبيرة لأعداد كبيرة من الطلاب،[١٠] وأخيرًا ظهور بعض الممارسات الفاسدة بين صفوفهم مثل تسهيل نجاح بعض الطلبة غير المستحقين له،[١١] وترجمة أو نقل بعض المراجع العلمية دون إشارة إلى المصدر.[١٢]

وكان الطلاب هم الذين يتحملون عواقب تخصيص موارد محدودة للتعليم العالى، وكذلك السياسات والممارسات السائدة. حيث عانوا من مشكلة حادة تتعلق بمسألة الكتاب المقرر[١٣] الذى أصبح استمرار اعتباره المصدر الأول للتعليم فى الجامعة يلقى فى حد ذاته بظلال من الشك حول نوعية التعليم الجامعى. وكما يوضح أحد أساتذة الجامعات، فإن الجامعات المصرية ليس بإمكانها سوى "تخريج جيل قادر على التقليد والطاعة".[١٤] وأرجع ذلك إلى القيود على النشاط الطلابى المستقل سواء كان أكاديميًا أو سياسيًا بقدر ما أرجعه إلى أحوال هيئة التدريس وأسلوب التعليم بالكتاب المقرر والمحاضرات الرسمية.[١٥] ولذلك فليس من المستغرب أن ٦٣% من المستجيبين فى عينة بحث تشمل ألف طالب جامعى يعتبرون أن التعليم العالى فى البلاد "على حافة هاوية".[١٦] وفى بحث آخر أجرى على خمسة آلاف طالب حول الهدف من الدراسة الجامعية أجاب ٤٧,٧% من المستجيبين بأن الهدف هو الحصول على "الشهادة وأكل العيش"، ٢٠,٢% "الحصول على مركز أعلى"، بينما أجاب ٢٧,٢% أنه "الاهتمام بنوع الدراسة".[١٧] وكان تقييمهم العام للتعليم الجامعى أنه سيئ بلا شك:[١٨]

- يمكنه تخريج أجيال واعية مثقفة ١٢,٨%
- يمكنه تربية جيل قادر على تحمل المسئولية ١١,٤%
- يمكنه تنمية الوعى السياسى لدى الطلاب. ٦%

- يراعى احتياجات المجتمع الحقيقية. ١٨,٤%
- يحتاج لتطوير.[١٩] ٨٢,٨%

واستمر انخفاض قدرة الطلاب على المبادرة لاكتشاف المعرفة سائدًا طيلة ذاك العقد كما كان الحال من قبل.[٢٠] وذكر ٩٤% من المستجيبين فى الاستطلاع السابق أنهم يقرأون المجلات الأسبوعية والشهرية، ويقرأ ٣٨,٨% الصحف اليومية، بينما ذكرت نسبة مروعة منهم تقترب من الصفر أنها لا تقرأ صحف الأحزاب أو كتبًا سياسية جادة خارج المقرر.[٢١] وبالنسبة للموضوعات التى يفضلون قراءتها ذكر ٩٦,٨% أنهم يقرأون الموضوعات الرياضية (٥٢% يهتمون ببرامج الرياضة فى الإذاعة والتليفزيون) فى مقابل ٣٨% يقرأون الموضوعات السياسية (٢٠% للبرامج السياسية فى الإذاعة والتليفزيون).[٢٢]

ويقدم استطلاع رأى آخر صورة أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بالقراءة (حيث ٦١% يفضلون القراءة) ولكن تظل الموضوعات السياسية فى أدنى قائمة التفضيلات (حيث يقرأها ١٧% من العينة فى مقابل ٢٨% يقرأون الموضوعات الدينية، ٢٦% يقرأون الموضوعات العلمية والثقافية).[٢٣] وبالنسبة للإذاعة والتليفزيون (يتابعهما ٥٦% من المستجيبين بانتظام و٣٦% يتابعونهما أحيانًا) يفضل ٤٦% البرامج الدينية، و٣٥% البرامج الترفيهية، وحصلت كل من الموسيقى والسياسة على تفضيل ٢٥% منهم.[٢٤] وأعرب المستجيبون فى البحث السابق عن عدم ثقتهم بوجه عام فى وسائل الإعلام:[٢٥]

- وسائل الإعلام لا تقوم بدورها فى التوعية السياسية ٥٠,٤%
- حيز اهتمامها بمشكلات الشباب غير كاف ٦٦,٦%
- الموضوعات المنشورة لا تعبر عن مشكلاتهم واحتياجاتهم ٩٣,٨%

وفى الاستطلاع الأخير ذكر ٣٣% فقط أنهم يستمعون إلى "إذاعة الشباب".[٢٦] وعلق أحد الطلاب فى بحث ثالث أجرته مجلة "صباح الخير": "إن الصحافة المصرية لا تهتم حقًا بمشاكل الشباب ولكنها تتسلى بها".[٢٧]

ومع كل ما يكتنف نظام التعليم الجامعى من مساوئ فإن نقاده [illegible] عنه بشدة عندما يواجهون باحتمال تغيير القاعدة الأساسية للالتحاق بالتعليم الجامعى ألا وهو تكافؤ الفرص، حيث المعيار الوحيد للالتحاق بالجامعة هو مجموع الدرجات التى يحصل عليها الطالب فى امتحان الثانوية العامة من ناحية، ومجانية التعليم من ناحية أخرى.

وطرحت مقترحات مضادة تنادى بإقامة الجامعة الأهلية ذات المصروفات الخاصة، تبناها مؤيدو الاقتصاد الحر، الذين يرغبون فى أن تمتد مبادئه لتشمل مجال التعليم. وكانوا طرحوا مقترحاتهم تلك منذ ١٩٧٣.[٢٨] ثم تراجعوا عنها سريعًا فى مواجهة الضغط الشعبى، وبأمل أن تسنح فرصة أكثر مواءمة. ومن ثم ظهر مشروع إنشاء جامعة خاصة مرة أخرى قبيل نهاية عصر السادات ولكنه جمد للمرة الثانية.[٢٩] وطرح المشروع مؤخرًا للمرة الثالثة وظل مطروحًا بمساندة من داخل النظام، فى مواجهة مقاومة المثقفين المتشككين فى التعليم الخاص بوجه عام.[٣٠]

وبينما كانت الحكومة قد قررت أن تمضى فى تنفيذ تقييدها لأعداد المقبولين بالجامعات، كان تبنيها لمشروع بإقامة جامعة خاصة ينذر بإشارة مقاومة واسعة النطاق لما سيترتب على مثل هذا المشروع من عواقب اجتماعية، تتمثل فى منح فرصة أفضل فى التعليم العالى لأبناء وبنات القطاعات الميسورة من السكان. ويعتبر الموقف المتباين الذى اتخذه الكثيرون من الجامعة الخاصة الوحيدة فى مصر –وإن كانت أجنبية– وهى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أحد المؤشرات فى هذا الصدد.[٣١]

وسواء أدخل التعليم الجامعى الخاص إلى مصر أو لم يدخل، تبقى حقيقة أن الطبقة المتوسطة تحظى بنصيب الأسد فى نظام التعليم الجامعى الحالى. وفى البحث السابق ذكره والذى أجرى على طلاب كلية الآداب بجامعة القاهرة تم تصنيف طلاب العينة طبقيًا كالتالى:

١٣,٦% أغنياء، وينتمى ٧٢,٨% إلى الطبقة المتوسطة، بينما ١٠,٦% من أصول أقل من المتوسطة وأصول فقيرة.[٣٢] وإن كان ذلك لا ينفى حقيقة أن العديد من طلاب الجامعات المنتمين إلى الطبقتين المتوسطة الدنيا والفقيرة يعانون أثناء دراستهم الصعوبات المادية والمالية. فبصرف النظر عن تكاليف المواد التعليمية مثل الكتب المقررة وما إليها تبقى المشكلة الحادة الخاصة بتكلفة المعيشة فى المدن من سكن ومواصلات، كما أنه من المعروف أن تكاليف حسن المظهر تعتبر مشكلة أيضا خاصة بالنسبة للطالبات.[٣٣]

وكان الطلاب يعيشون فى قلق بشأن فرص تعيينهم بعد التخرج. ففى حين تستطيع قلة منهم أن تحقق نجاحًا فى سوق العمل الحر، خاصة من العمل لدى الشركات الأجنبية، كانت أغلبية خريجى الجامعات تعتمد على الحكومة فى الحصول على الوظيفة (بما فى ذلك خريجو الكليات المرموقة مثل الطب والهندسة)[٣٤] وهو الدور الذى ظلت الحكومة ملتزمة به نظريًا، برغم الحديث المتكرر عن ضرورة إلغائه، وما حدث من تغير فعلى فى إجراءاته إلى الحد الذى يساوى إلغاءه جزئيًا.[٣٥] كما أن مجرد انتظار الوظيفة الحكومية يعتبر عملاً مزعجًا بالنسبة لأولئك الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية (مثل الفتيات والشباب الذين تم إعفاؤهم لأسباب أسرية أو صحية). وكذلك فإن قانون "الخدمة العامة" الذى طبق منذ عام ١٩٧٣ على هؤلاء لا يزال محل تهكم الخريجين الذين يعتبرونه مجرد خدعة تشغلهم وتعوقهم عن البحث بأنفسهم عن وظائف.[٣٦] وفى ظل اقتصاد السوق الحر الذى يتيح للقلة

ثراء سريعًا ولا يتيح تلك الفرصة للأغلبية، أصبحت الهجرة من البلاد كلية بمثابة السحر الذى يبرئ من كل العلل.[٣٧] ففى البحث الذى أجرته مجلة "صباح الخير" أعرب ما لا يقل عن ٧٧,٥% من طلاب العينة عن رغبتهم فى الهجرة.[٣٨]

وبرغم أن هذه الظروف المعيشية والتعليمية كانت سببًا فى شكوى الطلاب، ودافعًا لوقوع عدد من الإضرابات الطلابية بهدف تحسين أوضاعهم المهنية والوظيفية المستقبلية،[٣٩] فهى لم تكن سوى الجذور التى أفرزت السيكولوجية النضالية للحركة الطلابية فى الفترة محل البحث. بينما ظلت القضايا الوطنية والنظام الاجتماعي/السياسى للبلاد ككل، بمثابة المحرك الرئيسى للنشاط السياسى الطلابى. لكنه على العكس من الفترة السابقة، لم يبلغ هذا النشاط حد "الانتفاضات" أو "اللحظات الدرامية"، وإنما اتخذ شكل التيار الثابت للنشاط النضالى اليومى داخل الجامعات، مع وجود بعض فترات للتصعيد.[٤٠]

وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان الطلاب هم الذين أدركوا مبكرًا تحول سياسة النظام باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية فى بحثه عن التسوية فى الشرق الأوسط.[٤١] الأمر الذى صاحبه تغير فى النظام الاقتصادى والسياسى، مما دفع الطلاب إلى اتخاذ مواقف أيديولوجية أكثر وضوحًا تربط بين القضية الوطنية والقضية الأوسع الخاصة بالنظام الاقتصادى والسياسى للبلاد.

وهكذا ظهرت خمسة تجمعات طلابية داخل الجامعات: اليسار الراديكالى، بتوجهه الماركسى العام، الذى احتفظ بنشاطه السابق، واليسار الناصرى النامى، والأصوليون الإسلاميون، الذين جمعوا صفوفهم فى مواجهة الآخرين ثم سيطروا بعد سنوات على الجامعة، ثم اليمين الأيديولوجى الذى رحب بالتوجه الجديد للنظام، ولكنه كان يتطلع إلى المزيد،

وكذلك مؤيدو النظام الذين كانوا يستغلون "انتصار" أكتوبر في حملاتهم الدعائية، برغم افتقارهم للتنظيم بسبب فشل النظام في إعادة إدخال تنظيمه الشبابي (منظمة الشباب الاشتراكي) إلى الجامعات.[٤٢] وكانت القضايا المتعلقة بسياسات النظام الموالية لأمريكا، والانفتاح الاقتصادي، ونظام تعدد الأحزاب، من بين القضايا التي برزت في برامج هذه التجمعات وتركز الجدل في الجامعة حولها.[٤٣] وظل القطبان النقيضان في الساحة الأيديولوجية والنشاط النضالي هما اليسار الراديكالي والأصوليون الإسلاميون.

وقاد اليسار الراديكالي المعارضة لاتصالات النظام مع الولايات المتحدة في الفترة التالية مباشرة لحرب أكتوبر.[٤٤] ولكن لم يكن من السهل عليه في مثل تلك الفترة المبكرة أن يضمن تأييد الجماهير العريضة من الطلاب، نظرًا لنشوة الانتصار الذي كانت غالبة. فلم يتمكن الاتجاه اليساري من اكتساب تأييد طلابي أوسع إلا بعد أن أصبحت "الاتصالات" تعبيرًا أوضح عن سياسة أشمل، موالية للغرب. ووقعت أحداث أخرى أثارت تذمر الطلاب مثل القبض على عدد من الطلاب في بورسعيد (يناير ١٩٧٤). ومظاهرات عمال حلوان في وسط القاهرة، فأصبحت جامعة القاهرة مسرحًا لنشاط متصاعد طيلة ثلاث أشهر.[٤٥]

وكان اليسار أيضًا هو الذي أصر على المطالبة بالاعتراف بـ"حق التنظيم المستقل" داخل الجامعات.[٤٦] وتحقق قدر من النجاح لليسار عندما أقر اتحاد الطلاب الرسمي هذا الحق، وفي عام ١٩٧٥ أنشئ "بجامعة القاهرة نادي الفكر الاشتراكي التقدمي.[٤٧] واستمرت "جماعة أنصار الثورة الفلسطينية" بهندسة القاهرة في القيام بدور نشط في هذا المنبر الجديد، وكان منها رئيسه أحمد بهاء الدين شعبان. ويؤكد البرنامج الوطني الديموقراطي لنادي الفكر الاشتراكي التقدمي[٤٨] على ثلاثة محاور لنضاله: الصراع

الديموقراطى، والصراع فى القضية الوطنية، والصراع الاجتماعى. كما يعدد، بشىء من التفصيل، المقترحات اليسارية التى تطالب بتغيرات بعيدة المدى، تمتد من تغيير نظام التعليم، إلى تغييرات تتعلق بالجيش، وصدر عن النادى بيانان ينبئان عن موقف حازم، أحدهما شارك فى التوقيع عليه بعض الجماعات والأسر بالإضافة إلى النادى وهو بعنوان "طبقة المليونيرات هى السبب الرئيسى لمجاعة الشعب وليس الحرب"، والثانى "لا لسياسة الاستسلام وتجويع الشعب".(٤٩)

ومن ضمن أنشطة نادى الفكر الاشتراكى التقدمى أقيم احتفال بيوم الطالب العالمى المصرى فى ٢١ فبراير استمر حتى يوم شهداء الحركة الطلابية فى الرابع من مارس، ودعى لحضوره قيادات من الحركة الطلابية القديمة.(٥٠) كما عقد لقاء لمناصرة الثورة الفلسطينية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة من ١٢ – ١٥ يوليو ١٩٧٦ دعى إليه بعض ممثلى المنظمات الفلسطينية، وتشكلت فى نهايته لجان لمناصرة الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية والتقدمية فى لبنان.(٥١)

أما الحدث المهم الذى كان من المقرر أن يجمع بين "نادى الفكر الاشتراكى التقدمى"، "ونادى الفكر الناصرى" الذى أنشاء إلى جانبه، والتجمع الأصولى "الجماعة الإسلامية"، فكان: "أسبوعٍ الجامعة والمجتمع" فى نوفمبر ١٩٧٦.(٥٢) وقبل ممثلو الأحزاب المنشأة حديثًا الدعوة الموجهة إليهم للتحدث إلى الطلاب فى هذا الأسبوع، باستثناء حزب الحكومة.(٥٣) وفى حين انسحبت الجماعة الإسلامية من المشاركة فى الأسبوع، فإن نادى الفكر الاشتراكى التقدمى ونادى الفكر الناصرى قاما بالعمل فى هذا الأسبوع بصورة مشتركة، وهى محاولة شكلت نقطة تحول فى العلاقة المتوترة بين الفصائل الماركسية والناصرية للحركة الطلابية، كما بعثت الأمل فى بناء جبهة أعرض لليسار.(٥٤)

ومع نهاية ذلك الأسبوع أصدر المشاركون فيه "وثيقة نوفمبر"،وأكدوا فيها على مطالب الطلاب التى تتضمن رفضًا لتحديد الأحزاب السياسية المسموح لها بالعمل فى البلاد بثلاثة فقط، والدعوة لإلغاء القوانين المقيدة للحريات السياسية، ورفض سياسة الانفتاح الاقتصادى، ورفض السياسات الاستسلامية، وكذلك رفض السلطات الزائدة على الحد المخولة لرئيس الجمهورية، وهى المطالب التى وصفتها مجلة "روز اليوسف": "بالتوابل السياسية".(٥٥) ونتج عن هذا الأسبوع قرار بتوصيل هذه المطالب إلى البرلمان عبر مسيرة تخرج مباشرة من الجامعة وبينما اعترض نادى الفكر الناصرى، على التوقيت، قرر نادى الفكر الاشتراكى التقدمى الخروج بالمسيرة، التى بدأت بألفين من الطلاب وانتهت بمائتين وفقًا لرواية الصحف الرسمية، ومن ثم فشلت فى كسب تأييد الشارع.(٥٦) وبالرغم من أن الشرطة لم تتدخل هذه المرة،(٥٧) إلا أن الصحافة الرسمية شنت هجومًا على المسيرة، ربما باستثناء مجلة "روز اليوسف".(٥٨)

وهنا يكمن نجاح المسيرة، التى نجحت -طبقًا لما كتبت روز اليوسف- فى كشف موقف الصحافة العدائى من الحركة الطلابية،(٥٩) كما شن الرئيس السادات بنفسه هجومًا آخر على المسيرة فى أعقاب مظاهرات الخبز فى يناير ١٩٧٧، حيث اعتبر مسيرة نوفمبر هذه بمثابة تحضير لمظاهرات يناير ووصف المشاركين فيها بأنهم "شرذمة".(٦٠) ونتج عن القمع الذى مورس ضد اليسار عقب انتفاضة يناير ١٩٧٧، ضعف موقفه، كما خسر موقع القيادة داخل الجامعات، وهو الموقع الذى تولاه فيما بعد الأصوليون الإسلاميون.

وظهرت الأصولية الإسلامية فى الجامعات المصرية، فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة فى خضم انتفاضة ٧٢-١٩٧٣ التى كان يتزعمها اليساريون. حيث أعطى اللقاء الذى تم فى منتصف مايو بين بعض قيادات الأصولية الإسلامية، وبين دوائر حكومية معينة، دفعة أولية للأصولية فى الجامعات

المصرية، خاصة فى هندسة القاهرة، حيث تشكلت جماعة "شباب الإسلام"، ثم فى جامعة أسيوط، وأدى الدور الذى لعبه "محمد عثمان إسماعيل" أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى العربى ومحافظ أسيوط فيما بعد، والذى شجع بأسلوب استخدام الجماعات الأصولية لمحاربة اليسار، على وصم هذه الجماعات منذ البداية بالعمالة للحكومة.(٦١) إلا أن انتشار الأصولية الإسلامية على نطاق واسع وما تلاه من صدام بين الأصوليين وبين حكومة السادات يدعو لتناول مختلف لهذا التيار لا يكتفى بالتوقف عند الجذور الانتهازية لبعض عناصره.(٦٢)

وأخذ الأصوليون فى تقوية مركزهم فى الجامعات المصرية تدريجيًا منذ ١٩٧٤.(٦٣) وفى عام ١٩٧٦ أصبحوا يشكلون أحد التيارات الثلاثة الرئيسية داخل الحركة الطلابية التى تعارض النظام على أسس أيديولوجية واضحة. وشكلوا فيما بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨١ القوة المسيطرة على الحركة. وقد خططوا للفوز بنسبة كبيرة من مقاعد اتحاد الطلاب فى الانتخابات التى أجريت فى العام الدراسى ١٩٧٩/٧٨، وهى الانتخابات التى اكتسحوها بالفعل.(٦٤) وفى حين منحتهم السيطرة على الاتحاد فرصة زيادة نفوذهم داخل الكتلة الطلابية، ساعدت هذه السيطرة أيضا الجماعات الأصولية على تقوية تنظيمها الخاص والاتصال ببعضها البعض عبر البلاد بصورة مشروعة.(٦٥) وتعطى النتائج التالية لأحد الأبحاث التى أجريت على طلاب كلية الآداب، مؤشرًا عن حجم التأييد الذى اكتسبه هذا التيار داخل الكتلة الطلابية:

- ١١.٢% يعتبرون الجماعات الدينية مفرقة للطلاب.
- ٢٩.٤% لا يوافقون على وجودها فى الجامعة.
- ٣٢.٢% يعتبرون أفكارها تنمى الوعى الدينى.(٦٦)

وأهاجت زيارة السادات لإسرائيل فى ١٩٧٧ ثائرة الأصوليين، فدفعته سيطرتهم على اتحاد الطلاب إلى تغيير لائحته وإعادة الحرس الجامعى كما هاجم التيار الأصولى فى الجامعات علنًا.[٦٧] وإلى جانب بعض الإجراءات التى اتخذها لمنع دخول الجامعة بالزى المميز لبعض الأصوليين، وفصل بعضهم من الجامعة نهائيًا،[٦٨] طالب الرئيس السادات وحكومته أساتذة الجامعات،[٦٩] وعلماء الإسلام،[٧٠] والقيادات البارزة من "الإخوان المسلمين"[٧١] بوقف المد الأصولى داخل الجامعات على أساس سلوك بعض الجماعات الدينية المتطرف بل والعنيف أحيانًا.

كما أدى انتصار الثورة الإيرانية، واستقبال الشاة فى مصر، إلى أن زادت الأمور سوءًا،[٧٢] حيث ألقى القبض على حوالى ستمائة طالب[٧٣] - معظمهم من الجماعات الإسلامية- إبان غضبة السادات فى سبتمبر ١٩٨١، التى اغتيل بعدها. ولكن قوة الجماعات الإسلامية فى الجامعات المصرية لم يتم تقييدها إلا بعد فرض قيد عام فى البلاد على الأصولية الإسلامية فى صورتها المناهضة للنظام عن طريق القمع المباشر وبعض خطوات الإصلاح فى النظام السياسى، وتسوية الخلافات بين النظام والإخوان المسلمين.

وفى حين يظل البرنامج السياسى للأصوليين - الذى يتلخص فى الدعوة المثالية للعودة إلى الإسلام الحقيقى- محلاً للخلافات والنقد، فإن قدرتهم على كسب التأييد الواسع داخل الكتلة الطلابية، وإبراز الأخيرة فى صورة مصدر لمتاعب الحكومة ليست محلاً للشك. إلا أن المشكوك فيه هو استحسانهم لوجود حركة طلابية متماسكة لا يسيطرون عليها بمفردهم، حتى إذا كانت ستكتسب نفوذًا ملموسًا فى البلاد. وفيما يبدو فإن المشكلة ليست فى وجهات نظرهم التى يراها الكثيرون متطرفة، وإنما فى تصرفاتهم إزاء أولئك الذين يحملون وجهات نظر مختلفة، عما يجب أن يكون عليه المسلم الحقيقى.

فإن تصرفات مثل الفصل بين الجنسين فى قاعـات المحاضـرات، وفـض الاجتماعات والحفلات التى يعقدها خصومهم، وتمزيق الملصقات والمعارض الخاصة بهم،(٧٤) وما إلى ذلك، لا تخدم إلا عرض استعراض العضلات كما تؤدى إلى نفور الطلاب العاديين من المشاركة فى النشاط، الأمر الذى يجعل من الحركة الطلابية مصدرًا للقلاقل بدلاً من أن تكون مصدرًا للتـأثير فـى سياسة البلاد. أما إن بعض أعضاء هذه الجماعـات قـد أدرك ذلـك وبـدأ التصرف بشكل أكثر ديمقراطية،(٧٥) فهو لا يغير من الصـورة العامـة ولا يخلى مسئولية التيار الأصولى ككل عن تحويل الجامعة إلى غابة تضيع فيها طاقات العناصر النشطة فى مشاحنات داخلية.

وتأثرت الفاعلية الطلابية لكل الفصائل – خاصة اليسار – بفعل القمـع الذى أعقب مظاهرات الخبز فى يناير ١٩٧٧. هذه المظاهرات التى شـكلت "عقدة نفسية" للرئيس السادات وحكومته بحيث أصبحت القضية الملحة هـى التراجع عن مظاهر الليبرالية السابقة.(٧٦) فبرغم أن دور الطلاب المباشر فى هذه المظاهرات كان ضئيلاً، حيث أن مظاهراتهم فى القاهرة والإسـكندرية "دأبت فى الطوفان البشرى"(٧٧) بالفعل، بالنسبة لهـذه المظـاهرات واسـعة المدى، إلا أن الرئيس السادات اعتبر الطلاب مسئولين بصورة غير مباشرة، كما اعتبر أن مسيرة نوفمبر التى قامت بها "الشرذمة المنبوذة"، كانت تمهيدًا لـ "انتفاضة الحرامية".

وفى لقاء أعقب المظاهرات مع المجلس الأعلى للجامعات، استعرض السادات الاضطرابات منذ ١٩٧١. ثم اختتم روايتـه بإنـذار: "أنـا بـاقول إضراب.. اعتصام.. تعطيل للدراسة.. عمل البلطجية اللى بيتم داخل حـرم الجامعة ممنوع.. استخدام المادة المتفجرة فى الشباب اللى هم الطلبة لا.. لا يجب أن تكون فى الجامعة مرة أخرى أبدًا.. رسالة المعاهد التعليميـة هـى العلم.. مفيش اجتماعات سياسية داخل الجامعة إطلاقًا.. اللى عـايز يشـتغل سياسة يروح يدور على الحزب اللى هو عايزه بره".(٧٨)

وبعد ذلك بيومين كرر السادات هجومه على مظاهرات يناير فى لقائه مع اتحاد طلاب الجمهورية،[٧٩] وعاتب الطلاب لأنهم يسمونها "انتفاضة شعبية". كما دافع عن مجمل سياساته باعتبارها سجلاً "للديموقراطية والسلام"، و"الانفتاح الاقتصادى إنقاذًا للبلد من الإفلاس"، كما رفض "دوجما" أولئك الذين يدعون أنه ينحرف عن طريق عبد الناصر، ورفض اعتبارهم له يمينيًا. وبعد الهجوم على مسيرة نوفمبر وتحريض مستمعيه على التنديد بها، تحول إليهم قائلاً: "هل الممارسة السياسية والتعبير عن الرأى يكون بالبذاءة يا أولادي؟.. متقدرش تحكم المدرج أبدًا وعشان كده أنا لو طلب منى أنى أبعث وزير هناك أقول لك لأ". كما تساءل عما إذا كان ممثلو الطلاب راضين عما يكتب فى مجلات الحائط. وفى نهاية حديثه أكد الرئيس السادات على التمسك بالديموقراطية إلا أنه حذر من أن الديموقراطية "لها أنياب أشد من كل الإجراءات الاستثنائية". وبينما دعا الطلاب لأن يكون عملهم السياسى من خلال القنوات الشرعية (الأحزاب السياسية) إلا أنه ناقض نفسه حين دعاهم فى نفس الوقت لأن يكونوا "قوميين" و"فوق الأحزاب"، وأن يكونوا "لمصر كلها مش لحزب ولا لاتجاه".

ولم يفتقد السادات التأييد من داخل الجامعات[٨٠] ومن خارجها.[٨١] فرغم بعض الاحتجاجات الطلابية فى فبراير ١٩٧٧،[٨٢] إلا أن بعض سلطات الجامعات بدأت فى تنفيذ سياسته لتقييد الأنشطة الطلابية. وكانت الصحافة الطلابية أولى الضحايا[٨٣] خاصة مجلات الحائط.[٨٤] وكذلك اللقاءات الطلابية، خاصة حين توجه الدعوة إلى متحدثين من خارج الجامعة.[٨٥] والأكثر سوءًا أنه، فى مرحلة تالية، عندما سيطر الأصوليون الإسلاميون على اتحاد الطلاب، أعيد حرس الجامعة إلى الحرم الجامعى،[٨٦] بعد عشر سنوات من سحبه، وألغيت لائحة ١٩٧٦، (الصادرة بالقرار الجمهورى ٢٣٥) حيث أصدرت لائحة جديدة لتقييد سلطات اتحاد الطلاب

(لائحة ١٩٧٩ الصادرة بالقرار الجمهورى ٢٦٥) التى غيرت هيكله بحيث يقتصر على الكليات والمعاهد ويلغى تنظيمه على مستوى الجمهورية ومستوى الجامعة. وجعلت مجلسه على مستوى الكلية عبارة عن لجنة مشتركة من الطلاب والأساتذة والإداريين، والمثير للسخرية، أن الطلاب أصبحوا أقلية بنسبة ٥-٧ من أعضاء مجلس الاتحاد.[٨٧] كما أصبح يشترط موافقة الأمن على الترشيح لدخول الانتخابات، الأمر الذى لم يعد متاحًا لغير المرغوب فيهم[٨٨] فلم يكن من المستغرب، فى ظل هذه القيود، أن يفقد الطلاب أى اهتمام لهم بانتخابات الاتحاد.[٨٩] فأنشأت بعض العناصر النشطة المناضلة منتديات مستقلة، كما بدأ الطلاب المصريون بالخارج، ربما لأول مرة، تشكيل تنظيمات مستقلة تعارض النظام فى مصر.[٩٠]

وفى أعقاب اغتيال الرئيس السادات خضعت الجامعات المصرية لقيود شديدة، وأدى تقييد نشاط الأصوليين الإسلاميين إلى اختفاء ملحوظ للنشاط الإسلامى لفترة داخل هذه الجامعات. وتأثرت جماعات طلابية أخرى، إلى جانب الأصوليين من جراء الرقابة على الجامعات والتى شملت التفتيش على كارنيهات الطلاب قبل السماح لهم بدخول جامعاتهم. كما كانت هذه الرقابة تعنى استمرار القيود السابقة على الأنشطة الطلابية، والتدخل فى انتخابات الاتحاد. وهكذا شهدت انتخابات الاتحاد للعام الدراسى ١٩٨٣/٨٢ برغم أنها جرت فى ظل وزير داخلية جديد، تطبيق الأساليب الكلاسيكية فى التدخل التى كان يطبقها وزير الداخلية السابق النبوى إسماعيل. كما شهدت فى المقابل لامبالاة طلابية عامة بشأن هذه الانتخابات.[٩١] وقام عدد من الطلاب الذين منعوا من دخول الانتخابات برفع دعاوى أمام القضاء.[٩٢] وفى انتخابات عام ١٩٨٤/٨٣ تم فرض قيود أقل،[٩٣] وفاز بالفعل بمقاعد الاتحاد بعض المرشحين الذين طالبوا بتغيير لائحة الاتحاد.[٩٤] وفى جامعة عين شمس دخل انتخابات الاتحاد عدد من المرشحين الذين لم يحصلوا مبدئيًا على

موافقة الأمن، وذلك بعد أن قام زملاؤهم من المرشحين الآخرين بانسحاب جماعى من الترشيح.(٩٥)

وأثبتت البداية الهادئة للعام الدراسى ١٩٨٤/٨٣ أنها، كما كتب احد المحررين متحيرًا من هذا النوع من الهدوء "الذى قد يسبق عاصفة جديدة".(٩٦) كما أثبتت انتخابات الاتحاد فى ذلك العام، بدورها، أنها إرهاصات لما أعقبها. حيث بدأ تفجر السخط الطلابى فى جامعة المنصورة عندما اعتدى ضابط من حرس الجامعة على طالب بكلية الهندسة فى ٢٩ ديسمبر. وقام الطلاب الساخطون بإضراب لمدة ستة أيام، وأرسلوا وفدًا لمقابلة وزير التعليم يحمل مطالبهم التى تتمثل فى إلغاء الحرس الجامعى، ولائحة عام ١٩٧٩. وصيغت هذه المطالب فى عريضة وقعها حوالى اثنى عشر ألفا من الطلاب. وفى ضوء لقائهم بالوزير وتحقيق النيابة فى حادث الاعتداء، عقد الطلاب مؤتمرًا جماهيريًا أنهوا فيه إضرابهم، وشكلوا لجانًا للتوعية بحقوق الطلاب، كما قرروا إصدار مجلات حائط دون الحصول على تصريح من الإدارة، وسحب ثقتهم من بعض أعضاء الاتحاد. وقرروا أيضا عقد مؤتمر آخر فى ٢١ فبراير ترقبًا للاستجابة الموعودة من الحكومة لطلباتهم.(٩٧)

وبرغم أن إضراب المنصورة لم يكن سياسيًا بالمعنى الضيق للكلمة، وعكس بالأساس اهتمام الطلاب بحقوقهم الخاصة داخل الحرم الجامعى، إلا أنه كان مربكًا للسلطات ومشجعًا للمعارضة.(٩٨) حيث إن مسألة الديموقراطية داخل الجامعة ارتبطت دائما بالقضية الديموقراطية فى البلاد ككل، ومن ثم أشادت جريدة "الأهالى" المعارضة بالانضباط الذاتى للطلاب إبان الإضراب، وعدم لجوئهم للعنف، وطرحهم لمطالبهم عبر القنوات الشرعية. وفى نفس الوقت، وصفت الإضراب بأنه "حركة طلابية بحتة ذات طابع ديموقراطى صرف، وأنه ليس لها أى لون حزبى، أو محرك خارجى، وهذا هو أساس قوتها باعتبارها تعبيرًا صادقًا عن واقع يتحتم تغييره".(٩٩)

وعقدت بالجامعات المصرية (وخاصة جامعة القاهرة) مؤتمرات أخرى، وخرجت مسيرات فى ٢١ فبراير وعلى مدى ثلاثة أسابيع بعده[١٠٠] كما تشكلت لجان وطنية فى جامعة الإسكندرية[١٠١] وتشكلت لجنة الدفاع عن حقوق الطلاب فى جامعة الزقازيق،[١٠٢] كما صدرت مجلات الحائط بدون تصريح من الحرس.[١٠٣] وواجهت الوفود الطلابية رئيسى جامعتى القاهرة والإسكندرية، اللذين كانا معروفين بمواقفهما المعادية لمطالب الطلاب باعتبارهما من مؤيدى الحكومة المتشددين.[١٠٤] وبالإضافة إلى التعاطف الذى أعلنته أحزاب المعارضة، تلقى الطلاب تأييدًا لافتا من حيث لم يكونوا يتوقعون: من أساتذتهم!. فإلى جانب بيان أصدره نادى أعضاء هيئة التدريس بالمنصورة[١٠٥] فى أول الأمر، أقر المؤتمر العام لأندية هيئات التدريس بالجامعات توصيات تتعاطف مع مطالب الطلاب.[١٠٦] ومن الملاحظ أنه جرت فى نفس الفترة انتخابات ساخنة لمجلس إدارة نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، خاضتها قائمة مستقلة استطاعت أن تفوز بصورة لافتة على قائمة مؤيدى الحكومة وعلى رأسها رئيس الجامعة الدكتور حسن حمدى نفسه.[١٠٧] وتلا ذلك تنظيم إضراب رمزى لأساتذة الجامعة لمدة يوم واحد للمطالبة بإصلاح نظام الجامعة.[١٠٨]

وعقب ذلك، أعلنت الحكومة إضافة بند جديد إلى لائحة اتحاد الطلاب، يقضى بإبعاد غير الطلاب من مجالس الاتحاد، وإعادة تنظيم الاتحاد على مستوى الجامعة. كما أعلنت استعدادها لتعديل نظام الجامعات،[١٠٩] إلا أنها بقيت على تعنتها فيما يخص حرس الجامعة، رافضة سحبه من الحرم الجامعى تحت الحجة الواهية بأن الحرس هو الذى يحمى منشآت الجامعة من السرقة والإتلاف.[١١٠] أما بالنسبة للاقتراحات التى طرحت بغرض إيجاد صيغة توفيقية، بحيث يبقى الحرس داخل الحرم ولكن يتبع إدارة الجامعة وليس وزير الداخلية، وهى الاقتراحات التى طرحت بالفعل قبل عودة الحرس[١١١] فلم تقبلها الحكومة أيضا كما كان للحكومة موقف متعنت آخر

حيث رفضت عودة تنظيم الاتحاد على المستوى القومي في لائحة ١٩٨٤ الصادرة بالقرار الجمهوري ٣٧٨.

وبرزت موجة من النشاط السياسي الطلابي قبيل انتخابات مايو ١٩٨٤ البرلمانية، والتي أجريت في إطار نظام تعدد الأحزاب ووسط صخب الشعارات الديموقراطية للنظام. إلا أن استمرار نضال الطلاب من أجل الحصول على الحقوق الديموقراطية الأساسية ظل مؤشرًا قويًا على محدودية الديموقراطية المصرية.(١١٢) كما أن إصرار الحكومة على إجراء الانتخابات البرلمانية في الوقت الذي يستعد فيه الطلاب لامتحاناتهم(١١٣) أبعد الطلاب عن المشاركة في العملية الانتخابية حيث لم يهتم الكثير منهم حتى بالإدلاء بصوته.(١١٤) وفي حين حرمت الآليات السياسية للنظام الليبرالي الحركة الطلابية من موقعها القيادي في الحركة السياسية للبلاد –حيث تتواجد القوى الحزبية النشطة– إلا أنها لم تؤثر على قدرة الطلاب باعتبارهم قوة من بين قوى متعددة،(١١٥) على مواجهة النظام ووضع السياسة الليبرالية موضع الاختبار، متحدين في هذه المرة المعارضة بنفس القدر الذي يتحدون به الحكومة.

وشهد العام الدراسي ١٩٨٥/٨٤ جوًا متوترًا في الجامعات. فشارك في انتخابات اتحاد الطلاب في ظل اللائحة المعدلة ١٥٠ ألف طالب أدلوا بأصواتهم من بين نصف مليون طالب بالجامعات.(١١٦) وتمثلت القضية الرئيسية للانتخابات بالأساس في حقوق الطلاب؛ مثل المطالبة بالعودة للائحة الاتحاد لعام ١٩٧٦ وسحب حرس الجامعة.(١١٧) وخاضت الانتخابات فصائل سياسية مختلفة، مع ظهور ملحوظ للأصوليين الإسلاميين مرة أخرى، كما نظم اليسار نفسه في لجان الدفاع عن حقوق الطلاب.(١١٨) واتفقت الفصائل المتنافسة على إدعاء واحد، ألا وهو تدخل إدارة الجامعات في الانتخابات خاصة من خلال شطب مرشحين معينين.(١١٩) وفي هذا السياق حدثت خطوة مهمة، وهي إعادة تشكيل الاتحاد على المستوى القومي من رؤساء الاتحادات

المنتخبين فى الجامعات الرئيسية، وانتخاب "عمرو أبو خليل" رئيس اتحاد جامعة الإسكندرية رئيسًا له(١٢٠) ولم يكن ذلك سوى حركة رمزية ذات مغزى، حيث كان ذلك التشكيل يفتقر إلى الشرعية القانونية ووسائل التمويل التى تمكنه من التواجد الفعلى معتمدًا على ذاته.

وفى أوائل ذلك العام الدراسى وقع حادث أثار سخط كثير من الطلاب، حيث قتل "محسن عبد الغفار" الطالب بجامعة الأزهر تحت عجلات سيارة شرطة مندفعة خارج حرم الجامعة، وتم تنظيم إضرابات طلابية فى جامعة الأزهر وغيرها من الجامعات، ووقعت مصادمات عنيفة مع الشرطة(١٢١) وهكذا سجلت نهاية العقد تمزقًا فى العلاقات بين أغلبية طلاب البلد وبين النظام الحاكم.

وتكمن أسباب اغتراب جيل الشباب فى مصر، سواء كانوا طلابًا أم غير طلاب،(١٢٢) أساسًا فى السياسة الاجتماعية – الاقتصادية للنظام التى تثير وساوسهم حول احتمالات المستقبل الغامضة والمعتمة أحيانًا: مثل الوظيفة غير المناسبة ذات الدخل المنخفض، وعدم توافر المسكن وفى حالة توافره تكون أسعاره مرتفعة للغاية، والزواج باهظ التكاليف فى مجتمع استهلاكى، وغيرها من الصعوبات المعيشية. كما أن عمليات السوق الحرة غير المنضبطة والتى لا ينقصها الفساد، قد سمحت بظهور المليونيرات – أو على الأقل – الأثرياء من المغامرين الذين يضيفون بعدًا محبطًا للصورة فى عيون الشباب.

وفى أعقاب اغتيال الرئيس السادات على أيدى بعض الشباب، ظهر سيل من الكتابات حول "أزمة الشباب" فى الصحف المصرية وتقريبًا كل الصحف العربية،(١٢٣) كما نشر عدد من الكتب حول هذه القضية.(١٢٤) وواصلت "مجلة الشباب وعلوم المستقبل" التى تصدر شهريًا عن مؤسسة الأهرام، طرح وجهة النظر الرسمية مع تقديم بعض شكاوى الشباب فى نفس الوقت كما فعلت منذ ١٩٧٧.(١٢٥) كما نوقش تأثير الدين على الشباب بصفة

خاصة فى العديد من الكتابات.[١٢٦] الأمر الذى كان طبيعيًا بالنظر إلى موجة الأصولية الإسلامية، واغتيال السادات على يد الأصوليين. وأكدت معظم التحليلات على وجود "أزمة انتماء" عامة تنعكس فى اغتراب الشباب[١٢٧] واختلفت هذه الكتابات الأخيرة فى تحديد القدر المطلوب من الإصلاحات. فدعا البعض إلى إحداث تغييرات بعيدة المدى فى النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، واقترح البعض الآخر إشراك الشباب فى نوع من مشروعات "خدمة المجتمع" كحل لمشكلة الانتماء،[١٢٨] أو العودة إلى أسلوب الشعارات "الوطنية" كوسيلة لحث الشباب على الانتماء.[١٢٩]

وبرغم الصورة المثيرة التى يمكن أن يقدمها النشاط الطلابى أحيانًا، تبقى حقيقة أن أغلبية الشباب المصرى ظل لا مباليا إزاء سياسة البلاد. وربما كان حجم هذه اللامبالاة هو المؤشر الأكثر وضوحا على قدر الإصلاح المطلوب فى مصر من أجل إشراك شبابها فى آليات العمل السياسى. ففى البحث السابق ذكره، الذى أجرى على طلاب بكلية آداب القاهرة، وصل الباحث إلى نتيجة مؤداها أن: "الانتماء لأحزاب سياسية أكثر لدى أبناء الطبقة الغنية والمتوسطة، وأقل لدى الفقيرة والفقيرة جدا.. كما لو أن المشاركة فى النشاط السياسى أصبحت نوعا من الرفاهية أو مخاطرة لا يقدر على الإقدام عليها سوى الأغنياء الذين يشعرون بنوع من الأمان الاقتصادى على حياتهم"،[١٣٠] كما كشف البحث عن اتجاهات أكثر إثارة للانتباه:[١٣١]

- ٨١,٢% ليس لديهم بطاقات انتخاب.
- ٨٤,٢% لا ينتمون لأحزاب أو تنظيمات سياسية.
- ٨١,٤% لا يترددون على أحزاب.
- ١١,٦% يترددون دون عضوية.

(من بين الأعضاء فى أحزاب ٨٠,٦% حزب وطنى، ١١,١% حزب العمل، ٥,٦% حزب التجمع، ٢,٧% حزب الأحرار).

- ٥٤,٨% لا يميلون للعمل السياسى.
- ٢٣,٤% لا يرون جدوى للاشتراك فى الأحزاب.
- ١٣,٧% يرون الاشتراك سببًا للمشاكل.
- ٤٥ % يعتبرون المناخ السياسى فى الدولة غير مشجع على الديموقراطية والمشاركة بحرية.

كما كشف بحث آخر أجرته جامعة الإسكندرية عن أن ٩١% من الشباب لا يشارك فى العمل السياسى، وأن هناك عدم اهتمام واسع بالتصويت فى الانتخابات العامة، وأن مشاركة شباب الفلاحين والعمال فى الأحزاب السياسية أكثر من مشاركة شباب المهنيين.(١٣٢)

واختلف المسئولون السياسيون فى الحزب الحاكم فى فهمهم لمشكلة مشاركة الشباب؛ فهناك من أرجع المشكلة إلى ضعف الأساس الديموقراطى فى البلاد(١٣٣)، كما كان هناك من رأى الأمر كله باعتباره مسألة "لبس فى الفهم"،(١٣٤) ومنهم من قدر حداثة عهد التجربة الحزبية، ولكنه اتخذ من ذلك مبررًا لفرض قيود أكثر وليس تقليلها.(١٣٥)

ومن ناحيتها، عزت أحزاب المعارضة المشكلة إلى الصورة الكلية للتجربة الديموقراطية، والتى تشمل تقييد الحريات وسيطرة الحزب الحاكم،(١٣٦) ومع ذلك طرحت فكرة القيام بجهد مشترك يشارك فيه الحزب الحاكم لتعبئة الشباب فى شكل تنظيم قومى للشباب.(١٣٧) ويصعب تصور موافقة الحزب الحاكم على مثل هذا الاقتراح، خصوصًا وأنه ليس فى حاجة إلى شركاء فى السيطرة على الدولة، وحيث إنه وجد أسلوبه الخاص لاستقطاب الشباب.(١٣٨)

وحتى الآن لم يسمح مجال الديموقراطية المصرية كتجربة محدودة، لليبرالية الدولة التى تعتبر تغيير الحزب الحاكم فيها أمرًا غير وارد، بإحداث

تغيير كبير فى مدى مشاركة الشباب، لكن تطبيق ديموقراطية أقل قيودًا يمكنه بلا شك أن يحسن الوضع. وهو ما يعتمد بشكل كبير على اتجاه سياسات النظام الاقتصادية والاجتماعية. وما ستقدمه للشباب من إمكانات كما أنه بالنسبة لطلاب الجامعات، فسوف يعتمد ميلهم للمشاركة على اتجاه التغيير الاجتماعى الاقتصادى فى البلاد. كما سيعتمد أيضا على مرونة النظام الحاكم، أو تعنته، فى الاستجابة للمطالب الديموقراطية فى محيط الجامعة. إلى جانب قدرته، أو عدم قدرته، على توسيع نطاق الديموقراطية فى النظام السياسى ككل. ويجانب اهتماماتها الديموقراطية، فمن المرجح خلال السنوات القادمة، أن تحتفظ الحركة الطلابية المصرية ببعدها الوطنى المعادى لإسرائيل والولايات المتحدة. ولكن فى هذه المرة، ربما تأخذ الوطنية تعريفًا أوسع لتشمل رأيًا فى طريقة حصول مصر على لقمة عيشها وبقائها فى العالم المعاصر. ففى إطار العالم الثالث المكبل بقيود المديونية وصندوق النقد الدولى، ليس من المبالغة أن نتوقع أداء أكثر حيوية ونشاطًا للحركة الطلابية المصرية فى العقد القادم.

هوامش

(١) انظر، على سبيل المثال، مايسة فرج عبد الجليل، جامعاتنا الإقليمية، الشباب وعلوم المستقبل، إبريل ١٩٨٤، وزكريا أبو حرام، جامعة بلا أسوار وآخر ساعة ١٩٨٤/٢/١.

(٢) أحمد رسلان، فى بداية العام الجامعى، ورقم ٧٥، **المصور**، ١٩٨٣/١/٧، الجامعات المصرية وعامها الجديد، الشباب العربى ١٩٨٤/١٠/١٧.

(٣) C. P. Sanyat et al. "**University Education & the Labour Market in the Arab Republic of Egypt,** UNESCO-Ilep, Oxford, 1982, Tables.

(٤) **الأهالى**، ١٩٨٤/٨/٢٩.

(٥) نفس المصدر.

(٦) انظر: صلاح منتصر، الاستثناء، **العرب**، ١٩٨٤/٢/٨، استثناءات الجامعة، **الشعب**، ٣/٢٧، ١٩٨٤/٨/٧.

(٧) **الشعب**، ١٩٨٤/٣/٢٧.

(٨) حول وضع أساتذة الجامعات بصفة عامة، انظر: أستاذ الجامعة (دائرة حوار)، **المصور**، ١٩٨٣/٩/٢٣.

(٩) انظر على سبيل المثال، محمد الفيومى محمد، البحث العلمى فى أزمة، **الأهرام الاقتصادى**، عدد ٧٥٤، ١٩٨٣/٩/٥، عصام رفعت، أزمة التخصص فى الجامعة، **الأهرام الاقتصادى**، عدد ٧٩١، ١٩٨٤/٣/١٢.

(١٠) محمد نور فرحات، جامعات مصر وقيم الانفتاح الاقتصادى، **الأهرام الاقتصادى**، عدد ٧٧٠، ١٩٨٣/١٠/١٧، عادل إسماعيل هلال، الجامعة وإقطاعيات الدروس الخصوصية، **الأهرام الاقتصادى**، عدد ٧٨٨، ١٩٨٤/٢/٢٠.

(١١) انظر على سبيل المثال، (عن بكالوريوس جمال السادات وماجستير جيهان السادات) **العرب**، ١٨، ١٩٨٣/١/٢٤.

(١٢) انظر على سبيل المثال: عصام رفعت، النشل تحت قبة الجامعة، الأهرام الاقتصادى، عدد ٧٨٦، ١٩٨٤/٢/٦، الفساد العلمى فى الجامعة، **الأهرام الاقتصادى**، عدد ٧٨٨، ١٩٨٤/٢/٢٠، حازم هاشم، قضية كتاب عميد كلية الإعلام، **الشعب** ١٩٨٤/٨/٧، أساتذة الإعلام يحتجون على العميد، **روز اليوسف** ١٩٨٤/٧/٩. وفى عينة بحث أجرى على طلاب كلية الآداب بجامعة القاهرة، أجاب الطلاب على عدد من الأسئلة بالشكل التالى:

– قيام الأساتذة بواجباتهم على أكمل وجه	١٦,٦%
– قيام الأساتذة بواجبهم الاجتماعى نحو الطلبة	١٢,٦%
– حرص الأساتذة على تقديم خدمات للطلبة	١٣,٢%
– بعض الأساتذة متشددون مع الطلبة	٥٩,٦%
– بعض الأساتذة متعاونون على الطلبة	٥٩,٤%

المصدر: سعد إبراهيم جمعه، **الشباب والمشاركة السياسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٤، ص ١٣٧.

(١٣) أحمد رسلان، الكتاب الجامعى: متى تحل مشاكله، **المصور**، ١٩٨٣/١١/١٨، لبيب السباعى، دعم الكتاب للأساتذة أم للطلاب، **الأهرام الاقتصادى**، عدد ٧٩٩،١٨/١١/١٩٨٣، وكذلك عدد ٨٠٠، ١٩٨٤/٥/١٤.

(١٤) محمد عامر، الجامعة ومشكلاتها فى عالم سريع التغير، **الأهرام الاقتصادى**، عدد ٧٧٩، ١٩٨٣/١٢/١٩.

(١٥) نفس المصدر.

(١٦) منى سراج، رحلة أمل فى أعماق الشباب المصرى، **صباح الخير**، ١٩٧٨/٢/٢. وانظر أيضا فاطمة يوسف، الطالبة المصرية: أزمات وأحلام محيطة، أوراق يونيو – يوليو ١٩٨٤.

(١٧) سعد إبراهيم جمعه، سبق ذكره، ص١٢٩.
(١٨) نفس المرجع، ص ١٣٨-١٣٩.
(١٩) بمناسبة اليوبيل الماسى لجامعة القاهرة، نشر عدد من التقارير والمقالات حول قضية تحسين نوعية التعليم الجامعى. انظر، على سبيل المثال: حسين مؤنس، فلوسهم كنير، **أكتوبر** ١٩٨٣/١/١٣، عبد الحميد يونس، العيد الماسى لجامعة القاهرة – بطاقة تهنئة، **المصور**، ١٩٨٣/١٢/١٦. وكذلك كرم جبر وجيهان المغربى، أخطر سنوات الجامعة، **روز اليوسف**، ٨٣/١٢/١٩. وفؤاد نصحى، بدلاً من هذه الاحتفالات التليفزيونية بجامعة القاهرة، **الشعب** ١٩٨٣/١٢/٢٠. ماجدة الجندى، الجامعة ذات الرسالة، **صباح الخير** ١٩٨٣/١٢/٢٩، يحيى الجمل، عيد الجامعة استقلالها، **المصور**، ١٩٨٣/١٢/٣٠.
(٢٠) انظر Malcolm Kerr, Egypt, in: James S.coleman (ed) **Education & Political Development**, Princetion University Press, 1965. وكذلك سيد عويس، الشباب المصرى والثقافة، **الأهرام** ١٩٨١/١٢/٧.
(٢١) سعد إبراهيم جمعه، سبق ذكره، ص ١٣٥-١٣٦، وحول مشكلة نشر الكتاب فى مصر، خاصة كونه سلعة مرتفعة الثمن بالنسبة لقدرات شباب المتعلمين، انظر: مايسة فاوى، الكتاب المصرى – تجارة أم ثقافة؟ **روز اليوسف**، ١٩٨٣/١٢/٢٦. الكتاب فى خطر (دائرة حوار) **المصور**، ١٩٨٤/٢/٣. وأيضا يوسف ميخائيل أسعد، **الثقافة ومستقبل الشباب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤، ص ٢٦٢-٢٦٣.
(٢٢) المرجع السابق.
(٢٣) إيمان منير، الشباب والإعلام وعلوم المستقبل، يونيو ١٩٨٣.
(٢٤) نفس المصدر.

(٢٥) سعد إبراهيم جمعه، سبق ذكره، ص ١٣١-١٣٥.

(٢٦) إيمان منير، المرجع المذكور.

(٢٧) منى سراج، المرجع المذكور، وانظر أيضا رفعت فياض، استطلاع رأى رجال الإعلام حول مشاكل الشباب وعلوم المستقبل، سبتمبر ١٩٨٣.

(٢٨) نزيه نصيف الأيوبى، **سياسة التعليم فى مصر**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو ١٩٧٨، ص ٧٦، ١٠١-١٠٢.

(٢٩) فى لقاء مع هيئة تدريس جامعة الإسكندرية، أشار الرئيس السادات إلى برقية أرسلوها له يطلبون تأجيل إنشاء مثل هذه الجامعة، لحين دراسة مشروعها بعناية أكثر. ووافق الرئيس على تأجيل المشروع لعام آخر. ولكنه اغتيل عند نهاية هذا العام بالتحديد (**الأهرام** ٩/٩/١٩٨٠).

(٣٠) حول حجج كل من الجانبين فى هذا الجدل، انظر المقالات التالية فى الأهرام الاقتصادى: عدالات عبد الوهاب، الرابح والخاسر فى مجانية التعليم ٥/٩/١٩٧٣، عصام الدين هلال، مجانية التعليم لصالح من؟، ٢٦/٩/١٩٨٣، عبد الجواد سيد، مجانية التعليم قضية سياسية اجتماعية، ١٧/١٠/١٩٨٣، حليم فريد تادرس، مجانية التعليم بين العين البصيرة واليد القصيرة، ١٦/١/١٩٨٤، عوض توفيق، ترشيد مجانية التعليم وأصول الأشياء ٢٠/٢/١٩٨٤.

وانظر أيضا: عبد الستار الطويلة، اجتهادات فى مجانية التعليم، **روز اليوسف**، ٣٠/١/١٩٨٤، شبل بدران، التسرب والمدارس الخاصة يعترضان مجانية التعليم، **الأهالى** ٢٤/١٠/١٩٨٤.

(٣١) دافع وزير التعليم عن الجامعة الأمريكية على أساس خضوعها للوائح البروتوكول الذى ينظم عملها فى مصر ويضمن مستواها العلمى ونسبة من المصريين فى هيئة تدريسها وإدارتها. (حديث مع د. مصطفى كمال حلمى، **روز اليوسف** ١٩-١٢-١٩٨٣).

للتعرف عن وجهة النظر المدافعة عن الجامعة الأمريكية إزاء الشكوك التى أثيرت حول ولائهم السياسى، انظر: أحمد جمال الدين، هذا افتراء وباطل.. المصريون بالجامعة الأمريكية يدينون بالانتماء لمصر، **الأخبار** ١٩٨٣/١١/١٦. كما أن الموقف السياسى المحافظ لطلاب الجامعة الأمريكية – مثل تأييدهم للاقتصاد الليبرالى، والعلاقات الوثيقة مع الغرب، وتقبلهم للرئيس السادات دون عبد الناصر – يتضح من البحث التالى:

Raymond A. Hinnebushch, Children of the Elite: Political Attitudes of the westernised Bourgeoisie in Contemporary Egypt, **The Middle East Journal**, vol. 36, Autumn 1982, pp. 535-561.

(٣٢) سعد إبراهيم جمعه، مرجع سابق، ص ١١٤-١١٥.

(٣٣) انظر فاطمة يوسف، مرجع سابق.

(٣٤) نزيه نصيف الأيوبى، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣٥) انظر على سبيل المثال: إيهاب سلام، مشكلة تعيين الخريجين، **العمل**، نوفمبر ١٩٨٤. عزت سمير، التزام الدولة بتعيين الخريجين، **العمل** فبراير ١٩٨٥.

(٣٦) انظر، على سبيل المثال صفاء الطوخى: الخدمة العامة.. بطالة إجبارية لمدة عام، **الأهالى** ١٩٨٤/٨/٩. ثناء وليد، الخدمة العامة، الشباب وعلوم المستقبل، يناير ١٩٨٥.

(٣٧) مصطفى الصفانى، أسباب وراء هجرة الشباب المصرى، **الشعب** ١٩٨٤/٧/٣١.

(٣٨) منى سراج، مرجع سابق.

(٣٩) على سبيل المثال، كانت هناك تجمعات وإضرابات فى عدد من الكليات الجامعية والمعاهد العليا: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمعهد الفنى التجارى، ومعهد الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعهد

التربية الرياضية للبنات، ومعهد العلاج الطبيعى (انظر، **صوت الطلاب**، العدد ٤٢، ١٩٧٦/٣/٧، أحمد بهاء الدين، **الحركة الطلابية – المسيرة والمسار**، **الطليعة**، فبراير ١٩٧٧، ص ١٣٤ و ١٣٩، **الشعب**، ١٩٨٤/٣/٢٧).

(٤٠) مصطفى كامل السيد، **المجتمع والسياسة فى مصر – دور جماعات الضغط فى النظام السياسى المصرى**، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٣، ص ٣٩.

(٤١) وائل عثمان، **أسرار الحركة الطلابية – هندسة القاهرة، ٦٨-١٩٧٥**، مطابع مدكور، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٣٧، أحمد بهاء شعبان، **الحركة الطلابية المصرية والثورة الفلسطينية**، الثقافة، يوليو ١٩٧٧، ص ٥٩.

(٤٢) انظر وائل عثمان، مرجع سابق ص ١٤٨-١٤٩، مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٣٤، إلا أن هذين المؤلفين أشارا إلى أربعة تيارات فقط وليس إلى خمسة، حيث لم يقوما بالتمييز بين اليمين الأيديولوجى ومؤيدى النظام. وعن خطة تحسين عمل منظمة الشباب التى تضمنت إعادة المنظمة إلى الجامعات، انظر مسعد عويس، نحو تنظيم سياسى للشباب، فى: كمال السيد درويش وآخرون، **التربية السياسية للشباب**، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٧٣، ص ٢١٦، ٢٢٢.

ولم يفتقر النظام إلى منظمين من أمثال محمد عثمان إسماعيل الذى أنشأ فرقًا خاصة من الطلاب تابعة له فى القاهرة أولاً، ثم فى أسيوط حيث عمل محافظًا. انظر، على سبيل المثال، **روز اليوسف**، ١٩٧٥/١/٢٠.

(٤٣) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٤٤) على سبيل المثال، تم إقامة معرض للصور حول فظائع الإمبريالية الأمريكية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، عند بداية العام الجامعى ١٩٧٤/٧٣.

(٤٥) وائل عثمان، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٤٦) أحمد بهاء شعبان، مرجع سابق، ص ٥٩-٦٠.

(٤٧) المرجع السابق ص٦٠.

(٤٨) نسخة أصلية من برنامج نادى الفكر الاشتراكى التقدمى.

(٤٩) ملحق بالمصدر السابق.

(٥٠) أحمد بهاء شعبان، الحركة الوطنية المصرية والثورة الفلسطينية، الجزء الثانى، قراءة فى أوراق نادى الفكر الاشتراكى التقدمى، **الثقافة**، سبتمبر ١٩٧٧. ص ٨٢.

(٥١) المرجع السابق، ص ٨٢-٨٨.

(٥٢) أحمد بهاء الدين، **الحركة الطلابية – المسيرة والمسار**، **الطليعة**، فبراير ١٩٧٧، ص ١٣٤، ١٣٩.

(٥٣) المرجع السابق.

(٥٤) المرجع السابق، عبد الستار إبراهيم، زعماء الطلبة يتحدثون، روز **اليوسف**، ١٩٧٦/٢/٦.

(٥٥) نفس المصدر.

(٥٦) نفس المصدر.

(٥٧) جميل الباجورى، إضراب طلبة جامعة القاهرة، **النهضة**، ١٩٧٦/٢/١٨.

(٥٨) مع ذلك، انتقد أحد الكتاب اليساريين بالمجلة الطلاب نقدًا شديدًا ووصفهم بأنهم "الرافضون".

انظر: صلاح حافظ، الرفض على باب روز اليوسف، روز **اليوسف**، ١٩٧٦/١٢/٦.

(٥٩) عبد الستار إبراهيم، مرجع سابق.

(٦٠) حديث الرئيس السادات إلى اتحاد طلاب الجمهورية، **الأخبار**، ١٩٧٧/٢/٢.

(٦١) انظر على سبيل المثال: شهادة ضباط الأمن بأسيوط فى المحكمة أثناء نظر القضية الخاصـــة بأحــداث أســيوط، **الأخبــار**، ١٩٨٣/٢/٢٧. ١٩٨٣/٣/٦، محمد عبد السلام الزيات، دائرة العنف والقرار السياسى، **الأهالى** ١٩٨٣/٣/٢٣، الجماعات الإسلامية فى الجامعات المصــرية، **التضامن** ١٩٨٤/١/١٤.

(٦٢) انظر الدفاع عن الجماعات الإسلامية، الذى أبداه بعــض أعضــائها، والذين نفوا التعامل مع الحكومة، معتبرين من يفعل ذلك لا يمثل التيار الإسلامى الأساسى، كما أشاروا إلى انتشار التيار الإسلامى فى شــتى أنحاء العالم (حوار مع الشباب المسلم، **الشعب** ١٩٨٤/٣/٢٧). وحول التعامل المبكر بين الدولة والأصوليين منذ أوائل " ــبعينيات انظــر: عادل حموده، صفقة تحت قبة الجامعة، **روز اليوسف**، ١٩٨٦/٩/١.

(٦٣) انظر مثلا المؤتمر الذى عقد بهندسة القاهرة عــام ١٩٧٤ واســتحوذ أعضاء الجماعات الإسلامية على قيادته بدلا من اليسار، وصاغوا بيانًا "خاليًا من أى تعبيرات شيوعية" (وائل عثمــان، مرجــع ســابق، ص ١٥٥-١٥٧).

(٦٤) Saad Eddin Ibrahim, Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups, **International Journal of Middle East Studies**, vol. 12, 1980.

ولنفس الكاتب، تنظيمات الجماعات الإسلامية فــى مصــر، **العــرب**، ١٩٨٢/١٠/١١. وانظر:

Nazih N. Ayubi, The Political Revival of Islam, **UMES**, vol. 12, 1980.

(٦٥) حوار مع الشباب المسلم، **الشعب**: ١٩٨٤/٣/٢٧.

(٦٦) سعد إبراهيم جمعه، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٦٧) الجماعات الإسلامية فى الجامعات المصرية، **التضامن** ١٩٨٤/١/١٤.

(٦٨) المرجع السابق.

(٦٩) انظر، على سبيل المثال، اجتماع الرئيس السادات مع هيئة تدريس جامعة الإسكندرية (**الأهرام** ٣ و ١٩٨٠/٩/٤).

(٧٠) انظر على سبيل المثال، لقاؤه مع "رجال الفكر الإسلامى" (**الأهرام** ١٩٧٩/٨/٢٢.

(٧١) المرجع السابق، انظر أيضا الحديث مع عمر التلمسانى، مرشد الإخوان المسلمين الذى قال فيه "بادر النبوى إسماعيل بالاتصال بى فى حوالى عامى ١٩٧٨-١٩٧٩ كلما حدثت أحداث فى الجامعة. وكان يلقانى فى مكتبه لقاء طيبًا ويقول: كلية الهندسة ثائرة.. كلية الطب هائجة.. وأنا أتوسم فيك أنك رجل خير.. اعمل معروف قابل الطلبة وهدئهم". (**الأهالى**: ١٩٨٢/٩/٢٩) وفى لقاء مع الرئيس السادات قدم رئيس جامعة الأزهر د. محمد فايد أحد الأمثلة على ما كان يقوم به التلمسانى من تهدئة. (**الأخبار** ١٩٧٧/١/٣١)

(٧٢) S. E. Ibrahim, Anatomy.., p. 443.

(٧٣) **التضامن**، ١٩٨٤/١/١٤.

(٧٤) انظر، مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٤١.

N. N. Ayubi, **The Political Revival!**. Pp. 492 and 499.

و**التضامن** ١٩٨٤/١/١٤. وشهادة..، **الأهرام** ١٩٨٣/٣/٦.

وأيضا رفعت سيد أحمد، المعادلة الصعبة داخل الجامعة المصرية، **الطليعة** فبراير ١٩٧٧، ص ١٥٤-١٥٦.

(٧٥) انظر دفاع قيادات الجماعة الإسلامية، خاصة حديث عبد المنعم أبو الفتوح أحد رؤساء اتحاد طلاب جامعة القاهرة السابقين، الذى ذكر فيه اتخاذه مواقف تضامن مع معارضيه، من قبيل توكيل محامين للدفاع عنهم، واتخاذ مواقف ديموقراطية فى التعامل معهم، مثل السماح لهم بإصدار مجلات حائط وعقد مؤتمرات (حوار مع الشباب المسلم، **الشعب** ١٩٨٤/٣/٢٧)

(٧٦) حديث مع د. جمال العطيفى، العرب، ١٩٨٢/٢/١.
(٧٧) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٣٨.
(٧٨) الأخبار ١٩٧٧/١/٣١.
(٧٩) الأخبار ١٩٧٧/٢/٢. ويعتبر هذا اللقاء ذا أهمية خاصة، ورغم أن الحاضرين كانوا ممثلى الاتحاد فقط، الذين لم يكونوا بالضرورة الأكثر نشاطًا داخل الحركة الطلابية، إلا أنهم واجهوا الرئيس بموقف حازم نسبيًا لم يسبق حدوثه فى الاجتماعات المشابهة مع ممثلى جماعات وتنظيمات أخرى للصفوة. وأثار ذلك عصبية الرئيس السادات بشكل حاد فى حديث يذاع على الهواء، الأمر الذى أسهم فى تدهور شعبيته، لدرجة أنه انفجر بصورة تدعو إلى السخرية أثناء اللقاء، مقاطعًا أحد الطلبة المتحدثين، ومكررًا فى عصبية "قف.. قف مكانك".. وكان أهم الطلاب المتحدثين فى هذا الاجتماع:

- شعبان حافظ الشافعى (رئيس اتحاد طلاب الجمهورية): وألقى خطابًا مكتوبًا بدأه بمقدمة عاطفية عن الدور الوطنى للطلاب فى التاريخ المصرى، ثم دافع عن سلمية مظاهراتهم فى أحداث يناير، وعدم مشاركتهم فى أعمال التخريب. ودافع أيضا عن حق الطلاب فى العمل السياسى دون وصاية من الأساتذة، وهاجم أجهزة الإعلام. ودعا إلى عدم الانحياز لأى من القوتين العظميين، وإلى التضامن العربى والحوار مع كل الأطراف العربية وتطرق بالذكر إلى بعض الشكاوى الطلابية، خصوصًا امتناع الصحف الكبرى عن طبع جريدة "الطلاب" الصادرة عن الاتحاد وغيرها.

وقد أسمى الرئيس السادات هذه الكلمة "منشور انتخابى" و"مانيفستو" و"إنذار"!

- حمدين صباحى (رئيس اتحاد كلية الإعلام): تحدث حديثًا مرتجلاً ولكنه متماسك، وقوطع عدة مرات من الرئيس السادات، ومع ذلك كان

يرد ردودًا رصينة، واستطاع أن يستخدم وقت حديثه بكفاءة لتوضيح نقاط محددة تبرز كلها اتجاهه الناصرى. منها رفضه الليبرالية ذات النمط الغربى، ورفضه للانفتاح، والاعتراف بإسرائيل كما اتهم أجهزة الإعلام بتشويه العهد الناصرى، وطالب بقيام حزب مستقل للناصريين.

- عبد المنعم أبو الفتوح (رئيس اتحاد جامعة القاهرة): وافق الرئيس على أن مسيرة نوفمبر كانت بقيادة شرذمة وشيوعيين، لكنه هاجم أجهزة الإعلام ورفض إبعاد الشيخ الغزالى عن عمله بجامع عمرو، حيث اعتبرته الحكومة محرضًا. كما هاجم المنافقين الذين حول الرئيس. وكانت هذه الملاحظة الأخيرة، هى التى أثارت غضب الرئيس وأفقدته السيطرة على أعصابه.

وبرغم أن حديث أبو الفتوح كان أقل جوهرية وأضعف من حديث حمدين صباحى، إلا أن الأول اكتسب شهرة فى البلاد باعتباره الذى أثار الرئيس السادات، كما انتشرت شائعات حول القبض عليه أو اختفائه.

وبعد هذا اللقاء كتب ثروت أباظة فى الأهرام: "إن مظهر الطلبة الذى رأيته فى لقائهم مع الرئيس ملأ نفسى ألمًا فأدب الحديث ثقافة والرئيس أب ويستطيع الأب أن يحتمل أبنه.. ولكن لو كان هؤلاء الطلبة على شىء من الثقافة لعرفوا كيف يحترمون رمز بلادهم".

(ورد فى ثروت أباظة، **الشباب والحرية**، المركز الثقافى الجامعى، القاهرة. ١٩٨٠، ص ٤٤).

(٨٠) كان د. على رضا الهندى، رئيس جامعة الإسكندرية، صريحًا فى تأييد للرئيس: "الدولة كانت مدياهم حرية زيادة عن اللزوم.. الشرذمة دى الجامعة كانت بتعانى منها.. إحنا هنا كجامعة مش قادرين نحمى المجتمع الطلابى.. احنا عايزين ناخد السلطات، أو يبقى فى أيدينا السلطات أننا نحمى مجتمع الجامعة من الشراذم" (**الأخبار** ١٩٧٧/١/٣١).

(٨١) كتب ثروت أباظة فى الأهرام: "إن بعض المشرفين علـــى الجامعـــات ينتمون بولائهم إلى ما قبل ١٥ مايو، وهؤلاء المشرفون هـــم الصـــلة الحقيقية بين الطلاب والدولة، يستطيع كل ظالم للحق مـــنهم أن يمـــوه الأهداف ويميل بالصواب. وأخشى على أبنائنـــا الطلبـــة أن تصـــبح الحقائق مشوهة بالنسبة لهم". (ورد فى: ثروت أباظة، سبق ذكره، ص ٥٢-٥٣).

(٨٢) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٤٢-٤٣.

(٨٣) قبل عام ١٩٧٧ كانت هناك ٧ صحف طلابية (حديث مـــع د. جمـــال العطيفى، **العرب**، ١٩٨٣/٢/١). وللاطلاع على مناقشة أحدث حـــول الصحافة الجامعية انظر الآراء البيروقراطية والأبوية لبعض الإداريين والأساتذة فى: محمد محمود عثمان، الصحافة الجامعية. إلـــى أيـــن؟. **الشباب وعلوم المستقبل**، سبتمبر ١٩٨٣.

(٨٤) فى رده على خطاب من طالب أيد ثروت أباظة الموقف الرسمى مـــن مجلات الحائط فى الجامعة: "وأنت يا أخى ترى أن الحريـــة ليســـت حقيقية لأن بعض صحف طلابية قد احتجبت. هل كنـــت تقـــرأ هـــذه الصحف يا أستاذ محمد؟ وهل الحرية عندك فى الفوضى؟ وهل الحرية هى التشهير بالذمم والأعراض والقيم بلا دليل ثابت، وبـــلا ضـــمير يراجع، وبلا حق واضح، وهل الحرية فى أن ينفصل بعض الطـــلاب فى جامعاتهم عن جميع طبقات الشعب ليكونوا دولة داخل الدولة لهـــا صحافتها الخاصة، ولها اتجاهها الخاص؟.. إذا كان لـــك أن تطالـــب بالصحافة الطلابية يا أستاذ محمد، فلا بد لهـــذه الصـــحافة أن تكـــون مصرية أولاً".(ثروت أباظة، مرجع سابق، ص ١٥٨-١٦٠) وعنـــدما كتب الطالب إليه مرة ثانية، أصبح أباظة أكثر فظاظة فى رده: "الأمر الذى لا شك فيه أنك لا تدرك أعماق الفترة التى تعيشها ولا أبعادهـــا. والأمر الذى لا شك فيه أن نظرتك للأمور تنبعث من خلال ممر ضيق

مختنق، حتى لا ننظر إلى الأمر فى مداه الواسع ومجاله الفسيح. فكل ما يعنيك هذه المجلات التى تبكى اختفاءها بكاء مرًا.. لأن القائمين على الأمر فضلوا ذلك (حظر المجلات) على الدخول مع كتاب هذه المجلات إلى ساحة القضاء مرتين أن يوفروا على الطلاب الوقت ليفرغوا للمذاكرة. ودون أن يمنعوا الطلبة من إبداء الرأى السياسى فى الجرائد العامة، تكتب فى الأهرام ويحاورك كاتب فى الأهرام".(ص١٦٧).

(٨٥) مصطفى كامل السيد، ص ٤٠-٤١.

(٨٦) انظر وصفًا ساخرًا لتواجد قوات الأمن فى الجامعات بما يجعلها أشبه "بحديقة الحيوان" أو "نكتة بوليسية": طلعت رميح، الأساتذة والطلاب يطالبون بإلغاء الحرس الجامعى، **الشعب**، ١٩٨٤/١٠/٢٢، وانظر كذلك خطابًا من طالب بالسعودية يذكر القارئ لمجلة رسمية للشباب بأنه لا يوجد حرس جامعى بجامعة الملك سعود (حسن الحسن، تعليق حول الحرس الجامعى، الشباب وعلوم المستقبل، سبتمبر ١٩٨٤).

(٨٧) انظر: **الأهالى** ١٩٨٣/١٢/٧ و ١٩٨٤/١/١١. وكذلك **الشعب** ١٩٨٤/٣/٢٧. وصحيفة "**الناصرية**"، ١٩٨٢/١٢/٤. و World Student news no. 4, 1984.

(٨٨) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٣٣. ووفقًا لما ذكرت مجلة "اليسار العربى"، كان عدد المرشحين الذين اعترضت عليهم سلطات الأمن فى العام الجامعى ١٩٨٤/٨٣ ١١ طالبًا فى كلية حقوق الإسكندرية، ١١ طالبًا من هندسة المنصورة، ٥ من طب المنصورة (**اليسار العربى**، يناير ١٩٨٤).

(٨٩) زينب حمدى، الطلبة لا يشعرون بوجود اتحاد الطلبة، روز اليوسف، ١٩٨٣/١١/٢٨، مايسة فرج عبد الجليل، لماذا الانتخابات بالتزكية فى اتحادات الطلاب الشباب وعلوم المستقبل: يناير ١٩٨٤. وأفاد

٨٧.٦% من المستجيبين فى البحث الذى أجرى على طلاب كلية الآداب أنهم لا يشاركون فى أنشطة الاتحاد وأكد ٧٦% أنهم لا يحرصون على أن يكونوا أعضاء منتخبين فى اتحاد الطلاب فى الكلية ومن بين الذين أدلوا بصوتهم فى آخر انتخابات قبل إجراء البحث كان ٢٧.٣% فقط قاموا بذلك بسبب حرصهم على اختيار ممثليهم. وكانت أسباب عدم الترشيح والاشتراك فى نشاط الاتحاد كالتالى:

٤١,٢%	عدم جديتها وتمثيلها وتضييعها للوقت.
٢,٥ %	الانشغال عنها بالدراسة
٦,٤ %	لأسباب أسرية

ورأى ٥٥.٦% إلغاء النظام الجديد للاتحاد (لائحة ١٩٧٩)، بينما وافق عليه ٤%، ٣٥% لا إجابة. (سعد إبراهيم جمعه، مصدر سابق، ص١٢٧، ١٤٠ و ١٥١-١٥٥).

(٩٠) وأحد الأمثلة على ذلك هو "اتحاد الشباب الديموقراطى المصرى". وهو تنظيم يسارى تكون عام ١٩٧٨ من أعضاء الوفد المصرى غير الرسمى، الذى حضر المهرجان الدولى الحادى عشر للشباب والطلبة فى هافانا عاصمة كوبا. وأصبح قسم الطلاب فى هذا الاتحاد هو الذى يمثل مصر فى اتحاد الطلاب العالمى (وهو الموقع الذى كان يحتله اتحاد طلاب الجمهورية سابقا).

انظر نشراته غير الدورية: **طليعة الشباب**، يوليو / أغسطس ١٩٧٩، نشرة ٢١ فبراير، سبتمبر ١٩٨٠، **الاتحاد**، مارس ١٩٨٢، انظر أيضا من مطبوعاته:

Memorandum presented by the Executive Committee of the UDEY to the EC. Of the International Union of students 14th, Nov. 1979.

وكذلك اتحاد الشباب الديموقراطى المصرى، فرع لبنان، الشباب المصرى يرفض المعاهدة المصرية الإسرائيلية، ٥ مايو ١٩٧٩، ومن

أجل تعليم ديموقراطى فى مصر، ورقة مقدمة لندوة "التعليم حق وليس امتيازًا" ألمانيا الديموقراطية، يناير ١٩٨٠، و

UDEY, Egypt must return to the liberation movement, **World Student News**, No. 516, 1983.

UDEY, Achievement record by the student movement in Egypt, **World Student News**, vol. 38, No. 4, 1984.

وكذلك، نبيل المنياوى، خمس سنوات على تأسيس اتحاد الشباب الديموقراطى المصرى، سبتمبر ١٩٨٣.

وكمثال آخر، جرت محاولة أخرى فى الخارج لإنشاء اتحاد عام للشباب والطلبة فى مصر. انظر: الاتحاد العام لطلاب وشباب مصر، وثائق المؤتمر الأول، أسبانيا، ٢١-١٩٨١/٥/٢٣.

وإلى جانب ذلك تواجدت التجمعات المعارضة، وهى أساسًا اليسارية والإسلامية، داخل اتحادات الدارسين الرسمية الملحقة بالمكاتب التعليمية فى السفارات المصرية فى أوروبا وأمريكا حيث شهدت المؤتمرات السنوية لهذه الجماعات أحيانًا، مواجهات بين الطلاب الراديكاليين والمسئولين الحكوميين، كما حدث فى لندن ١٩٧٩-١٩٨٠.

(٩١) **اليسار العربى**، يناير ١٩٨٣، وكذلك: هل تبدأ ثورة الطلاب الناصرية، ١٩٨٢/١٢/٤.

(٩٢) المرجع السابق.

(٩٣) **التضامن** ١٤ يناير ١٩٨٤.

(٩٤) **اليسار العربى**، يناير ١٩٨٤.

(٩٥) UDEY, Achievement record by the student movement in Egypt, **World Student News**, vol. 38, No. 4, 1984.

(٩٦) **التضامن**، ١٩٨٤/١/١٤.

(٩٧) استئناف الدراسة فى جامعة المنصورة، **الأهالى**، ١٩٨٤/١/١١.

(٩٨) قبيل إضراب المنصورة أصدرت اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات، المشكلة من ممثلى أحزاب المعارضة والنقابات المهنية، بياناً يدعو لإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ (لائحة اتحاد الطلاب) الذى اعتبرته "غير دستورى" و"غير ديموقراطى" ويتضمن "العدوان السافر على حرية العمل الطلابى الوطنى" ويقوم على "عدم الثقة بالطلبة والحذر منهم". (**الأهالى**، ١٩٨٣/١٢/٧).

(٩٩) المغزى الحقيقى لإضراب جامعة المنصورة، **الأهالى**، ١٩٨٤/١/١١.

(١٠٠) العرب ٢٣، ١٩٨٤/٢/٢٩، **الشرق الأوسط**، ١٩٨٤/٣/٥، **الأهرام**، ١٩٨٤/٣/١٧.

(١٠١-١٠٣) **الشعب**، ١٩٨٤/٣/٢٧.

(١٠٤) **العرب**، ١٩٨٤/٢/٢٣، **الأهالى**، ١٩٨٤/٣/٢٨.

(١٠٥) **الأهالى**، ١٩٨٤/١/١١.

(١٠٦) **الشعب**، ١٩٨٤/٣/٢٧، **الوفد**، ١٩٨٤/٣/٢٩.

(١٠٧) **الأهالى**، ١٩٨٤/٣/٢٨، **الشعب**، ١٩٨٤/٤/٣.

(١٠٨) **العرب**، ١٩٨٤/٤/١٠.

(١٠٩) **الأهرام**، ١٩٨٤/٧/٣١.

(١١٠) حديث مع حسن أبو باشا، **صباح الخير**، ١٩٨٧/١٢/٢٢. وحديث مع أحمد رشدى، **الأهرام**، ١٩٨٤/٧/٣١.

(١١١) لويس عوض، الحرس الجامعى مرة أخرى، **الأهرام**، ١٩٧٧/٢/١٩.

(١١٢) انظر على سبيل المثال، ملخص رسالة مصطفى رجب للماجستير، التى يقترح فيها أن يكون الحرس الجامعى خاضعًا لرؤساء الجامعات، الشباب وعلوم المستقبل، أكتوبر ١٩٨٣، وكذلك آراء بعض الأساتذة فى طلعت رميح، الطلاب والأساتذة يطالبون بإلغاء الحرس الجامعى، **الشعب**، ١٩٨٤/١٠/٢٣.

(١١٣) أحمد أبو الفتح، الانتخابات والأمل، **الشرق الأوسط** ١٩٨٤/٣/٣١.

(١١٤) كان هذا هو الحال بالرغم من مناشدات الكتاب الموالين للحكومة، انظر على سبيل المثال، عبد التواب عبد الحى، الفرصة الوحيدة، **المصور**، ١٩٨٤/٣/٢، وأنيس منصور، ينصف سكان مصر، مجلة **أكتوبر**، ١٩٨٤/٤/٨، ولنفس الكاتب، حوار هادئ مع شاب يضع بطاقته فى صندوق الانتخابات أملاً فى إنقاذ مصر من اللامبالاة، مجلة **أكتوبر**، ١٩٨٤/٥/١٣، حيث يقول: "حتى لو لم يعرف الشباب هناك وهنا ما الذى يقوله أصحاب الأحزاب السياسية.. فمن حقه أن يكون له صوت وهذا الصوت يجب أن يعطيه لأى أحد، فإذا لم يجد ما يقنعه، أفلا يجد ما لا يستلطفه، ولو قال شاب: سأعطى صوتى لصاحب أجمل كرافتة أو أشيك جزمه، فليكن.. المهم أن يكون للشباب رأى فى الانتخابات".

(١١٥) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق ص٣٤.

(١١٦) حسن بدوى وإيمان رسلان، معركة انتخابات اتحاد الطلاب، **الأهالى** ١٩٨٥/١/٢، مجدى مهنا، عودة الروح إلى الجامعة، **الوفد** ١٩٨٤/١٢/٦، حمدى عبد العزيز، العنف فى انتخابات الجامعة، **روز اليوسف**، ١ و ٢٤ /١٩٨٤/١٢.

(١١٧) حسن بدوى وعزة شلبى، الحكومة وطلاب الجامعة، **الأهالى**، ١٩٨٤/١٠/١٠، لطفى عبد اللطيف، مهرجان انتخابات الجامعة، **الأحرار** ١٩٨٤/١٢/٣.

(١١٨) منشورات أصلية صادرة عن الاتحاد.

(١١٩) حمدى سليم وحمدى الليثى، قيادات الحزب الحاكم تتدخل فى الانتخابات الطلابية، **الأهالى**، ١٩٨٤/١٢/٥، كارم محمود، التدخل فى جامعة عين شمس، **الشعب**، ١٩٨٤/١٢/١١.

(١٢٠) منشورات أصلية صادرة عن الاتحاد.

(١٢١) بخصوص هذه الواقعة، انظر، على سبيل المثال: **الوفد**، ١٩٨٤/١١/٢٩، و**الشعب**، ١٩٨٤/١٢/٤.

(١٢٢) وفقًا لما كتب زكى نجيب محمود فإن الحيرة واضحة أكثر عند الطلاب: "إن الشاب الفلاح أو الشاب العامل يتحول قطعًا إلى ما هو أفضل، على حين أن الوساوس تحيط بالشاب المثقف خشية أن يكون تحوله منحدرًا به إلى ما هو أسوأ.. مشكلة الحيرة فى مرحلة الانتقال لا أراها تشمل فى أصحاب تلك السن إلا فئة واحدة. هى فئة المثقفين والطلاب منهم بوجه خاص" (زكى نجيب محمود، عصر التحول، **الأهرام**، ١٩٧٧/٢/٤).

(١٢٣) من بين الكتابات الكثيرة فى هذا الصدد (إلى جانب ما ذكر آنفًا)، انظر: رجب البنا، ونحن نفتح ملف الشباب. الشباب والفراغ، **الأهرام** ١٩٨١/١٢/٦، على الدين هلال، ثقافة الشباب، **الأهرام**، ١٩٨١/١٢/١٥، ولنفس المؤلف، مصر التى نريدها، **روز اليوسف**، ١٩٨٣/١٠/١٧، ومحمد إسماعيل، ٣٠ عامًا من الثورة (ملخص لدراسة المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية عن الشباب)، **العرب** ١٩٨٣/٢/٢١، جيل الطموح السهل والعملة الصعبة، أوراق، يونيو ١٩٨٣، أحمد مصطفى، التلاميذ دخلوا إلى مجال الجريمة، كيف؟، **أكتوبر**، ١٩٨٣/٧/١٠، يوسف عباس، الشباب المصرى بين المطرقة والسندان، **اليسار العربى**، ديسمبر ١٩٨٣، ربيع الشيخ، الهروب – ٧٠٠ شاب يغادرون مطار القاهرة يوميًا، **أخبار اليوم** ١٩٨٣/١٢/٣، درية الملطاوى، ظواهر إجرامية جديدة مع تطور المجتمع، **صباح الخير** ١٩٨٣/١٢/٢٩، صلاح منتصر، من أجل شقة، **العرب**، ١٩٨٤/٣/٨، ولنفس الكاتب، مشكلة الإسكان السبب، **العرب**، ١٩٨٤/٢/١٠، حديث مع الشيخ متولى الشعراوى، أزمات الشباب نحن صنعناها، **سيدتى**، ١٩٨٣/٦/٢٠.

(١٢٤) انظر إلى جانب ما سبق ذكره توفيق الحكيم، **ثورة الشباب**، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٨٤، يوسف ميخائيل أسعد، **الثقافة ومستقبل**

الشباب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤. وهناك كتابات أسبق منها: حسين طنطاوى، **الشباب - إلى أين-؟** دار الشعب، ١٩٧٧.

(١٢٥)انظر: حسين على محمد، دراسة عن "مجلة الشباب وعلوم المستقبل"، الشباب وعلوم المستقبل، أبريل ١٩٨٤. وانظر أيضا بنفس المجلة طه محمد كسبه، الشباب المصرى - قضية وطنية ملحة، يونيو - **أكتوبر** ١٩٨٣.

(١٢٦) انظر عل سبيل المثال: إقبال السباعى، غيرة الشباب على الدين لا تبرر التطرف، **روز اليوسف** ١٩٨٤/١/١٦، سيد أبو دومة، حوار مع شباب كرداسة، **الأهرام**، ١٩٨٤/٣/١٦، حوار مع الشباب المسلم، **الشعب**، ١٩٨٤/٣/٢٧.

(١٢٧)انظر: صلاح قنصوة، تسرب الشعور بالانتماء لدى الشباب، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولى التاسع للإحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة ١٣ مارس - ١٠ إبريل ١٩٨٤.

(١٢٨) انظر على سبيل المثال: عبد العظيم درويش، استثمار طاقات الشباب فى مشروعات خطة التنمية، **الأهرام** ١٩٨٣/٧/٢٦، محمد محمد سليمة، فى أول تجربة لممارسة الحب والانتماء (حول مشاركة الشباب فى مشروع وزارة الثقافة لإعادة ترميم آثار منطقة القلعة) الشباب وعلوم المستقبل، سبتمبر ١٩٨٣، حمدين موافى، الشباب ومشكلة الإسكان (حول مبادرات الشباب لحل المشكلة)، الشباب وعلوم المستقبل أبريل١٩٨٤.

(١٢٩) انظر، على سبيل المثال: عبد الكريم يعقوب، للشباب رأى فى تفضيل المنتجات المصرية، **الأهرام**، ١٩٨٣/٧/٢٦.

(١٣٠) سعد إبراهيم جمعه، مرجع سابق، ص ١٤٥، ١٤٧.

(١٣١) المرجع السابق، ص ١٥٦ -١٥٨.

(١٣٢) فايز زايد وآخرون، لماذا لا يشارك الشباب فى العمل السياسى، **صوت الشباب**، ١٩٨٤/٤/١.

(١٣٣) مثل حبيبة سحاب (عضو مجلس الشعب) فى المرجع السابق.

(١٣٤) مثل إبراهيم الذهبى (عضو مجلس الشعب) فى المرجع السابق.

(١٣٥) مثل د. عادل عز (عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية)، فى المرجع السابق. وطبقًا لما يقول د. عز: "يجب أن نبعد شبابنا طلاب الجامعات، عن الاشتغال بالسياسة داخل الجامعات، حتى لا يصبح الحرم الجامعى مسرحًا للصراعات الحزبية، التى قد تشوه الرسالة الجامعية!".

(١٣٦) المرجع السابق.

(١٣٧) انظر: عثمان ظاظا، الشباب – حقل تجارب للحزب الحاكم، **الأحرار**، ١٩٨٢/٩/٢٧، المؤتمر الأول لقيادات وكوادر "اتحاد الشباب التقدمى" بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، **الأهالى**، ١٩٨٣/١١/٣.

(١٣٨) انظر الجهود التى بذلت من خلال "دورات الإعداد الحزبى" فى "مركز إعداد القادة" للحزب الوطنى الديموقراطى: فتيات الحزب يشاركن فى وضع الحلول للمشاكل العاجلة، **مايو** ١٩٨٣/١٠/٣، محمود صادق، الجنرال كسل يغزو الأحزاب المصرية، **المجلة**، ١٩٨٤/٨/١٨، وانظر أيضا: أعمال المؤتمر القومى الأول لشباب الحزب الوطنى الديموقراطى، **الأهرام**، ١٩٨٣/٧/٢٠.

ملحـــق

بعض شهداء الحركة الطلابية المصرية(*)

(*) لا يشتمل هذا الجدول على أسماء الشهداء الآتيين:

١- ٧ شهداء فى ١٠ فبراير ١٩٤٦ (٣ فى الإسكندرية، ٣ فى الزقازيق، ١ فى المنصورة) يحتمل أن يكون بعضهم من الطلاب.

٢- شهداء ٢١ فبراير ١٩٤٦ فى القاهرة وعددهم ٢٣ شهيدًا من الطلاب وغير الطلاب.

٣- شهداء ٤ مارس ١٩٤٦ فى الإسكندرية وعددهم ٢٤ شهيدًا من الطلاب وغير الطلاب.

٤- شهداء آخرون محتملون ضمن ضحايا القتال وعددهم ١٣٧ شهيدًا.

٥- ثلاثة طلاب ضمن أربعة أشخاص قتلوا أثناء أحداث المنصورة فى ٢١ فبراير ١٩٦٨.

٦- أربعة طلاب (أحدهم عمره ١٢ سنة) من بين ١٦ شخصًا قتلوا أثناء مظاهرة ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨ بالإسكندرية.

٧- ضحايا الانتفاضات الطلابية وغيرها من الأحداث بعد ١٩٦٨.

الاسم	الدراسة	تاريخ الاستشهاد	ظروف الاستشهاد
١- محمد عبد المجيد مرسي	كلية الزراعة جامعة القاهرة	١٩٣٥/١١/١٤	مظاهرات الطلاب فى القاهرة أثناء انتفاضة ١٩٣٥
٢- محمد عبد الحكم الجراحي	كلية الآداب جامعة القاهرة	١٩٣٥/١١/١٤	مظاهرات الطلاب يى القاهرة أثناء انتفاضة ١٩٣٥
٣- على طه عفيفي	دار العلوم جامعة القاهرة	١٩٣٥/١١/١٧	جرح فى مظاهرات يوم ١٩٣٥/١١/١٦ وتوفى فى المستشفى مظاهرات طنطا.
٤- عبد الحكيم عبد المقصود شبكة	المعهد الدينى	نوفمبر ١٩٣٥	سقط تحت أقدام زملائه من مركبه كانت تسير أمام جامعة القاهرة أثناء انتفاضة ١٩٤٦.
٥- محمد على محمد (سوداني)	كلية التجارة جامعة القاهرة	١٩٤٦/٢/١٠	استشهد أثناء إشعال النار فى الثكنات البريطانية ببورسعيد خلال حرب الفدائيين.
٦- نبيل منصور (١٢سنة)	المدرسة الابتدائية ببورسعيد	١٩٥١/١٠/١٦	سقط أثناء الصدام بين المتظاهرين والقوات البريطانية في بورسعيد.
٧- عبد الحميد أحمد سليمان (١٢سنة)	المدرسة الابتدائية ببورسعيد	نوفمبر ١٩٥١	
٨- محمود عبد الله عبد ربه	غير معروفة	نوفمبر أو ديسمبر ١٩٥١	صدامات مع البريطانيين فى منطقة القنال.
٩- محمد أحمد اللبان (١٥سنة)	مدرسة بالإسماعيلية	نوفمبر ١٩٥١	صدامات مع البريطانيين فى الإسماعيلية.
١٠- حسن عبد الله على (١٠سنوات)	مدرسة النهضة الابتدائية بالسويس	١٩٥١/١٢/٤	صدامات مع البريطانيين فى السويس.
١١- عادل محمد غانم	كلية الطب جامعة القاهرة	ديسمبر ١٩٥١	أول شهداء الطلبة فى حرب الفدائيين بالقنال.
١٢- عباس سليمان الأعسر	كلية التجارة جامعة الإسكندرية	١٩٥٢/١/٩	استشهد فى معركة المحسمة ضد البريطانيين بالقنال.

١٣- احمد فيمى المنيسي	كلية الطب جامعة القاهرة	١٩٥٢/١/١٢	استشهد فى معركة التل الكبير.
١٤- عمر شاهين	كلية الآداب جامعة القاهرة	١٩٥٢/١/١٢	استشهد فى معركة التل الكبير.
١٥- سمير أبو النجا	مدرسة ثانوية بالقاهرة	١٩٥٢/١/٢٠(*)	قتل أثناء مظاهرات ضد الملك.

(*) استشهد فى نفس اليوم طالب لم يذكر اسمه من مدرسة عمرو بن العاص الثانوية بمصر القديمة.

المصدر: عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـزءا (١) و(٢) ٢١، ص ١، ٢ وجـزء (٣)، ص ١٨١، ١٨٥ - ١٨٦.

عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ٤٧، ٦٣-٦٤، ٨٤-٨٥، ٨٩،٩٩-١٠٢.

المؤلف فى سطور

أحمد عبد الله رزة

ولد ١٩٥١ وتوفى عام ٢٠٠٦ بعد عمر - رغم قصره - حافل بالعطاء الوطنى والبحثى والاجتماعى.

المؤهلات:

- بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة القاهرة، ١٩٧٣.
- دكتوراه العلوم السياسية من جامعة كمبردج (إنجلترا)، ١٩٨٤.
- خريج " برنامج الخريجين " بالأمم المتحدة، ١٩٨٣.
- عرف بوصفه خبيرًا فى مجال العلوم السياسية على المستوى الدولى.
- زار معظم أجزاء العالم وأجاد عددا من اللغات.

الأعمال والخبرات:

- زميل خاص لجامعة الأمم المتحدة.
- أستاذ محاضر بالمعهد الدبلوماسى لوزارة الخارجية.
- أستاذ زائر بجامعات الهند وفرنسا وإيطاليا واليابان.
- نائب رئيس لجنة بحوث الشباب بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع.
- خبير متعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- خبير متعاون مع مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة.
- مؤسس ومدير "مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية" بعين الصيرة.
- مؤسس "مشروع الرعاية الجزئية للطفولة العاملة" و"نادى الطفل" بمركز الجيل.

المؤلفات والمحررات:

١- حركة الطلبة والسياسة الوطنية فى مصر (كتاب بالإنجليزية – لندن – ١٩٨٥)

٢- أفريقيا وأمريكا اللاتينية (كتاب محرر بالإنجليزية لوزارة الخارجية المصرية – ١٩٨٦).

٣- تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى.

٤- عمل الأطفال فى مدابغ مصر القديمة (كتاب لمنظمة العمل الدولية بالإنجليزية والإسبانية).

٥- قضية الشباب.

٦- قضية الأجيال.

٧- عمال مصر وقضايا العصر.

٨- الجامع والجامعة.

٩- الجيش والديمقراطية.

١٠- الانتخابات البرلمانية فى مصر.

١١- هموم الديمقراطية على عكاز.

١٢- نحن والعالم الجديد.

١٣- الوطنية المصرية.

١٤- التربية المدنية لشباب مصر.

١٥- الكوارث الطبيعية.

١٦- حقوق الإنسان.

١٧- أطفال برتبة عمال.

١٨- دراسات أكاديمية عديدة نشرت فى دوريات عربية وإنجليزية وفرنسية ويابانية.

١٩- حوالى ثلاثمائة مقالة صحفية نشرت فى صحف: الأهرام – العرب – الأهالى – الخليج – الجمهورية – الحياة.

السجل الوطني:

- نشاط قيادى فى اتحاد الطلاب من المدرسة إلى الجامعة.
- النشاط السياسى والاجتماعى فى مصر القديمة منذ مرحلة الشباب.
- النشاط السياسى فى الجامعة حيث كان رئيسا لــ "اللجنة الوطنية* العليا للطلاب"، التى قادت انتفاضة الطلاب فى يناير ١٩٧٢، وساهمت فى التمهيد لحرب أكتوبر ١٩٧٣. كما كان قائدا للاعتصام الطلابى فى قاعة الجامعة، الذى فضّته قوات الأمن المركزى حين اقتحمت حرم الجامعة لأول مرة فى تاريخ مصر.
- دخل السجن ثلاث مرات فى ١٩٧٣/٧٢، وأدى امتحاناته فى سجن طرة، حيث حصل على بكالوريوس العلوم السياسية.
- المتهم الأول فى محاكمات الطلبة عام ١٩٧٣.
- رئيس الرابطة المصرية بإنجلترا ١٩٧٩/٧٨.
- عضو مؤسس وقيادى بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
- عضو مؤسس فى اللجنة المصرية للدفاع عن الوحدة الوطنية.
- شارك بالرأى والنقد الصريح فى المؤتمرات والندوات العلمية والسياسية وعلى شاشة التليفزيون.

المترجمة فى سطور

إكرام يوسف

- كاتبة صحفية ومترجمة.
- حاليا رئيس القسم الخارجى بجريدة "العالم اليوم".
- مواليد يوليو ١٩٥٦ بمدينة المنصورة – محافظة الدقهلية.
- حاصلة على بكالوريوس علوم سياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ١٩٧٩.
- تعمل بالصحافة منذ ١٩٨٢.
- عضو نقابة الصحفيين المصريين.
- عضو اتحاد الكتاب المصريين.

صدر للمترجمة:

- الطلبة والسياسة فى مصر – تأليف الدكتور أحمد عبد الله – الطبعة الأولى– سينا للنشر ١٩٨٧.
- الجيش والديمقراطية فى مصر (المشاركة بترجمة فصل ضمن الكتاب بعنوان "المشير والرئيس")–١٩٩٣.
- قيام وسقوط القوى العظمى – تأليف بول كيندى (الجزء الثانى) – الهيئة العامة للاستعلامات – ١٩٩٢.
- دور جامعة القاهرة فى بناء مصر الحديثة – تأليف دونالد مالكولم ريد – المحروسة للنشر ١٩٩٧.
- الاحتجاج الهادئ: المرأة والتحجب الجديد والتغير فى القاهرة – تأليف إرلين علوى ماكليود – المجلس الأعلى للثقافة – ١٩٩٩.
- "روح مصر القديمة" تأليف آنا رويز – صدر عن المجلس الأعلى للثقافة، دار الشروق، يناير ٢٠٠٦.
- بالإضافة إلى العديد من المقالات والدراسات والترجمات فى عدد من الصحف والدوريات العربية والمصرية.

التصحيح اللغوى: محمد القاضى
الإشـــراف الفنى: حســن كامل

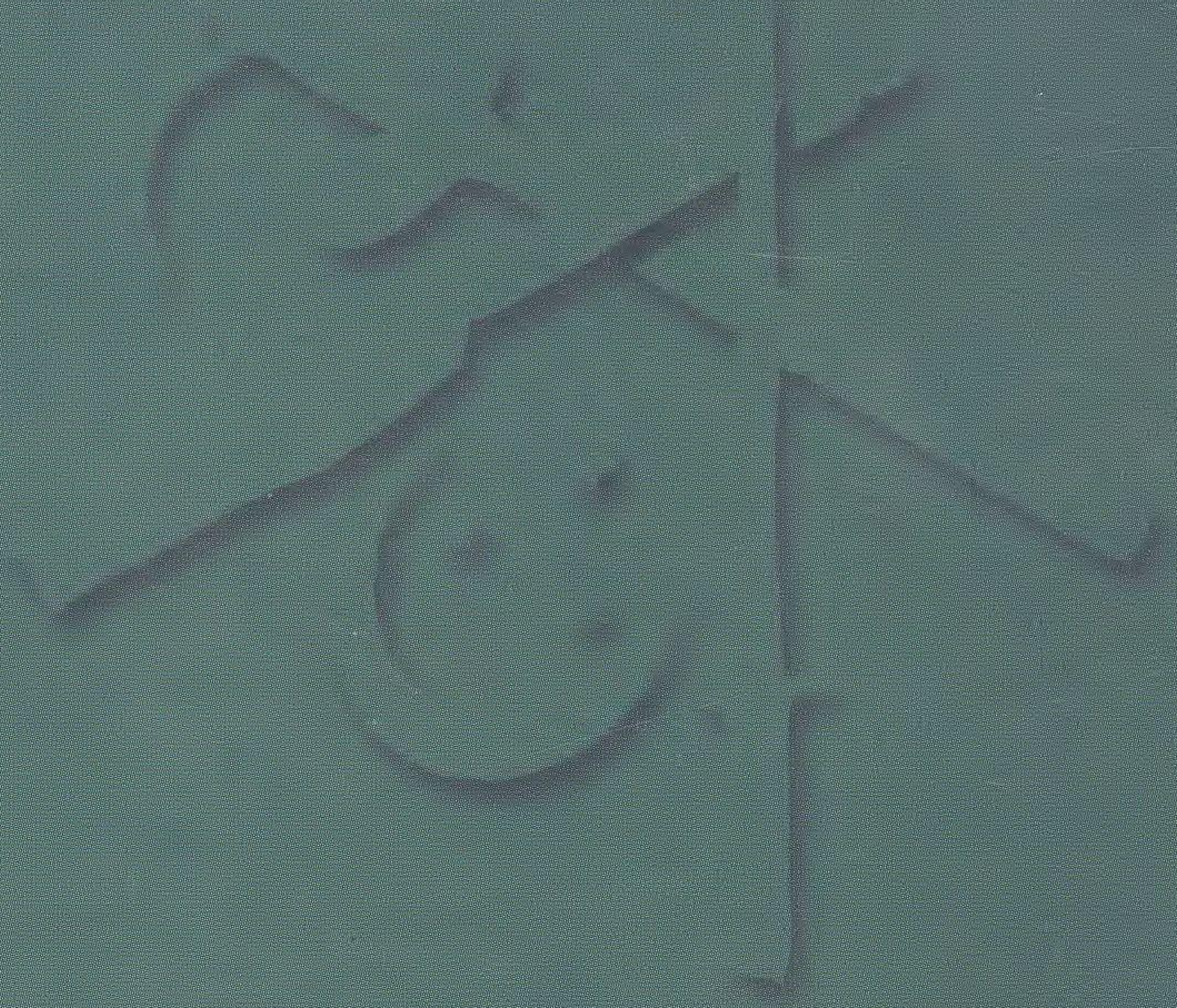

فى هذا الكتاب، يتناول المؤلِّف الواقع السياسى المصرى، ومن ثم الواقع الاجتماعى والثقافى، عبر تناوله قضية "الطلبة والسياسة" فى الجامعات المصرية منذ بواكير العشرينيات حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. ويتحرَّك المؤلِّف فى كتابه هذا بين أكثر من مستوى، يتصل بعضها بتاريخ مصر السياسى ويتصل بعضها الآخر بنشأة الأحزاب وصعودها وتشكل وعى الطلاب سياسيًّا.

والكتاب، فى أصله، بحث استغرق من مؤلِّفه الذى كتبه بالإنجليزية سنوات وسنوات للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كمبريدج قبل أن يصدر فى إنجلترا عام ١٩٨٥.

تصميم الغلاف: نسرين كشك